م . س . غورباتشوف

بيريسترويكا

والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع

ПЕРЕСТРОЙКА
PERESTROIKA
PE ... ÏKA




بيريسترويكا
والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع

М.С.Горбачев

ПЕРЕСТРОЙКА И НОВОЕ МЫШЛЕНИЕ

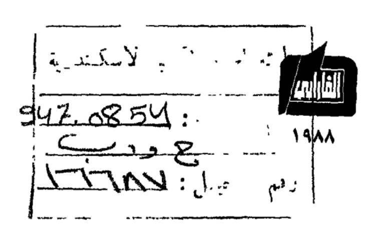
ДЛЯ НАШЕЙ СТРАНЫ И ДЛЯ ВСЕГО МИРА



م. س. غورباتشوف

بيريسترويكا

والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع



الكتاب	بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع
تأليف	م. س. غورباتشيوف
نقله إلى العربية	د. محمد أحمد شومان يوسف عطاالله د. حسان حيدر علي هورو علي عرب
راجع الترجمة عن الروسية وحرّرها	د. محمد أحمد شومان
الناشر	دار الفارابي ـ هاتف ٣١٧٢٠٥ ـ ٣٠٥٥٢٠ ص.ب: ١١/٣١٨١ ـ بيروت ـ لبنان
التنضيد	شركة المطبوعات اللبنانية. ش.م.ل.
تصميم الغلاف	ناصر عاصي وطلال يحفوفي
الطبعة الأولى	١٩٨٨
الطبعة الثانية	١٩٨٨
الطبعة الثالثة	١٩٨٨
الطبعة الرابعة	١٩٨٩

إلى القارىء

وضعت هذا الكتاب وثمة رغبة تحدوني للتوجُّه إلى الشعوب مباشرة، إلى شعوب الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية وإلى شعوب البلدان الأخرى.

ولقد التقيت كثيرا من زعماء الدول ورجالاتها، كما التقيت ممثلي أوساطها الاجتماعية، بيد أن الهدف الذي يرمي إليه هذا الكتاب هو مبادلة مواطني العالم بأسره الأفكار والتداول معهم في مسائل تمسُّ الجميع دون استثناء.

ها إني كتبت هذا العمل وملئي ثقة بصوابية مداركهم، وإنني على ثقة أيضا انهم، مثلي تماما، بل إننا جميعاً ـ وهذا هو الأمر الأهم ـ مسكونون بمصير كوكبنا.

علينا أن نتلاقى، علينا أن نحل مشاكلنا بروح التعاون لا بروح العداء. إنني أدرك تماماً أنّ أفكاري لن تلقى تأييداً من قبل الجميع، بل إنني شخصيا لن أوافق على كل ما يطرحه الآخرون من آراء تتناول مختلف المشاكل.. ومع ذلك فالحوار يجب أن يجري، وما كتابي هذا إلاّ إسهامي فيه.

إن هذا الكِتاب ليس مبحثاً علمياً ولا هو بمؤلّف دعائي، على الرغم من أن ما سيعثر عليه القارىء فيه من تقويمات واستنتاجات ومقاربات تحليلية، تقوم بالطبع على مقدّمات قِيَمِيَّة ونظرية محدَّدة. ولعله، أي الكتاب، وبالدرجة الأولى، محاكيات وتأمّلات حول إعادة البناء (البيريسترويكا)(*) والمشكلات التي جابهتنا وأبعاد التحوّلات، وحول تعقيدات عصرنا ومسؤوليته وفرادته.

كما وإني عمدت، واعياً، إلى عدم تحميله معطيات وتفاصيل وأرقاماً فعلية، فهو مجموعة أفكار يسعى من خلالها إلى عرض الطريقة التي نحن في صدد اتباعها، وهو، على سبيل التكرار مجدَّداً، دعوة إلى الحوار، وإن جزءاً كبيراً منه مكرّس للتفكير السياسي الجديد ولفلسفة السياسة الخارجية. وإذا قُدِّر لهذا الكتاب أن يسهم في تعميق الثقة الدولية فإنني سأعتبر أنَّه حقّق دوره المرسوم.

ما هي البيريسترويكا؟ لماذا نحن بحاجة إليها، وفيم جوهرها وما أهميتها؟ ماذا ترفض وماذا تبني؟ كيف تجري وما هي نتائجها بالنسبة إلى الاتحاد السوڤياتي والمجتمع الدولي؟

تلك تساؤلات مشروعة، وكثيرون يسعون إلى الإجابة عليها: ساسةٌ ورجالَ أعمال، علماء وصحفيين، معلمين وأطباء، رجال دين وأدباء

(*) بيريسترويكا هي الكلمة الروسية التي تطوف اليوم العالم أجمع، حتى دخلت قواميس اللغات. وهذه اللفظة تعني حرفياً إعادة البناء. غير أن هذا المعنى ليس كاملاً، إذ أن البيريسترويكا، كما سيتضح في سياق الكتاب، لا تعني فقط إعادة بناء، بل عملية تجديد أيضاً متعدّدة الجوانب والأهداف. لذا، فقد ارتأينا الإبقاء على الكلمة في أصلها - (المترجم).

وطلاباً، عمالاً وأصحاب مصانع. الكثيرون يريدون فهم حقيقة ما يجري في الاتحاد السوفياتي، سيما وأن موجات العداء حيال بلادي لا تكاد تهدأ في الغرب، إن في أعمدة الصحف أو على شاشات التلفزة.

إن البيريسترويكا تقع في مركز حياة مجتمعنا الروحية، مجتمعنا نحن، وهذا أمر طبيعي للغاية، أوَ ليس الكلام يجري على مصير البلاد؟ فالتحوّلات التي تحملها معها تعني كل المواطنين السوفييات وتتّصل بالمشاكل الأكثر حيوية والأشد إلحاحاً. فالجميع مفعم بهمّ الإجابة على السؤال التالي: في أي مجتمع سنعيش، لا بل في أي مجتمع سيعيش كذلك أبناؤنا وأحفادنا؟

ومن الطبيعي أيضاً أن يتعاظم اهتمام البلدان الاشتراكية الأخرى بالبيريسترويكا السوفياتية، ذلك أن هذه البلدان تكابد مرحلة معقّدة، بل صعبة جداً، مرحلة التفتيش في سياق تطوّرها، وتصوغ طرق تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخوضها مجرّبة ومختبرة. والنجاح، هنا، في هذه العملية، يترافق وتفاعلنا المتبادل وقضايانا واهتماماتنا المشتركة.

وإذاً، بات من المفهوم، الآن، ذلك الاهتمام الموجّه إلى بلادنا، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ذلك الوزن الواقعي الذي تتمتّع به في القضايا العالمية.

ولأنني وعيتُ كل تلك الأمور فقد وافقتُ على الطلب الذي تقدّم به الناشرون الأميركيون للقيام بتأليف هذا الكتاب.

إننا نريد أن نكون مفهومين.

يعيش الاتحاد السوفياتي في واقع الأمر زمناً غير عادي. فالحزب

الشيوعي أخضع للتحليل النقدي ذلك الوضع الذي تكوَّن حتى منتصف الثمانينات، ووضع نهج إعادة البناء وتسريع التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلاد وتجديد جميع مجالات حياة المجتمع. وقد فهم المواطنون السوفيات هذا النهج السياسي وتقبَّلوه. لقد دفعت البيريسترويكا المجتمع كلَّه إلى الحركة. وبالطبع، فإن بلادنا واسعة كبيرة، والمشاكل المتراكمة كثيرة، وما من شك في أن حلّها لن يكون سهلاً، غير أن التحوُّلات قد بدأت وبات من المستحيل العودة بالمجتمع القهقرى.

وفي الغرب، بما فيه الولايات المتحدة، يخضعون البيريسترويكا إلى تأويلات شتّى، منها تصوير الأمر وكأن وضعاً كارثياً يسود الاقتصاد السوفياتي، ممّا اقتضى القيام بها، الأمر الذي يعكس خيبة أمل في الاشتراكية وتأزُّماً في أفكارها وأهدافها النهائية. وليس ثمة شيء أبعد عن الحقيقة مثل هذه التأويلات أيّاً كانت دوافع نشوئها ومبعثها.

ومن بديهي القول إن من الدوافع الحافزة على طرح البيريسترويكا بدرجة كبيرة، عدم رضانا عن كيفية حدوث الأمور في البلاد في إبان السنوات الأخيرة؛ بيد أنها ـ أي البيريسترويكا ـ تُفَسَّر، وبدرجة أكبر، لماذا لم يجرِ استغلال كمون الاشتراكية بصورة كافية. وإننا الآن، في الذكرى السبعين لثورتنا، نعي ذلك بوضوح بوجه خاص. إن لدينا قاعدة مادِّية متماسكة وخبرة متراكمة وأفقاً روحياً للسعي على نحو هادف ومتواصل لتحسين مجتمعنا، محققين مستويات أرفع من مردود نشاطاتنا جميعاً، سواء أكان ذلك على الصعيد الكمي أو على الصعيد الكيفي.

واستباقاً للقول، أشير إلى أن البيريسترويكا تبدو لنا الآن أصعب

بكثير مما بدت، وكما جرى تصوُّرها في بداية الأمر. ينبغي علينا إعادة التفكير مجددا في أمور كثيرة؛ بيد أننا، ومع كل خطوة جديدة، تتعاظم عندنا الثقة في صحة ما بدأناه وما نحن قائمون به.

ويؤكّد البعض أن المهمات الهائلة التي طرحتها البيريسترويكا في بلادنا، إنما أملتها ضرورة ناجمة من المبادرات السلمية التي تقدمنا بها في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي. إن هذا الرأي تبسيطي تماماً. فمن المعروف جيداً أن الاتحاد السوفياتي يتبع منذ أمدٍ بعيد نهجاً سلمياً يتّسم بالرغبة في التعاون، فضلا عن أنّه تقدم في السابق بالكثير من المقترحات، التي لو قُدّر الأخذ بها في حينه لأمكن تحسين الوضع الدولي.

أجل، إن لنا مصلحة في إشاعة ظروف دولية طبيعية بما يخدم تقدُّمنا الداخلي. بيد أننا مع السلام دون حرب ودون سباق تسلّح، ونحن مع عالم خال من الأسلحة النووية لا لأن ذلك يشكّل ظرفاً ملائماً لتطوُّرنا الداخلي، بل لأنه حاجة موضوعية، ذات أبعاد عالمية تنبثق من واقع العصر.

إلا أن تفكيرنا الجديد يسير إلى الأبعد. فالعالم لا يعيش في جو الخطر النووي فحسب. إنّه يعاني كذلك من عدم العثور على حلول لمسائل اجتماعية كبرى وضغوطات جديدة ولّدتها الثورة العلمية ـ التقنية واحتدام المعضلات ذات الطابع العالمي الشامل. فقد وجدت البشرية نفسها بمواجهة مهمات لم يسبق لها أن واجهتها، مهمات إذا لم تبذل الجهود المشتركة لحلّها، فإنها ـ أي البشرية ـ على موعد مع مستقبل مبهم. إن جميع البلدان متصلة الآن بعضها ببعض كما لم يسبق لها أن اتصلت؛ فيما تراكم الأسلحة، وخصوصاً الصاروخية ذات الرؤوس النووية، يجعل من انفجار حرب

عالمية ـ وإن لم تكن مقصودة ـ أمراً كبير الاحتمال متّسماً بالصدفة: سواء أكان ذلك بسبب خطأ تقني أو بسبب خلل نفساني.. أمّا الضحية فسيكون كل ما هو حي على وجه الأرض.

ولعل الجميع موافق في الوقت الراهن على أنّه في حرب كهذه لن يكون ثـمّة منتصر أو مهزوم، كما لن يكون هناك سالمون.. إنّه خطر مميت بالغّ الجميع.

إن أفق الموت النووي هو الأفظع بين «السيناريوهات» التي يمكن أن تتطور وفقها الأحداث. ولكن المشكلة تكمن في أمر آخر. فالسُّلَّمُ التصاعدي لسباق التسلُّح بالتمازج مع الوقائع السياسية ـ العسكرية في العالم والتقاليد السائدة للتفكير السياسي الماقبل نووي، تمنع ـ جميعها ـ إرساء ذلك التعاون بين البلدان والشعوب الذي لا يمكن دونه لدول الأرض حفظ الطبيعة أو استخدام ثرواتها وإعادة إنتاجها بتعقُّل، وهذا أمر يتَّفق حوله الشرق والغرب. يعني أنَّه لن يكون بوسع الإنسان أن يعيش كريماً عزيزاً.

أجل، إن العالم اليوم ليس كعالم الأمس، والمشكلات الجديدة لا يجوز أن تُحَلّ على أساسٍ من نموذجٍ تفكير سياسيٍ موروث من القرون السابقة. ومن عجب، فهل يمكن في الوقت الراهن التمسُّك بالموضوعة التي تقول بالحرب، بوصفها استمراراً للسياسة ولكن بوسائل أخرى؟

وبكلمة، لقد توصَّلنا في القيادة السوڤياتية إلى استنتاج ـ لن نتعب من تكراره ـ حول ضرورة اعتماد تفكير سياسي جديد، فضلاً عن أن قيادتنا تسعى بكل طاقتها إلى ترجمته في واقع الممارسة السياسية، وفي ميدان نزع السلاح بالدرجة الأولى، وهذا ما أملى المبادرات السياسية الخارجية التي

اقترحناها على العالم مخلصين.

ما هي مقاييس التفكير التاريخي الجديد؟ إنَّه تفكير يشمل، بالفعل، الهم الرئيسي الذي يهيمن على زمننا.

فمع كل التناقض الذي يسود العالم المعاصر، ومع تنوُّع أنظمته الاجتماعية والسياسيّة الموجودة، ومع اختلاف الخيار الذي اصطفته الشعوب لنفسها في أزمان متفرقة، فإن هذا العالم يشكّل كُلّاً محدَّداً. نحن، جميعاً، ركّاب سفينة واحدة هي الأرض، ومن غير الجائز التفريط بها أو السماح بتحطُّمها.. ذلك أنَّه لن يكون ثـمَّة فلك لنوح ثانٍ.

إن السياسة يجب أن تبنى على وقائع، والواقع الأهمّ في عالم اليوم يكمن في تركُّز ترسانة أسلحة هائلة، بما فيها الأسلحة النووية، في أيدي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي تحديداً، وهذا يلقي على بلدينا مسؤولية مميزة إزاء العالم بأجمعه. فنحن عندما يحرّكنا هذا الوعي إنما نسعى مخلصين إلى تنقية أجواء العلاقات السوڤياتية - الأميركية ونرغب في الوصول إلى حدٍّ أدنى من التفاهم المتبادل، الضروري لحلّ المسائل التي يتوقف عليها مصير العالم.

إننا نقول بصراحة إنه لا يمكن التسليم أو القبول بنزعات الولايات المتحدة ودعاواها الهيمنيّة على العالم. وإنَّه لا يعجبنا بعض مظاهر السياسة والحياة الأميركيتين، بيد أننا نعترف بحق شعب الولايات المتحدة، كما نعترف بحق أي شعب آخر، في العيش وفق قواعده وقوانينه وبما يلائم عاداته وهواه. ونحن نعرف، ونأخذ في حسباننا، الدور الهائل الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأميركية في العالم المعاصر، كما نقدّر إسهام

الأميركيين في الحضارة العالمية وننظر بعين الاعتبار إلى مصالح الولايات المتحدة القومية المشروعة. ونحن ندرك أيضاً أنَّه بمعزل عن هذه الدولة، من المستحيل إبعاد خطَر الكارثة النووية والحفاظ على سلام دائم. وليست عندنا أي نوايا شريرة حيال الشعب الأميركي، بل إننا نود وعلى استعداد للتعاون في مختلف الاتجاهات.

ولكن التعاون ينبغي أن يقوم على أساس من المساواة والتفاهم والتقارب المتبادلين. فنحن لا يمكننا أن نصاب، ببساطة، بخيبة أمل، عندما ينظرون في الولايات المتحدة إلى بلدنا بوصفه عدواً و « امبراطورية الشر »، فضلاً عن نشرهم الإدعاءات والمزاعم والإشاعات وزرع عدم الثقة حيال شعبنا، وفرض مختلف أنواع الحظر بصورة استفزازية، وتصرّفهم معنا على نحو لاحضاري، وهذا جميعاً ممّا يدفعنا إلى التفكير جدياً. إن هذا قصر نظر لا يجوز قبوله.

إن الوقت يمضي وليس من الجائز إضاعته. ينبغي عمل شيء، والوضع لا يسمح بانتظار اللحظة المثالية المناسبة، فمن الضروري إجراء حوار بنّاء وشامل، اليوم. إننا ننطلق من هذا مادّين جسور التلفزة بين المدن السوڤياتية والمدن الأميركية، وبين رجالات السياسة والمجتمع السوڤيات والأميركيين، وبين المواطنين الأميركيين والسوڤيات العاديين. فنحن نذيع في وسائل إعلامنا الجماهيرية طيف المواقف الغربية كلها، بما فيها تلك المواقف الأشد محافظة، ونعمّق علاقاتنا مع أصحاب الأفكار والسياسات الأخرى؛ ومن جهتنا ففي هذا جميعاً يتجسَّد الفهم القائل إن ممارسة كهذه تساعد على التحرُّك باتجاه سلام صحيح يلائم الجميع.

ونحن أبعد ما نكون عن اعتبار مقاربتنا هي المقاربة الحقيقية الصحيحة

الوحيدة. وليس لدينا وصفات عامَّة تصلح لكل الأمور، ولكننا على استعداد للبحث عن إجابات على كل الأسئلة، حتى الأصعب منها، وذلك بمشاركة مخلصة مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى.

القسم الأول

البيريسترويكا

الفصل الأول

البيريسترويكا منبعها، جوهرها، طابعها الثوري

وهكذا سنتكلم على البيريسترويكا. لماذا وكيف ولدت هذه الفكرة؟ ماذا تعني في تاريخ الاشتراكية؟ بماذا تعد شعوب الاتحاد السوفياتي؟ كيف يمكنها أن تؤثّر في العالم، خارج الاتحاد السوفياتي؟ كل هذه الأسئلة تقلق بال أوسع الأوساط الاجتماعية فتتناولها بالنقاش الحي. ولنبدأ من السؤال الأول.

البيريسترويكا - حاجة نضجت

كي تُفهم منابع البيريسترويكا الجارية في الاتحاد السوفياتي، وكي يفهم جوهرها، من المهم برأيي أن نأخذ في حسباننا التالي: إن البيريسترويكا ليست رغبة لأفراد متفرقين أو لمجموعة من الشخصيات، الذين استيقظت فيهم روح العجرفة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه لم يكن بوسع النداءات ولا الاجتماعات أو حتى مؤتمر الحزب أن تنهض بالشعب ليخوض معمعان تلك الحركة المشتعلة عندنا اليوم، والتي تضمُّ مع كل يوم مزيداً من المواطنين السوفيات.

إن البيريسترويكا هي ضرورة بلغت حدَّ النضوج، وانبثقت من أعماق

عمليات تطور مجتمعنا الاشتراكي.

وقد أصبح هذا المجتمع ناضجاً ليشهد التحوّلات، بل يمكن القول إنه عانى وكابد الكثير كي يتوصّل إليها. وأما تأجيل عملية إعادة البناء والتجديد، أي عملية البيريسترويكا فقد كان من شأنه، وفي أقرب وقت، أن يؤدي إلى تفاقم حدة الوضع الداخلي الذي انطوى في ذاته ـ ونقولها بصراحة ـ على خطر أزمة اجتماعية ـ اقتصادية وسياسة جدية.

وقد خلصنا إلى مثل هذه الاستنتاجات بعـد تحليـل معمـق، واسـع وصريح للوضع الذي تكوّن في مجتمعنا وصولاً حتى منتصف الثمانينات. ولقد وجدت قيادة البلاد نفسها بمواجهة هذا الوضع بكل المشكلات التي أفرزها، علماً أن القيادة كانت تُرْفَدُ في السنوات الأخيرة بأعضاء جدد بصورة تدريجية. وأود هنا مشاركة القارىء بالنتائج الرئيسية للتحليل الذي أجري، والذي لم يتعيّن علينا في سياقه أن نعيد النظر في تاريخنا القريب فحسب، بل أن نرى كذلك إلى تاريخنا البعيد أيضاً.

إن روسيا، التي حدثت فيها الثورة العظمى منذ سبعين عاماً، بلد قـديم، قـديم بتـاريخه المتميـز، المفعـم بـالاستكشـافـات وبـالإنجازات وبالأحداث المـأساويـة، الذي أعطـى الإنسـانيـة عـدداً غير يسير مـن الاكتشافات والأسماء العظيمة.

أما الاتحاد السوڤياتي فدولة فتية لم يكن لها مثيل في التاريخ وليس لها مثيل في العالم المعاصر. ففي غضون عقود سبعة ـ وهذه حقبة قصيرة جداً بحسب معايير الحضارة البشرية ـ قطعت بلادنا طريقاً لا يتسنى قطعه إلا في غضون مئات السنين. فقد حلّت مكان الامبراطورية الروسية، شبه

الاستعمارية وشبه الإقطاعية، واحدة من بين الدول العظمى في العالم، ذات قوى منتجة هائلة، وقوة علمية قادرة، وثقافة متطورة رفيعة المستوى، وتعاضد فريد يكتّل أكثر من مائة قومية وأمة، وحماية اجتماعية متماسكة لمواطنين يبلغ تعدادهم ٢٨٠ مليون نسمة يسكنون أراضي تُقدَّر بسدس يابسة الأرض. هذه منجزات هائلة لا تقبل جدالاً، والمواطنون السوفيات ممتلئون بها فخراً واعتزازاً.

ولست أورد ما أورد رغبة في رسم صورة مُجَمَّلة لبلادنا، بل المقصود تبيان ماذا كانت عليه بالأمس وما هي عليه اليوم. كما لا أريد أن أبدو مُنَافحاً يعتبر، بوجهٍ ما، مَا «لَهُ» هو الأفضل والأكثر تفوّقاً حكماً. إن ما ذكرته هو واقع فعلي، حقائق ناصعة، ثمار واضحة تمخّض عنها عمل شعبنا المضني في عدة أجيال. ومن بديهيات الأمور أن القفزة التي حقّقتها بلادنا لم يكن من الممكن تحقيقها لولا الثورة، وبالتالي فإن جميع المنجزات هي من ثمارها، ثمار الاشتراكية بوصفها بناء اجتماعياً جديداً، إنها جميعاً، أي المنجزات، حصيلة ذلك الخيار التاريخي الذي وقع عليه شعبنا. ووراء تلك المنجزات تنتصب تضحيات أبائنا وأجدادنا وملايين الشغيلة والكادحين من عمال وفلاحين ومثقفين، أخذوا على أنفسهم منذ سبعين عاماً عهد المسؤولية المباشرة عن مصير بلادهم.

وأود لو أن القارىء تفكّر في كل هذا، وإلا فإنه سيكون من الصعب فَهْم ما حدث، وما الذي يحدث في مجتمعنا. وسأعود بعد قليل للحديث عن المظاهر والدلالات التاريخية لتطوّرنا، أما الآن فلأتكلّم على ذلك الوضع المعقّد الذي ساد في البلاد حتى الثمانينات وجعل من إعادة البناء ضرورة لا سبيل إلى تجاوزها.

ففي مرحلةٍ ما ـ وقد بات ذلك واضحاً بوجه خاص في النصف الثاني من السبعينات ـ حدث شيء يصعب تفسيره للوهلة الأولى. فقد بدأت البلاد تفقد وتائر حركتها وتنامت الانقطاعات في عمل المؤسسات، وراحت الصعوبات تترى وتحتدم واحدة إثر أخرى، فيما تكاثرت المشكلات غير المحلولة. وبرزت في الحياة الاجتماعية ظاهرات نطلق عليها اسم ظاهرات الركود، فضلاً عن ظاهرات أخرى، غريبة عن الاشتراكية. وتكونت أوالية كبح(*) من نوع خاص للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي. حدث كل ذلك في وقت تمخَّضت إبّانه الثورة العلمية ـ التقنية عن آفاق جديدة مؤمّلة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي سياق تحليلنا للوضع المهيمن على البلاد اصطدمنا أول ما اصطدمنا، بالجمود الحاصل في النمو الاقتصادي. فقد انخفضت وتائر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة إلى أكثر من مرتين، وأما في بداية الثمانينات فقد هبطت تلك الوتائر إلى مستوى جعلنا نلامس، في الواقع، الركود الاقتصادي. والبلد الذي تمكَّن في السابق من اللحاق بركب بلدان العالم المتطورة بوتائر متسارعة، بدأ بوضوح تام يسلّم الموقع تلو الموقع. وازدادت الفجوة اتساعاً بيننا وبين هذه البلدان لغير صالحنا، سواء من حيث فاعلية الإنتاج أو من حيث نوعية المنتجات، وكذلك في تطور الثورة العلمية ـ التقنية وإنتاج التقنية الحديثة والتكنولوجيا والإفادة منها واستيعابها.

إن رفع «المتراس»، وخصوصاً في الصناعة الثقيلة، بات «مهمة فوق العادة»، بل شكّل هدفاً بحد ذاته. والشيء نفسه حدث في بناء

(*) أوالية بإزاء ميكانيزم ـ (المترجم).

المجمعات، حيث دُفِنَ قسم هائل من الثروات الوطنية نتيجة لاستغراق العمل فترات زمنية طويلة، وأنشئت مراكز وشُيِّدَتْ منشآت أنفقت عليها أموال طائلة، غير أنها لم تُؤْتِ مؤشّرات إنتاجية على مستوى علمي ـ تقني عالٍ. واعتُبِر العامل الأفضل أو المؤسسة الفضلى، الذي أو التي أنفق أو أنفقت قسطاً أكبر من العمل والمواد والمال. ومن الطبيعي أن يسعى المنتج إلى «إرضاء» المستهلك إذا جاز التعبير؛ أما عندنا فقد وقع المستهلك تحت قبضة المنتج، فكان مضطراً إلى استهلاك ما تفضّلوا به عليه. وكان ذلك مجدّداً أتاوة دُفعت لـ «المتراس».

وبات من المميز لتفكير قيادات مؤسساتنا أن يصرفوا اهتمامهم على تضمين هذه السلعة أو تلك أكبر قدر ممكن من المواد والعمل ووقت العمال كي تباع بسعر أعلى، بدلاً من الاهتمام بإنماء المكتسبات القومية وتطويرها. وكانت النتيجة «متراساً» وبالمقابل نقصاناً في السلع. لقد أنفقنا، وما زلنا ننفق، كمية كبيرة جداً من المواد الأولية والطاقة وغيرها من الثروات على الوحدة المنتجة. إن غنى بلادنا بالثروات الطبيعية والبشرية قد دلّلنا، ويمكن القول بفظاظة إنه أفسدنا؛ ولذا، فإن اقتصادنا أخذ يتطوّر، وبدرجة كبيرة، بطريقة انتشارية طيلة عقود.

أما نحن، الذين تربَّينا على أفكار أولوية نمو الإنتاج الكمي، فقد حاولنا وقف هبوط الوتائر، بيد أننا اتبعنا في ذلك، وبشكل رئيسي، طريقة المزيد من الإنفاق، فوسَّعنا قطاعات إنتاج الوقود والطاقة، وسرعنا من تطويع الثروات الطبيعية في عملية الإنتاج.

ومع مرور الوقت، أصبح من الصعب الإفادة من المصادر الطبيعية، وتفاقمت أكلاف الإنتاج. وأما الأشكال الانتشارية لزيادة احتياطيات

الإنتاج فقد أدت إلى نقص مصطنع في الموارد البشرية. وتحت ضغط هذا النقص، وفي سياق حساب يهدف إلى تصويب الوضع، بُدىء بدفع أموال باهظة على هيئة مكافآت، هي في الواقع أموال لم يصرف أي جهد لقاء دفعها؛ كما أدخلت أنواع عديدة من التشجيع والحوافز دون أن تكون مُستَحقة فعلا، الأمر الذي نجمت عنه، فيما بعد، ممارسة منح زيادات وحواشٍ لوجه الكسب فحسب. وتنامت أمزجة الإعَالَة، وأصبحت سمعة العمل المخلص والنوعي تهبط، فيما أخذت تترسَّخ في الوعي نفسية «التسطُّح». ولم يكبح الخلل في العلاقة بين معيار العمل ومعيار الاستهلاك ـ هذا الخلل الذي كاد أن يكون الحلقة الأساسية في أوالية الكبح ـ نمو انتاجية العمل فحسب، بل إنه أدَّى كذلك إلى تشويه مبدأ العدالة الاجتماعية.

وهكذا، فقد جنح القصور الذاتي للنمو الانتشاري إلى مأزق اقتصادي وإلى جمود التطور، إضافة إلى تنامي التوتُّر المالي في الاقتصاد الوطني. ولم يساعد الخروج إلى السوق الخارجية بالنفط وغيره من السلع ومواد الطاقة والوقود، بل كان من شأن ذلك المساعدة على تغلغل المرض في الأعماق، حيث استُعمل المردود من المبيعات بالعملة الصعبة، وبشكل رئيسي، في حل المشكلات الآنية وليس بشكل يرمي إلى تحديث الاقتصاد وإزالة تخلُّفه التقني.

ولم يكن بوسع ظاهرات الكبح والركود في الاقتصاد إلاّ أن تنعكس على الجوانب الأخرى لحياة المجتمع. فقد لامست العمليات السلبية المجال الاجتماعي بشكل جدي، وتكوّن ما نطلق عليه «مبدأ التفضُّل» الذي تخصص بواسطته الأموال لتطوير المجال الثقافي ـ الاجتماعي، أي أن هذا

المجال كان يعطى بقدر ما كان يتبقّى من القطاعات المنتجة. وبرز نوع خاص من « الصَمَمِ » حيال المسائل الاجتماعية، فأخذ مجالها يتخلّف من حيث تجهيزاته التقنية وكفاءة كادراته، وبوجه أخص من حيث نوعية عمله.

وهنا، مجدداً، نعثر على بعض المفارقات. فقد نجح مجتمعنا في حل مسائل تشغيل المواطنين، وأمّن لهم ضمانات وتقدمات اجتماعية ذات طابع مبدئي، ولكننا في الوقت نفسه لم نتمكّن من تحقيق امكانات الاشتراكية على النحو الكامل في تلبية الحاجات المتنامية لتحسين الظروف السكنية وفي نوعية المواد الغذائية، فضلاً عن كميتها، وكذلك في تنظيم عمل وسائل النقل والخدمات الصحية والتعليم بالمستوى المطلوب، وفي حل المشكلات الأخرى التي نشأت، بصورة طبيعية، في سياق تطور المجتمع.

وتكوّن وضع أخرق. فمن ناحية ثمة انتاج هائل للفولاذ ومواد الوقود والطاقة ـ وهذا قطاع لم ينافس فيه الإتحاد السوفياتي أحد منذ زمن بعيد ـ، ومن ناحية أخرى نقع على نقصٍ وعدم كفايةٍ فيها نتيجة لاستثمارها بهدر وبشكل غير فعّال. فبلادنا أحد أكبر مراكز انتاج الحبوب، ومع ذلك فثمة ضرورة لشراء ملايين أطنان الحبوب للعلف سنوياً. وفي بلادنا يوجد أكبر عدد من الأطباء والأسرّة في المستشفيات لكلّ ألف نسمة من السكان، ومقابل ذلك فهناك ثغرات جدية وتدنٍّ في مستوى الخدمات الطبية. أما مركباتنا الفضائية فتحدّد بدقة بالغة مذنّب هالي وتطير لحو الزّهرة، ولكن بمقابل هذه الإنجازات والانتصارات التي حقّقها الفكر العلمي والهندسي نلمس تخلّفاً جلياً في استخدام المنجزات العلمية بما يخدم

الاقتصاد الوطني وتخلّف كثيرٍ من أجهزتنا البيتية، المعيشية، اليومية عن المستوى العصري.

ولكن كل ذلك مع الأسف ليس كل شيء. فعلى نحو هادىء وغير ملحوظ، بدأت القيم الفكرية والأخلاقية تتقوّض. وبدا الانخفاض الحادّ علناً عند الجميع في وتائر النمو، وتردّي مركّبات المعايير النوعية، وعدم تقبّلِ جديدِ العلم والتقنية، وتباطؤ نمو المستوى المعيشي، وصعوبات تطال التموين والسكن والخدمات وسلع الاستهلاك الواسع. وأوالية الكبح، التي بلغت مبلغاً كبيراً من القوة حتى في الايديولوجيا، أدَّت إلى أن محاولات التحليل البنّاء لمشكلات نضجت وباتت قابلة للحل على أساس من أفكار جديدة جوبهت بمقاومة متزايدة. وأخذ يتصاعد الترويج الإعلامي للنجاحات، الفعلية منها والمزيّفة، واعتيد على الاستخفاف بالمطالب المحقّة للكادحين أفراداً ومؤسساتٍ اجتماعية. وازدهر في العلوم الاجتماعية التنظير المدرسي، وطرد منها الفكر المبدع، في حين أصبحت التقويمات والأحكام السطحية الإرادوية حقائق لا يداخلها الشك ولا تحتاج إلا إلى مجرد التعليق عليها. وأفرغت الحوارات والمناقشات العلمية والنظرية من مضامينها، وهي أمور يستحيل تطور الفكر من دونها، كما يستحيل وجود الحياة الإبداعية. ولم تجانب الميول السلبية الثقافة والفنَّ والنشر وحتى التربية والطب. وبرزت على السطح، هنا، المباشَرَة والشكلية وبهرج الكلام الفارغ.

وأدى عرض الواقع «المجرَّد من أي مشكلات» خدمة سيئة للغاية: إذ تكونت فجوة بين القول والفعل ولّدت بدورها سلبية اجتماعية وانعدام ثقة بالشعارات المطروحة. ومن المفهوم أنه في مثل هذا الوضع بدأت الثقة

تتراجع حيال ما كان يُنادى به، ويعلن من على المنابر ويُنشر في الصحف وفي الكتب المدرسية. وبدأ انحطاط الخلق الاجتماعي وضعف ذلك الشعور العظيم بالتضامن، الذي تولَّد في حمأة الزمن البطولي للثورة، وفي إبان الخطط الخمسية الأولى والحرب الوطنية العظمى، وفي خلال مرحلة البناء التي تلت الحرب؛ فكان أن شدَّت أواصِرُهُ الناسَ بعضهم إلى بعض. أضف إلى ذلك أنه ازداد الإدمان على الخمور والمخدرات وارتكاب الجريمة، وقوي تغلغل أنماط من «ثقافة جماهيرية» غريبة عنا، بكل ما تتسم به من التفاهة والابتذال والذوق البدائي وخواء الروح.

وأصاب الضعف القيادة الحزبية وانعدمت روح المبادرة في بعض العمليات الاجتماعية المهمَّة، وغدا الجمود في القيادة ظاهراً للعيان، فأُخِلَّ بعملية تغيرِّها الطبيعية. وفي إحدى المراحل، أدَّى ذلك إلى ضعف في قدرة المكتب السياسي وسكريتاريا اللجنة المركزية للحزب على العمل، طال حتى اللجنة المركزية نفسها ومجمل الجهازين الحزبي والحكومي.

ولم يكن من النادر أن يستعاض عن الاهتمام الجدي بالمواطنين وظروف حياتهم وعملهم وكرامتهم الاجتماعية باستدرار العطف السياسي، وتوزيع جماعي للمكافآت والألقاب والجوائز. وتكوّنت حالة من التسامح، فيما هبط مستوى الحزم والنظام والمسؤولية. ولقد بذلت المحاولات لتغطية كل ذلك باتخاذ تدابير وحملات استعراضية، فضلاً عن الاحتفال بيوبيلات عديدة سواء في المركز أم في المناطق. وهكذا فقد كان عالم الواقع الفعلي اليومي وعالم النجاحات الاستعراضية يبتعد احدهما عن الآخر أكثر فأكثر.

ولم يتمكّن العديد من المنظمات الحزبية البقاء في المواقع المبدئية وخوض

نضال حازم ضد الظاهرات السلبية والاستباحات والمحسوبيات والوهن الذي أصاب النظام. وكثر خرق مبادىء تساوي أعضاء الحزب، وبات كثير من الشيوعيين الذين يتسنَّمون مناصب قيادية خارجين عن دائرة الضبط والنقد، مَّا أدَّى إلى الفشل في العمل وإحداث خروقات جدية.

وفي بعض المستويات القيادية برزت مواقف الاستخفاف بـالقـانـون فجرى التعايش مع العديد من وقائع التغطية والرشوة والمحاباة والتبجيل والإطراء.

أما تململ الشغيلة المحق فقد استفزَّ مشاعر المسؤولين، الذين تمتَّعوا بالثقة وبالصلاحيات المطلقة، فأساؤوا استخدام السلطة وأخمدوا النقد ثم اغتنوا، حتى أن بعض هؤلاء أصبحـوا شركـاء في ممارسـات جـرميـة، وبالتالي فقد اعتبروا منظِّمين لها.

وكي يكون المرء منصفاً، فلا بد من القول إن مسائل كثيرة حيوية الأهمية وُجدت لها حلول مع ذلك في الفترة التي نحن في صدد الحديث عنها. ولكن، أولاً، لم تكن تلك المسائل سوى جزء من المشكلات التي تعين حلّها منذ أمد بعيد؛ ثم، ثانياً، فحتى الحلول التي أُقرَّت لم يجر تنفيذها في الواقع، أو هي نُفِّذَتْ جزئيـاً. والأهـم مـن كـل ذلـك أن الإجراءات لم تكن تحمل طابعاً تركيبياً، بل لامست بعض جوانب حياة المجتمع دون أن تمسَّ أوالية الكبح المتكوِّنة.

كانت المنظمات الحزبية تعمل بالطبع، وكانت الأغلبية الساحقة من الشيوعيين تؤدي واجباتها بإخلاص ونكران ذات تجاه الشعب. ومع ذلك فلا بد من الاعتراف أنه لم يُحرز نجاح، إبان تلك السنوات، في إقامة

حاجز رادع متماسك بوجه غير الشرفاء والماكرين والجشعين.

وبشكل عام، تخلّف نشاط الأجهزة والمؤسسات الحزبية والحكومية العملي عن متطلبات الزمن والحياة نفسها، فكانت المشكلات تتنامى بسرعة تفوق وتيرة حلّها، وبات المجتمع غير قابل للإدارة أو للضبط أكثر فأكثر. ولقد كنا نعتقد أننا نحكم فيما كان وضعٌ يتكوّن، سبق للينين أن حذّر منه؛ فالسيارة تسير في غير الاتجاه الذي يعتقد سائقها أنه يقودها فيه.

وبالطبع، فنحن بعيدون كل البعد عن شطب كل شيء بلون أسود في ما يتعلق بهذه المرحلة. فقد كان سواد المواطنين السوفيات الأعظم يعمل بإخلاص، واستمر التقدم في مجالات العلم والاقتصاد والثقافة، ومع ذلك فقد بدت الظاهرات والعمليات السلبية مَرَضِيَّةً لا تُحتَمل.

وأعتقد أن ما قيل كافٍ ليكوّن المرء تصوراً عن الخطورة والجدية اللتين اتسم بهما الوضع في مختلف ميادين مجتمعنا، وكم كنّا بأمسّ الحاجة إلى احداث تحوّلات عميقة. ووجد الحزب في نفسه القوة والشجاعة ليقوّم الوضع بوعي وليعترف بضرورة إحداث تغييرات وتحويلات جذرية.

ولقد أدّت بنا مقاربة الوضع إلى استخلاص استنتاج حازم لا يرحم: إن البلاد على شفا وضع تأزّمي. وقد توصّلنا إلى هذا الاستنتاج في اجتماعات اللجنة المركزية في نيسان (ابريل) ١٩٨٥ التي حدّدت نقطة الانعطاف نحو النهج الستراتيجي الجديد، نهج البيريسترويكا، وأسّست لمفهومها.

وأود هنا أن أشير إلى أن هذا التحليل كان قد بدىء به قبل انعقاد

دورة نيسان بوقت طويل، ولذا فقد جاءت نتائجه عميقة، فلم يكن ذلك ارتجالا ، بل موقف مدروس وموزون بدقة. وقد يكون من الخطأ الاعتقاد أن مجموعة من الأشخاص ظهرت فجأة، بعد مضي شهر على انعقاد دورة اللجنة المركزية، أي في شهر آذار (مارس) ١٩٨٥، لتدعي أنها تعرف كل شيء وتعي كل شيء، وأن هؤلاء الأشخاص ألقوا الضوء كاملاً على كل المشاكل الموجودة. إن مثل هذه المعجزات لا يمكن أن يحدث.

فقد بلغ كُمون التحولات مبلغ النضوج، لا في مجال الحياة المادي فحسب، بل في الوعي الاجتماعي كذلك.

فالأشخاص الذين تميزوا بالخبرة العملية والشعور بالعدالة والمبدئيه البلشفية، انتقدوا السياسة المتجذرة للتعاطي مع القضايا وطريقة إدارتها، وأبدوا قلقهم حيال مظاهر الانحطاط الخلقي وانحسار القيم الثورية والاشتراكية.

وبدأ يشيع التفكير الجدي في ما يحدث في البلاد في أوساط الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين، وكذلك في الجهاز الحزبي، في المركز والأطراف؛ وتزايد الإدراك بأنه لم يعد من الجائز الاستمرار في العيش على هذا النحو. كما تنامى القلق من امّحاء القيم العظيمة التي تمخّضت عنها ثورة اكتوبر والنضال البطولي من أجل الاشتراكية. وتلقّى كل الناس الشرفاء، بألم وحزن، تدنّي الاهتمام بقضايا المجتمع، وانعدام الحماس والشك اللذين ضربا عقول الشباب خصوصاً، والوهن الذي أصاب الاحترام نحو العمل والنزوع نحو الإثراء بأي وسيلة كانت. فشعبنا حساس جداً حيال الفجوة التي تفصل بين القول والفعل، وليس عبثاً أن فولكلورنا يضجّ بالسخرية من حب الظهور والاستعراضية، وأن أدبنا

ـ الذي يتميَّز بأهمية فائقة منذ زمن بعيد في الحياة الروحية للبلاد ـ لا يرحم عندما يتعلق الأمر بالظلم وإساءة استعمال السلطة. فقد دعم الكتّاب وفنّانو السينما والمسرح في أفضل نتاجاتهم الايمان بالمكتسبات الفكرية للاشتراكية والأمل بالانبعاث الروحي للمجتمع رويداً رويداً وبالتدريج، برغم كلّ الصيحات البيروقراطية والملاحقات والاضطهاد، فربّوا في الناس الاستعداد الخلقي والروحي لتقبُّل البيريسترويكا.

وفي معرض الكلام على هذه المسائل، أجد من المناسب أن أعرّف القارىء أن طاقة التحوّلات الثورية في شعبنا وفي حزبنا، كانت تعتمل منذ زمن بعيد ونحن لم نتوصّل إلى أفكار البيريسترويكا تحت تأثير من أفكار ومصالح پراغماتية، بل بدفع من نداء الضمير القلق، وبفضل العقيدة الرحبة الآفاق، الآتية إلينا من عمق الثورة؛ وبنتيجة البحث النظري الذي عمّق معرفتنا عن المجتمع وعزّز نزوعنا نحو الممارسة.

عودة إلى ف.إ. لينين،
المنبع الفكري للبيريسترويكا

كان نبض ثورتنا العظيمة ذا قدرة هائلة منعت الشعب والحزب من مهادنة الظاهرات التي هدّدت بضياع كل إنجازاتها ومكتسباتها، كما منعتها من التعايش معها. وظلت أعمال ف. إ. لينين، المثال اللينيني للاشتراكية، بالنسبة إلينا المصدر الذي لا ينضب للفكر الديالكتيكي المبدع والغنى النظري وثقب النظر السياسي. أما شخصيته نفسها فقد بقيت مثلاً لا تنطفىء جذوته، مجسّداً القوة الخلقية السامية والثقافية الروحية الشاملة المتنوعة والولاء المتفاني لقضيتي الشعب والاشتراكية.

واستمر لينين يعيش في عقـول ملايين النـاس وقلـوبهم. وكـان الاهتمام بالتراث اللينيني يتعاظم، ومعه يتعاظم عطش جذري ومتكامل وجدي لمعرفته من ينابيعه الأصلية، كلما تفـاقـم تـراكم الظـاهـرات السلبيـة في المجتمـع، مخترقـاً كـل الحواجـز التي رفعهـا المدرسيُّـون والسطحيـون البيروقراطيون.

ولعب الرجوع إلى لينين، في الحزب وفي المجتمع، دوراً حافزاً كبيراً في البحث عن أجوبة وتفسيرات للمسائل الناجة. وقد حظيت أعماله التي وضعها في سنوات حياته الأخيرة باهتمام خاص؛ وأستند في التأكيد على ذلك إلى تجربتي الخاصة. ففي تقرير ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٨٣، الذي ألقيته في الجلسة الافتتاحية للاحتفالات المكرسة للذكرى ١١٣ لمولد ف. إ. لينين، أوردت بالتحديد الموضوعات اللينينية حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المتطلّبات التي تنجم من القوانين الاقتصادية الموضوعية، وكذلك الموضوعات المتعلقة بالتخطيط المبني على نظام الإدارة الاقتصادية المستقلة (*) والاستخدام الصحيح للعلاقات السلعية ـ النقدية والحوافز المادية والأخلاقية. وتبين أن الحضور دعموا بحرارة هذا التذكير بالأفكار اللينينية. وشعرت مرة أخرى أن هواجسي تتفق ومزاج الرفاق في الحزب وكثير من الناس المتألمين أشد الألم من النكبات التي حلّت بنا، والممتلئين رغبة لتصحيح الأمور ووضعها في نصابها. أجل، كان هناك كثير من الرفاق الحزبيين الذين أحسُّوا بضرورة تجديد المجتمع وباستحالة تأجيل

(*) نظام الإدارة الاقتصادية المستقلة، أو ما يُسمَّى بـ «الحساب الاقتصادي»، نظام يقضي باستقلال كل مؤسسة بموازنتها وتحقيق أرباحها أو خسائرها ـ (المترجم).

التحوّلات. كان إحساسهم حاداً.. وعلى الرغم من ذلك، أجد لزاما علي القول إنني بعد إلقائي خطابي ذاك شعرت بأمرٍ آخر أيضاً، ذلك أنه - أي الخطاب - لم يحظ بإعجاب الجميع، فهو لم يكن خطاباً تفاؤلياً كما كان متوقعا.

إننا اليوم نفهم مضمون أعمال ف. إ. لينين بشكل أفضل، كما نفهم أسباب ظهورها التي كوّنت في الحقيقة وصيّته السياسية. ففي أثناء مرضه الشديد كان مفعماً خوفاً على مصير الاشتراكية، إذ رأى الخطر يتهدّد البناء الجديد، وعلينا، نحن، أن نفهم كنه ذلك الخوف. لقد رأى لينين أن الاشتراكية تصطدم بمشكلات كبيرة جداً، وأن عليها أن تتصدّى لحل الكثيرَ منها، ممّا لم تستطع الثورة البرجوازية حلّه. ومن هنا كان استخدام الأشكال التي «لم تكن مميّزة» للاشتراكية نفسها، أو هي على الأقل بعيدة عن التصوّرات التي كانت شائعة عن البناء الاشتراكي.

أجل، إن المرحلة اللينينية مهمة جداً، وثمة شيء كثير يمكن التعلّم من قوة ديالكتيكيتها الماركسية - اللينينية، المستندة في استنتاجاتها إلى تحليل واقعي للوضع التاريخي. وقد أدرك العديد منا، قبل انعقاد دورة نيسان بوقت طويل، أنه يجب إعادة التفكير مرة أخرى في كل شيء وعلى نحو تطبيقي، يتناول جميع مجالات الحياة، وتحديداً الاقتصاد والثقافة والديمقراطية والسياسة الخارجية؛ والأهم أن تجري ترجمة ذلك إلى لغة الحياة العملية.

ليس إعلاننا طنانا،
بل برنامج معد بدقة

نضجت أيضاً إشكالية مفهوم البيريسترويكا بالتدريج. فقد عمدت مجموعة من قادة الحزب والدولة، قبل انعقاد دورة نيسان، إلى الاشتغال على تحليل تركيبي لحالة الاقتصاد، وهو التحليل نفسه الذي شكل فيما بعد أساس وثائق البيريسترويكا. ولقد اعتمدنا توصيات العلماء والاختصاصيين، كما استفدنا من الكمون المتوفّر ومن أفضل ما أنشأه الفكر الاجتماعي؛ ثم أعددنا الأفكار الأساسية ومسالكها المؤدِّية إلى السياسة التي لم نلبث أن بدأنا بتحقيقها.

وهكذا، فقد كانت ترسانة الأفكار البنّاءة تتراكم، ولذلك فقد تمكنّا، إلى هذه الدرجة أو تلك، من اقتراح برنامج مدروس ومنظّم جرى تقديمه في دورة نيسان؛ إضافة إلى تمكّننا من صياغة الستراتيجيا المقبلة لتطور البلاد وتكتيك الممارسة. ولم يكن هناك أي شكوك في أنه لا بدّ من إصلاحات تجميلية واعمال ترميم وترقيع، كما أنه لا بُدَّ من إجراء تعديلات جدية. وكان الانتظار مستحيلاً، سيما وأن وقتاً كبيراً قد أهدِر.

وتصدَّرت المقام الأول مسألة إنعاش الوضع الاقتصادي ووقف الاتجاهات المسيئة الضارّة في هذا المجال وكسرها.

وكان من الطبيعي أن يسترعي اهتمامنا الاحتياطي الأقرب، ألا وهو إجراء تنظيم أوّلي للاقتصاد وإدارة المؤسسات وتعزيز الانضباط ورفع مستوى التنظيم والمسؤولية ومدّ يد المساعدة للقطاعات المتخلّفة. وكان

ذلك يتطلب عملاً متواتراً وكبيراً ما زال مستمراً حتى اليوم، وقد أثمر نتائجه الأولى كما توقعنا. وهكذا، فقد توقف التناقص في وتائر النمو الاقتصادي، لا بل لوحظ فيه بعض الارتفاع.

ولكننا كنا ندرك أن بمثل هذه التدابير من المستحيل تزخيم الاقتصاد بالدينامية. فكما هو معلوم تكمن الاحتياطيات العميقة الرئيسية في مجال آخر، أي في پيريسترويكا بنيوية جدية للاقتصاد برمته، وإعادة بناء قاعدته المادية، كما تكمن في التكنولوجيات الجديدة وفي تغيير السياسة الوظيفية الاستثمارية وفي المستوى الرفيع للنظم الإدارية؛ وجميع ذلك يتكامل في العملية الرئيسية أي في تسريع التقدُّم العلمي ـ التقني.

وبالطبع، لم يكن من باب الصدف أن أول عمل برنامجي، أعقب دورة نيسان وقامت به قيادة الاتحاد السوڤياتي، كان مناقشة هذه المشكلات في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي في حزيران (يونيو) ١٩٨٥. وكان ذلك حواراً مختلفاً كلياً عن الحوادث التي اعتيد على إجرائها خلال سنوات عديدة. كان النقد كثيراً جداً ومُرّاً، ولكنه كان هادفاً ومخلصاً. ولعل أهم ما تناوله الحديث كانت الوسائل والسبل الملموسة والفعالة للانتقال إلى الاقتصاد المكثَّف وإلى كيفية جديدة للنمو الاقتصادي.

وفي ذلك العام أمكن صوغ برامج تركيبية واسعة، تتناول أهمَّ اتجاهات التقدم العلمي ـ التقني، وذلك في غضون فترات زمنية قصيرة جداً. وكانت هذه البرامج تهدف إلى إحداث قفزة جدية لبلوغ المستوى العالمي قبل حلول نهاية القرن الحالي.

وفي واقع الأمر، فقد صيغت سياسة توظيفية وبنيوية جديدة، وتمَّ نقل

التركيز من البناء الجديد إلى إعادة تجهيز المؤسسات تقنياً وإلى الاقتصاد في استعمال المصادر والثروات ورفع حاد لمستوى نوعية المنتجات. ونحن لن نفتأ نعير الاهتمام، كما في السابق، لتطوير القطاعات الاستخراجية، بيد أن التركيز في إمداد الاقتصاد بالمواد والمواد الخام والوقود والطاقة سيكون موجهاً نحو إدخال تكنولوجيا قادرة على التقليل من هدر الثروات واستخدامها بطريقة عقلانية.

وثمة برنامج خاص يرمي إلى تحديث صناعة الآلات التي تبين أنها بلغت مستوى كبيراً من التأخُّر. فهو يلحظ تجديداً كاملاً لمنتجات قطاع صناعة الآلات ليبلغ المستوى العالمي في مطلع الستينات. ومن الطبيعي أن يتضمَّن هذا البرنامج الخاص تغييرات جذرية في الأوالية الاقتصادية، والتي من دونها ـ كما تبين لنا ـ لا يمكن الوصول إلى أي انعطاف مهم، إن في التقدم التقني أو في رفع مستوى الفاعلية الاقتصادية.

إن هذه المسألة تكتسب أهمية كبرى، ممَّا يجعلني أعود في كثير من صفحات هذا الكتاب لأتناولها بالبحث.

كان الاقتصاد، وسيظل، بالطبع، همَّنا الرئيسي؛ ومع ذلك، فقد التزمنا، في الوقت نفسه، التصدي للحالة الأخلاقية ـ السيكولوجية السائدة في المجتمع. فقد أدرك كثيرون، منذ السبعينات، أنه لا مناص من إحداث تغييرات حادة في التفكير والسيكولوجية، كما في تنظيم العمل وأسلوبه وطرائقه، في كل القطاعات وعلى كل الصعد، في الجهاز الحزبي والرسمي والمفاصل القيادية، وقد شمل ذلك اللجنة المركزية للحزب والحكومة أيضاً. لقد كان المطلوب القيام بعملية مناقلات معينة للكادرات في المواقع وعلى كل المستويات. وبدأ أناس جدد يدخلون في

عداد القيادة، فكانوا مِمَّن شعروا بحدة الوضع وتكوَّنت لديهم أفكار حول ماذا ينبغي فعله وكيف يمكن فعله.

وشُنَّ نضال لا هوادة فيه ضد خرق مبادىء العدالة الاشتراكية وضد كائن من كان مصدراً للخرق، ثم أعلن نهج المُجَاهَرة (الغلاسْنُوسْتْ)(★) وأعطيت مجالات الفرص إلى من نادى بالطابع العلني المنفتح للنشاطات الحزبية والحكومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية، كما رُفعت كل المحظورات والتحديدات التي لم تكن مبنية على أسس مبررة.

فقد خلصنا إلى الاستنتاج أنه لا يمكن تغيير الوضع في البلاد، كما أنه لا معنى لحل أي مشكلة إذا لم يجر تنشيط العامل البشري؛ أي أنه من المستحيل إحداث أي تغيير دون الأخذ بالحسبان مصالح المواطنين المتنوِّعة واهتمامات الجماعات الكادحة والمنظمات الاجتماعية ومختلف المجموعات الاجتماعية، ودون الاعتماد عليهم جميعاً عبر جذبهم للمشاركة في عملية إبداعية ناشطة.

ولطالما جذبتني، منذ أمدٍ بعيد، المعادلة اللينينية التالية: إن الاشتراكية هي إبداع حي للجماهير، إن الاشتراكية ليست مخطّطاً نظرياً قَبْلياً (سبقياً ـ المترجم) ينقسم المجتمع بموجبه إلى كتلة تصدر الأوامر وأخرى تنفذها. إن مثل هذا الفهم التبسيطي، المبتذل، الميكانيكي للاشتراكية يثير في القرف.

(★) **الغلاسْنوست** تعبير آخر من التعابير الجديدة التي تمخّضت عن نهج البيريسترويكا فشاع في العالم كما هو، بالروسية، ويعني المجاهرة والعلنية والمصارحة ـ (المترجم).

فالشعب، بل الانسان تحديداً، بكل تنوُّعه الإبـداعـي، هـو الوجـه الرئيسي الفاعل للتاريخ. ولذا، فإن مهمة الپيريسترويكا الأولى، وشرطها الضروري ومَكْمن نجاحها، تقوم في إيقاظ الانسان ودفعه ليكون ناشطاً وذا مصلحة حقيقية، والوصول إلى أن يشعر كل فرد أنه مالك البلاد وأن مكان عمله ومصنعه ومعمله هي جميعاً مؤسسات يملكها. هذا هو الأمر الرئيسي.

وهكذا، فإن إقحام الانسان في كل عمليات حياتنا هو جوهر كل ما نقوم به. ففي «فرن» الپيريسترويكا ينصهر المجتمع، وينصهر الانسان فيه قبل أي شيء، وهذا هو في الواقع تجديد المجتمع. إنها القضية الأكثر جدية التي أخذنا على عاتقنا مهمة تحقيقها.

وإنها لقضية صعبة جداً، إلاّ أن الهدف يستأهل بذل الجهود، أوَليس ممكنا النظر إلى الأمور وتقويمها بأشكال متنوعة؟ ثمة حكمة قديمة تقول إن عابراً مَر بأناس يبنون صرحاً ما فسألهم: مـاذا تفعلـون؟ فـأجـابـه أحدهم مُسْتَثاراً: كما ترى، ننقل الأحجار الملعـونـة مـن الفجـر وحتى الليل...، فيما نهض آخر على ركبتيه وقال بفخر: أترى أي صرح نشيد!

وهكذا، إذا رأيت إلى هذا الهدف السامي، مثل صرح يكلِّل قمة تلة خضراء، عندها سيكون ثقيلُ الأحجار خفيفاً، وسيكون العمل المضني سعادة ورضى.

وكي يكون بالإمكان أن تفعل شيئاً أفضل فيجب أن تزيد من العمل وتضيف إليه، وهذه الكلمة، **الإضافة**، تعجبني، فهي بالنسبة إلي ليست مجرد شعار، بل حالة يومية وإحساس بالعالم. فعلى المرء عندما يتصدّى

لأيّ قضية أن يفهمها ويستشعرها بروحه وعقله وقلبه، عندئذٍ يكون قد أدى فعل الإضافة.

إن ذا الروح الضعيف لا يستطيع أن يضيف شيئاً، بل على العكس من ذلك، فهو يستسلم للصعوبات وما تلبث أن تتغلّب عليه. أما إذا كان المرء قوياً بقناعاته ومعارفه متماسكاً بخُلُقه فإنك لن تستطيع كسره، كما يكون بامكانه الصمود بوجه العواصف العاتية. ونحن نعرف ذلك من تاريخنا.

أما مهمتنا الأهم في الوقت الراهن فأن نُنْهِضَ الانسان روحياً، محترمين عالمه الداخلي، معززين مواقعه الخلقية. وإننا نسعى إلى وضع كل كُمون المجتمع الذهني وكل امكانات الثقافة في سبيل تكوين الفرد النشيط والفاعل اجتماعياً، الغني والعادل روحياً، وذي الضمير الحي. وعلى الانسان أن يعرف ويحسّ أن الآخرين بحاجة إلى سماع كلمته، وأن كرامته لا تُهان وأنهم يحترمونه ويثقون به. وعندما يرى الانسان كل ذلك فسيكون قادراً على عمل الكثير.

وستطال البيريسترويكا كل فرد، بالطبع، وعلى نحوٍ ما. كما ستخرجه من حالة السكون التي اعتادها الكثيرون ومن حالة الاستكانة التي غشت نمط الحياة. ولعله من المناسب، هنا، التنبيه إلى إحدى خصائص الاشتراكية، عنيت الدرجة الرفيعة من الضمانات الاجتماعية الممنوحة للإنسان في مجتمعنا، الأمر الذي يعتبر من ناحية أولى، ودون جدال، أحد المكتسبات التي فاضت علينا بها إنجازاتنا، بيد أنها تحوَّلت في وعي بعض الناس إلى مزاج يستمرىء الاعالة.

وفي واقع الأمر، فليس ثمة بطالة عندنا، حيث أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية تأمين العمل للمواطنين، حتى أن المطرود من عمله بسبب

الكسل أو خرق انضباطية الإنتاج يُؤمَّن له عمل بديل حكماً. وقد دخلت المساواة بثبات في الحياة اليومية: فحتى إذا كان الشخص يعمل بشكل سيِّء فإنه لا بُد حاصلٌ على الحدِّ الأدنى الكافي للعيش، وبحيث لا يكون معوزاً، ومثله الطفيلي: فإن أحداً لن يدع أطفاله رهينة لعبث القدر. إننا نرصد أموالاً طائلة في المؤسسات الاجتماعية يحصل منها المواطنون على المساعدات المادية. ومن هذه الأموال ينفق على رياض الأطفال ودورهم ودور الطلائع وغيرها من المؤسَّسات التي تتعاطى مسائل إبداع الأطفال ورياضتهم. كما إن الطبابة عندنا مجانية وكذلك التعليم. فإنساننا إذاً محميٌّ من كوارث الحياة، وهذا مدعاة فخر لنا.

ولكننا نرى أيضاً أن بعض الأشخاص يستغلون هذه الأفضليات والمكاسب التي توفِّرها الاشتراكية، فلا يرون إلا حقوقهم ولا يريدون أن يعرفوا واجباتهم: فهم يعملون بشكل سيء ويتغيبون عن العمل بلا مبرِّر ويخمرون. وثمة أشخاص آخرون طوَّعوا القوانين والأنظمة المرعية وجعلوها تخدم مصالحهم الخاصة. فهم بالاضافة إلى كونهم لم يعطوا المجتمع أي شيء، فقد كانوا يحصلون منه على الممكن وغير الممكن، ويعيشون من مداخيل لم يعملوا لتحصيلها.

ستضع سياسة البيريسترويكا كل شيء في مكانه. إننا نبعث بكل قوتنا مبدأ الاشتراكية: «من كل بحسب قدراته، ولكل بحسب عمله»، ولنحقق العدالة الاجتماعية، فللجميع حقوق متساوية، للجميع قانون واحد، للجميع انضباط واحد، ولكل فرد واجبات رفيعة المستوى. وسترفع البيريسترويكا من سقف المسؤولية والمطلوبية الاجتماعيتين. إن من لا يريد التحوّلات هو ذلك الذي يعتبر أن لديه كل ما يحتاج إليه، فلماذا عليه أن

يغيِّر أوضاعه؟ ولكن إذا تميَّز المرء بالضمير، وإذا لم ينسَ الخير لشعبه، فإنه لا يمكن أن يحاكم الأمور، ولا ينبغي له محاكمتها، على ذاك النحو. أما الغلاسنوست فسوف تكشف الغطاء عن كل أولئك الذين يتمتعون بامتيازات غير قانونية، ولم يعد من الجائز الاستمرار في التعايش مع الركود.

إننا نضع المسألة كما يلي: إن على العامل والمدير والميكانيكي ومدير النادي والصحافي ورجل السياسة جميعاً أن يعيدوا النظر في أسلوب نشاطهم وطرائق عملهم، وأن يقفوا موقفا انتقادياً تقويمياً من كل ما يقومون به. لقد وضعنا أمامنا بكل حزم مهمة القضاء على السكون والمحافظة، وذلك بما يهزُّ عزة نفس كل فرد. ولقد تقبَّل بعضهم الأمر، وهم كثير، بصورة حيوية، على رغم أن بعضهم آلمهم حدوثه، خصوصاً أولئك الذين يعون إخلاصهم للقديم. علينا أن نرى إلى أنفسنا من زاوية محددة: أنعيش ونعمل بشرف أم لا؟ قد يكون ممكناً أن البعض انحرفوا في جوانب غريبة عن قيمنا، إذ أنهم أصيبوا بمرض السيكولوجيا الاستهلاكية البرجوازية الصغيرة. سنتعلَّم كيف نعمل بشكل أفضل، سنتعلّم كيف نعيش بشكل أشرف وكيف نتصرف بانضباطية أكبر، أي أننا مزمعون إنشاءَ النمط الحقيقي للحياة الاشتراكية.

ومن المهم أن ننظر إلى الأمام، ويجب أن تكفينا الخبرة السياسية والأفق النظري والشجاعة المواطنية كيما نبلغ النجاح، وكيما تستجيب البيريسترويكا لمقولات الاشتراكية الخلقية السامية.

إننا بحاجة إلى مجمل النشاط الوظائفي الحيوي، المتكامل، الذي ينجم من حركة المنظمات الاجتماعية والمجموعات الانتاجية والاتحادات

الابداعية. نحن بحاجة إلى أشكال جديدة من أنشطة المواطنين، وبعث تلك الأنشطة التي غشاها النسيان. وبكلمات تختصر كل ما نريد قوله: إننا بحاجة إلى اشاعة واسعة للديمقراطية في مختلف جوانب حياة مجتمعنا. فالديمقراطية هي الضمانة الرئيسية ضد النكوص بالعمليات التي بدأت عجلتها تدور.

نحن نعرف الآن أنه كان بوسعنا تجنُّب الكثير من المصاعب لو تطورت عندنا العملية الديمقراطية بشكل طبيعي.

لقد استوعبنا عبرة تاريخنا هذه جيداً وإلى الأبد، وسنقف موقفاً لا مَحيدَ عنه من أنه لا يمكن التقدم إلى الأمام في الانتاج والعلم، وفي التقنية والثقافة والفن، وفي جميع مجالات حياتنا الاجتماعية، إلا عبر تطوير متّسق للأشكال الديمقراطية التي تميِّز الاشتراكية، وعبر توسيع الإدارة الذاتية، وعبرهما فقط. فبذلك فقط يمكن ضمان الانضباط الواعي، وعبر الديمقراطية وبفضلها تصبح البيريسترويكا نفسها ممكنة. وحالما نرى، قريباً، أن مهمتنا تتلخّص في الكشف عن كمون الاشتراكية ثم تحقيقه عبر تقوية العامل البشري، فسيتبيَّن لنا أنه لا يمكن لطريق أخرى أن تكون غير اشاعة الديمقراطية، بما فيها إصلاح الأوالية الاقتصادية والادارة، هذا الاصلاح الذي تُعتبر زيادة دور التجمعات العاملة فيه العنصر المكوِّن الرئيسي.

ولئن كنّا نشدِّد بالتحديد على تطوير الديمقراطية الاشتراكية، فإننا نولي اهتماماً مماثلاً للمجال الروحي والوعي الاجتماعي والسياسة الاجتماعية الناشطة، وإننا نريد من ذلك تفعيل العامل البشري وجعله أكثر ديناميكية.

وفي الغرب غالباً ما يصوّرون لينين نصيراً لطرائق الإدارة التسلّطية، بيد أن ذلك شهادة بيّنـة على الجهل بالأفكار اللينينية، فضلاً عن كون هذا التصوير لا يخرج عن نطاق التشـويـه المتعمَّـد في أغلـب الأحيـان. فالحقيقة أن الاشتراكية والديمقراطية عند لينين لا تنفصلان. فبعد انتزاع الحريات الديمقراطية يتسلّم الكادحون زمام السلطة، ولا يمكنهم تعزيزها أو وَقْعَنتها إلا في ظروف نشر الديمقراطية. ثم إن لدى لينين فكرة عظيمة أخرى هي: كلّما اتّسع حجم العمل كلما أتت التحوّلات أكثر عمقاً وكلّما توجب أكثر رفع مستوى الاهتمام به وإقناع ملايين جديدة من المواطنين بضرورته. ومن هنا، فعلينا أن نشيع كل كمون الديمقراطية لمجرد أننا وضعنا نصب أعيننا إجراء إعادة بناء تجديدية وجذرية شاملة.

نحن بحاجة إلى اتقان تصويب السياسة بما يتناسب وكيفية تلقّيها من قبل الجماهير، كما علينا أن نؤمن العلاقة العكسية مجرِّبين بذلك الأفكار والآراء والنصائح التي تنبثق من قلب الشعب. فالكادحون يقترحون كثيراً من الأمور المفيدة والمهمة، ممّا لا تُمكن رؤيته جيداً دائماً من «فوق»، وهذا هو السبب في أنه من غير الجائز تمرير أي موقف يستخفّ بما يقوله الشعب. وفي نهاية المطاف، إن الشرط الأهم لنجاح البيريسترويكا هو موقف الشعب منها.

وهكذا، لم تكن النظرية وحدها هي التي دفعتنا إلى تبنّي البرنامج الشامل لاشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، والذي أقرته دورة كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، بل كذلك واقعية العمليات الجارية نفسها.

ففي هذه الدورة حُفِّز على إجراء طيفٍ واسعٍ من الممارسات الرامية إلى تعميق القواعد الديمقراطية للمجتمع السوڤياتي، وإلى تطوير الإدارة

الذاتية وتعميم الغلاسنوست في عمل مجمل نظامنا. ونحن نرى الآن جيداً أي حركة يعيشها مجتمعنا بسبب تلك النبضة الجبارة. فقد اشتعل أوار العمليات الديمقراطية في كل التجمّعات العمالية المنتجة والمنظمات الحكومية والاجتماعية وفي الحزب.

لقد أعطت العملية الديمقراطية الزخم لكل البيريسترويكا ورفعت من أهدافها وجعلت إدراك المجتمع لمشكلاته أكثر عمقاً، كما أتاحت لنا إمكانية أرحب لمقاربة قضايا الاقتصاد والتقدُّم ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري. وقد احتلت، الآن، الأوالية الاقتصادية مكانها بشكل منطقي في نظام الإدارة الاجتماعية العام، وذلك على أساس المبادىء الديمقراطية المجدَّدة.

لقد نفّذنا هذا العمل، كما هو معلوم، في اجتماعات دورة حزيران (يونيو) ١٩٨٧ للجنة المركزية، التي أقرَّت «**الموضوعات الأساسية لإعادة البناء الجذرية لإدارة الاقتصاد**»، وهذا برنامج تغييرات يعتبر من أعظم البرامج وأكثرها جذرية منذ إدخال لينين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٢١. فالإصلاح الاقتصادي الجديد يلحظ نقل مركز النقل من طرائق القيادة ذات الطابع الإداري الغالب إلى الطرائق ذات الطابع الاقتصادي على جميع المستويات، كما يشمل أيضاً أوسع إشاعة للديمقراطية في الإدارة وتفعيل العامل البشري ما استُطيع إلى ذلك سبيلاً.

ويكمن في أساس الإصلاح توسيع حاد لحدود استقلالية المجمّعات والمؤسسات، وجعلها تعتمد نظام الاستقلال الاقتصادي والتمويل الذاتي، ومنح التجمعات العمالية المنتجة كل الحقوق الضرورية الكفيلة بتحقيق الاهداف المذكورة. وبذلك، أصبحت الآن التجمُّعات العمالية المنتجة

مسؤولة كلّياً عن إدارة المؤسَّسات إدارة فعّالة ومسؤولة أيضاً عن نتائجها. أضف إلى أن ثمة توازناً مباشراً بين مستوى مداخيل التجمّع العمالي وبين فاعلية العمل الذي تؤدّيه.

ومن أجل ذلك، فقد جرت إعادة بناء جذرية لإدارة الاقتصاد المركزية بما يخدم مصالح المؤسَّسات. فالإدارة المركزية المتحرِّرة من الوظائف العملياتية، التي كانت تدير بواسطتها المؤسسات، أصبحت الآن تركز نشاطها على العمليات الرئيسية التي تحدِّد استراتيجياً الإنماء الاقتصادي. ولكي يكون ذلك فعلياً، بدأنا بتنفيذ إصلاح جدي وجذري للتخطيط وتشكُّل الأسعار، وأوالية الإقراض المالي، ونظم التموين النقني ـ المادي للإنتاج، وإدارة التطور العلمي ـ التقني والعمل والقضايا الاجتماعية. أما هدف هذا الإصلاح فهو تأمين الانتقال، في غضون السنين أو الثلاث المقبلة، من نظام الادارة المركزية الصارمة إلى نظام إدارة ديمقراطي يقوم على أسس التكامل الديمقراطي بين المركزية والإدارة الذاتية.

لقد أصبحت المبادىء الأساسية للتغييرات الجذرية في الإدارة الاقتصادية التي طُبِّقت، خطوةً مبدئية إلى الأمام في برنامج البيريسترويكا. وممّا يقع عملياً في مجال اهتمامها الآن، مجمل الجوانب الأساسية للحياة الاجتماعية. وإن المفهوم العام للبيريسترويكا، بل مقصدها العام، واضح بالنسبة إلينا، لا من حيث وجهة نظر جوهرها فحسب، وإنما من حيث عناصرها المكوِّنة أيضاً.

إن البيريسترويكا هي القضاء الحازم على عمليات الركود وكسر لأوالية الكبح وخلق أوالية مضمونة وفاعلة لتسريع التطور الاقتصادي ـ

الاجتماعي للمجتمع ومنحه قدراً كبيراً من الدينامية.

إن البيريسترويكا هي الاعتماد على الإبداع الحي للجماهير. إنها تطوير متعدد الاتجاهات للديمقراطيـة وللإدارة الذاتيـة الاشتراكيـة، إنها تعني تعميم روح المبادرة وتعزيز النظام والانضباط، وتوسيع الغلاسنوست والنقـد والنقد الذاتي في جميع مجالات حياة المجتمع. إنها احترام رفيع المستوى لقيم الفرد وعزّته.

إن البيريسترويكا هي تكثيف الاقتصاد السوفياتي في شتى الاتجاهات، وبعث مبادىء المركزية الديمقراطية وتنميتها في إدارة الاقتصاد الوطني، واعتماد واسع لطرائق الإدارة الاقتصادية، ورفض للائتمار والتسيير المكتبي في الإدارة، وتعميم روح التجديد والهمّة الاشتراكية.

إن البيريسترويكا تعني الانعطاف الحازم نحو العلم، وإتقان إرساء أي بداية جديدة على قاعدة علمية راسخة . إنها تعني وحدة منجزات الثورة العلمية ـ التقنية والاقتصاد المبرمج.

إن البيريسترويكا هي تطوير أولوي للمجال الاجتماعي، موجّه نحو تلبية أكمل لحاجـات المواطنين السـوفيـات إلى شروط جيـدة في العمـل والعيش والراحة والتعليم والخدمات الطبية. إنها رعاية مستمرة واهتمام دائم بالغنى الروحي وثقافة كل مواطن، وثقافة المجتمع بأكمله.

إن البيريسترويكا تعني تخليص المجتمع بحيويـة مـن تشـويـه الخلقيـة الاشتراكية، وتطبيقاً متسقاً لمبادىء العدالة الاجتماعية في الواقع. إنها تعني وحدة القول والفعل، وحدة الحقـوق والواجبـات. إنها تقـديـر للعمـل المخلص في النوعية الجيدة، والقضاء على النزعات المسـاواتيـة في تحديـد

الأجر، كما تعني أيضاً القضاء على النزعات الاستهلاكية.

هكذا نفهم اليوم البيريسترويكا. هكـذا نـرى مهماتنـا وكنـه عملنـا ومضمونه في الحقبة الآتية، التي يصعب القول حتام ستمتد؛ بيد أنها، بالطبع، لن تنتهي في غضون عامين أو ثلاثة، بل ستستغرق وقتاً أطول. إننا نوطّن أنفسنا على القيام بعمل جدي ومتوتر وشاق كي يتسنّى لنا الوصول بوطننا إلى آفاق جديدة قبل نهاية القرن العشرين.

وليس من النادر أن نصطدم بالسؤال التـالي: إلامَ نـريـد الوصـول بنتيجة البيريسترويكا وإلى أين سنصل؟ يتعـذّر إعطـاء جـواب تفصيلي دقيق. إذ ليس من عاداتنا وتقاليدنا الاحتكام إلى التكهن أو التنبؤ، أو محاولة تحديد مسبق للعناصر المعمارية لذلك البنيان الاجتماعي الذي نشيّده في سياق عملية البيريسترويكا.

غير أنني أستطيع القول، من حيث المبدأ، إن هدف البيريسترويكا النهائي واضح بالنسبة إلينا. وهذا الهدف هو تجديد معمَّق لجميع أوجه حياة البلاد، وإعطـاء الإشتراكيـة أحـدث أشكـال التنظيم الاجتماعـي، والكشف الكامل عن الطابع الإنساني لنظامنـا في كـل أبعـاده ودلالاتـه الحاسمة: الاقتصادية والسياسية ـ الاجتماعية والخلقية.

وأكرّر القول مرة أخرى: إن البيريسترويكا ليست تبصيراً أو تنجيماً أو أضغاثاً تلوحُ لِرَاءٍ، بل هي فهم موضوعي للتجديد وللتسارع اللذين تولدا في أعماق مجتمعنا، إن جوهر البيريسترويكا هو **في أنها توحِّد ما بين الاشتراكية والديمقراطية**، وتبعـث التصـوُّر اللينيني حـول البنـاء الاشتراكي نظرياً وعلمياً بالكامل. ومـن هنـا يتراءى عمقهـا وروحهـا الثوري الفعلي وطابعها الشمولي.

إن هدفاً كمثل هذا يستأهل العمل بكدٍّ، ونحن واثقون من أنه سيشكِّل إسهاماً ذا قيمة في التقدم الاجتماعي للبشرية.

مزيدا من الاشتراكية،
مزيدا من الديمقراطية

لن يكون الكلام على البيريسترويكا كاملاً، ولن يحمل وضوحاً كاملاً إذا لم نتوقّف ملياً أمام أحد جوانب المسألة، الذي يثير نقاشاً حيوياً خصوصاً في الغرب، هذا الجانب يتناول العلاقة بين البيريسترويكا وبين الاشتراكية بوصفها نظاماً.

فبعضهم يتساءل بأمل مكتوم، وبعضهم الآخر يتساءل بحذر وخشية: ألا تعني البيريسترويكا ابتعاداً عن الإشتراكية، أو بدرجة معينة، محواً لأسسها؟

وثمة في الغرب من ودّ لو أنه يستطيع إلصاق الصيغة التالية بنا: إن الاشتراكية ـ على حدّ ما يزعمون ـ تعاني أزمةً عميقةً وتقود المجتمع إلى مأزق. هكذا، وبهذه الروح، يفسِّرون تحليلنا النقدي للوضع الذي نشأ في البلاد في الفترة الواقعة بين نهاية السبعينات وبين بداية الثمانينات. وكما يزعمون فإن ثمة مخرجاً واحداً، هو الاستعانة بالطرائق الرأسمالية لإدارة الاقتصاد وبأشكال التنظيم الاجتماعي، أي الجنوح باتجاه الرأسمالية.

ويقولون لنا: لن ينتج شيء عن البيريسترويكا في إطار النظام القائم، ثم يقترحون علينا تغييره واللجوء إلى تجربة وترسانة نظام سياسي ـ اجتماعي آخر. ويضيفون إلى ذلك قولهم إنه إذا سار الاتحاد السوفياتي على

هذه الطريق، أي طريق التخلّي عن خياره الاشتراكي، فإن ذلك ـ وفق ما يزعمون ـ سيرفع الحواجز أمام إرساء علاقات وثيقة مع الغرب. ويبلغ الامر بهذه الادعاءات إلى اعتبار أكتوبر عام ١٩١٧ غلطة، لم يكن من انعكاساتها إلا حرف شعبنا وبلادنا عن طريق التقدم الاجتماعي العريضة.

ولقطع دابر أي تقوّلات وتأمّلات من هذا النوع حول هذه المسألة ـ وما أكثر ما نسمع من مثيلاتها في الغرب ـ أريد أن أؤكد مرة أخرى ما يلي: إن كل التغييرات التي نجريها، إنما نجريها بما يتلاءم والخيار الاشتراكي، والإجابات على الأسئلة التي تطرحها الحياة نفسها، إنما نبحث عنها في إطار الاشتراكية وحدودها لا في خارجها؛ وإننا نقيس كل نجاحاتنا وأخطائنا بمعايير اشتراكية، ومن يأمل في جنوحنا عن الطريق الاشتراكية فلن يلقى سوى خيبة أمل مريرة. فبرنامج البيريسترويكا، ـ سواءٌ من حيث كونُه كُلاًّ أو عناصرَ جزئية مكوِّنة ـ يقوم على مبدأ: مزيد من الاشتراكية، مزيد من الديمقراطية.

والمزيد من الاشتراكية يعني مزيداً من الدينامية والإبداع والتنظيم والشرعية والنظام، كما يعني المزيد من العلمية والمبادرات في إدارة الاقتصاد وفاعليتها، والمزيد من تأمين حياة فضلى للمواطنين.

كما يعني المزيد من الاشتراكية مزيداً من الديمقراطية والغلاسنوست وروح التعاون في العيش المشترك والثقافة، فضلاً عن إنسانية أكثر في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية والشخصية بين الناس وعزة الفرد واحترام كينونته الذاتية.

وإن مزيداً من الاشتراكية يعني المزيد من الوطنية والنزوع إلى الاقتداء بالمثل السامية ورعاية مواطنية (مدنية) نشيطة حيال قضايا البلاد وتأثيرها

المفيد والإيجابي على القضايا الدولية.

وبكلام آخر، مزيداً من كل ما تحتوي عليه طبيعة الاشتراكية نفسها ومن كل ما تشتمل عليه ممهّداتها النظرية باعتبارها، أي الاشتراكية، تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية.

سنسير باتجاه الاشتراكية الفضلى لا بالاتجاه المعاكس، وإننا نقول ذلك بإخلاص ولا نمالىء في قولنا لا شعبنا ولا الخارج. أمّا أن يُنتظر منّا أن نعكف على بناء مجتمع آخر، مجتمع غير اشتراكي، أو أن ننتقل إلى المعسكر الآخر؛ فهذه مسألة غير ذات أفق وغير واقعية. وأولئك، الذين في الغرب، الآملون في أن نتنكّر للاشتراكية، لن يلقوا غير خيبة الأمل. ولقد آن الأوان أن تُفهم هذه المسألة، والرئيسي أن يكون هذا الفهم في أساس خوض العلاقات العملية مع الاتحاد السوڤياتي.

وبمناسبة ما أتكلم عليه، أريد أن يفهموني على وجه دقيق: إننا، نحن السوڤيات، مع الاشتراكية (وقد سبق أن أوضحت أعلاه لماذا)، ولكننا لا نجبر أحداً على تبنّي قناعاتنا. ولينتقِ كلٌّ خياره، وأما التاريخ فكفيل بوضع كل شيء في نصابه ومكانه. ولقد قلت في لقاء ضمَّني ومجموعةً من الشخصيات الاجتماعية الأميركية (س. ڤانس وهـ. كيسينجر وغيرهما) إننا نشعر في الوقت الراهن، بوجه خاص، أنه في مقدورنا تحقيق انعطاف في سياستنا البنيوية على نحو أسهل بكثير من تحقيقه في ظل ظروف الملكية الخاصة، وذلك بفضل النظام الاشتراكي والاقتصاد الموجَّه تحديداً، على الرغم من وجود بعض التعقيدات عندنا في هذا الموضوع.

إننا نرغب في مزيد من الاشتراكية، ولذلك نريد مزيداً من الديمقراطية.

نحن ننطلق من إدراكنا لكون مشكلات فترة السبعينات ـ الثمانينات ومصاعبها ليست أزمة للاشتراكية بما هي نظام سياسي ـ اجتماعي، بل الأصح هو العكس. فهذه المشكلات والمصاعب ليست سوى نتيجة لتطبيقٍ غير مُتَّسقٍ بما فيه الكفاية للمبادىء الاشتراكية، وليست سوى نتيجة التراجعات عنها. بل وتشويهها، وجعل طرائق الإدارة الاجتماعية وأشكالها، التي نشأت في ظروف تاريخية محدَّدة في مراحل التطور الاشتراكي الأولى، طرائق وأشكالاً محافظة.

وبالمقابل، فالاشتراكية، بما هي بناء أو نظام اجتماعي فني وبما هي أسلوب حياة، تتميَّز بإمكانات التطور الذاتي والاكتمال الذاتي، وكذلك إمكانات حلِّ المشكلات الجذرية التي تنشأ في سياق تقدم المجتمع العلمي ـ التقني العصري والاقتصادي والثقافي والروحي، وتطوير شخصية الفرد. ألاَ تتحدث عن ذلك مسيرتنا التاريخية منذ أكتوبر عام ١٩١٧، هذه المسيرة المليئة بمصاعب ومآسٍ وبالعمل المتوتر، وكذلك المفعمة في الوقت نفسه بالانتصارات والإنجازات العظيمة؟

دروس التاريخ

صحيح أن أخطاءً وسوءَ تقديرٍ في السياسة قد ارتُكبت في سياق التطور الحادث بعد مرحلة أكتوبر، ولكن مردَّ ذلك يعود، في المقام الأول، إلى التدخل الفظِّ للقوى الإمبريالية في شؤوننا الداخلية. وعلى الرغم من كل شيء، سار الاتحاد السوفياتي قدماً، فبُنيَ مجتمع يعيش فيه الناس بلا خوف على مستقبلهم. وإذا شئنا الوقوف إلى جانب الحقيقة فإن على كل مراقب موضوعي الاعتراف بأن التاريخ السوفياتي بمجمله هو

تاريخ التقدم دون جدال، برغم كل الخسائر والتراجعات والإخفاقات. لقد سرنا في طريق وعرة، غير معبَّدة ـ بالمعنيين الحقيقي والمجازي للكلمة ـ، وحدث أننا تُهْنا وأخطأنا وبذلنا الكثير الكثير من الدم والعرق، إلاّ أننا سرنا إلى الأمام ولم تراودنا فكرة التراجع قطّ، ولم نفكر البتة في تسليم منجزاتنا، ولم نشك أبداً في خيارنا الاشتراكي.

وافِقوُني، إنه لمن الصعب أن يتصور المرء بعد وُلوجنا مستقبلاً مجهولاً، لم يعرفه أحد من قبل، وفيما نحن في صدد حلٍّ مشكلات هائلة خلال فترات زمنية قصيرة جداً، أنه كان بالإمكان تجنُّب الثغرات والانقطاعات، وأنه كان بالإمكان جعل كل شيء سهلاً أملس كرصيف جادة نيفسكي(★).

ولنضرب مثلاً التصنيع. ففي ظلّ أي ظروف نعيّن علينا تحقيقه؟ لقد تركت الحرب الأهلية وتدخُّل أربع عشرة دولة البلاد يعمُّها دمار شامل، وفُرض علينا حصار اقتصادي وطوّقونا بـ «حزامٍ واقٍ». ولم يكن هناك أي تراكمات، ولم يكن لدينا أي مستعمرات، بل على العكس كانت ثمة ضرورة لإقحام كل الوسائل للنهوض بالمناطق القومية النائية التي كابدت القهر والقمع إبان القيصرية. وكي يكون بالإمكان إنقاذ مكتسبات الثورة كان لزاماً أن نبني، وبسرعة، القاعدة الصناعية للبلاد بما توفّر من الموارد المحلية، وأن نكبح الاستهلاك ليبلغ حدَّه الأدنى. ووقع العبء المادي الثقيل للنظام الجديد على كاهل الشعب، وكان يشكّل الفلاحون سوادَه الأعظم.

(★) جادة نيفسكي هي الشارع الرئيسي الذي يخترق مدينة لينينغراد ـ (المترجم).

كان علينا، في الحقيقية، أن ننشىء الصناعة من جديد، وخصوصاً الصناعة الثقيلة والطاقة وصناعة الآلات، وخضنا ذلك بشجاعة. إن حيوية الخطط والشعارات والأفكار التي صاغها الحزب، وتلقّاها الشعب واستوعبها بما تضمنته من طاقة ثورتنا الفكرية، قد وجدت تعبيراً لها في حماس ملايين المواطنين السوفيات الذين انخرطوا في بناء الصناعة الوطنية فأذهلوا العالم به. لقد حقّقوا المعجزات في ظل أقسى الظروف، إذ غالباً ما كانوا يعملون بعيداً عن مساقط رأسهم مجرَّدين من أي مكننة، أو بكلمات أخرى كانوا يعملون بادئين من الصفر ولا يُعْطَوْن إلاّ نزراً ضئيلاً من التموين ليقيموا به أَوْدهم. كان يدفعهم أنهم يشاركون في تحقيق قضية تاريخية عظيمة. كانوا على شبه أُمّيتهم وثقافتهم المتواضعة يدركون مع ذلك أي قضية عظيمة، لم يسبق لها مثيل، هم في صدد تحقيقها. كان ذلك في الحقيقة تضحية جماعية من أجل مستقبل الوطن، وتعبيراً شعبياً شاملاً عن الإخلاص والولاء للخيار الحُرِّ، الذي اتُّخِذَ عام ١٩١٧.

ولقد نجح أجدادنا في التغلّب على كل ما كان من نصيبهم. فأسهموا الإسهام الأعظم في تطور مجتمعنا وتعزيزه في مرحلة تحدَّد فيها مصيره المقبل. وكان التصنيع في سنوات العشرينات ـ الثلاثينات، بالفعل، تجربة قاسية جداً. ولكن، لنحاول الآن الإجابة على السؤال التالي من موقع اليوم الراهن، المعاصر: أكان التصنيع وقتها ضرورياً؟ نجيب بسؤال مقابل: هل يعقل أن يتمكّن بلد كبير واسع، كما هي حال بلادنا، من العيش في القرن العشرين دون أن يكون دولة صناعية متطورة؟ وتبين بعد مضي فترة زمنية قصيرة بوضوح، ولسببٍ آخر، أن عدم التركيز على التصنيع أيامها كان أمراً غير جائز البتّة. فابتداء من سنة ١٩٣٣ بدأ

تهديد الفاشية يتصاعد بوتائر متسارعة. وأين كان سيصبح العالم لو لم يهبَّ الاتحاد السوڤياتي بوجه الآلة العسكرية الهتلرية؟ لقد هزم شعبنا الفاشية بفضل تلك القوة التي أنشأها في سنوات العشرينات ـ الثلاثينات، ولو لم تكن تلك الصناعة لوجدنا أنفسنا عُزّلاً من السلاح أمام الفاشية.

ولكننا لم نقع فريسة تحت جنازير الدبابات الألمانية. كلُّ أوروبا لم تسطع وقف هتلر، أمّا نحن فقد حطّمناه. لقد سحقنا الفاشية لا ببطولة الجنود وإقدامهم وتضحياتهم فقط، بل حقّقنا النصر كذلك بالفولاذ الأفضل وبالدبابات والطائرات الفضلى، وذلـك كُلُّـه طَـرِقَـةُ زمـانُنـا السوڤياتي وسقاه.

أو فلنورد مثالاً آخر هو الكَلْخَزَة(★) أنا أعلم كم من الظنون والأوهام والنقد الحاقد يحاولون إلصاقها أو توجيهها لهذه الكلمة، هذا إذا لم نتحدث عن العملية بحدِّ ذاتها، أي عملية إنشاء الجمعيات التعاونية. ولكن، حتى الكثير من أولئك الذين يحاولون الغوص في هذه المرحلة من تاريخنا موضوعياً، لا يستطيعون ـ بحسب رأينـا ـ أن يـدركـوا أهميـة الكلخزة وضرورتها وحتميتّها بصورة حقيقية.

وبالفعل، فإذا أخذنا في حسباننا، من مواقع الحقيقة والعلم، ظروف تلك الحقبة الزمنية ومميزات تطوُّر مجتمعنا السوڤياتي تحديداً؛ وإذا لم نغمض أعيننا عن تخلُّف الإنتاج الزراعي الرهيب الذي لم يكن يحظى بأي أفق لتجاوزه، سادراً في بقائه قائماً على مُلكيّاتٍ صغيرة مجزأة؛ ثم أخيراً

(★) الكلخزة كلمة مشتقّة من «الكولخوز» التي تعني الجمعيات التعاونية الزراعية ـ (المترجم).

إذا لم نقوم بشكل صحيح النتائج الفعلية التي نجمت من الكلخزة، فلن بكون باسنطاعننا التوصّل إلا إلى استنتاج واحـد. فـالكلخـزة كـانـت إحدى المآثر التاريخية العظيمة والأكبر حجماً إثر منعطف سنة ١٩١٧ الاجتماعي. أجل فقد شهدت الحركة التعاونية مخاضاً عسيراً وأليماً، لم يخلُ من انقطاعات وأخطاء في الوسائل والوتائر. ولكن، يبدو أن تقدم بلادنـا لم يكن ممكنا من دونها. فقد امّنت الكلخزة القاعدة الاجتماعية لعصرنة القطاع الزراعي في الاقنصاد، وأتاحت إدخال استثمار الملكيات وإداراتها بشكل حضاري. فمن ذلك أنها نَمّتْ إنتاجية العمل ممّا زاد، في نهاية المطاف، من حجم الإنتاج، الذي لم نكـن لمنبلغه لو أننا حافظنا على أوضاع قرانا وريفنا الموروثة في الواقع من القرون الوسطى. أضف إلى ذلك أن الكلخزة حررت قسماً كبيراً من الوسائل والأيدي العاملة التي كانت قطاعات أخرى بأمسّ الحاجة إلىها، وفي مقدمتها الصناعة. لقد فتحت الكلخزة الآفاق أمام إنشاء احتياطي غذائي مأمون للدولة.

لقد غيرت الكلخزة ـ وليكن ذلك بغير ما بساطة ولا على الفور ـ مجمل نمط حياة الفلاحين وعلاقاتهم، فاتحة أمامهم الباب على مصراعيه ليتحولوا في المجتمع طبقةً عصريةً متحضّرةً. ولولا الكلخزة لما كان باستطاعتنا الآن حتى التفكير بإنتاجية حبوب تبلغ مائتي مليون طن، فضلا عن بلوغ مائتين وخمسين مليون طن كما هو مخطّط بلوغه في المستقبل القريب. والجدير بالذكر هناً أن إنتاجنا من الحبوب قد فاق، الآن، إجمالي إنتاج الحبوب في بلدان «السوق الأوروبيـة المشتركـة» مجتمعـة، وذلك مع عدد سكان أقل.

والواقع أننا ما زلنا مقصّرين في إنتاج بعض المنتجات الغذائية، وفي مقدمتها الحيوانية، كما يجب عمل الكثير لرفع مستوى إنتاجيتها. ولكن،

بفضل الكلخزة فنحن ننتج الآن من الأغذية، على حساب النسمة الواحدة، ما يكفي حاجات الاستهلاك الضرورية الأساسية. أمّا الأهمّ على وجه الخصوص، أنّه لم يعد في بلادنا إمكانية الجوع أو عدم الكفاية من الغذاء.. لقد بادت إلى الأبد هذه التي كانت السوط المسلّط على روسيا على امتداد قرون. فمن حيث السّعْرات الحرارية الإجمالية يشغل الاتحاد السوڤياتي مكاناً ثابتاً في مجموعة البلدان المتطوِّرة. ومن الأمور الرئيسية المهمّة، وبفضل الكلخزة ـ وهي تجربة يناهز عمرها الآن النصف قرن ـ أُنشيء كمون يتيح لنا في الوقت الراهن، في سياق الپيريسترويكا، النهوض بالقطاع الزراعي لبلوغ مستوى كيفي جديد.

أجل، لقد كان التصنيع والكلخزة ضرورتين، لم يكن ممكناً للبلاد النهوض دونهما. ولكن سبل إجراء هذه التحوُّلات وطرائقها لم تكن تستجيب دائماً، وفي كل الحالات، للمبادىء الاشتراكية والإيديولوجيا والنظرية الاشتراكيتين. وبرزت، قبل كل شيء، الظروف الخارجية؛ فقد كانت البلاد تشعر دائماً بخطر الهجوم العسكري. غير أنّه كانت أيضاً ثـمة تعرّجات ذاتية خاصة، حيث غلب الضغط الإداري، فكان أن عانى الناس. هوذا الواقع، هوذا قدر الشعب مع كل المتناقضات من إنجازات عظيمة وأخطاء درامية وصفحات مأساوية.

وفي الفترة التي أعقبت انتصارنا في الحرب لم يكن العيش سهلاً، ومرت فترات اتسمت بالقسوة الشديدة. أذكر أسفاري بالقطار من جنوب روسيا إلى موسكو للدراسة في أواخر الأربعينات. رأيت بأمّ العين ستالينغراد وروستوف وخاركوف وأورلْ وكورسْك وڤورونيج وقد اكنسحها الدمار. وكم كان مثلها من المدن المدمَّرة؟! لينينغراد، كييف،

مينسك، أوديسّا، سيڤاستوپول، سمولْيينسك، بريانْسك، نوڤغورود... جميعها كان مدمَّراً. مئات وألوف المدن والضياع والمصانع والفبارك. وكم من القيم الفنية والشواهد الحضارية قد سرق وأُبيد، فلم تسلم معارض اللوحات والمتاحف والقصور والمكتبات والكاتدرائيات.

وقتها، كانوا يقولون في الغرب إن الاتحاد السوڤياتي لن ينهض حتى بعد مائة عام، وإنه قد أُزيح من السياسة الدولية لزمن طويل حيث سيكون منشغلاً بكيفية تضميد جراحه. أمّا الآن فثمَّةَ من يقول عنّا بذهول - ها هوذا الاتحاد السوڤياتي دولة جبّارة! وثمَّة من يردد الكلمة نفسها ولكن دون إخفاء عدائه. لقد بعثنا البلاد ونهضنا بها، معتمدين على قوانا الذاتية ومستخدمين تلك الطاقة الهائلة الكامنة في أساس النظام الاشتراكي.

وبعد. لا بُدَّ من الإشارة إلى وجه من أوجه المسألة، غالباً ما يتجاهلونه في الغرب أو يسعون إلى التعتيم عليه، وهو وجه لا يمكن من دونه أن يفهمونا، نحن السوڤيات: فثمَّة إلى جانب الإنجازات الانتاجية والاجتماعية كانت حياة جديدة، كان حماسُ بُناةِ العالم الجديد، كان ذلك التشبّع بما هو جديد وغير عادي، كان شعور حاد بالفخر بأننا، نحن وحدنا ودون مساعدة من أحد، أعدنا بناء بلادنا مراتٍ، ونهضنا بها على أكتافنا. وبتعطُّش كبير فزنا بالمعارف وبالثقافة. لقد كان الناس يسعدون بالحياة ويعرفون كيف يمرحون وينشئون الأطفال ويشغلون أنفسهم بشؤون الحياة اليومية. وذلك كلّه هو نحن! وذلك كله حدث في مناخ جديد تماماً، اختلف جذرياً عمّا كان سائداً قبل الثورة.. كان مناخ البساطة والمساواة والإمكانات الهائلة المتوفّرة لعمل الإنسان. إننا نعرف

على ماذا حصلنا من الاشتراكية. وبكلمة، فقد عاش الناس وأبدعوا خلال كل مراحل البناء السلمي لبلادنا. ويكتب المواطنون باعتزاز في رسائل يبعثون بها إليّ: ليكن أننا عشنا أفقر من الآخرين، ولكننا عشنا بامتلاء وتمتُّع.

وثـمَّة الآن، في الاتحاد السوفياتي، أربعة عشر مواطناً من كل خمسة عشر ولدوا بعد الثورة.. وما زالوا يدعوننا إلى التخلّي عن الاشتراكية. وينطرح سؤال: لماذا ينبغي للناس السوفيات، الذين وُلدوا وتصلّب عودهم في كنف الاشتراكية، أن يتنكروا لنظامهم الآن؟ إننا سنبذل ما بوسعنا لتطوير الاشتراكية وتعزيزها، وإني أعتقد أنه لم يتم الكشف إلاّ عن أدنى قدر من إمكانات النظام الجديد.

ولكل ذلك، فنحن نستغرب تماماً عندما يقترحون علينا تغيير نظامنا الاجتماعي واللجوء إلى طرائق وأشكال يتصف بها النظام الاجتماعي الآخر، وبعضهم، بالمناسبة يفعل ذلك بإخلاص. وبالنسبة إلى هؤلاء من الغرابة بمكان أن يفهموا أن ما يدعوننا إليه مستحيل الحدوث بكل بساطة، حتى ولو أراد أحدٌ ما حرف الاتحاد السوفياتي باتجاه الرأسمالية. فكِّروا معي قليلاً: كيف يمكن أن نوافق على أن سنة ١٩١٧ أيضاً كانت غلطة، وأن سبعين عاماً من حياتنا وعملنا ونضالنا ومعاركنا جميعها ليست سوى أخطاء، وأننا سرنا في غير الاتجاه حيث «يجب السلوك»؟! لا، يمكن الانتهاء إلى استنتاج واحد فقط، استناداً إلى تقويم علمي موضوعي لوقائع التاريخ: إن الخيار الاشتراكي تحديداً هو الذي قاد روسيا القديمة المتخلِّفة إلى «هناك»، إلى ذلك المكان الذي يشغله الاتحاد السوفياتي راهناً في تقدّم الإنسانية.

ليست لدينا أسباب للتكلّم على أكتوبر وعلى الاشتراكية بخجل أو بهمس، فنجاحاتنا هائلة وليست موضوعَ جدالٍ. ولكننا نستوعب ما كان بكلّيته وبتعقيداته. وإنجازاتنا الهائلة لا تخفي عنا لا تناقضات تطوُّر المجتمع ولا الأخطاء ولا الثغرات، أوَليست إيديولوجيتنا نفسها انتقادية وثورية من حيث جوهرها؟

فعندما نبحث عن جذور مشكلات اليوم والصعوبات، إنما نفعل ذلك لنفهم أصولها ومنابعها، ولنستخلص العبر من الأحداث الضاربة في عمق سنوات الثلاثينات.

وإن أهم شيء بالنسبة إلينا اليوم في التاريخ الماضي هو التفكُّر فيه وتأمّله، الأمر الذي يكسبنا فهم مقدّمات البيريسترويكا وممهداتها. لقد تكون تاريخنا تحت وطأة تأثير قوي لعوامل إلْتِحَامِيّة، ولكنه تاريخنا، هكذا، ومن شعابه تتفجّر منابع البيريسترويكا.

وإذاً، فلماذا جرى كل ما جرى لجعل البيريسترويكا ضرورية؟ لماذا بدأت متأخّرة؟ لماذا تجذّرت طويلاً طرائق العمل التي استنزفت عمرها؟ لماذا حدثت دَغْمَتَةُ(★) الوعي الاجتماعي والنظرية؟

كل ذلك يحتاج إلى تفسيرات. وفي سياق بحثنا وتفسيرنا نعثر على كثير من الدلائل التي تؤكّد أن أعضاء في الحزب ومواطنين قد لاحظوا نمو العمليات السلبية. بل يمكن القول أكثر؛ لقد تم استيعاب ضرورة التغيير مراتٍ عديدة وبصورة حادّة، إلاّ أنها كانت محاولات مجتزأة وغير متّسقة

(★) دَغْمَتَة: نحت من لفظة «دوغمائي» أو «دوغماتي»، أي الجمود العقائدي - (المترجم).

وواقعة تحت ضغط موروث الماضي بكل ما يحمله من صفات مميِّزة ومظاهر سائدة.

وأصبح المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي مَعْلَماً عظيماً في تاريخنا. فقد أسهم إسهاماً كبيراً في نظرية البناء الاشتراكي وممارسته. وفي أثنائه وبعد انعقاده جرت محاولة كبيرة لدفع عجلة حركة البلاد وإعطائها نبضة لتحريرها من الأوضاع السلبية السائدة في الحياة الاجتماعية ـ السياسية، التي ولَّدتها عبادة الفرد مُمَثَّلةً بستالين.

وبتأثير من المقررات التي صدرت عن المؤتمر اتُّخِذَت تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وإيديولوجية. بيد أن الإمكانات التي اكتُشِفَت لم يَجْرِ استخدامها بشكل كامل، وكان مردُّ ذلك إلى الوسائل الذاتية التي انطبع بها نشاط القيادة برئاسة خروشوف. وبدا أن إدارة الاقتصاد كانت محكومة بالارتجال. وباتت الأفكار الإرادوية للقيادة آنذاك وممارساتها الإرادوية أيضاً، سبباً في حُمَّى أصابت الحزب والمجتمع. فالوعود والتشخيصات المطروحة المفتقرة إلى أساس راسخ ولَّدت مجدَّداً حالة انفصام بين القول وبين الفعل.

وهذا هو السبب في أنه وجب خلال المرحلة التالية، التي حددتها دورة اجتماعات اللجنة المركزية عام ١٩٦٤، التخلُّص من كل التطرُّفات والنضال ضد الإرادوية والذاتية. واعتُمد نهج إعادة الأمور إلى نصابها واستقرارها، فكان منهجاً مبرَّراً حَظِيَ بدعم الحزب والشعب. وظهرت بعض النتائج الإيجابية المحدَّدة، إذ كانت الحلول توضع وتُعتمد على نحو أكثر اتِّزاناً ورسوخاً. فبداية الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٦٥ وقرارات دورة اجتماعات اللجنة المركزية في شهر آذار (مارس) من العام

نفسه، المتعلّقة بالزراعة؛ كل ذلك شكّل مبادرات كبيرة جداً هدفت إلى تحقيق تغييرات إيجابية في الاقتصاد. ولكن، حتى هذه المبادرات لم تلبث أن انكبحت بعد أن تمخّضت عن أثر فعلي ولكن مؤقت.

وعلى تربة القلق وعدم الاستقرار الناجمين من الخلل الحاصل في عملية تبدُّل القيادة، برزت ظاهرتا الركود والانكباح اللتان تحدثت عنهما آنفاً. واقتضى الوضع بإلحاح إيجاد حلول جذرية ترمي إلى تحسين أوالية الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

فأي استنتاجات يمكن استخلاصها من دروس الماضي التاريخية وعبره؟

لعل الاستنتاج الأول هو أن الاشتراكية، بوصفها نظاماً اجتماعياً، برهنت على إمكاناتها الهائلة في حل أعقد مشكلات التقدم الاجتماعي. ونحن مقتنعون في قدرتها على تحسين نفسها والكشف عن إمكاناتها الكامنة الأخرى، وكذلك قدرتها على حلّ المهمات الكبرى الراهنة للتقدم الاجتماعي، المنبثقة عشية القرن الواحد والعشرين.

وإلى جانب ذلك، نحن نفهم تحسين الاشتراكية على أنّه ليس عملية عفوية تلقائية، وإنما هو قضية تتطلّب اهتماماً بالغاً وتحليلاً حقيقياً معلَّلاً للمشكلات لا يعتمد على تصوُّرات مسبقة، كما يعني رفضاً حازماً لكل ما تخطّاه الزمن. لقد اقتنعنا أنّه لا يجوز أن نحدِّد أنفسنا في هذه المسألة بمجرد تدابير وإجراءات نصفية مجتَزأة. ينبغي العمل على جبهة واسعة، باتساق وحيوية، كما يجب ألاّ نُحْجِمَ عن قطع أشجع الخطوات.

وثـمَّة استنتاج آخر، يمكن وصفه بأنّه استنتاج رئيسي.. إنّه الاعتماد

على روح المبادرة عند الجماهير وإبداعها والمشاركة الأنشط لأوسع شرائح الكادحين في تنفيذ برامج التحوّلات الموضوعة، أي إشاعة الديمقراطية، وأكررها مرّة أخرى.

المنبع الفكري على طريق البيريسترويكا

من غير الصحيح، بل من الضرر بمكان، تصوُّر المجتمع الاشتراكي مجتمعاً راكداً لا يتغيَّر، وكذلك من الخطأ تصوُّر تحسينه مجرَّد طريقة تساق إليه بموجبها خطة بناء للواقع الفعلي وفق معادلات ومفاهيم وأفكار جاهزة. فالتصوُّرات عن الاشتراكية دائمة التطوُّر ودائمة الاغتناء بما تقدِّمه التجربة التاريخية والظروف الموضوعية.

لقد علّمنا لينين، ونتعلّم منه، كيف تمكن مقاربة نظرية البناء الاشتراكي وتطبيقه مقاربة إبداعية، كما تعلّمنا أن نتسلّح بميتودولوجيته العلمية ونتقن فنّ التحليل الملموس للوضع الملموس.

وبدفعنا البيريسترويكا إلى الأمام عدنا دائماً، ونعود، إلى أعمال لينين، وخصوصاً أعماله الأخيرة كما سبق وأشرت.

لقد ترك لنا كلاسيكيُّو الماركسية ـ اللينينية في تراثهم السِّمات الأساسية الجوهرية للاشتراكية، فهم لم يتطرّقوا إلى التفصيلات، ولم يسعوا إلى إعطاء لوحة تفصيلية للاشتراكية، بل تحدَّثوا عن المراحل المنظورة نظرياً، أما ماذا يجب أن تكون المرحلة الحاضرة عليه فهذا من مهماتنا. كما إننا في صدد قطع هذه المرحلة عملياً وبالممارسة دون تجنُّب المسائل المعقدة. إن الكلاسيكيين لا يعلّموننا الطريقة بل المنهج (الميتودولوجيا).

وفي المرحلة الجديدة وجدنا أنفسنا أمام ضرورة مُلِحَّة للغوص في المشكلات النظرية المتراكمة وفي التصوُّرات المتكوِّنة حول الاشتراكية، وذلك استناداً إلى التراث اللبنيني. ولقد أملى أهمية هذه المسألة أنَّه لم يجرِ الاسترشاد بأفكار لينين بالكامل في الفترة التي تلت وفاته. فالأشكال والطرائق التي اعتُمدت في البناء الاشتراكي، والتي فرضتها أوضاع عكست طروفاً تاريخية ملموسة سادت في بلادنا، قُوْنِنَتْ ونُـمْذِجَتْ ورفعت إلى مرتبة الأفكار العـامـة التي لا تُـمَسُّ. وبنتيجـة ذلـك تكـوَّن نمط فقير وتخطيطي للاشتراكية، تغلب عليه سمة الإدارة المركـزيـة، ويفتقـر إلى تقويم تنوُّع اهتمامات الناس وغناها، كما لا يولي الأهمية اللازمة لدور الجماهير في الحياة الاجتماعية، مع ما رافق ذلك من ميول تسووية جَلِيَّة.

ولنعط مثلاً على ذلك بالحديث عن أوالية إدارة الاقتصاد. إن الوضع التاريخي الملموس الذي تطوَّر الاتحاد السوفياتي في ظلِّه، في جوهر الأمر، ثم الظروف المتطرِّفة القاهرة، لم تستطع إلاَّ أن تترك بصماتها. ومن ذلك خطر الحرب والحرب نفسها، وهما الأمـران الأشـد قسـوة وتـدميراً في تاريخنا الذي لم يكن يخلو دونهما من المآسي، وما استدعياه من إعادة بعث الاقتصاد الوطني مرتين من بين الأنقاض؛ كل ذلك من الطبيعي أن يؤدّي إلى مَركَـزةٍ صـارمـة للإدارة، مما جـرَّ وراءه ضمـوراً في قـواعـدهـا الديمقراطية.

ولنعد إلى مسألة كيفية تشكُّل هذه المفارقة. فعلى أثر الانخراط في بناء المجتمع الجديد وجدت روسيا السوفياتية الفتية نفسها وجهاً لوجه أمام العالم الرأسمالي مجتمعاً، كما جُوبهت بضرورة القضاء السريع على التخلُّف الاقتصادي ـ التقني وبناء صناعة عصرية تبدأ من لا شيء إلى حدٍّ كبير. وقد أنجز ذلك في غضون فترة زمنية بالغة القصر.

ولـما كان يجب حلّ هذه المهمة، فقد استدعى الأمر زيادة نسبـة التراكم في الدخل القومي، علماً أن قسماً كبيراً من الأموال الـمُرَصَّدة بهذه الطريقة كان ينفق على تطوير الصناعة الثقيلة، بما فيها الصناعة العسكرية الدفاعية. أمّا مسألة «ثمن» هذا التطوُّر آنذاك، فهي إمّا لم تطرح بشكل عام أو أنها كانت مسألة من الدرجة الثانية. فالدولة لم تتوقف أمام حجم من النفقات، وكان الناس مستعدين لتقديم التضحيات في سبيل تسريع تنمية الوطن، وتعزيز قدرته الدفاعية والدفاع عن استقلال البلاد وخيارها الاشتراكي.

وتحت تأثير هذه الأهداف بالتحديد أُنشىء نظام الإدارة مؤسَّساً على مركزية صارمة وتنظيم تفصيلي للعمل، وتوزيع مهمات عمل محدَّدة من المركز، ورصد اعتمادات تخصيصية في الموازنات. ولقد أدّى هذا النظام دوره.

وبالطبع لا يمكن ردُّ جميع أبعـاد طـابـع الإدارة هـذا إلى أسبـاب موضوعية، فقد ارتُكبت أخطاء في اعتماد المقاربات وفي المواقف، كما كانت تُتَخذ قرارات تتسم بطابع الذاتية، وهذا ما تجب رؤيته وأخذه في الاعتبار لدى النظر في المشكلات المعاصرة. وعلى هذا النحو أو ذاك بدأ نظام الإدارة الذي تكوَّن في فترة الثلاثينات ـ الأربعينات يتناقض مع ظروف التطوُّر الاقتصادي ومتطلّباته. وهكذا، أخذت إمكاناته الإيجابية تتآكل من الداخل أكثر فأكثر، وصولاً إلى تنامي تأثيره الكابح، ممّا أدّى إلى تكوُّن أوالية الكبح التي لعبت، فيما بعد، دوراً سلبياً فاق التصوُّر. فاستخدام طرائق العمل التي نشأت في ظلّ ظروف متطرِّفة قاهرة، أدّى إلى كبح النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي في ظلّ الظروف المستجدّة.

وقد أسهم الجمود العقائدي الذي برز في نمو الطابع الهدري لاقتصادنا، فأصيب بحالة سكون ظلّت تسيطر عليه حتى منتصف الثمانينات. هنا نقع على جذور «المقاربة الإجمالية» سيئة الذكر، والتي ارتكز إليها اقتصادنا حتى زمن قريب.

وفي مثل هذه الظروف تكوّن موقف مسبق حيال دور العلاقات النقدية ـ البضاعية وقانون القيمة في الاشتراكية، ولم يندر اعتبارهما وكأنهما مظهران غريبان عنها. وقد تقاطع كل ذلك مع الاستخفاف بنظام الإدارة الاقتصادية المستقلة، مما ولّد تعسّفاً في تشكّل الأسعار ولامبالاة تجاه الدورة النقدية.

كما بدأ ضيق القواعد الديمقراطية، التي يقوم عليها نظام الإدارة المكوّن، ينعكس سلباً وبقوة في الظروف الجديدة، إذ لم يبق فيه سوى مكان صغير للفكرة اللينينية القائلة بإدارة الكادحين ذاتياً. وبدا كما لو أن الملكية الاجتماعية أخذت تبتعد بالتدريج عن مالكها الحقيقي، ألاَ وهو الكادحون. وغالباً ما كانت تَتوَزَعُها وتُفَتِّتُها الدواوينية وضيق الأفق المكتبي، حتى أصبحت «سائبة»، مجانية، مفتقرة إلى مالك فعلي. وبدأ يبرز، أكثر فأكثر، تَغَرّب الإنسان عن الممتلكات الشعبية العامة، وانعدام الترابط بين المصلحة الاجتماعية وبين مصلحة الكادح الشخصية. وفي هذا تكمن العلة الأساسية لما حدث: أصبح نظام الإدارة الاقتصادية المتكوّن في الماضي عاملاً كابحاً لتطور الاشتراكية وتقدمها إلى الأمام.

وإذا أردنا الحديث عن الجانب السياسي لأوالية الكبح فمن غير الجائز ألا نلاحظ أن وضعاً متناقضاً نشأ عندما لم يستطع الشعب المثقّف الذكي، المخلص للبناء الاشتراكي الاستفادة بوجه كامل من الطاقات الكامنة في

الاشتراكية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد بصورة فعليَّة. طبعاً كان العمال والفلاحون والمثقفون ممثَّلين دائماً في مؤسسات الحكم والإدارة، إلاَّ أنهم بعيداً ما كانوا يُشْرَكون في صوغ القرارات واتخاذها بتلك الدرجة التي يتطلَّبها تطور المجتمع الاشتراكي الصحيح. لقد كانت الجماهير مستعدة لبذل إبداعٍ سياسي أكثر نشاطاً، ولكن لم يكن ثمة أفق برغم نمو الاشتراكية وتعززها، كانا بالمناسبة نتيجةً لاجتذابها جماهير أوسع لتنخرط في السياسة الفاعلة.

وأدَّت أوالية الكبح، بكل ما نتج عنها من عواقب اجتماعية وإيديولوجية، إلى انتشار البيروقراطية في البُنَى الاجتماعية، وإلى «إعادة إنتاج واسعة» على كل المستويات للشريحة البيروقراطية التي اكتسبت تأثيراً مفرطاً في كل نواحي حياة الدولة والإدارة حتى في الحياة الاجتماعية.

وليس ثمة حاجة للقول إن غنى الأفكار اللينينية حول الإدارة والإدارة الذاتية ونظام الإدارة الاقتصادية المستقلَّة، وحول ترابط المصالح الاجتماعية والشخصية، في ظل ظروف كهذه، لم تحظ بالاستثمار المطلوب ولم تكن موضوع تطوير. وهذا واحد فقط من الأمثلة حول تحجُّر الفكر الاجتماعي وانسلاخه عن متطلَّبات الحياة الواقعية.

ولقد طرحت البيريسترويكا مهماتٍ جديدة حتى أمام الممارسة السياسية وأمام فكرنا الاجتماعي. فالقضاء على تحجُّر العلم الاجتماعي وفتح مدى واسع أمامه، والقضاء نهائياً على عواقب ذلك الاحتكار المفروض على النظرية والذي ميَّز مرحلة عبادة الفرد، أي عندما تَكَوْنَنَتْ أشكال تطور المجتمع السوفياتي في ظلِّ ظروف متطرِّفة. قاهرة، فجعلت ـ أي الأشكال ـ من شخصية ستالين شيئاً مطلقاً؛ كل ذلك رؤي إليه بوصفه

الممكن الوحيد بالنسبة إلى الاشتراكية.

ومما هو مطروح علينا تحقيقه إحداث انعطاف حاد في الفكر السياسي ـ الاجتماعي، وهنا يمكننا التعلّم عند لينين. لقد كان يتميَّز بأندر صفة، ألا وهي أن يشعر في الوقت المناسب بنضوج التحوُّلات العميقة وإعادة تقويم القيم وإعادة النظر في الموضوعات النظرية والشعارات السياسية.

وهاكم أنصع مثال على ذلك: إثر عودته إلى روسيا في نيسان (إبريل) ١٩١٧ قوَّم لينين في فترة زمنية وجيزة الوضع واتجاهات تطور البلاد والإمكانات عقب ثورة شباط (فبراير) بدقة بالغة. ثم إن صحة تقديره لم تقتصر على تحديدَ التكتيك الوحيد الممكن الذي كان على الحزب والسوڤيات اتباعه فحسب، بل طرح كذلك المهمة الستراتيجية، أي تحضير الحزب والجماهير للقيام بالثورة الاشتراكية. ولو اختلف الأمر لكان من الممكن خسارة المكتسبات التي تحقَّقت بنتيجة الإطاحة بالقيصرية. وكان مثل هذا التحوُّل في المواقف غير متوقَّع حتى من قبل أكثر البلشفيين خبرة وتجربة. إننا، ونحن ننفِّذ الپيريسترويكا، سنسترشد بديالكتيك هذا التفكير السياسي.

ومنذ ذلك الوقت وبعده، لم يحدث أن الحزب لم يستوعب على الفور الأفكار الجديدة. طبعاً صادف أن كانت هناك صعوبات، حتى أن أخلص الناس لقضية الثورة أظهروا في بعض الأحيان عدم فهم للأمور. ولكن لينين ورفاقه استطاعوا دائماً أن يقنعوا ويشرحوا المسائل ويعودوا إليها أكثر من مرة، وهم يتوقَّدون طاقة وحيوية لكسب المتذبذبين والمتشكِّكين إلى جانبهم. وحدث أن الأمور كانت صعبة حتى بالنسبة إلى

لينين نفسه. فقد كتب في إحدى الرسائل مرة متألماً: «**هو ذا قدري. معارك متلاحقة ضد الحماقات والتفاهات والانتهازية السياسية وغيرها.**

حقد السفلة، بسبب ذلك، مستمر منذ عام ١٨٩٣. حسناً، لن أقايض قدري هذا بـ «مهادنة» السفلة رغم كل شيء»[١].

كرَّرت القول مراتٍ عديدة، مستشهداً بلينين، إنه إذا تعيَّن التصدِّي لمسائل جزئية دون استيضاح العامِّ، فسوف تتعثَّر بهذا العام طول الوقت. وانطلاقاً من ذلك فقد أعطينا الأهمية الأولى للمقاربة المفهومية منذ بدء البيريسترويكا، وفي أثناء اجتماعات دورة حزيران (يونيو) ١٩٨٧. وبالطبع، فقد سعينا إلى أن تكون الفوضى في الطرائق أقلَّ، ولبلوغ شيء ما ذي معنى، ليس من حتميَّات الأمور أن تقلب كلَّ شيء رأساً على عقب ثم تنكب بعدها على تصحيح الأخطاء.

ينبغي حلُّ المهمات الجديدة دون «وصفات جاهزة»، كما إنه ليس ثمة وصفات حتى راهناً، فعلماء الاجتماع لم يقدِّموا بعد كُلاًّ متكاملاً. فالاقتصاد السياسي للاشتراكية استقر على مفاهيم عادية، وبدا أنه ليس على وفاق مع ديالكتيك الحياة. كما إن الفلسفة وعلم الاجتماع يتخلَّفان عن متطلّبات الممارسة الاجتماعية، فضلاً عن ضرورة إجراء بيريسترويكا جذرية في علم التاريخ.

لقد فتح المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوڤياتي ودورات لجنته المركزية الآفاق واسعة أمام الفكر المبدع، فأُعطي دفعةحافزة هائلة.

---

(١) لينين ڤ. إ: المجموعة الكاملة، المجلد ٤٩، ص ٣٤٠ (بالروسية).

فمن دون نظرية تورية لا يمكن أن توجد حركة ثورية. هذه الموضوعة الماركسية أمست مُلِحَّة وضرورية اليوم كما لم تكن في السابق.

البيريسترويكا تعني الثورة

البيريسترويكا كلمة واسعة فوق العادة، متعدِّدة المعاني. ولكننا إذا أردنا انتقاء كلمة رديفة واحدة، مفصلية، أساسية، أكثر تعبيراً، لانتقينا كلمة الثورة. فالتسريع الحازم للتطوُّر الاقتصادي ـ الاجتماعي والروحي للمجتمع السوفياتي يقتضي تحوُّلات جذرية للوصول إلى وضعٍ نوعيٍّ جديد، وهذه مهمة ثورية بلا جدال.

أعتقد أنه كانت لدينا كل الأسس للإعلان في دورة كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ في اجتماعات اللجنة المركزية عن كون النهج الراهن، من حيث جوهره العميق وجسارته البلشفية وتوجُّهاته الاشتراكية الإنسانية، استكمالاً مباشراً للإنجازات العظيمة التي بدأ الحزب اللينيني بتحقيقها في أيام أكتوبر عام ١٩١٧، بل إنه ليس استكمالاً فحسب، وإنما هو تطوير لأفكار الثورة الأساسية وتعميق لها. ينبغي علينا أن نعطي الديناميةَ الجديدةَ النبضَ التاريخيَّ الذي تتّسم به ثورتنا، وأن ندفع إلى أمام كل ما وضعته في أساس مجتمعنا.

وبالطبع، فإننا لا نضع البيريسترويكا على قدم المساواة مع أكتوبر، ذلك الحدث ـ المنعطف في تاريخ الوطن الممتد عبر ألوف السنين، الذي لم يوجد له مثيل من حيث قوته المؤثِّرة في تاريخ البشرية.

وإذاً، لماذا نتكلّم الآن، في الذكرى السبعين لأكتوبر، على ثورة جديدة؟

بإمكاننا مقاربة الإجابة على هذا السؤال مستعينين بمقارنات تاريخية. فقد أشار لينين في حينه إلى أن فرنسا، بلد الثورة البرجوازية الكلاسيكية احتاجت عقب ثورتها العظيمة (١٧٨٩ - ١٧٩٤) إلى ثلاث ثورات (١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧١)، كي تصل بقضيتها إلى نهايتها. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن إنكلترة التي اندلعت فيها «الثورة المجيدة» (١٦٨٨ - ١٦٨٩) بعد اندلاع ثورة كرومويل (١٦٤٩)، فتبين أنه لا بُدَّ من إجراء إصلاح ضروري عام ١٨٣٢ كان من نتائجه تثبيت الطبقة الجديدة، البرجوازية، في مواقع السلطة. أما في ألمانيا فقد حدثت ثورتان برجوازيتان ديمقراطيتان (١٨٤٨ و١٩١٨)، فيما جرت بينهما إصلاحات شاملة في ستينات القرن التاسع عشر، حيث حكم بيسمارك «بالحديد والدم».

كتب لينين يقول: «ليس هناك في التاريخ ثورات يمكن، بعد انتصارها، أن توضع في الجيوب وأن تنام على أكاليل الغار»[1]. ولماذا لا ينبغي للاشتراكية، المدعُوَة إلى تحقيق تحوُّلات اقتصادية وسياسية - اجتماعية وروحية في المجتمع، أكبر بكثير ممَّا على الرأسمالية تحقيقه، لماذا عليها ألا تقطع عدة حواجز ثورية لتتمكّن من إظهار كل طاقتها الكامنة، حتى تنبلور نهائياً برصفها تشكيلة جديدة مبدئياً؟ ولقد كرَّر لينين الفكرة التالية عدة مرات: سوف تتكوّن الاشتراكية من كثير من المحاولات، وكل محاولة ستكون، بمعنىً ما، وحيدة الجانب ولكلٍّ منها خاصيتها المميزة. إن هذه مسألة تنطبق على جميع البلدان.

وقد بينت التجربة التاريخية أنه حتى المجتمع الاشتراكي ليس مستثنىً من

---

(١) لينين ف. إ: المجموعة الكاملة، المجلد ٣٨، ص ٥٢ (بالروسية).

بروز ميول الركود وتـراكمهـا ، كما إنـه ليس مـؤمَّنـاً ضـد الأزمـات السياسية ـ الاجتماعية الجدية. ومن أجل الخروج من الأوضاع التأزُّمية أو المـاقبل تأزُّمية فثمة تدابير ضرورية ذات طابع ثوري. وإن الأهمَّ هنا هو أن الاشتراكية قادرة على التحوُّلات الثورية لأنها ديناميكية بطبيعتها.

في ربيع عام ١٩٨٥ وضع الحزب على جدول أعماله المهمة التالية: خطورة المشكلات الجديدة والمتراكمة والناضجة، ثم التأخُّر في الانكباب على التفكُّر فيها ووضع الحلول، هما الأمران اللذان أوجبا العمل بنَفَسٍ ثوري والإعلان عن پيريسترويكا ثورية للمجتمع.

إن الپيريسترويكا هي عمليـة ثـوريـة لأنها تشكِّـل قفـزة في تطـوُّر الاشتراكية وفي تحقيق صفاتها الجوهرية. ولقد وعينا منذ البداية الواقع التالي: ليس ثمة وقت للتأرجح والمراوحة، ومن المهم جداً ألاَّ «نتأخَّر» عند خط الانطلاق، ومن المهم التغلُّب على التخلُّف والإفلات من مستنقع المحَافَظَة وكسر سكون الركود. وتحقيق ذلك من المستحيل أن يتمَّ عبر إصلاح تطوُّريٍّ خَفِرٍ، هيَّابٍ، يزحف زحفاً.

نحن لا نستطيع، بل إننا بكل بساطة لا نملك الحق في أن نسترخي ولو ليوم واحد، فالعكس هو المطلوب؛ أن نزيد من العمل يوماً إثر يوم، وأن نزيد من وتيرته وكثافته. ومن الضروري الحفاظ على هذا التوتُّر وعلى هذه الضغوطات الإضافية ـ كما يقول رواد الفضاء ـ في المرحلة الأولى من الپيريسترويكا.

يجب تطوير الثورة باستمرار. لا يجوز المراوحة في المكان نفسه، وهذا ما يبيِّنه ماضينا، ذلك أننا نتحسَّس حتى الآن عواقب التباطؤ الذي كان. ولذا، فنحن بحاجة الآن إلى بطولة وشجاعة مُضاعفتين، إننا لا نملك

الحق في أن نتوقف مجدداً ، لذلك فليس علينا إلاّ السير إلى أمام!

والعمل الثوري لا يعني ، قطعاً ، أن نندفع إلى الأمام لا نلوي على شيء ، فالهجمات الفروسية هنا ليس لها مكان. فقوانين السياسة ، باعتبار السياسة فن الممكن ، تنطبق على الثورة ، إذ لا يجوز القفز فوق المراحل أو عبرها والهروع إلى الأمام. والرئيسي الآن هو رأب الصدع الكفيل بإخراجنا إلى مجالات جديدة نوعياً. أما اتباع طريقٍ آخر فلا يعني إلا احتطاباً ونيلاً من القضية العظيمة.

إن الثورة ، كما نفهمها ، بناءٌ ، وهي بالطبع ، دائماً ، تحطيم لكل ما ركد وانقضى زمنه وأضحى عاملاً كابحاً للحركة السريعة نحو الأمام. ومن دون هذا التحطيم لن يكون بإمكانك إعداد الأرض التي سيقوم عليها البناء الجديد. وهكذا ، فالپيريسترويكا تعني تكسيراً حازماً حاداً لكل معوقات التطوّر الاقتصادي ـ الاجتماعي ولمجمل النظم القديمة في إدارة الاقتصاد والتنميطات الدغمائية في التفكير. إن الپيريسترويكا عملية تعني وتطال مصالح الكثيرين والمجتمع ككل. فمن البديهي إذاً أن التحطيم لن يحدث دون نزاعات ، بل يمكن أن تحدث كذلك صدامات حادة بين القديم والجديد. طبعاً لن تنفجر القنابل أو يطلق الرصاص ، ولكن بعض المُتَرْعين بأوالية الكبح سيقاومون. أما القعود عن العمل واللامبالاة والكسل والتقاعس وعدم الشعور بالمسؤولية والاستهتار بالممتلكات ، فهي جميعاً أنواع من المقاومة.

هذه المقاومة أمر مفهوم. فالوضع توتّر في المجتمع بشكل فعلي بفعل نفاذ الپيريسترويكا إلى قراره العميق. وارتفعت أصوات تقول: وهل كان من الضروري ،عموماً ، إثارة كل ذلك؟

أما البعض فلم يتقبّل لفظة «الثورة» نفسها في استخدامها مترافقة مع البيريسترويكا، فيما ترعب البعض الآخر حتى لفظة «الإصلاح». ولكن لينين لم يكن يخاف من استخدامها حتى أنه علّم البلشفيين أنفسهم «الإصلاحية» حين اقتضت الضرورة ذلك لتطوير قضية الثورة في الظروف الجديدة. ونحن اليوم بحاجة إلى إصلاحات راديكالية لتحقيق التحوُّلات الثورية.

ومن علامات المرحلة الثورية أن يكون هناك تباعد، كبير أو صغير، بين المصالح الجذرية للمجتمع الذي تكون فيه الطليعة مستعدة للتحوُّلات الكبيرة ـ وبين مصالح الناس الآنية اليومية. إن البيريسترويكا تضرب، أول مَنْ تضرب، ذاك الذي اعتاد العمل وفق النمط القديم. ليس عندنا معارضة سياسية، غير أن هذا لا يعني عدم وجود صراع مع أولئك الذين لا تلائمهم البيريسترويكا لسبب أو لآخر. ومن الممكن أن الجميع سيكون مضطراً للتقدُّم بشيء في أولى مراحل البيريسترويكا. أما الامتيازات والصلاحيات المحصول عليها بطرق غير قانونية والحقوق التي خدمت أوالية الكبح، فنحن مضطرون لتركها إلى الأبد.

إن المسألة المتعلقة بالمصالح تعتبر مسألة أساسية بالنسبة إلى الحزب دائماً عند المنعطفات الحادّة. لنتذكّر كيف قاتل لينين من أجل اتفاقية بريست: عام ١٩١٨ الرهيب، الحرب الأهلية، الخطر الداهم الآتي من ألمانيا... ثم يتقدم لينين باقتراح عقد اتفاقية سلام مع ألمانيا. أما الشروط الجائرة التي أملتها علينا ألمانيا فكانت، على حد تعبير لينين، «مخزية وجائرة»، إذ نصَّت على سلخ مساحة واسعة مع سكان يبلغ تعدادهم ٥٦ مليون نسمة. بدا أنه لا تجوز، بأي شكل من الأشكال الموافقة على شروط كهذه، ومع

ذلك يُصِرّ لينين: السلام ضروري. وكان ثمة معارضون حتى في اللجنة المركزية يرتكزون في معارضتهم إلى مطالب العمال بتوجيه ضربة تذهب بريح المحتلين الألمان. وأما لينين فيدعو مجدّداً إلى ضرورة القبول بالسلام. لماذا؟ لأنه لم يكن ينطلق من المصالح الآنية الراهنة بل من المصالح الجذرية. إنها مصالح الطبقة العاملة بوصفها كُلاً، وإنها مصالح الثورة ومصير الاشتراكية؛ بيد أن هذا الفهم العميق لم يكن متوفّراً عند الجميع؛ ثم ما لبث أن قيل، فيما بعد، وبكل بساطة، لقد كان لينين محقّاً. ولكنه كان محقّاً لأن المصالح الجذرية هي التي كانت تُحرّكه، ولأنه نظر بعيداً فلم يقدّم العابر على الأساسي. وتمّ إنقاذ الثورة.

والحال نفسها مع البيريسترويكا، فهي تستجيب لمصالح المواطنين السوڤيات الجذرية. إنها مدعوة إلى دفع المجتمع نحو آفاق جديدة وضمان بلوغه كيفيته الجديدة. سيكون علينا رفض بعض الأمور والتراجع عن بعض أمور أخرى، والإقدام على ذلك لن يكون سهلاً. فأمام أعيننا تنهار جملة من العادات والتصورات التي تكوّنت، وثمة ما اعتيد عليه يخرج من الحياة، يلفظ خارجها؛ وهنا تنشأ الاحتجاجات، فالمحافَظَة لا تريد إخلاء المواقع. ولكن كل ذلك قابل لأن نقضي عليه، بل يجب أن نقضي عليه، من أجل مصالح المجتمع بعيدة المدى ومن أجل مصالح كل فرد.

لقد قُدِّرَ لنا أن نحتكّ بمسألة التناسب ما بين المصالح الآنية وبعيدة المدى عن قرب لدى اعتمادنا الاشراف الحكومي. فلكي نحقق ارتفاعاً في مستوى نوعية المنتجات أدخلنا نظامَ مراقبةٍ مستقلاً لضبط مطابقة السلع المنتجة للمواصفات والمعايير المعتمدة. في المراحل الأولى خسر كثير من العمال من أجورهم، ولكن رفع مستوى نوعية المنتجات ضروري

للمجتمع. فاتخذوا موقفاً متفهماً ولم يصدر من جانبهم أي احتجاجات، بل على العكس من ذلك، فقد قالوا: « إنه لمن المخجل قبض أجر لم نعمل لتحصيله! ». غير أنهم يطالبون، بالمقابل، بموقف مماثل من جانب قادة المؤسسات والعاملين في الجهاز الهندسي - التقني. وهكذا، فقد أضحى الإشراف الحكومي مدرسة جيدة من مدارس البيريسترويكا. لقد كشفت الكثير، مثلاً أي موقف يتخذه مختلف المواطنين من المسألة، وما هي الاحتياطيات البشرية للبيريسترويكا. وأصبح الإشراف الحكومي كورق عباد الشمس(*)، يؤكد مرة أخرى أن الطبقة العاملة السوفياتية بكلتيها مؤيدة للبيريسترويكا وعلى استعداد لدفعها إلى الأمام، محققة بذلك في الواقع دورها بوصفها الطبقة القائدة للمجتمع الاشتراكي.

ولا يجوز التلاعب مع البيريسترويكا، كما لا يجوز فعل ذلك مع أي ثورة. فالأمر هنا يقتضي السير حتى النهاية وتحقيق النجاحات في كل يوم بالتحديد، حتى تشعر الجماهير بالنتائج، وكي تدور عجلتها بتسارع متنامٍ يزيد من سرعة الحركة والنهوض، إنْ بالمعنى المادي أو بالمعنى الروحي.

إننا حين نطلق على التدابير التي نفّذناها صفة الثورية، إنما نعني بذلك طابعها الجذري العميق اللاتسووي، كما نقصد بذلك أيضاً شمولها

(*) ورق عبّاد الشمس (Litmus paper): ورق أبيض غير مُغَرّى، مشبع بعبّاد الشمس في الماء. وعبّاد الشمس (Litmus) مسحوق أزرق يذوب في الماء، يُحصل عليه من أشنات متنوعة، خاصةً V. rocella, Variolaria lecanora يتحول إلى اللون الأحمر أو الأزرق في المحاليل لكشف حوضتها أو قاعديتها. ويمكن ببساطة تسمية هذا الورق، لغير الاختصاصيين، بالورق الكاشف بالألوان - (المترجم).

المجتمع بأكمله من أعلاه إلى أدناه، من بنيته التحتية وعلاقات الملكية حتى بنائه الفوقي، وشمولها كل ميادين الحياة على نحو تركيبي، أي بكليتها. إن هذا ليس تلويناً ولا صبغاً لهذه أو تلك من التغضّنات أو البقع الموجودة على جسمنا الاجتماعي، بل هو إنعاش وتجديد كاملان له.

وفي العملية الثورية، كما هو معلوم، تعود الأولوية غير المشروطة للسياسة، والأمر نفسه صحيح بالنسبة إلى البيريسترويكا. وترتدي الأهمية الأولوية تلك التدابيرُ ذات الطابع السياسي، ومهمات الإشاعة الواسعة للديمقراطية بالفعل لا بالقول، والحرب التي لا هوادة فيها ضد البيروقراطية واللاقانون، وإقحام ناشط وفعّال للجماهير في شؤون إدارة البلاد. كل هذا على علاقة مباشرة بالمسألة الأساسية لأي ثورة، عنيت مسألة السلطة.

وطبيعي أننا لا نزمع تبديل السلطة السوڤياتية، ولن نتراجع عن أسسها المبدئية. بيد أن التغييرات ضرورية، والمقصود تلك التي تُعزّز الاشتراكية وتجعلها أغنى من الناحية السياسية وأكثر دينامية. وفي هذا المقام، لنا ملء الحق أن نقوّم مبدئياً برنامجنا الرامي إلى إشاعة متعددة الوجوه للديمقراطية في المجتمع السوڤياتي بوصفه برنامجاً للتحوّلات في النظام السياسي القائم.

ومن أجل نجاح البيريسترويكا فمن الضروري بمكان، لهذا السبب، توجيه كل عملنا نحو المهمات والطرق السياسية للقيادة. والأمر الرئيسي في نشاط المنظمات والكادرات الحزبية هو العمل السياسي مع الناس وتنقيف الكادحين سياسياً إضافة إلى تفعيل نشاطهم. ومرة أخرى أشير إلى الملحاحية الحادة لمضمون مفهوم «الاشتراكية» القاعدي، باعتبارها،

وبالدرجة الأولى، الحركة الفكرية والسياسية للجماهير، الحركة التي تتصاعد من تحت، من الأعماق الشعبية، والتي تقوى قبل أي شيء بوعي الانسان ونشاطه.

إن الثورة ظاهرة لا مثيل لها، وعلى نشاطنا اليومي أن يكون كذلك ثورياً فريداً لا مثيل له، كما يفترض أن تكون عليه الثورة. ففي ظروف البيريسترويكا يقرب التصور عن القائد الحزبي من المثال اللينيني للثوري ـ البلشفي بشكل خاص. وهذا التصور لا يستطيع قبول سمات الموظف والبيروقراطية والوصولية والوجاهة. والسمات التي نقدِّرها هي الشجاعة والمبادرة والذهنية الرفيعة والنقاء الخلقي والحاجة المستمرة إلى معاشرة الناس والقدرة القتالية للدفاع عن القيم الانسانية للاشتراكية. إن الوضع الثوري يتطلَّب الحماس والتضحية وإنكار الذات وخصوصاً من قبل القادة، وما زلنا بعيدين عن ذلك. فثمة بعد كثير من الأشخاص الذين تتلبَّسهُم « حالة التطور »، ونقولها ببساطة، أي هؤلاء الذين يترقَّبون.

«أثورة من فوق»؟
الحزب والبيريسترويكا

ثمة تعبير شائع في علم التاريخ، وحتى في الأدبيات السياسية، ألا وهو « ثورة من فوق »، والأحداث المندرجة تحت هذا النوع في التاريخ ليست قليلة البتة. ولكن يجب ألاَّ نخلط بينها وبين انقلابات الحكومات والقصور. لقد قصدت تلك التغيُّرات العميقة ذات الطابع الثوري، التي تتحقَّق بمبادرة من السلطة نفسها، على الرغم من أنها تصبح ضرورية نتيجة لتغيُّر موضوعي يطرأ على وضع المجتمع ومزاجه.

وقد يبدو أن حركتنا الراهنة، البيريسترويكا، هي ممّا يمكن أن يُطلق عليها اسم « ثورة من فوق ». ومن الصحيح أيضاً أنها بدأت بمبادرة من الحزب الشيوعي وهي تجري تحت قيادته. فقد وجد الحزب في نفسه الشجاعة والقوة لصوغ سياسة جديدة، فاستطاع أن يفجّر عملية تجديد المجتمع ويتزعمها، وانطلق في ذلك من نفسه فعمد إلى تطهير صفوفه. ولقد تحدثت عن ذلك بصراحة في لقاء مع الفاعليات الحزبية في خاباروفسك صيف عام ١٩٨٦.. يجب البدء بأنفسنا. فليأخذ كل منّا على عاتقه المسؤولية، إن في المكتب السياسي أو في المناطق أو في منظمات القاعدة. ينبغي أن يتطهّر الجميع، ومن لا يستطيع فلنساعده، والأمر الرئيسي هو أن نقوم بذلك بضمير حي. لقد تعوّدنا أموراً كثيرة في ظل وضع انعدمت فيه المجاهرة والعلنية، وهذا يشمل الناس العاديين والأشخاص المسؤولين.

وهذا لا يعني تملّق الناس كما يحدث في بعض البلدان في إبان الحملات الانتخابية. فشعبنا لا يحبُّ ذلك. يجب مواجهة الناس بالحقيقة، كما يجب ألا نخاف من الشعب. إن المُجَاهَرَةَ صفة مميّزة للاشتراكية. ولكن بعض الوجوه لم تنقرض بعد، بمن فيهم القادة الذين يوصون الجميع بالأخلاق الاشتراكية، أما بالنسبة إليهم أنفسهم فالأمر لا يعدو أن يكون تبديلاً ما يلائمهم شخصياً. هذا لن يمرّ.

عموماً، بدأت البيريسترويكا من الحزب، من قيادته. كأننا هبطنا الهرم من قمته إلى قاعدته، ورغم كل شيء فمعادلة « الثورة من فوق » لا تنطبق بالكامل على حركتنا في البيريسترويكا، أو هي على الأقل تحتاج إلى شروط ذات معنى. أجل كانت قيادة الحزب هي المبادرة إلى

البيريسترويكا، فبرنامجها صيغَ ووُضِعَ وأُقِرّ في الهيئات الحزبية والرسمية العليا. ومن الصحيح أن البيريسترويكا ليست عملية عفوية بل عملية موجّهة، ولكن هذا وجه واحد من وجوه المسألة.

إذ لم يكن للبيريسترويكا أن تكون قضية ثورية حقيقية، لو لم تكتسب اتساعها الذي هي عليه الآن. كما أنها لم يكن لها أن تفوز بفرص نجاح ثابتة لو لم تذب فيها المبادرة الفوقية والحركة الجماهيرية التحتية في بوتقة واحدة متكاملة، ولو لم تتجلّ فيها المصالح الجذرية الواعدة للكادحين، ولو لم ترَ فيها الجماهير برنامجها وجواباً على تأمّلاتها الخاصة واعترافاً بمطالبها الخاصة الناضجة واستنتاجاتها الملحة، ولو لم تلق دعماً حاراً من الشعب كذاك الذي لقيته.

إنه طابع البيريسترويكا نفسه يفترض أنها يجب أن تجري في كل مكان عمل، وفي كل مجموعة كادحين، وفي كل نظام الإدارة، وفي الهيئات الحزبية والرسمية بما فيها المكتب السياسي والحكومة. إن البيريسترويكا قضية تهمّ الجميع وتمسّ الجميع من شيوعيي القاعدة حتى أمين عام اللجنة المركزية، من العامل حتى الوزير، ومن المهندس حتى الأكاديمي. ولا يمكن الوصول بها إلى نهايتها إلا بعد أن تصبح قضية شعبية عامّة. ولكن، في مطلق الأحوال، على كل فرد أن يقوم بعمله بشرف وضمير وأن يبذل كل جهده ومعارفه. وفي سياق حركة كهذه تزداد بالتدريج مشاركة أوسع طبقات الشعب في البيريسترويكا أكثر فأكثر.

عندما يُقدَّمُ اقتراح بمقاربة جديدة أُشبعت تفكيراً، فإنها ستلقى حتماً الفهم والدعم من جانب الكادحين، ونحن نحاول في السنوات الأخيرة أن ننهج هذا الطريق بالتحديد. وقد يكون من الممكن أننا لم نعِ بعد حتى

النهاية كل تعقيد الوضع الذي ساد في البلاد وماذا يتعيَّن علينا القيام به، وبالتالي فقد يكون ممكناً أننا لم نقدِّم بعد لا لأنفسنا ولا للشعب التفسيرات الواجبة، بيد أننا قلنا ما هو الأهم وفي الاستجابة حظينا بالإقرار والدعم.

إن ضعف جميع «الثورات من فوق»، المعروفة، وعدم اتِّساقها وانسجامها يتعلّل بفقدانها نقاط الارتكاز والدعم من تحت وافتقارها إلى موافقة الجماهير والتنسيق معها. وعندما لم يتوفّر كل ذلك تطلّب الأمر ضغطاً بالقوة ينصب من فوق إلى تحت، ممّا ولّد في النتيجة تشوّهاتٍ في سياق التغييرات، ومن هنا يتّضح «الثمن» السياسي - الاجتماعي والخلقي المرتفع، الذي تكبّدته هذه الثورات.

إن فرادة البيريسترويكا وقوتها تكمنان في أنها تشكل ثورة من «فوق» و «تحت» في آنٍ معاً، وفي ذلك إحدى أصلب ضمانات نجاحها وعدم نكوصها. سوف نعمل بحزم وإصرار لكي تحصل الجماهير، «التحتيون»، على حقوقها الديمقراطية وكي تتعلّم كيف تستخدمها باعتياد ووثوق ومسؤولية. فالحياة تؤكد بجلاء أن الشعب يتكشّف عن قدرة عجيبة في الانصات والفهم والارتكاس فيما لو قيلت له الحقيقة عندما تكون هناك منعطفات في التاريخ وعندما تنشأ حالة ثورية. فحتى في أصعب اللحظات عقب ثورة أكتوبر، وفي إبّان الحرب الأهلية، تصرف لينين هكذا بالتحديد، حين توجّه الى الكادحين وتحدّث إليهم بصراحة. ولذا، فإن حيوية الجماهير المرتفعة وطاقتها الكدحية تشكل بُعداً مهما وداعماً للبيريسترويكا.

يقولون في الغرب دائماً إن البيريسترويكا ستصطدم بالصعوبات،

وهذا ـ كما يزعمون ـ سيثير عدم رضى الكادحين. فماذا يمكننا الرد في هذا المجال؟ طبعاً ستكون هناك صعوبات. وإذا كُنّا سنصطدم بمظاهر عدم الرضى والاحتجاجات المُحِقّة فإننا لن نتأخّر في التصدي جدياً، وقبل أي شيء، لأسباب هذه الظاهرات. إن الفَوَران الإداري في هذه الحالة غير ذي نفع. وسيكون على هيئات السلطة والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية أن تتعلم كيف يجب أن تعمل بطريقة لا تسمح مسبقاً بتولّد الدوافع والحجج، الكفيلة بإثارة هذا النوع من المداخلات وردود الفعل المشابهة. فمن المعلوم أنه إذا لم تحل السلطات المشكلات المُقْلِقَة، فإن الشعب سيحاول أن يفعل ذلك بنفسه. وإذا تكلّم الناس وأعربوا عمّا يجول في خواطرهم في الاجتماعات وكتبوا في الصحف وتوجّهوا إلى المراجع القيادية، ومرَّ كل ذلك أمام الآذان مرور الكرام، عندئذٍ ستنشأ تلك الممارسات غير المألوفة بالنسبة إلينا من تحت، وستكون وراء ذلك ثغرات في العمل.

إن المعيار هنا واحد: سنصغي إلى كل ما من شأنه تعزيز الاشتراكية وسنأخذه في اعتبارنا. أما الميول الغريبة عن الاشتراكية فسنناضل ضدها، ولكن ـ وأكرر القول ـ ضمن إطار العملية الديمقراطية.

لن نسمح بالتلاعب في التورية ولا بالتململ ولا بإساءة استعمال الطرق الادارية، وهذه جميعاً تشكّل مبدأً واحداً من مبادىء الثورية اللينينية الحقة.

وعندما نُسأل: ألاَ تبالغون في الانعطاف وبجِدة؟ نُجيب: كلا. إذ لا وجود لخيار عقلاني بديلٍ من البيريسترويكا الثورية الديناميكية. إن الخيار المقابل هو تأبيد الركود. وعلى نجاح البيريسترويكا يتوقف مصير

الاشتراكية، وتتوقف مصائر العالم. الرهان كبير للغاية. والزمن يُملي علينا الخيار الثوري، ونحن قد اخترناه، ولن نتراجع عن البيريسترويكا وسنكملها حتى النهاية.

سألني جيمي كارتر عندما التقيناه صيف عام ١٩٨٧: «هل أنتم واثقون من نجاح جهودكم في تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية في الاتحاد السوفياتي؟»

وأجبته حرفياً بما يلي: «لقد بدأنا عملاً كبيرا وصعباً في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية. والبيريسترويكا تنفذ إلى كل طبقات المجتمع. القضية ليست سهلة، ولقد قطعنا، على ما أعتقد، الدرجات الأولى الأكثر أهمية في البيريسترويكا. لقد اقترحنا سياسة التغيير، ونرى أن المجتمع منحها التأييد، وهي قيد التنفيذ. بالطبع هناك مشكلات كثيرة تنشأ.

وسرعان ما سرى في الغرب كلام على معارضة مزعومة. هذا أمر غير جدي. إننا ننفِّذ إعادة بناء هائلة، ونغيِّر مقارباتنا وتفكيرنا ونجمل نموذج حياتنا ونمطها وأسلوبها. أما المناخ في المجتمع فقد تغيَّر كثيراً. لقد انتقل إلى الحركة. ونحن نتلقّى دعماً كبيراً وباستنادنا إليه ندفع بالقضية إلى الأمام. ولو لم نكن واثقين من صحة هذه السياسة لما كنَّا، أنا ورفاقي، تقدمنا بها.

بجوزتنا الآن تجربة عمرها عامان، والخبرة التي تكوَّنت لدينا خبرة عملية في تنفيذ هذه السياسة، وازدادت ثقتنا كثيراً بصحة ما نقوم به، ولسوف نقطع هذه الطريق مهما كان الأمر صعباً. وبالطبع ستكون هناك

على الطريق مراحل، وسنبلغ بعض الأهداف في فترة منظورة. أما المهمات الأخرى فتتطلب بضع سنوات. وثمة أهداف بعيدة المدى أيضاً. سنسير إلى الأمام».

إن السوڤيات تسودهم قناعة في أنه نتيجة للپيريسترويكا ستصبح إشاعة الديمقراطية في البلاد أقوى وأغنى، وستصبح الحياة أفضل. وأكرِّر هنا مرة أخرى أنه ستكون على طريق الپيريسترويكا صعوبات، وأحياناً ستكون عديدة، وهذا ما لا نخفيه. سوف نذلِّلها، ولنا في ذلك ثقة عظيمة.

الفصل الثاني

بدأت البيريسترويكا
الاستنتاجات الأولى

انقضى عامان ونصف العام على بدء السير بنهج البيريسترويكا، وقد أصبح لها مفهومها النظري وبرنامجها المحدَّد اللذان يجري تطويرهما وتعديلها وإغناؤهما على الدوام بأساليب وأفكار جديدة. ويتطلب ذلك مجهوداً إبداعياً مكثفاً ونقاشات معمَّقة من جانب قيادة الحزب والدولة. كما عقد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوڤياتي وتلاه عدد من دورات اجتماعات موسَّعة للجنة المركزية. في هذا الجو تناقش مشكلات البيريسترويكا ومسارها بحماس بالغ وسط كافة فئات المجتمع السوڤياتي. وقد تجسد برنامج البيريسترويكا في سلسلة من المراسيم الحكومية والتشريعية التي أقرَّها مجلس السوڤيات الأعلى في الاتحاد السوڤياتي.

وفي الوقت نفسه، يجري عمل يومي لتحقيق ستراتيجيا البيريسترويكا. فقد باتت لدينا تجربة معينة، وإن لم تزل بعدُ محدودة. كما ظهرت النتائج المشجعة الأولى، ولكن الأمر لم يَخْلُ من بعض الهفوات والأخطاء. لقد أصبحنا الآن نرى إمكاناتنا ونقاط ضعفنا على نحو أفضل، ولكننا ما زلنا نعتبر أنفسنا في مرحلة البدء؛ ومع ذلك فقد دخلت البيريسترويكا حياتنا

واجتذبت إلى فلكها جماهير واسعة من المواطنين، فأصبحت بهذا المعنى حقيقة واقعية.

I. لقد دبت الحركة في المجتمع

كيف بدأ كل شيء

إننا عندما نتحدّث عن إنجازاتنا خلال عامين ونصف نقصد عادة الفترة التي سبقت المؤتمر وأعقبته. فمؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي تشغل مكاناً مميّزاً في تاريخنا: إنّها أشبه بمعالم الطريق في حياتنا. وقد كان المؤتمر السابع والعشرون، لجملة من الأسباب، مدعواً إلى إيضاح أكثر المسائل إلحاحاً في حياة المجتمع السوفياتي. فقد حُدِّدَ موعده وفقاً لنظام الحزب الداخلي، كما كان يجري في الوقت نفسه التحضير للطبعة الجديدة من برنامجه والتغييرات في نظامه الداخلي، وإعداد برنامج الخطة الخمسية الثانية عشرة والفترة التالية وصولاً حتى العام ٢٠٠٠. ولكن الصعوبة تمثلت في أن التوجهات السياسية للمؤتمر كانت قد بدأت تتشكل في ظروف معينة، في حين أن الحياة تغيَّرت بصورة حادة بعد دورتي اجتماعات اللجنة المركزية في آذار (مارس) ونيسان (إبريل) ١٩٨٥. لقد بدأت تحدث تطورات جديدة في الحزب، كما في المجتمع ككل.

إن عملية فهم أفكار دورة اجتماعات نيسان (إبريل) واستيعابها لم تكن ـ وأقولها صراحة ـ بالعملية السهلة. فالأفكار الجديدة كانت تتولّد في النقاشات التي دارت على كافّة المستويات: سواء في المكتب السياسي واللجنة المركزية ومنظمات الحزب القاعدية، أو في الأوساط العلمية والعمالية. وكان النقاش، وأحياناً الجدال الحماسي يجري من خلال وسائل الإعلام الجماهيري. كما بدأت عملية تأمّل نقدي لماضي البلاد أيضاً، وقد

شارك في كل ذلك آلاف الناس من عمال وفلاحين ومثقفين، على نحو مسؤول وفي مختلف الأشكال. وقد شمل النقاش كذلك لقاءات تجمعات الكادحين في الصحف ومن خلال الرسائل، متوجهين بالانتقادات، وكذلك بالاقتراحات الى الهيئات الحزبية والحكومية العليا. وقد كان يدلى بوجهات نظر مختلفة، وأحياناً متباينة حيال الكثير من المشكلات المحددة. واتسع البحث عن سبل الخروج من الوضع القائم على نحو حماسي ومسؤول، ونحن نعتبر هذه التعدُّدية في الآراء أمراً طبيعياً ونافعاً. لقد بات واضحاً أن التحضير لانعقاد المؤتمر السابع والعشرين يجب أن يعتمد على طرق جديدة، رغم أنّه لم يتبقَ على الموعد المفترض لانعقاده سوى أقل من سنة.

لقد كان من الممكن، بالطبع، تأجيل المؤتمر، وقد عبَّر الكثيرون عن هذا الرأي بإلحاح، مُرْفِقين ذلك بالحجج المقنعة. ولكنه كانت تُستشف من وراء ذلك عقلية مرحلة الركود التي لم ينجُ أحدٌ منا من تأثيرها. وفي النهاية تغلبت وجهة النظر التي كانت، بنظري، أكثر استجابة للمرحلة: عقد المؤتمر في موعده المحدد وإشراك كافة القوى السليمة في المجتمع بالتحضير له.

لقد اتخذ المؤتمر السابع والعشرون مقررات ضخمة لها أهمية كبرى بالنسبة إلى مصير البلاد، فقد صيغت فيه التوجهات الأساسية لنشاط الحزب في مجال تجسيد مفهوم تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي طرح في دورة نيسان (إبريل). نعم، لقد كان مؤتمراً لم يحمل المندوبون إليه قلقهم وحقيقتهم فحسب، وإنما حملوا أيضاً أفكاراً وخططاً وتصميماً على إعطاء دفع قوي جديد لتطور الاشتراكية.

لقد كان مؤتمراً جريئاً، تحدَّثنا فيه بصراحة عن النواقص والأخطاء والصعوبات، وأولينا أهمية خاصة للإمكانات غير المستغلّة التي تتمتع بها الاشتراكية. لقد أقر المؤتمر السابع والعشرون برنامجاً تفصيلياً للعمل في المستقبل، فغدا بحق مؤتمر القرارات الستراتيجية.

ولكنّه لم يكن بوسعنا أو بإمكاننا، آنذاك، أن نعي تماماً التطوُّرات الجارية والمشكلات الملحة بكامل أبعادها وحدتها. أما الآن فإننا نراها على نحو أفضل. ومن الواضح أنَّه كان ينبغي التصميم على متابعة العمل الذي بدأ في فترة ما قبل المؤتمر وفي المؤتمر نفسه، والتعمق بدراسة المجتمع الذي نعيش فيه في آن معاً. ومن أجل ذلك، كان يجب العودة إلى الينابيع، إلى الجذور، وأن نكون أكثر صوابية في تقويم الماضي، وتحديد ما الذي يقتضي عمله، وبالدرجة الأولى تحديد السبيل إلى ذلك. لقد كان من الممكن أن نضل الطريق، دون أن نعي الأمر.

وبعد انقضاء عام على انعقاد المؤتمر ظل الكثيرون في مختلف أوساط فئات الشعب، وحتى في الحزب نفسه، يعتقدون أن نهج البيريسترويكا ليست سياسة طويلة الأمد، بل لا تعدو أن تكون مجرَّد حملة عادية. كما أن الكثيرين من المسؤولين على مختلف المستويات ضربوا ما يشبه الحصار حول مؤيدي البيريسترويكا النشطاء، محذّرين المتحمّسين المتطلّبين «المتطرّفين»: مهلاً أيها الرفاق، لا تتعجّلوا عبثاً، فخلال عام أو عامين على الأكثر ستعود الأمور إلى نصابها. لقد كانوا على قناعة راسخة أن كل شيء سيعود إلى سابق عهده، كما سبق وحدث ذلك لمرات عديدة في الماضي. كما كان هناك أيضاً المتشككون البسطاء الذين كانوا يتغامزون في الأزقة هازئين: لقد مرّت، كما يقال، عهود مختلفة، وهذا عهد آخر

سيمر. لقد بدأ القلق في المجتمع يتزايد على مصير البيريسترويكا: فهل ستعود الأمور إلى مجراها القديم؟

لقد حلّلنا في دورة اجتماعات كانون الثاني (يناير) أسباب الوضع المعقّد وتناقضاته من منطلق النقد الذاتي. ولم يكن هدفنا نقد الماضي فحسب، أو الإشارة بالاسم إلى هذا الشخص أو ذاك. فهل لا بد دائماً من ذكر الأسماء؟ إن ما كان يلزمنا هو تقويم الظاهرات وتحليل التطورات والكشف عن الاتجاهات اللاحقة، وهذا ما عملنا على تحقيقه. وإنني لعلى يقين من أنّه لو اقتصرت دورة كانون الثاني (يناير) على نقد الماضي والشخصيات لما كان بإمكانها القيام بدورها المرجو.

إن حاجتنا إلى العبر والنقد ليست من أجل تصفية الحسابات، بل من أجل يومنا الحاضر والغد.

فلو لم نطرح في اجتماعات دورة كانون الثاني (يناير) برنامجاً بنّاءً للعمل، ولو لم نقل الأهمّ (ألاَ وهو: ماذا ينبغي أن نفعل وما هي القوى الإضافية التي يجب تحريكها لكي نقضي على أوالية الكبح وكيف ننشىء أوالية فعّالة للتسريع)، لكان كل ذلك مراوحة في المكان. ولو لم تُحدِّد هذه الدورة وجهة السير، ولو لم تقترح إشاعة الديمقراطية كقوة محرِّكة أساسية للبيريسترويكا، لكانت اجتماعاتنا كلها، وببساطة، دون جدوى.

كان غرض دورة كانون الثاني (يناير) الرئيسي ـ سواء من ناحية تحقيق مهام البيريسترويكا، أو من ناحية تجنيب المجتمع تكرار أخطاء الماضي ـ تطوير الديمقراطية، وهذا ما يشكّل الضمانة الأساسية لعدم نكوص البيريسترويكا. فالمزيد من الديمقراطية الاشتراكية يعني المزيد من الاشتراكية. تلك هي قناعتنا الراسخة التي نتمسّك بها.

إننا سنعمل على تطوير الديمقراطية سواء في الاقتصاد أو في السياسة أو في الحزب نفسه. فالإبداع الحي للجماهير هو القوة الحاسمة في البيريسترويكا، وليس ثمة قوة سواها.

وتؤكِّد الأشهر المنصرمة صوابية ما قمنا به في دورة كانون الثاني (يناير). فأمام جيلنا تنتصب مهمة جبارة، ألا وهي إعادة بناء البلاد. إننا قد لا نتمكّن من القيام بكل شيء، ولكننا سنفلح في دفع عملية التسريع إلى الأمام وسننجح في وضع أسس البناء، وإني لعلى ثقة بأن المجتمع بأسره سيسير في نهج البيريسترويكا.

غير أنّه عندما ننتهي من صياغة أوالية الديمقراطية الأحدث، وعندما سيتمّ تفعيل المفاصل الخلقية، عندئذٍ لن تكون المهمة آنذاك أسهل، لا بل سيكون هناك المزيد من العمل، كما أعتقد، وسيكون هذا العمل أصعب. ومن الواضح أنّه سيتوجب علينا لاحقاً تغيير أشكال العمل وأساليبه، ذلك لأننا سنجد أنفسنا في ظروف اقتصادية وسياسية وخلقية ـ روحية جديدة.

عجلة البيريسترويكا تبدأ دورانها

آمل أن أكون قد وُفّقت في إظهار كيف دبَّت الحركة في المجتمع السوڤياتي، هذه الحركة التي بات من المستحيل إيقافها. ولكننا لسنا من مُحَبِّذي التوقّعات اللاواقعيّة. فهناك من يتوقّع أن كل شيء سيتغيّر في الحال ومن تلقاء نفسه ودون جهود مكثّفة. كما أن كثرة من الناس تفكّر على النحو التالي: جاء زعماء جدد وجلسوا على الكرسي، إذاً كل شيء سيبدل الآن وسيصبح أفضل. يخطىء من يظن أن الأمور قد بدأت تسير كما تسير العربة في المنحدر، فنحن ما زلنا ندفعها صعوداً نحو التل، وما

زال أمامنا المزيد من المشقات في دفع عجلة البيريسترويكا.

إن البيريسترويكا قد بدأت للتو... هذا هو الواقع. إننا لا نزال في طور تكوين آوالية التسريع؛ فنحن الآن كنا، بشكل أساسي، نتلمس خطانا ونبحث عن الأساليب ونجمع الأفكار والمقترحات، إذ يتوجب علينا جميعا ان نسير إلى الأمام معاً. أما أنّه ثمة تفاوتٌ في مستوى فهم البيرسترويكا لدى مختلف الناس وفهم دورهم فيها، فتلك مسألة أخرى. وكما اسلفت، ليس هناك الكثير من الأعداء الصريحين العلنيين للبيريسترويكا

غير أن هناك من يساند التقليعة الجديدة، ولكنه يعتبر نفسه غير معني شخصيا بعملية التحوّل، كما يعتبر أنّها يجب أن تجري في مكان ما، فوق، عند الآخرين، وسط الهيئات الحزبية والحكومية والاقتصادية وفي قطاعات ومؤسسات أخرى، في العنبر الآخر، أو في المزرعة أو ورشة البناء الأخرى. وباختصار، على الجميع أن يتحول ولكن ليس هم.. لقد ارتأيت أثناء محادثتي مع عمال مصنع «V E F» الضخم في ريغا، إبّان زيارتي لجمهورية لاتفيا السوفياتية، أن أقول: إن الصعوبات لا مفر منها، ولكن إذا كنتم ستكترثون فقط لما يجري «فوق» دون أن تزجُّوا باحتياطيكم الخاص، فإن البيريسترويكا ستتوقف في منتصف الطريق، ستنكبح وستكون مجنزأة.

وهناك أيضا فئة معينة من الناس الذين لا يعرفون كيف يعملون بأسلوب جديد، وليست لديهم إمكانية العمل في ظروف البيريسترويكا. هؤلاء الناس يجب أن نعلّمهم، ويجب أن نمد لهم يد العون.

لا ننكر أننا ما زلنا نعاني من التثاقل والخمول، كما أننا لم نقض بعد

على عادة انتظار التوجيهات من فوق في كافة الأمور، والاتكال على قرارات المراجع العليا. وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب: هكذا جرت العادة في الإدارة بدءاً من المشاغل الحرفية الصغيرة وصولاً إلى الوزارات، وما زلنا حتى الآن متأثرين بذلك حتى في المراكز العليا للإدارة. جوهر المسألة يقوم في أن الناس اعتادوا لسنوات طويلة على عدم التفكير أو النشاط بمسؤولية واستقلال. وهنا أيضاً تكمن صعوبة كبيرة.

إن المهمة الرئيسية هي إشراك المجتمع بأسره في البيريسترويكا، فالاشتراكية في مجتمعنا تتطوّر على قاعدتها الخاصة. نحن لا نطرح المسألة كما لو أن البيريسترويكا يجب أن تجري في مجال علاقاتنا بشعب آخر، أو بحزب آخر، أو بعلم آخر، أو بأدب آخر.. إلخ. كلاّ، إنما نحن نحقِّق البيريسترويكامجتمعين، مع العالم أجمع. ويجب أن نُنَشِّط الكمون الذهني بالكامل. وأنا أرى، انطلاقاً من تجربتي الذاتية، كيف أننا جميعاً نتغير في مجرى البيريسترويكا، ولن يكون من العدل أن ننكر على أحد الحق في إعادة بنائه الذاتي والنشاط في اليوم الراهن، وخلافاً لما كان عليه بالأمس، والانطلاق في اليوم الراهن من إدراك ذلك الوضع وتلك الأهداف التي يحددها الزمن.

ليست لدينا «وصفات جاهزة»

إن السياسة هي فنُّ الممكن، أمّا خارج نطاق الممكن فتبدأ المغامرة. ولهذا بالذات فإننا نقوِّم إمكاناتنا بدقة ودراية، وبناء على ذلك نحدِّد مهامنا. فقد علمتنا تجاربنا المريرة ألاّ نتعجَّل، وأن ننطلق من الواقع الملموس لبلادنا.

ولعل كبرى الصعوبات التي تعترض طريق البيريسترويكا إنما تكمن في

دهنبننا التي تكونت في السنوات السابقة، وينبغي علبنا جميعاً، بدءاً من الأمين العام حتى العامل، أن نغير هـذه الذهنيـة، وهـدا أمـر طبيعـي: فكثيرون منا تَكَوَّنُوا وعاشوا في ظروف كانت تسري فيها الأنظمة القديمة. يجب القضاء على النزعة المحافظة في أنفسنا. أجل، إن الأكثرية تتمسك بمبادىء سياسية وإيديولوجية صحيحة، ولكن ثمة مسافة كبيرة بين الموقف الصحيح وبين تجسيده.

يحدث حتى أثناء مناقشتنا للمسائل في المكتب السياسي أننا نتوصل إلى استنتاجات تبدو معقولة، ونتخذ قرارات تجديدية، ولكننا حين نتطرق إلى طرائق تجسيدها يتبين لنا أننا موشكون على تحقيق المهام الجديدة بالطرائق المعهودة.

اننا نسعى إلى بعث روح اللينينية الحية في السياسة والإيديولوجيـا. لقد فعلت عشرات السنين من الخضوع لسلطة الأفكار الجامدة المستمدة من الكراريس فعلها. أما الآن فإننا نبتغي رَفْدَ عملنا النظري بروح إبداعية حقة، وهذا ليس بالأمر السهل، ولكنه ضروري، ويبدو أن الفكر الإبداعي يترسخ شيئاً فشيئاً.

هل نحن معصومون عن الأخطاء؟ لا، لسنا كذلك. ولكن ما هو الخطأ الجدي الأكبر بينها جميعاً؟ إن الخطأ الأكبر في نظري هو الخوف من أن نخطىء، فنتوقف عن القيام بأي عمل حيال ما هو مطروح. وقد خبرنا خطأ هذا «العجز» عن العمل في تجربتنا الخاصة. إنّه عِلّة الكثير من مصائبنا. وقد لاحظ أخصامنا في الغرب هذا المرض الذي تفشّى على نحو بالغ الوطأة في الفترة بين السبعينات والثمانينات، فكان أن بدأوا يستعدون لرمي الاتحاد السوڤياتي في «مزبلة التاريخ». ولكنه من الواضح

أنهم قد تسرعوا في تلاوة الصلاة عن روح الميت.

ويسعدني أنه كما في الحزب كذلك في المجتمع ككل، قد بدأ يتكوّن إدراك ما يلي: لقد باشرنا العمل على قضية لا سابق لها، ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وإيديولوجي. ولكننا إذا كنا نبغي تحقيقها فعلينا القيام بعمل سياسي واقتصادي واجتماعي وإيديولوجي لا سابق له ايضا، سواء على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي، كما تلقى على عاتقنا بالدرجة الأولى مسؤولية لا سابقة لها أيضاً. ونحن، بالمناسبة، نعي ضرورة القيام بالعمل الضخم والجريء، وخصوصاً في المرحلة الأولى.

إن هناك الكثير من الأمور غير الاعتيادية في بلادنا في الوقت الحاضر، نذكر منها انتخابات مسؤولي المشروعات والمؤسسات؛ الدوائر ونظام تعدد دوائر التمثيل في انتخابات السوڤياتات والمشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية والتمويل الذاتي للمصانع والفبارك والسوفخوزات والكولخوزات(*) ونزع القيود عن الممتلكات الزراعية الرديفة التي تنتج السلع الغذائية للمشروعات التابعة لها وتوسيع النشاط التعاوني. ثم هناك أيضا تشجيع النشاط الإنتاجي الفردي في الإنتاج الصغير والتجارة وإغلاق المصانع والفبارك غير ذات الجدوى الاقتصادية والمؤسسات

(*) السوفخوز كلمة مركّبة تعني التعاونيات السوڤياتية (وهي تابعة للدولة)، في حين أن الكولخوز يعني تعاونية زراعية أهلية ينشئها الفلاحون في ما بينهم بدعم من الدولة، ولكنها مستقلة من حيث ملكيتها الجماعية التعاونية. وهذان الشكلان من التنظيم موجودان في مجمل القطاع الزراعي في الاتحاد السوڤياتي ـ (المترجم).

التعليمية العليا والمعاهد العلميه عديمة الفاعلية. كما بدأت الصحافة تنشط على نحو أكثر إرهافاً، فأصبحت تتغلغل إلى كافة مجالات حياة المجتمع وتستوعب المواضيع التي كان من «الـمُحَظّر» عليها في السابـق التطـرّق إليها. وتزداد غنى وتنوعاً وجهات النظر التي يُدلى بها علانية، وتعقد النقاشات الصريحة المتعلّقة بكافة القضايا الحيوية لتطورنا، أي تلك المتعلّقة بالپيريستروبكا. إن كل هذا طبيعي وضروري، علماً أنّ استيعابه لا يجري بلا صعوبة سواء لدى الرأي العام أو في الوسط الحزبي.

لا أعتقد أن فترة العامين والنصف المنصرمة كانت الأقسى في تاريخ الحزب الشيوعي السوڤياتي، ولكنها كانت مع ذلك إحدى الفترات الأكثر جدية، التي تتطلب درجة عالية من المسؤولية والنضوج والإخلاص للمثل والأهداف البرنامجية. وسواء أكان يرضينا هذا المنحى أو ذاك أم لا، فإننا نجهد في أن نرى إلى المسائل باتزانٍ وواقعية. فعلى هذا النحو فقط يمكننا أن نعرض للشعب تلك السياسة ونحدد الأهداف القريبة من الفهم والمقنعة، والتي تقود إلى الأمام.

لقد كانت لدينا، بالطبع، في القيادة أيضا مسحة من التباين في الآراء حيال مسألة تخطي ظاهرات الركود وكيفية العمل لاحقاً. وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب، بل على العكس، إذ أنه من المستهجن، على أقل تعديل، ألا يوجد مثل هذا التباين وأن تكون جميع الأفكار والآراء متشابهة على الإطلاق. إن تصادم الآراء هو غذاء جيد لعمل الفكر، ولكننا متفقون جميعا حول الفكرة الرئيسية، وهي أن الپيريسترويكا عمل ضروري وحتمي، وأنه ما من سبيل أمامنا سواها.

إن الشعب السوڤياتي بأجمعه، والحزب بكامله، بما فيه اللجنة المركزية

ومكتبها السياسي وكذلك الحكومة، موجودون جميعاً في صلب عملية البيريسترويكا. ونحن، أعضاء المكتب السياسي، نزداد خبرة في العمل الثوري أثناء معالجة المشكلات الناشئة أمام المجتمع، وهذا ما يحدث أيضاً في الجمهوريات والمحافظات والأوساط العمالية المشاركة في البيريسترويكا. إن البلاد بأسرها على محك البيريسترويكا في تصديها للمهام الجديدة. والاهم من ذلك كله أن الجو السائد في المجتمع قد تبدل، حيث تجري عملية تحرير النشاط الاجتماعي والسياسي للمواطنين الذين باتوا أكثر جرأةً وحسما في التعبير عن مواقفهم المدنية، فقد تراكم في السنوات الماضية الكثير مما يريدون التعبير عن مواقفهم إزاءه بصراحة.

وبتنامى العنصر الجديد في هذه الحالة غير الاعتيادية، فلو قالوا لنا في نيسان (إبريل) سنة ١٩٨٥ إنه سيكون لدينا خلال عامين كذا وكذا، اي كل ما يحدث اليوم في حياتنا، لما صدقنا على الأرجح، أو لاعتبرنا أن ذلك من الأمور التي لا نقبل بها. ولكن ماذا حصل؟ إن ما كنا نتخذ حياله لسنة خلت، دون شك، موقفاً سلبياً أو نتملّص من الإجابة عليه، لا يصبح اليوم مادة اعتيادية للمناقشة فحسب، بل إنّه يصبح عنصراً طبيعيا مكونا من عناصر الواقع اليومي. إن المجتمع يتغير، فقد دبّت الحركة في أوصاله.

وها نحن الآن نعايش مرحلة غير اعتيادية، حتى أن ممثلي الأجيال السابقة يقارنون الجو الثوري الراهن في البلاد بالوضع الذي كان سائداً بُعَيدَ ثورة أكتوبر في زمن الحرب الوطنية العظمى. أما جيلي فباستطاعته أن يرسم خطا موازياً لفترة ما بعد الحرب، فترة إنهاض البلاد من حالة الدمار. إننا الآن أكثر دراية وواقعية بما لا يقارن. لذا، فقد بات الاندفاع الحماسي ونكران الذات الثوري اللذان يميزان المزاج السياسي

للمواطنين السوڤيات أكثر أهمية وفائدة عن ذي قبل.

لقد أشرت في اجتماعات دورة حزيران (يونيو) للجنة المركزية سنة ١٩٨٥ إلى خطورة عدم التناسب بين النشاط الجماهيري المتنامي وبين نشاط هيئات السلطة والأجهزة الإدارية وحتى المنظمات الحزبية الذي ما زال يمارس بالأساليب السابقة، ونحن الآن نتخذ التدابير الحاسمة لحسم هذا التناقض.

ولكن يمكن النظر إلى هذا الوضع من زاوية أخرى. فقد كان من الممكن أن يكون الوضع أسوأ بكثير لو أن المصدر الرئيسي لصعوبات البيريسترويكا هو سلبية الجماهير وتخلفهم عن متطلباتها. ولكن الأمر لحسن الحظ ليس كذلك،فصرامة الكادحين وحزمهم يتزايدان باستمرار، بل إنهما يتجاوزان الوتيرة الفعلية للبيريسترويكا.

لقد تمثلت الوسيلة الأهمّ للـ «العلاقة العكسية» مع الجماهير بالنسبة للقيادة السوڤياتية في الاختلاط المباشر مع المواطنين والاطّلاع على رسائلهم. فالرسائل توجه إلى الصحف والمجلات (التي تنشر الكثير منها)، وإلى الحكومة ومجلس السوڤيات الأعلى، وخصوصاً إلى اللجنة المركزية للحزب.

لقد كانوا يكتبون بكثرة في السابق أيضاً إلى المراجع العليا، ولكن ميزة الوضع الآن هي أن طابع الرسائل قد تغير. لقد تقلّص فيها طرح ما يسمى «قضايا شخصية» كالمساعدة للحصول على شقة، أو بخصوص راتب التقاعد، أو إنقاذ محكوم دون ذنب، أو العودة إلى الوظيفة.. إلخ. وهذه القضايا ما زالت ترد، ولكنها لم تعد تشكّل المضمون الرئيسي

للرسائل، حيث أصبح موضوعها الأساسي التفكير والاهتمام بمصير البلاد، كما لو أن الصمتَ الـمُمِضّ على امتداد سنواتٍ من التغريب قد تفجّر فجأة. إن الوضع الجديد يسمح للناس بالانفتاح، وهم يتوقون إلى مشاطرة آرائهم وأفكارهم وألمهم مع قادة البلاد دون غيرهم. فبعض الرسائل هو فعلاً نداء من القلب. لقد طلب مني الناشرون بعد اطلاعهم على مخطوطة الكتاب أن أعرض أجلى هذه الرسائل دلالةً، ولهم ما أرادوا. هاكم مقتطفات من رسالة العامل أ. زيرنوف (٣٣ سنة) الذي يعيش في جمهورية ياكوتسك ذات الحكم الذاتي.

«لست عضواً في الحزب الشيوعي السوڤياتي، ولكنني أعتبر أنه من واجبي الكتابة إليكم مع خالص الشكر لأنكم أيقظتم فينا، نحن العمال البسطاء، الحس المدني. لقد انتظر الشعب طويلاً هذه التغيُّرات...

وأقولها بصراحة. لقد كان الكثيرون في البدء يبدون عدم الثقة حيال الاتجاه العام للپيريسترويكا، ليس لأنها كانت تتعارض مع رغباتنا، ليس لذلك على الإطلاق، بل لأن الناس قد ذاقوا لوعة التباعد بين الكلمات الرنانة وبين الواقع الفعلي. ولكننا سرعان ما رأينا أن الپيريسترويكا ليست حملة قصيرة الأجل، بل هي عملية تاريخية ضرورية. والأهم من كل ذلك هو أننا لاحظنا شمولها كافة مجالات حياة مجتمعنا.

لقد أصبحت الحياة أكثر متعة من ذي قبل، كما أصبح الناس يهتمون بصدق بوضع البلاد، أصبحوا يتقدمون بالاقتراحات لتحسين العمل، ويدلون بملاحظاتهم الانتقادية. لقد أصبحت تدور بصورة عفوية المناظرات في تجمّعات العمال حول مسائل الإنتاج «المريضة» ونناقش السبل لإيجاد الحلول الممكنة. إن نوعية منتجاتنا تدعو إلى الخجل! إنما

نحن ننهب أنفسنا بأنفسنا . . .

شكراً لكم! إنه لمن غير اللائق أن نتوجَّه بالشكر العميق إلى شخص لا نعرفه، ولكننا لا نخجل من توجيه الشكر إلى الطبيب الذي شفانا من مرض شديد الوطأة. لقد شفيتمونا من سلبية الحسِّ المدني واللامبالاة، وأرغمتمونا على الثقة بقوانا الذاتية وبالعدالة وبالـديمقـراطيـة . . . ففـي السابق لم يكن الجميع ينظر بجدية إلى الاجتماعات الموسَّعة للجنة المركزية للحزب، وحتى إلى مؤتمراته. أمَّا الآن فحتى ابني ذو السبعة أعوام يدعوني لمشاهدة التلفزيون: « بابا، أسرع، ميخائيل سرغيفيتش يتحدَّث! ».

إن المستقبل لنا، أمَّا الأخطاء فليس ثمة من هو معصوم عنها. ونحن، العابرين الأوائل، لم يكن لدينا من نتعلَّم منه، لذلك فنحن نتعلَّم من أخطائنا ».

وهذه رسالة من جمهورية ليتوانيا، كتبها ف. بريكوفسكيس بعد دورة كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧: « إن القلب مفعم بالانطباعات لدرجة يستحيل معها الصمت. فها نحن نرى للمرة الأولى بعد سنوات طويلة في قيادة الحزب والدولة أناساً لهم وجوه إنسانية. إن هذا بحدِّ ذاته إنجاز عظيم.

كيف يفكر الناس وكيف يتقبلون سياستكم؟ سوف أُصْدِقُكُم القول أيها المحترم ميخائيل سرغيفيتش، لأن عكس ذلك سيسيء إلى القضية المشتركة، سأقول الحقيقة الخالصة.

لن أتحدث عن الفئة صاحبة الامتيازات في مجتمعنا، فالوضع غني عن البيان. لقد كان بود الكثيرين أن يتابعوا السباحة في مجرى أنهار الحليب،

وبمحاذاة ضفاف معسولة، تماماً كما الرؤى التي تلوح للمتخدِّرين.

إنني سأتحدث عن شعب البروليتاريا، عن أولئك الذين وُضِعَت البيريسترويكا لأجلهم. للأسف، ما زال كثيرون منا يفتقرون إلى الفهم العميق الفعلي لسياستكم والثقة بها. ولكن لا يجوز أن يبدو ذلك غير متوقع. فبعد هذا «الشتاء» الطويل والرهيب يصعب أن نتوقع ذوبان جليد الأدمغة بهذه السرعة، إن ذلك سيكون عملية طويلة وشاقة.

ولكن الأمور ستكون أفضل في النتيجة.

أنا كاثوليكي مؤمن، أذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد وأصلي للرب كي يعزف عن معاقبة العالم من جراء خطايانا. أما أنتم فملحدون بالطبع، ولكن على الرغم من ذلك، فإن أفعالكم وسلوككم تشهد على أن ثمة ما ينبغي على بعض المؤمنين أن يتعلموه منكم. ولهذا، فلتعلموا أنني أثناء وجودي في الكنيسة كل يوم أحد من الساعة التاسعة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر سوف أصلي للرب من أجلكم، ومن أجل أفراد أسرتكم».

وإليكم أيضاً رسالة ب. دوبروفولسكي، مدرِّس من مدينة كيشينيوف: «نحن نمثل شبيبة اليوم، وعلينا الاستمرار بقضية لينين وبالقضايا الجسيمة للشعب السوفياتي. إن مجهودكم لجبار، فلنعمل على ألاَّ يكون غير مجدٍ! استميحكم العذر لهذه اللهجة التي أكتب بها رسالتي، فهي تنبع فقط من الألم الكبير الذي يعتصر قلبي بسبب عدم فهم بعض الناس لمقررات الحزب الأخيرة ولاختلاطكم الشخصي مع جماهير الشعب. وهنا أسارع إلى التأكيد بأنني «مع»، مع اللقاءات بالكادحين، وأؤيد التباحث الصريح والنزيه في صدد القضايا الملحَّة والصعوبات، ولكن شرط أن يتوج هذا التباحث بالأفعال. ولكن ثمة من لا يفهم أو لا يتقبَّل

أسلوبكم اللينيني في العمل: العمل مع الناس، العمل من أجل الناس، العمل في سبيل الناس! وهذا بالذات ما يجبرنا أحياناً على المجادلة حتى تُبَحّ حناجرنا.

إن الكثيرين (وأعني مواليد الثلاثينات ـ الخمسينات) قد تحجَّـروا، ولا أخشى القول دون مواربة: تحجَّروا! أي أنهم جميعاً (مسؤولين كباراً وصغاراً) في كلماتهم التي يلقونها في المهرجانات الخطابية «مع». إنهم دائماً «مع»، وهم دائماً موافقون. ولكن على ماذا هم موافقون؟ على كل شيء! على التجـديـد، على البيريسترويكـا وعلى وعلى وعلى... وامـا في حقيقة الأمر؟.. إن كل ذلك ادعاء زائف. لقد حاولت أن أستوضح ـ لماذا؟ لماذا لا تثقون بإنسان يضحي بحياته وصحته وأعصابه من أجلنا جميعاً؟ أوَ تظنون أنه من السهل إيقاظ بلاد بملايينها العـديـدة كـانـت تهدهد لعشرات السنين؟ أو تظنون أنـه مـن السهـل إيقـاظ المبـادرة في وقت ما زال فيه الكثيرون يبحثون عن معنى هذه الكلمة في معاجم اللغة؟ وهل من السهل حثّنا على النشاط بمجموعنا وكلاً بمفرده؟..

إنني أدخل معكم في حديث نزيه ومبدئي، كما إنني أعبر بشخصي عن أفكار وتطلعات جيل كامل من الشبيبة السوڤياتية ذات الثقافة العالية».

وهاكم رسالة أخرى من المواطن ڤاردانيان المقيم في جمهورية جورجيا: «ميخائيل سرغيفيتش، من المحتمل أنكم ما زلتم تتذكرونني. فحينما كنتم تعملون في منطقة ستاڤروبول عقدتم اجتماعاً مـع اولئـك الذيـن كـانـوا المبادرين إلى العمل بنظام الأجور بالقطعة مع المكـافـأة ونظـام التعهـد الجماعي لدى الميكانيكيين. لقد كنـت آنـذاك أشغـل منصـب المشرف الاقتصـادي الأول في كـولخوز «الطـريـق إلى الشيـوعيـة» في منطقـة

ألكسندروفسك. ولقد دار بيننا آنذاك حديث مطول، واستفسرتم مني عن كل شيء ـ عن الأحوال والأعمال...

إن كل مبادرة من مبادراتكم الآن، سواء في مجال السياسة الخارجية أو الداخلية، تستنهضني، كما تستنهض كافة الناس الشرفاء، لأن هذه المبادرات تستجيب لما يعتمل في صدورنا وتلامس همومنا ومشاغلنا. إنه لمن المؤلم، ولكن من الواجب أن اقول لكم، إن هناك من لا ينفق معكم.

ويتعذر علي القول إنهم مذنبون. إنني أقول بالصراحة المتناهية التي تعجبكم بوجه خاص: إن المصيبة تكمن في أن القادة المحليين قد نشأوا على نمط القادة السابقين ونسقهم، وليس من السهل الآن إعادة تنشئتهم.

إننا نتحسس الصعوبات التي تواجهكم في العمل، إلا أننا نرجوكم ألا تتراجعوا خطوة واحدة إلى الوراء! إياكم والعودة عن آرائكم أو التراجع. فليذهب كل من لا يوافقكم الرأي إلى الجحيم، لأن الشعب مغتبط ومستعد للتضحية في سبيل بلوغ الأهداف التي أعلنتموها. هذا ما أردت أن أكتبه لكم».

وأخيراً، رسالة المواطنة ك. لاسْتا من لينينغراد: «علينا جميعاً، إذ نساعدكم، أن نحارب كافة تجلّيات الماضي المقيت: البيروقراطية، الفساد، الامتثال الأعمى، التزلّف والتملق.. إلخ، وبما في ذلك الرعب أمام من بيده السلطة. لقد أضحى هذا واجب كل من لا يريد العودة إلى الماضي. كما أن واجب كل منا هو العمل دون ادخار أي جهد، تماماً كما تفعلون أنتم بالذات. فالكل يعلم كم من الجهد والوقت والطاقة الفكرية والصحة ينتزع منكم هذا العبء الثقيل الذي تولّيتموه. إن البناء صعب، ولكن الأصعب هو البناء على أرض تحتاج إلى تنظيف من القذارة. وقد

يهون الأمر عليكم بعض الشيء إذا علمتم أن جماهير عريضة من الناس البسطاء تؤيدكم وتحبكم وتشجعكم».

ويمكن أن نستمر في عرض الرسائل إلى ما لا نهاية، وقد لا يكفي لذلك هذا الكتاب. فأصحاب هذه الرسائل الكثيرة يخبروننا كيف بدأت البيريسترويكا في أماكن عملهم، في المصانع وورش البناء والمؤسسات، ويخبروننا كيف أنها لم تبدأ بعد، وما هي التدابير التي يجب اتباعها للسير في ركابها، ويحللون الأسباب المحدَّدة والعامة للصعوبات التي تواجههم في هذا المجال.

إن هذه الرسائل ـ وهي تعد بالآلاف ـ شهادة على الثقة الكبيرة بقيادة الحزب والدولة. إن ما يجري هو انبعاث الثقة، وهذا قوة كبيرة ورأسمال لا يقدر بثمن. إن ما يذهل في هذه الرسائل هو الفكر المنطلق، والثقافة السياسية العالية والسعي إلى العيش والعمل بضمير حي.

إننا نجمع هذه الرسائل ونناقشها بشكل دوري في المكتب السياسي، وهي تساعد قادة البلاد على جسِّ نبض الأحداث، وتقويم سياستهم تقويماً سليماً وتعديلها، ووضع الأساليب الحديثة للنشاط العملي.

إن القاسم المشترك لمضمون هذه الرسائل هو الدعم الحار والمطلق للبيريسترويكا، حتى من خلال المحاكمات النقدية اللاذعة. وكما يحتمل أن يكون القارىء قد لاحظ مما عرضناه أعلاه، فإن هذه الرسائل تتضمن نبرة تخوف من أن يلحق بالبيريسترويكا المصير نفسه الذي لحق بإصلاحات الخمسينات والستينات، ومن أن تكون جذوتها قد بدأت تخمد. إن الناس يطلبون منّا عدم التراجع، والسير بمزيد من الجرأة والحزم إلى الأمام.

وعموماً، يجب الإلمام ليس فقط بتعديل السياسة بما يتناسب مع كيفية تقبلها من جانب الجماهير، وكيفية انعكاسها في الوعي الاجتماعي، بل ويجب أن تؤمن كذلك العلاقة العكسية، أي أن نتشرّب الأفكار والمقترحات والنصائح الصادرة عن الشعب، بما في ذلك من خلال اللقاءات المباشرة مع الناس.

لقد بدأوا يعتادون ذلك، وأما في البداية فقد كان البعض من «ذوي القلوب الرقيقة» يتخوف: ما العمل كي لا يحصل لغورباتشيوف أثناء لقائه مع الناس في الهواء الطلق «تسمُّم بالأوكسيجين»، وكيف السبيل لنتحاشى قول ما لا يجوز قوله، أو ما لا يفترض به أن يكون معروفاً لدى سكان الكرملين. كما كانت تُسمع أيضاً بعض التلميحات ـ وهي ما تزال تسمع حتى الآن ـ إلى أن هذه اللقاءات المباشرة غير الشكلية ليس سوى لعبة مبتذلة مع الشعب. أما أنا فلدي في هذا الصدد وجهة نظر أخرى مغايرة، إذ ليس ثمة ما هو قيم أكثر من النصائح والتوصيات والتحذيرات التي تتلقاها من الناس مباشرة.

لقد بدأ الناس «ينفتحون» عموماً في مثل هذه اللقاءات. ففي السابق كنت تطرح السؤال، فيقف أمامك صامتاً، فهو إما أنه يخافك، أو أنه لا يثق في ما يراه. صحيح أنه لم يخلُ الأمر من الديماغوجية: إلى أين ينظرون في موسكو؟ إن هذا سيء، وذاك رديء، أما المقترحات فلا أثر لها. أما الآن فينعقد في كل مرة حوار مسؤول وجدي. لقد رفع العمال والفلاحون رؤوسهم، كما رفع المثقفون صوتهم الحازم والمؤثر، بينما خفت صوت متبري الصخب الذين أصبحوا يحذرون من المشاركة في الحوارات الجدبة والعملية، وأما حيث يحدث ذلك فإن الشعب بنفسه يقاطعهم.

لقد كان لي لقاء مع مواطني مدينة كراسنودار في ساحة أكتوبر خريف سنة ١٩٨٦، وهو لقاء ترك في نفسي أعمق الأثر. فكم كان مشبعاً، وكم كانت حساسة تلك المشكلات التي طرحها الناس! لقد سررت حقاً لغيرتهم الصادقة في دعم خط اللجنة المركزية. وعندها أدركت مدى ما يشعر به الشعب من مرارة، وكم من المقترحات والنصائح يود تقديمها للقيادة.

أما في مدينة كوبان فلم أكن أنوي إلقاء كلمة، لقد توجهت إلى هناك للاطلاع عَلى مجريات الأمور فحسب، وأرى بنفسي كيف يجري الاختبار الاقتصادي ذو الأهمية القصوى بالنسبة للبلاد، حيث إن مشروعات كاملةً في تلك المنطقة كانت قد بدأت تعمل في ظروف التمويل والتسديد الذاتيين. ولكنني أحسست، بعد جملة من اللقاءات أنه من الضروري إلقاء كلمة. وأعتقد أن ما قيل كان ذا فائدة للمناطق الأخرى من البلاد أيضاً، ذلك أنه كان من صميم الحياة. إنَّ استشارة الشعب واللقاء المباشر معه من المسائل الضرورية، ذلك أنّ التوجيهات الإدارية وحدها لا تحقّق الكثير.

إن تجربة البيريسترويكا المتراكمة حتى الآن تؤكّد مجدداً الفكرة اللينينية القائلة إن المشورات هي مدرسة عظيمة وفعالة للتربية والتثقيف السياسيين للجماهير.

والبيريسترويكا ثورة، ولكنها أكثر الثورات سلمية وديمقراطية. فالمواقف الخاطئة التي نصادفها، وسنظلّ نصادفها، في مجرى تجديد المجتمع، وحتى المقاومة المباشرة سنعمل على تخطيها في إطار العملية الديمقراطية، إذ ليست لدينا تجمعات تذكر من المواطنين الذين تتعارض

مصالحهم المستقبلية مع البيريسترويكا بصورة قاطعة.

إن الصعوبات التي نواجهها في عملية إشاعة الديمقراطية إنما تكمن إلى حدٍّ كبير فينا بالذات. فنحن جميعاً أبناء عصرنا، وأبناء أنظمة وعادات معينة. ومن هنا نقول إن البيريسترويكا هي قضية كل منا الشخصية، سواء في المكتب السياسي، أو في الحكومة، أو في الهيئات القيادية العليا. والبعض يتأتى لهم ذلك بسهولة وسرعة، والبعض الآخر يجده في غاية الصعوبة، وهناك أيضاً من يطلب التقاعد أو الانتقال إلى عمل آخر.

إن الشعب يتحرر من اللامبالاة وينخرط بحماس في الحياة الاجتماعية، وينعكس ذلك بأشكال شتى. فالبعض يعبِّر عن رأيه بحدَّة في الاجتماعات، وفي مكانٍ ما آخر تُنظَّم المهرجانات الخطابية والتظاهرات. إن العملية الديمقراطية لا تستثني عموماً بروز مثل هذه التجلِّيات العفوية للنشاط الاجتماعي الذاتي. فقد تخطَّينا تلك الأزمنة التي كانت تثير فيها هذه الأمور رعب الموظفين وتستدعي الحظر الإداري. ولكن ما زال ينقصنا بعد أدب المجادلة، فيحدث أن ينتهر أحد الجالسين في منصة الخطباء الخطيب الذي يتحدث من على المنبر، كما أن بعض الكتاب يستغلون مقالاتهم لتصفية الحسابات أو يطلقون العبارات المهينة. بيد أن فهماً معيناً يتكوَّن بالتدريج، وهو أن الديمقراطية لا تتواءم مع التنظيم البيروقراطي للحياة الاجتماعية. ما من مجتمع بالطبع يستطيع أن يحتمل الفوضى والتسيُّب، ونحن كذلك، بطبيعة الحال. والديمقراطية هي أيضاً الشرعية، هي الالتزام الصارم بالقوانين، سواء من جانب السلطات والتنظيمات أم من قبَل المواطنين.

ليعم ألق الغلا سنوست أكثر!

لعل الجو الجديد يتجلّى بأوضح صـوره في سيـاسـة الغلاسْنـوسـت الواسعة. فنحن نسعى إلى المزيد من الغلاسنوست في شتى مجالات حياة المجنمع. إن الناس يجب أن يعرفوا الصـالـح والطـالـح، وذلـك لكـي يضاعفوا من الأول ويحاربوا الثاني. وهذا ما يجب أن يكون عليه الوضع في طل الاشتراكية. فمن الضروري أن نرى كل ما هو إيجابي وبناء، وأن نتسلح به ونجعله ملكاً لكل الشعب ولكل الحزب، وأن نستخدم بواكير الأساليب الجديدة في طروف البيريسترويكا.

ولكن الأهـم في كـل ذلـك ألآ تغيـب الحقيقـة. لقـد قـال لينين: الأضواء، المزيد من الأضواء، فليعرف الحزب كل شيء! ونحن الآن يلزمنا، أكثر من أي وقت مضى، ألا تكون هناك زوايا معتمة، حيث يمكن للعفن أن يتجمع من جديد، وأن يتراكم شيئاً فشيئاً، وهو ما نخوض ضده اليوم صراعاً حاسماً؛ ولذا فليعمَّ الضوء.

إن الغلاسنوست اليوم سمة لا تنفصل عن المناخ الروحي والأخلاقي الطبيعي في المجتمع، وهي تتيح للإنسان أن يتعمَّق في فهم ما كُنَّا عليه في الماضي، وما نحن عليه اليوم، وإلام نطمح، وماذا يوجد بين أيدينا من خطط، ولهذا فإنها تساعد على المشاركة الواعية في البيريسترويكا.

. إن إشاعة الديمقـراطيـة في المنـاخ الاجتماعـي والتقـدم على طـريـق التحولات الاقتصادية والاجتماعية إنما يـزداد تسريعها بفضـل تطـويـر الغلاسنوست تحديداً. وغني عن البيان، أن سياسة الحزب هي التي تشكـل أساس هذه العملية. ولكن إذا لم يكن النهـج السيـاسي مفهـومـاً لـدى

الجماهير، فلن نحرز أي تقدم. فالجماهير يجب أن تعرف الحياة بكل تناقضاتها وتعقيداتها. يجب أن تطلع على الانجازات وتعرف ماذا يعيق النمو وماذا يؤخره أو يقف في طريقه. ينبغي أن يكون لدى الكادحين معلومات وافية وموثوقة عن كل ذلك.

لقد استساغ الناس سياسة الغلاسنوست، إذا جاز التعبير. ولا يرتبط ذلك بالرغبة الفطرية في معرفة ماذا يحصل وأين ومن يعمل وكيف فحسب، وإنما هو نابع من القناعة المتنامية في أن الغلاسنوست هي شكل عملي، فاعل للرقابة الشعبية على نشاط كافة هيئات الإدارة دون استثناء، ووسيلة جبارة لتصحيح النواقص.

وبالارتباط مع ذلك دبت الحركة في الكمون الخلقي للمجتمع. لقد بدأ العقل والضمير يستعيدان مواقعهما في فورة متناسقة من براثن السلبية واللامبالاة اللتين تغزوان النفوس. ولا يكفي، بالطبع، أن نعرف ونقول الحقيقة، إذ يجب أيضاً أن نتصرف وننشط على أساسٍ من هذه المعرفة وهذا الفهم.

لقد أصبحنا نعي الضرورة الملحة لتعلم كيفية تجنب التباعد بين الواقع والسياسة المعلنة. وهذا التقدم الملحوظ في المجال الخلقي هو بالتحديد ما يشكل لب الثورية الاشتراكية في مجتمعنا واندفاعتها الحماسية.

لقد شرعنا بإعداد المراسيم الحقوقية التي ستشكل ضمانة الغلاسنوست. وهذه المراسيم ستضمن الحد الأقصى من الانفتاح في نشاط التنظيمات الحكومية والاجتماعية، وستقدم للكادحين الإمكانية الفعلية للتعبير عن آرائهم دون وجل حيال مطلق قضية من قضايا الحياة الاجتماعية والنشاط الحكومي.

إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قد استندت إلى قوتين جبارتين لدى شروعها بالپيريسترويكا، وهما اللجان الحزبية ووسائل الإعلام الجماهيري؛ حتى ليمكنني القول إنه كان بوسع الحزب، على ما أعتقد، ان يصل إلى هذا المستوى من مناقشة إشكالية الپيريسترويكا - وهذه الإشكالية واسعة ومتنوعة ومتناقضة - لو لم تنخرط في هذه العملية وسائل الإعلام الجماهيرية بهمّة وفاعلية، بعد انتهاء اجتماعات دورة نيسان (إبريل) فوراً.

إن اللجنة المركزية تقوِّم عالياً إسهام هذه الوسائل في الپيريسترويكا. لماذا؟ لأن كل شيء يجري من خلال الإنسان. إن الإنسان هو دائماً في الخطوط الأمامية للصراع، ومن خلاله تحدث الپيريسترويكا كلها، وهذا يعني أن ذهنيته ومستوى وعيه الاجتماعي وموقعه المدني إنما تكتسب جميعاً أهمية حاسمة.

إن مجتمعنا الاشتراكي الذي يتقدَّم بحزم على طريق التجديد الديمقراطي يهمّه أن يشارك كل فرد إلى أقصى الحدود (سواء كان عاملاً أم مزارعاً أم مثقفاً) في مناقشة الخطط وتحقيقها بهمَّة ونشاط. وهنا تلعب، وستلعب، وسائل الإعلام الجماهيري دوراً كبيراً جداً. وهي لا تمثل، بالطبع، القناة الوحيدة التي يمكن للشعب أن يعبِّر من خلالها عن إرادته وآرائه وخواطره، ولكنها تمثل المنبر الأكثر تمثيلاً وجماهيرية من منابرَ الغلاسنوست، ويهم الحزب أن يعلو صوت المواطنين بثقة من على هذا المنبر، لا ليعلن عن النقاشات الدائرة في البلاد فقط، بل وليكون الضامن للرقابة الديمقراطية على صحة المقررات، على توافقها مع مصالح الجماهير ومتطلباتها، وعلى تنفيذ هذه المقررات.

إن عملية إشاعة الديمقراطية الجارية حالياً في البلاد لا تجد انعكاساتها

في المطبوعات فحسب، بل تمسّ كذلك نشاط وسائل الإعلام الجماهيري نفسها بصورة متزايدة. فها هي صحفنا ومجلاتنا ووسائل إعلامنا المرئية والمسموعة تأتي أكثر فأكثر، تدريجياً كما ذوبان الجليد، بمواضيع جديدة. وتتجلى إحدى دلالات الانتعاش العام للصحافة في تفضيل المواد ذات الشكل الحواري المونولوجي. فالتقارير والبيانات تخلي مكانها أكثر فأكثر للتحقيقات والمقابلات المتنوعة، وتفسح مجالاً أوسع أمام لقاءات تجرى حول «الطاولة المستديرة»، وكذلك لنشر رسائل القراء.

صحيح أننا مازلنا نصادف ذلك النزوع لدى وسائل الإعلام الجماهيري إلى حصر فريق المحررين في ثلاثة أو خمسة من الكتاب، وليس هذا سوى تكبر مهني. فالأجدى بما لا يقاس أن يكون هناك تنويع في الوجوه، كي ينمكن المجتمع بكامله من المشاركة، وكي تكون **التعدُّدية الاشتراكية**، كما يقال، حاضرة بالكامل في كل مطبوعة.

من الجيد أن يُعرِب كاتب محترف عن مواقفه، ولكن كم هي ممتعة قراءة اللقاءات والمقابلات مع العمال، ومع أُمناء اللجان المنطقية ورؤساء الكولخوزات والعلماء ورجال الثقافة والأدب. إنها لقاءات تنبض بالفكر الحي. وكم هي ممتعة قراءة الرسائل... إنها وثائق إنسانية رائعة! إنها تأسر الألباب.

ولقد تبين في الوقت نفسه أن مثل هذا الأسلوب لم يكن يعجب الجميع، وخصوصاً أولئك الذين لم يعتادوا، أولئك الذين لا يعرفون، او لا يريدون، العيش في ظروف الغلاسنوست وتطوير النقد. من هذا الوسط بالذات يبرز عدم الارتياح حيال وسائل الإعلام الجماهيري، وترتفع في بعض الحالات الأصوات المطالبة صراحة بكتم صوت الغلاسنوست ومنعها.

إن التساؤل حول ما إذا كان النقد قد تجاوز حدَّه، أو ما إذا كانت هذه الغلاسنوست الواسعة ضرورية، أو ما إذا كانت الديمقراطية ستؤدّي إلى ظاهرات غير مرغوب فيها، ليست في نظرنا جميعها ظاهرات سلبية. فهو تعبير مميز عن القلق على استقرار مجتمعنا، إذ يمكن أن نسترسل في الديمقراطية وفي الغلاسنوست، ويمكن أن نشوِّهُهَا. ولكن هناك البعض مِمَّن يبدو لك أنه يدافع عن الجديد، ولكن عندما يقتضي الأمر الانتقال من القول إلى الفعل نراه يضع أمام تطوير الديمقراطية والغلاسنوست والنقد مختلف الشروط والتحفظات.

إن التساؤل حول ما إذا كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ستستمر في اتّباع خطٍّ الغلاسنوست من خلال الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري، وبالمشاركة الفعالة من جانب المواطنين، لم يعد يطرح الآن. فالغلاسنوست ضرورية لنا كالهواء الذي نتنشق.

أريد التأكيد مرة أخرى أن نهج توسيع الغلاسنوست وتطوير النقد والنقد الذاتي ليس لعباً في الديمقراطية وإنما هو موقف مبدئي للحزب.

إننا نرى في تطوير الغلاسنوست طريقة لتجميع الآراء المختلفة والمتنِّوعة التي تعكس مصالح كافة فئات المجتمع السوفياتي وتجمعاته المهنية. ولن يكون بوسعنا السير قدماً إلا إذا اختبرنا سياستنا وقاومنا الظاهرات السلبية وتلافيناها من خلال المشاركة في النقد، وخصوصاً النقد «من تحت». إنني لا أتصور كيف يمكن أن تكون الديمقراطية دون ذلك.

وثمة مسألة أخرى. ففي ظروف البيريسترويكا وإشاعة الديمقراطية إنَّما يتغير أيضاً طابع النقد ومقياسه. فالنقد هو مسؤولية بالدرجة الأولى،

وكلما كان النقد أكثر حدة، كلّما كان عليه أن يكون مسؤولاً. فهذه أو تلك من المقالات، التي تتناول المواضيع الاجتماعية، ليست مجرد تعبير ذاتي شخصي، أو مجرد انعكاس للآراء الخاصة، بل إنها قضية اجتماعية. فعملية إشاعة الديمقراطية تدخل تعديلاتٍ جوهريةً في العلاقات المتبادلة بين الناقدين والمنتقَدين. وهذه العلاقات يجب أن تتحوّل إلى علاقات شراكة، وأن تنبني على قاعدة المصلحة المشتركة. هنا يكون الحوار أكثر جدوى، ولا حاجة البتة إلى التوبيخ أو الموعظة أو التحدث بلهجة القضاة، وهذا ما نصادفه حتى عند كتاب محترفين ومحترمين. فليس لأحدٍ الحق في أن يصوِّر نفسه مرجعاً أخيراً للحقيقة.

ثمة مسألة واحدة لا ريب فيها، وهي أن النقد يجب أن يقوم دائماً على الحقيقة، وهذا يعتمد على ضمير الكاتب والمحرّر، وعلى شعورهما بالمسؤولية حيال الشعب.

إن الصحافة مدعوة لأن تكون أكثر فاعلية، مدعُوَّة لأن تقض مضاجع الخاملين والنفعيين والوصوليين وقامعي النقد والديماغوجيين. إنها مدعُوة لأنْ تنشط أكثر في شدِّ أزر أولئك الذين يناضلون بنكران ذات من أجل البيريسترويكا. إن الكثير ههنا يعتمد على اللجان الحزبية في مراكز العمل المعينة، فإذا تحقّقت إعادة البناء الذاتي في اللجنة الحزبية، تحقق ذلك بدوره في الصحافة أيضاً.

لقد كان بودي أن أشير بشكل خاص إلى ما يلي: على الصحافة أن توحّد وتستنفر الناس، لا أن تفرقهم وتولّد لديهم الشعور بالإهانة وعدم الثقة بالنفس. فتجديد المجتمع هو، في الوقت نفسه، نضال في سبيل كرامة الإنسان، في سبيل رفعته وشرفه. إن النّقد لن يكون أداة فعالة

للبيريسترويكا إلا إذا كان قائما على الحقيقة كاملةً ونابعاً من الاهتمام الشديد بمصير العدالة.

إن الدفاع عن القيم الأساسية للاشتراكية هو من تقاليد صحافتنا. ذلك أن اى واقعة ـ سواء أكانت المسائل الحساسة الراهنة أم تلك الاحداث المريرة للماضي التاريخي ـ يمكن أن تكون مادة للتحليل الصحفي. ولكن ما يتميز بأهميه استثنائية هنا هو: أيٌّ من المواقف تتخذ؛ وهل أنت قلق على مصير الشعب ومستقبله؛ ذلك هو المهم. إذ يحدث ان يعرض كاتبٌ ما على صفحات الجريدة واقعةً مُلْفِتَة ـ حادة وملحة ـ فهَلُمّوا نرقص حولها ونفرض تصوراتنا وتعليقاتنا.

ذلكم هو تصوري: إنني أُرحب بالحوار الصريح، النزيه، المنفتح حتى ولو كان حاملا بذور الشك. أما إذا كنت تقيس علينا قفطانا غريبا، فعُذرا... إن الغلاسنوست مدعوة إلى تعزيز مجتمعنا، وثمة هنا ما يمكن التأكيد عليه. ولا يشك في ذلك إلا من تعيقه الديمقراطية الاشتراكية ومطالبتنا بالمسؤولية عن تحقيق أطماعه البعيدة عن مصالح الشعب.

ولكن هذا لا يعني، بالطبع، وضع العصي في دواليب النقد، أو التغاضي عن قول الحقيقة الصريحة، أو الانصراف عن التحليل النقدي.

إن مصلحة تعميق الديمقراطية الاشتراكية ورفع مستوى الثقافة السياسية لدى الشعب يتطلب استخداماً لوسائل الإعلام الجماهيري، وعلى نحو مكتمل، بهدف مناقشة القضايا الاجتماعية والحكومية، وتوسيع الرقابة الاجتماعية، وتصعيد النضال الحثيث من أجل زيادة المسؤولية وترسيخ انضباطية العمل، واحترام الشرعية الاشتراكية وقوانينها، والتصدّي لخرق

مبادىء نمو الحياة السوفياتي وأعرافه الخلقية. إننا نطمح إلى تنظيم الأمر على نحو يسمح لوسائل الإعلام الجماهيري بأن تنشط بوصفها قوةً حُرَّةً، متكاملة ومرنة، على صعيد البلاد بأسرها، وقادرة على الاندفاع بحيوية نحو تسليط الضوء على المشكلات والأحداث الأكثر إلحاحاً.

إن الغلاسنوست والنقد والنقد الذاتي ليست حملة دورية عادية عابرة. فقد تكرست وأضحت من الأعراف التابتة لنمط الحياة السوفياتي، إذ لن يكون من الممكن إجراء أيّ تحويلات جذرية دون ذلك. فبمعزل عن الغلاسنوست لا تكون، ولا يمكن أن تكون هناك، ديمقراطية. كما أنه لا تكون، ولا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بمعزل عن الديمقراطية.

ما زال لدينا عدد لا يُستهان به من العاملين الذين يتجاوبون بشكلٍ مرضي مع النقد عبر وسائل الإعلام الجماهيري، فيضفون على تقويم هذه او تلك من المقالات أو البرامج أذواقهم الخاصة، ويعمدونها بتجربتهم البالية وفهمهم الخاطىء لمصالح المجتمع؛ وهم بذلك إنما يعبّرون عن عدم فهمهم لدور الصحافة في المجتمع الاشتراكي الحديث. ويحدث أنهم يحذرون من رَد الفعل على هذه أو غيرها من المقالات النقدية من جانب وسائل الإعلام الغربي: ها هم في الغرب يترصدون نقدنا الذاتي لاستغلاله ضد بلادنا وللحط من سمعة نمط حياتنا الاشتراكي. لا أعرف كيف يفكر الآخرون، ولكن ذلك لا يخيفني شخصياً. إن التأمّل النقدي لتجربتنا الخاصة دليل قوةٍ لا دليل ضعف. وهذا الأسلوب بالذات هو الذي يستجيب لمبادىء الإيديولوجيا الاشتراكية.

وهناك أيضا أسلوب آخر، «هادىء» كما يقال، لكبح النقد أو التملّص منه، وذلك عندما يعبر بعض العاملين عن موافقتهم على النقد

العلني، وحتى أنهم يعبرون عن امتنانهم لذلك، ويعدون باتخاذ التدابير الصارمة، ولكنهم في الواقـع غير مستعجلين لاستخلاص الاستنـاجـات العملية. من الواضح أنهم يأملون بأن كل شيء سينتهي عند حدود الكلام «سبغور في الرمال» وأن خطاياهم ستمحى من الذاكرة. أهم ما في الأمر بالنسبة إليهم هو إعلان النوبة في الوقت المناسب.

سأكرر بهذا الخصوص ما سبق وقلته في دورة اجتماعات كانون الثاني (ينايـر): إن النظـرة إلى النقـد هـي معيـار مهـم لنظـرة الإنسـان إلى البيريسترويكا، وإلى كل ما هو جديد مما يجري في مجتمعنا.

إننا سنعمل ما بوسعنا كي لا نتيح لأحد أن يقمع النقد أو يتملص منه.

إن النقد هو دواء مُرّ، ولكن الأمراض تحتم ضرورته. تتقزز منه ولكنك تتناوله. ومخطئون أولئك الرفاق الذين يعتقدون أنه من الممكن تجزئة النقد زمنيا إلى جرعات، ومخطئون كذلك أولئك الذين يميلون إلى الاعتقاد بأن ظاهرات الركود قد ولّت نهائياً وحان وقت الاسترخاء. إن التخفيف من سرعة وتائر النقد سيلحق الضرر بالبيريسترويكا.

البيريسترويكا والإنتليجنسيا

لقد أبدت الانتليجنسيا البيريسترويكا بحرارة، وهنا أجيز لنفسي هذا الاستطراد. إن المثقفين الأوفياء للقيم الاشتراكية ـ ذلك الجزء العضوي من المجتمع السوفياتي، ذو الشعور الوطني الراسخ حيال وطنه الاشتراكي ـ هم إنجازنا العظيم، ولعله الإنجاز الفريد في نوعه، إنهم رأسمالنا الروحي

الذي لا يقدر بثمن. وتاريخ مثقفينا ليس تاريخاً عادياً. فجزء كبير منهم، بمن فيهم الديمقراطيون الذين هاجموا النظام القيصري لا بل وناضلوا ضده، قد أرعبته الثورة وانجرف بموجة الهجرة البيضاء، فوجد نفسه خارج البلاد، مانحاً موهبته ومعارفه لشعوب أخرى. لقد كانت تلك خسارة جسيمة بالنسبة إلى المجتمع السوفياتي الفتي.

كما تكبد المثقفون، وفيهم الحزبيون البلاشفة، خسائر كبيرة، التي لم تكن قابلة للتعويض أحياناً نتيجة خرق الشرعية الاشتراكية والقمع في الثلاثينات. كما وجه ذلك أيضاً ضربة مؤلمةً إلى طاقاتنا الفكرية الكامنة.

ومع ذلك، فقد استمرت عملية تشكل فئة المثقفين السوفيات ونامت، فكانت انعكاساً للقانون الموضوعي لتطور الاشتراكية وضرورتها الحاتبة. لقد حولت الثورة الثقافية اللينينية بلادنا من بلد أمّي أو شبه أمي إلى واحد من أكثر بلدان العالم ثقافة.

بيد أنه سادت في فترة الركود حالة مفارقاتٍ متناقضة: لم يكن بوسع مجتمعنا أن يستثمر كما يجب طاقته الثقافية الهائلة الكامنة هذه وإمكاناته الإبداعية. ويكمن السبب مجدداً في أن تطور الديمقراطية كان يُكبَحُ على نحو مصطنع، فكان من الصعب ألاّ يظهر تأثير شتى ألوان الخطر، والخوف من النمط الجديد الإبداعي في العمل.

أذكر أنه عُقِدَ في حزيران (يونيو) سنة ١٩٨٦ لقاءٌ مع العاملين في جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي كُرِّس للپيريسترويكا ولقد طلبت آنذاك من الرفاق أن يتعلموا كيفية العمل مع المثقفين بأسلوب جديد، فقد حان الوقت لنكف عن توجيههم وإصدار الأوامر

إليهم، فذاك عمل ضار وغير جائز. وهكذا، فقد تَقَبّل المثقفون برنامج التجديد الديمقراطي للمجتمع بعقولهم وقلوبهم.

عُقِدَت مؤتمرات الاتحادات الإبداعية، اتحادات السينمائيين والكتاب والرسامين والموسيقيين والنحاتين والمسرحيين والصحافيين. وقد جرت في جو مفعمٍ بالنشاط وبالحماس الكبير. وقد عبَّرت كل المؤتمرات عن تأييدها الصادق للبيريسترويكا، كما وجه المشاركون فيها نقداً حاداً يتناولهم هم أنفسهم. وكان النقد لاذعاً، فجاءت الانتخابات، نتيجة لذلك، لتقصي الكثيرين من القادة السابقين للاتحادات عن مناصبهم؛ كما لم يجد الصاخبون كذلك مكاناً لهم فيها. لقد انتُخب أناسٌ مرموقون لقيادة هذه الاتحادات.

لقد قلت لأولئك الذين وجدوا أن المجادلات كانت بالغة الحدة: لا داعي لعدم الاستغراب أو لعدم الامتعاض. يجب أن نتقبل هذه المؤتمرات كونها ظاهرة طبيعية، وإن كانت جديدة. فإشاعة الديمقراطية تجري على كل صعيد، متخذة في بعض الأحيان أشكالاً حادة. ولكن ثمة من اعترض قائلا، زعما، إنه لمن الصعب العمل في بيئة يعتبر فيها كل واحد نفسه فيلسوفا لا فيلسوف بعده، أو ذا شأنٍ لا يُعلى عليه، وحيث يعتقد الكل أنه هو وحده على حق؛ فكان ردّي: إنه لمن الأسوأ بكثير التعاطي مع مثقفين سلبيين، مع اللامبالاة والاستهتار.

وكما في كل قضية صعبة، لم يَخْلُ الأمر من الانفعالات العاطفية، فهكذا كانت الحال في زمن الانعطافات الحادة وفي العهود التورية على الدوام. ونحن، الآن، جميعاً، نبدو وكأنّنا نجتاز مدرسة الديمقراطية من جديد. إننا نتعلم لأننا ما زلنا نفتقر إلى أدب السياسة، ما زال ينقصنا

الصبر لسماع حتى رأي الصديق أو الرفيق. إن كل ذلك، على الأرجح، سينقضي، وسنستوعب هذا العلم أيضاً. علينا أن نناقش أكثر المسائل حدة باحترام متبادل ذلك أنّ أكثر وجهات النظر تتضمن شيئاً ما قيّماً، عقلانياً. فالشخص الذي يدافع عنها بنزاهة، ويؤيّد القضية المشتركة من زاويته الخاصة، إنما يعكس بعض النواحي الواقعية في الحياة. فليس هذا عندنا بالصراع التناحري، إنه بحث ومناقشة لسبل الاهتداء إلى طريق البيريسترويكا العريضة، لسبل تسريع الخطى وتثبيتها، وجعل الحركة عَصِيّة على النكوص إلى وراء. لهذا لا أجد أي مأساة في الجدال، وفي التعارض بين وجهات النظر، فهذا أمر طبيعي.

وقد برزت وسط الأدباء، فعلياً، وعلى أرضيَّة الغلاسنوست، اندفاعات جماعية ونفاذ صبر. وقد مرَّ وقت بلغت فيه هذه الاندفاعات ذروتها، فأوضحنا لهم وجهة نظر اللجنة المركزية: إنّه من دواعي الأسى أن تحلّ المهاترات محل تضامنٍ الإنتليجنسيا مبدعة الفن، وأن يستغل المشاركون فيها الغلاسنوست الانفتاح والديمقراطية لتصفية حساباتهم، والثأر لإهانات سابقة أو الانتقام لنقد. إن أسوأ ما في الأمر أن ينغمس المثقفون المبدعون في الزمن الثوري في سفاسف الأمور، وأن يطلقوا الأعنة لطموحات شخصية. إنّهم بذلك سيبدّدون جهودهم على المشادات الكلامية التي لا طائل تحتها. لقد دعت اللجنة المركزية الأدباء إلى الارتفاع فوق العواطف الشخصية والعادات السهلة والقوالب المكررة، والانصراف إلى التفكير بالشعب والمجتمع. فلتتجلّ مسؤولية المثقفين أيضاً في أن تهتم الاتحادات الإبداعية بالتطوير الروحي للمجتمع بالدرجة الأولى.

إن لدى الإنتليجنسيا كموناً مدنياً مواطنياً ضخماً، وقد أخذت على

عاتقها عبئاً لا يُستهان به من أعباء البيريسترويكا. إن مثقفينا المبدعين قد شرعوا في تحقيق التحوّلات جنباً إلى جنب مع الحزب وقد أصبحت مواقفهم المدنية تتجلى أكثر فأكثر، ونحن معنيون بمثل هذا النشاط، ونقدر مبادرة المثقفين إلى الانخراط في العمل بعد دورة نيسان (إبريل) سنة ١٩٨٥، كما نثمّن اندفاعهم ورغبتهم بالمساعدة على إعادة بناء المجتمع. ومع أملنا في أن يزداد إسهام المثقفين، نلاحظ أنهم بدأوا يرتقون إلى مستوى جديد من التفكير والمسؤولية، كما أن تطلعاتهم تتطابق مع الخط السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي وتتناسب ومصالح الشعب.

١١. السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في الممارسة

كيف تجري البيريسترويكا في الاقتصاد؟

ينبغي القول دون مواربة إن كافة جهودنا لتغيير بنية الاقتصاد الوطني وتحويله إلى سكة التطوير المكثّف، ولتسريع التقدُّم العلمي - التقني قد باتت تواجه أكثر فأكثر ضرورة الإصلاح الجذري للأوالية الاقتصادية، وإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد بمجمله.

إن الاشتراكية، والملكية الاجتماعية الكامنة فيها، إنما تنطوي في حقيقة الأمر على إمكانات لا حصر لها للعمليات الاقتصادية التقدمية. ولكن، ينبغي من أجل ذلك إيجاد أكثر الأشكال فاعلية للملكية الاشتراكية وتنظيم الاقتصاد بشكل مستمر. وأهم ما في ذلك أن يكون الإنسان، فعلاً لا قولاً، سيداً ومالكاً للإنتاج. ومن دون ذلك لن يكون هناك اهتمام بنتائج العمل من جانب العامل ومن جانب التجمّعات العمالية.

إن الفكرة اللينينية حول إيجاد أكثر الأشكال فاعلية وحداثة لتوطيد الملكية الاجتماعية مع المصلحة الشخصية هي التي تكمن في أساس كافة ايماننا، وفي أساس مفهومنا للإصلاح الجذري للادارة الاقتصادية

الإصلاح الاقتصادي ـ دورة اجتماعات اللجنة المركزية، حزيران (يونيو) ١٩٨٧

لقد كان من الأهمية بمكان في الإصلاح الاقتصادي الجذري ألاّ نكرر أخطاء الماضي التي حكمت على تجارب تغيير نظام إدارة الاقتصاد خلال الخمسينات والستينات والسبعينات بالفشل. كما اتضح في الوقت نفسه أن هذه التجارب لم تكن مكتملة أو متّسقة، لأنّها كانت تركّز على بعض المسائل وتُعْرِض عن البعض الآخر. ونقولها بصراحة، إن الحلول المقترحة لم تكن جذرية، بل كانت مجتزأة، ولم تكن أحياناً تمسّ جوهر الموضوع.

إن مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي وضعناه وحملناه إلى دورة حزيران (يونيو) إنما يحمل ـ أكاد أقول ـ طابعاً شمولياً تركيبياً، لا يترك أياً من جوانب الموضوع دون تغيير عميق وجذري. فهو يتضمّن تحويل المؤسسات إلى النظام الاقتصادي المستقل التام (الحساب الاقتصادي)، وإعادة البناء الجذرية للقيادة المركزية للاقتصاد، والتغيير الجذري للتخطيط، وإصلاح نظام تشكل الأسعار وأوالية التمويل والإقراض، وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتشكيل بنى تنظيمية جديدة للإدارة، وتطوير الأسس الديمقراطية للإدارة بكافة الوسائل المتاحة، والتطبيق الواسع لمبادىء الإدارة الذاتية.

ولكن أي عملية صعبة تملك منطقها الداخلي الذي يعكس العلاقة

المبادلة بين التدابير أو الخطوات الملموسة المحدَّدة، فبرز أمامنا بالتالي هـذا السـؤال: مِـم نبـدأ؟ مـا هـي نقطــة الانطلاق للپيريسترويكــا الاقتصادية؟

لقد تهيأ لنا للوهلة الأولى أنّه من المنطق أن نبدأ الپيريسترويكا في اقتصادنا المخطّط من المركـز: تحديـد وظـائـف الهيئـات الاقتصـاديـة المركزية وبنيتهـا، ومـن ثم الحلقـة الوسيطـة في الإدارة، وأخيراً الخليـة الأولية ـ المؤسسة والمجمع الإنتاجي. من وجهة نظر المنطق المجرَّد من الممكن أن يبدو ذلك صحيحاً، ولكن الحياة والتجارب التي مررنا بها قد أملت علينا منحى ومنطقاً مختلفين للعمل: أن نبدأ من الحلقة الرئيسية للاقتصاد، من المؤسسة والمجمع الإنتاجي؛ أن في المقام الأول النموذج الأكثر فاعلية بالنسبة لإدارة الإنتاج؛ خلـق البيئـة الاقتصـاديـة الأكثر مُلاءَمة له؛ توسيع حقوقه وتثبيتها، وعلى هذا الأساس يصبح ممكناً إحداث التغييرات الجذريـة في نشـاط كـافـة الحلقـات العليـا للإدارة الاقتصادية.

وفي سياق تحديدنا لاتّساق الپيريسترويكا هذه استرشدنا بواقع أنّه هنا، بالتحديد، تجري العمليات الاقتصادية الرئيسية، هنا تتولّد القيم المادية ويتجسد الفكر العلمي ـ التقني. وفي التجمُّع العمَّـالي بـالـذات تتكـوَّن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتتداخـل مصـالـح النـاس الشخصيـة والجماعية والاجتماعية. أجل، إن المناخ السياسي ـ الاجتماعي، تحديداً، للبلاد بأسرها إنما يتحدد إلى حد كبير من خلال الوضع الذي ينشأ في تجمّعات العمَّال.

كما أخذنا في اعتبارنا التجربـة السـابقـة، حين كـانـت المحـاولات

المتكررة لإصلاح الهيئات العليا للإدارة، غير المدعومة بحركة «من تحت»، تلاقي الفشل، حيث كانت تصطدم بالمقاومة من جانب جهاز الإدارة الذي لم يكن يرغب بالتخلي عن الكثير من حقوقه وتجاوزاته للصلاحيات. وهذا ما اصطدمنا به في الفترة الأخيرة، وهو ما نصطدم به الآن. وهنا أيضاً، كما في البيريسترويكا عامة، يجب أن نوحّد الدوافع التي تصدر من فوق مع الحركة «من تحت»، أي إضفاء طابع ديمقراطي على البيريسترويكا نفسها.

فيم يكمن العيب الأساسي في الأوالية السابقة لإدارة اقتصاد المؤسّسة؟

إنه يكمن، قبل كل شيء، في ضعف الحوافز الداخلية للتطوّر الذاتي. فقد كانت المؤسّسة تتلقى، في الواقع، المهمّات والموارد عبر نظام من المؤشرات التخطيطية، كما كانت تجري عملياً تغطية التكاليف مهما كان حجمها، وكانت عملية التصريف مضمونة كذلك؛ والأهم من ذلك كلّه أنّ دُخول العاملين كانت ضعيفة الارتباط بالنتائج النهائية لعمل التجمّع العمالي: بتنفيذ الاتفاقيات ونوعية المنتجات والأرباح. ومثل هذه الأوالية، سواء أردنا ذلك أم لم نرد، كانت تتمفصل على نوعية متوسطة، أو حتى سيئة من العمل، فكيف يمكن، إذاً، للاقتصاد أن ينقدّم إذا لم يخلق بنفسه طروفاً تلائم المؤسسات والمشروعات المتخلّفة، ويفتّ من عضد المؤسسات الطليعية؟

ليس بمقدورنا، بالطبع، أن نستمر على هذا المنوال، فالأوالية الاقتصادية الجديدة يجب أن تضع كل شيء في مكانه المناسب، إنّها مدعوة لأن تصبح أداة جبّارة وقوة دافعة للعمل الجيد والمبادر. فعلى المؤسّسة أن تحدّد بنفسها خطة إنتاجها وتصريفه انطلاقاً من الاحتياجات

الفعلية. ولن تكون هذه الخطة موضوعة على أساس مجموع المهام التفصيلية المخطّطة والمحدّدة من قبل الهيئات العليا، بل على أساس الطلب المباشر للمنظمات الحكومية والمؤسسات ذات النظام الاقتصادي المستقل، والمنظمات التجارية للكميات المحدّدة من السلع ذات النوعية المعينة. يجب أن نخلق ظروفاً للمنافسة الاقتصادية بين المؤسسات على أساسٍ من التلبية الفضلى للطلبيات التي يتقدّم بها المستهلكون، كما يجب ربط دُخول العاملين بالنتائج النهائية للإنتاج وبالأرباح.

لقد أدخلنا كافة مبادىء إدارة الاقتصاد هذه وأشكالها الملموسة في مشروع القانون حول المؤسسات الحكومية (المجمعات)، الذي طرحناه للمناقشة العامة. وقد جرت مناقشته على نحو واسع في التجمّعات العمالية المنتجة وفي الاجتماعات المهنية والعمّالية، ومن خلال وسائل الإعلام الجماهيري. لقد حركت هذه الوثيقة الشعب بكامله بشكل مباشر. فقد شعر الناس أننا في حاجة إلى نصائحهم. وقد نَظَرَ في المقترحات والتعديلات والإضافات المطروحة فريق عمل خاص، خاصة من ممثلي الحكومة والدوائر الرسمية ورجال العلم، فأُدخل في القانون كل ما وُجد عقلانياً في محصلة المناقشة الشعبية العامة، مما أتاح تحسينه بالملموس.

لقد صبت هذه التعديلات بمعظمها في اتجاه توسيع حقوق التجمعات العمالية المنتجة. فقد طرح أثناء المناقشة مطلب عام، ألا وهو عدم التراجع تحت ضغط عادة الخمول، والسير بثبات نحو الأمام. كما جرى التنويه بألاّ يوضع القانون الجديد داخل سياج من توجيهات متعددة يمكنها أن تفرغه من محتواه وتؤدي إلى كبح البيريسترويكا. لقد أقر مجلس السوفيات الأعلى القانون الجديد حول المؤسسة الحكومية المنتجة، وسيدخل حيز التطبيق اعتباراً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

وصحيح أن الصحف قد نشرت أيضاً بعض المقترحات التي تتعدّى نطاق نظامنا، حيث طُرحت بالتحديد بعض الآراء التي تنادي بالتخلّي نهائياً عن الاقتصاد المخطط (المبرمَج ـ المترجم) وإفساح المجال أمام البطالة. غير أننا لا يمكننا السماح بذلك، فما نسعى إليه هو ترسيخ الاشتراكية وتوطيدها، وليس استبدالها بنظام آخر. إنَّ ما يُدَسُّ لنا من الغرب، من الاقتصاد الآخر، ليس مقبولاً بالنسبة إلينا، إننا لعلى ثقة بأن الاشتراكية قادرة على العطاء أكثر بكثير من الرأسمالية فيما لو تم استغلال كمونها على النحو المطلوب، ومراعاة مبادئها الأساسية وكذلك مصالح الإنسان واهتماماته بكامل أبعادها واستخدام فضائل الاقتصاد المخطط.

إننا نولي قانون المؤسسة الحكومية المنتجة أهمية تأسيسية في الإصلاح الاقتصادي، ونربط به كافة التدابير والخطوات الأخرى، ونرى إليها من زاوية استجابتها لهذا القانون، ومساعدتها على تطبيقه عملياً.

لقد عالج المكتب السياسي على نحو مُتّسق أثناء تحضيره لاجتماعات اللجنة المركزية وعلى امتداد بضعة أشهر نتائج التحليل الشامل والموضوعي الصارم لنشاط مجلس الوزراء في الاتحاد السوفياتي ولجنتي التخطيط والتموين الحكوميتين، ووزارة المال وبنك الدولة وغيرها من الوزارات والدوائر الاقتصادية في البلاد. كما نظر المكتب في نشاط الهيئات الفرعية للإدارة على نحو مُتسق. وقد تمّ إعداد مشاريع قرارات حول اتجاهات نشاط الهيئات المركزية، أخذاً بعين الاعتبار أن نشاط هذه الهيئات (ووظائفها الرسمية) يجب أن يتوافق بشكل تام مع قانون المؤسسة الحكومية المنتجة، دون أن يتناقض معه على الإطلاق. وقد نوقشت هذه

القرارات في اجتماعات الدورة، ومن ثم استكملت وأقرت ووضعت في حيز التطبيق.

إن دورة حزيران (يونيو) للجنة المركزية ومقرّراتها تُتوِّج، في الحقيقة، بناء النموذج الحديث للاقتصاد الاشتراكي الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة من تطور بلادنا.

إن هذه الدورة، وكذلك دورة اجتماعات مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي، قد طوّرتا ورسمتا نهج الاشتراك الفعّال للإنسان في العمليات الاقتصادية والإنتاجية، والتوحيد العضوي لمصالح الدولة مع مصالح الفرد والتجمّعات العمّالية المنتجة، وتحويل العامل السوفياتي إلى سيد فعلي نشيط لاقتصاده.

وبطبيعة الحال، سيكون علينا أن نستكمل ما نقوم به الآن، أو حتى تغييره. ففي الحياة الواقعية للمجتمع لا يحدث أبداً أن يستبدل نظام معين لإدارة الاقتصاد بنظام آخر كلياً ودفعة واحدة، حتى ولو كان نظاماً مكتملا، تماما كما لو أن الأمر يتعلّق بأحد التصاميم الميكانيكية. ينبغي تنظيم أوالية ديناميكية ومرنة، قادرة على استيعاب مرهف للتغيّرات في الإنتاج والتجدد المستمر، كما ينبغي تقبل كل ما هو تقدمي وإهمال كل ما لا يُماشي العصر. إن الحياة سوف تقوِّم هذه العملية وتدخل عليها التعديلات. وأما الخطورة الكبرى في هذا الأمر فهي أن نتوقف، معتبرين أن المقررات التي اتخذت ستظلّ قائمة وصالحة دون تغيير على الدوام.

وبعد أن وضعنا برنامج الإصلاح الجذري للاقتصاد، فإننا قد فتحنا بذلك جبهة للتقدم في كافة الاتجاهات نحو تسريع وتعميق البيريسترويكا. فالقرارات المتّخذة تهيّىء الشروط الاقتصادية التنظيمية

الضرورية لتحقيق مهام الخطة الخمسية الراهنة والخطط البعيدة الأجل حتى العام ٢٠٠٠ . إن القضية الأساسية الآن هي في الاستيعاب الحاذق للأوالية الجديدة لإدارة الاقتصاد دون تسويف.

ولعل اللحظة الحاسمة في إعادة بناء الاقتصاد والإدارة تدنو الآن. فقد بدأت مرحلة العمل البنّاء، ويتوجب أن نجسّد كل هذه المسائل. إن نقطة تركيز الجهود قد انتقلت الآن إلى حيز التطبيق العملي، وهنا تكمن خصوصية اللحظة الراهنة.

نحو نظام الاستقلال الاقتصادي الكامل (الحساب الاقتصادي)

يكمن جوهر ما يفترض تطبيقه، كما أشرت، في استبدال الطرائق الإدارية في معظمها بالطرائق الاقتصادية أساساً. أما السؤال التالي: « هل ننتقل إلى نظام الاستقلال الاقتصادي الكامل أم لا ؟ »، فليس له وجود إطلاقاً بالنسبة إلى القيادة السوفياتية.

نعم، ثمة عقبات موضوعية، وعلى الأقل فهناك اثنتان كبيرتان. تكمن أولاهما في أنه يتحتم القيام بذلك في ظل الخطة الخمسية المقرّة، وبالتالي، يجب التكيّف معها. وهذه الخصوصية تترك آثاراً جدية على عملية الانتقال. فكيف العمل مع ذلك: أنتابع العمل باتجاه تحقيق الخطة الخمسية أم نفك الارتباط معها ؟ لم يكن من الممكن إلاّ ان يكون الجواب: تحقيق مهام الخطة الخمسية! والخطة الخمسية هذه هي الأصعب. لقد بدأت تتكون احياطيات كبيرة في التقدم العلمي ـ التقني، وتحدث تغيّرات بنبوية جدية، وتتم معالجة الكثير من المسائل الاجتماعية. وفي الوقت نفسهَ، علينا أن نَدخل في سياق هذه الخطة الخمسية تحديداً الكثير من التجديد. ولذا، فإن الفترة التي يمر بها مدراء المشروعات والمؤسّسات

الآن صعبة حقاً، إضافة إلى تحمّل عبء المشكلات المتراكمة؛ كما يجب الانتقال في الوقت نفسه إلى التمويل الذاتي.

والعقبة الأخرى تقوم في أن بعض الأجزاء المكوّنة المهمة للأوالية الجديدة للإدارة لم يجهز بعد، ولن يباشر بتطبيقه على الفور؛ إذ سيحتاج التحضير لإصلاح نظام تشكُّل الأسعار وأوالية الإقراض، والتمويل إلى سنتين أو ثلاث، وسيحتاج الانتقال إلى تجارة الجملة في وسائل الإنتاج إلى خمس أو ست سنوات. كما أنّه ثمة الكثير ممّا ينبغي إيجاد حلول له بخصوص تحديد وظائف الوزارات، وإعادة بناء الإدارة الإقليمية وتقليص الجهاز.

من هنا صعوبة المرحلة الانتقالية التي سوف تتعايش في سياقها الأوالية القديمة مع الأوالية الجديدة التي أصبحنا نعيها. ولكننا لن نُسَوّف في تطبيق نظام الاستقلال الاقتصادي الكامل التام. فمع تزايد خبرتنا سنتقدم بعزم على هذا الطريق، وسنجرّب كل شيء ونعيد صوغه واختباره من جديد.

عندما ألتقي بالقيّمين على الانتاج، وحتى الوزراء، أقول لهم: لا داعي للخوف، يجب البحث والمحاولة، فلدى الشعب ما يكفي من الذكاء والإحساس بالمسؤولية لكي ننشط بجرأة وثقة. وإذا أخطأنا فليكن! مُن الأفضل إصلاح الخطأ في الوقت المناسب من أن ننتظر الطقس الجيد من البحر.

فهم جديد للمركزية

يترسخ في مجرى البيريسترويكا فهم جديد للمركزية الديمقراطية. ومن

المهم بمكان أن نلتزم العلاقة المتبادلـة الصحيحـة بين وجهـي المركـزيـة الديمقراطية؛ أعني أن التركيز يجب أن يوجَّه إلى الناحية الضرورية، تبعاً لاختلاف المراحل.

إن الأمور عندنا هي الآن على النحو التالي: هناك الكثيرون ممّن يطالبون بتعزيز المركزية، حيث إن الموازيـن والنسـب، والتنـاسـب بين دُخول المواطنين النقدية وبين كمية السلع وحجم الخدمات، والسياسة البنيوية ونفقات الدولة والدفاع، كل ذلك يقتضي اعتماد مبدأ المركزية المتينة. إن على كافة جمهورياتنا وشعوبنا أن تشعر بأنها تملك جميعاً ظروفاً وإمكانيات منساوية للتطوُّر، وهذا ما يشكِّل ضمانـة استقـرار المجتمـع السوڤياتي. ولذا، فإننا لا نريد إضعاف دور المركز، وإلاَّ فإننا قد نحرم من حسنات الاقتصاد المخطّط.

ولكنه من الواضح، في الوقت نفسه، أن المركز ينوء تحت عبء القضايا الثانوية. إننا سنحرِّره من العمل التطبيقي، لأن من شأن ذلك أن يشغله عن القضايا الستراتيجية.

إن الكثير مما انتقدناه بحق في دورتي كانون الثاني (يناير) وحزيران (يونيو) يرتبط بالدرجة الأولى بتقصير المركز: فهو لم يدرك الاتجاهات الخطيرة في الوقت المناسب، ولم يجد حلاً للمسائل الجديدة، إلخ.. إن إعادة تنظيم الجهاز المركزي ووظائفه سوف تجري، كما سبق وأشرت، وفقاً لقانون المؤسسة الحكومية المنتجة المشروع الحكومي. والمركـزيـة في ظروف البيريسترويكـا لا تمتُّ بصلـة إلى الترتيـب البيروقـراطـي لحيـاة التجمعات العمّالية المنتجة والعلمية وتلك التي تُعنى بالتصاميم الهندسيـة. ويترتّب علينا أيضاً أن نقسم وظائف المركز والفروع، وأن نغير طبيعة

عمل الوزارات ووظائفها نفسها.

ونحن الآن في صدد رسم نهج إشاعة الديمقراطية في التخطيط والبرمجة. وهذا يعني أن إعداد الخطط سوف يبدأ ـ فعلاً لا شكلاً ـ من المشروعات والمؤسسات نفسها، من التجمّعات العمّالية المنتجة. فهي بالتحديد التي ستضع خطط إنتاجها السلعي، انطلاقاً من الاحتياجات الاجتماعية المتمثّلة في الأرقام الموجهة والطلبيات الحكومية والاتفاقيات الاقتصادية المباشرة مع المستهلكين.

ويترتّب على لجنة التخطيط الحكومية أن تتخلّى بصورة حاسمة عن التحديد التفصيلي والتنظيم الجاري لعمل الوزارات والدوائر، وعلى هذه الأخيرة أن تقوم بالشيء نفسه تجاه المشروعات والمؤسّسات. وسيجري تنظيم نشاط المؤسّسات (صناديق الأجور، توزيع الأرباح والمساهمة في الموازنة العامة ـ الخزينة ـ الخ)، بمساعدة المعدلات الاقتصادية ذات النشاط طويل الأجل، أي أن ذلك سيكون، في الواقع، تنظيماً ذاتياً.

كما يلحظ توسيع الغلاسنوست في كافة مراحل التخطيط، وتطبيق المناقشة العريضة للقضايا الحكومية العامة والاقليمية والاقتصادية ـ الاجتماعية والتقنية ـ العلمية والبيئية. كما سيستخدم مبدأ التغاير والتفارق بهدف إيجاد الحلول الفضلى في نظام التخطيط والبرمجة.

وخلافاً للمارسة السابقة، فإن الهيئات المركزية سوف تشرف على المؤسّسات فقط على صعيد عدد محدود من المؤشرات، كمؤشر إنجاز الطلبيات الحكومية ومؤشر الربح وإنتاجية العمل، والمؤشرات العامة للتقدم العلمي ـ التقني ومؤشرات المجال الاجتماعي. وسيصبح المعيار الرئيسي لنشاط المؤسّسات هو تنفيذهم للتعهدات المنصوص عليها في

الاتفاقيات وإنجازهم للطلبيات الحكومية على الأنواع الرئيسية من السِّلع والخدمات والأشغال. وسوف تتقلّص الطلبيات الحكومية من حيث محتواها وحجمها تدريجياً، بمقدار ما يتم إشباع السوق، وذلك لصالح العلاقات المباشرة بين المنتجين والمستهلكين. وعندما سنمتلك الخبرة المطلوبة سنعمد إلى تنظيم الطلبيات الحكومية على أساس المباراة، مع استخدام مبدأ التّباري، أي مبدأ المنافسة الاشتراكية.

كما سيتعرّض للتغيير الجذري نظام الإمدادات (التموين) التقنية المادية. وسيتمثل الاتجاه الرئيسي للتغيير في الانتقال مِمَّا يُسَمّى بتكوين الصناديق ـ أي التوزيع المركزي للمواد ـ إلى تجارة الجملة.

وباختصار، سوف يجري توحيد مزايا التخطيط بدرجة متنامية مع العوامل التي تحفز السوق الاشتراكية. ولكن كل ذلك سيتمّ في نطاق الأهداف والمبادىء الاشتراكية لإدارة الاقتصاد.

إن توسيع دائرة حقوق المؤسّسات واستقلاليتها الاقتصادية، وتغيير وظائف الدوائر الاقتصادية المركزية والنوعية إنما يتطلبان تغييراً جذرياً في بنية أجهزة الإدارة.

لقد كان تحقيق هذه أو غيرها من مهام تنشيط الإدارة يترافق في السابق، في أغلب الأحيان، مع تشكيل حلقات تنظيمية جديدة، مِمَّا كان يقود إلى تضخُّم عدد موظّفي الجهاز الإداري، فتثقل حركته وتتفشّى فيه البيروقراطية.

ونحن نرى أن وتائر إعادة بناء الاقتصاد إنما يجري كبحها، بدرجة كبيرة، تحت تأثير ضخامة الجهاز الإداري وقلة فاعليته. ولذا، سنعمل

على تقليص عدد العاملين في هذا الجهاز ، كما سنلجأ عند الضرورة إلى تبسيط بنيته ومضاعفة مهام الوزارة الفرعية. وقد باتت لدينا في هذا المجال تجربة معينة. فمثلاً ، كانت هناك سبع وزارات ودوائر اتحادية تشرف على عمل الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية ، فعمدنا إلى توحيد هذه الدوائر جميعها في دائرة التصنيع الزراعي الحكومية ، مقلصين بذلك عدد العاملين الإداريين إلى النصف تقريباً. وفي حالات أخرى عمدنا إلى توحيد الوزارات ودمجها. وهكذا سنعمل لاحقاً في تحقيق مقاربتنا الملموسة المحددة.

لقد أضحى واضحاً للجميع الآن أنه ليس بوسع أحد ، حتى أكثر الأجهزة الإدارية أهلية ، أن يأخذ على عاتقه معالجة كافة المسائل على الإطلاق في طل الحجم الراهن للاقتصاد ، أو أن يحلّ محل فكر التجمّعات العمّالية المنتجة ومبادرتها. بيد أن إعادة توزيع الحقوق بين الدوائر المركزية والمؤسّسات لا تجري بهذه السهولة. فالجهاز الوزاري ، وحتى الوزراء أنفسهم يصعب عليهم التخلي عن عادة النظر في القضايا العملية الصغيرة. وهذه العادة تكوّنت على مرّ سنين عديدة ، وهي في الوقت نفسه عادة سهلة وبسيطة. فتحويل جزء من الحقوق من المركز إلى الفروع هو عملية عسيرة ، على الرغم من أن الجميع ، كما أشرت ، يعي ضرورة ذلك ، ابتداءً من الوزراء وانتهاءً بالعاملين في الجهاز الإداري. إنهم يعون أن ذلك يصب في مصلحة القضية ، ولكن يحدث في الواقع أن تُقَدَّم المصالح الضيقة للدوائر ، وحتى مصالح بعض التجمّعات ، على حساب المصالح الشعبية والاجتماعية.

ولنتكلم بعض الشيء أيضاً على أحد اتجاهات تحديث إدارة الاقتصاد. لقد أثبتت التجربة أنه يمكن البحث عن المزيد من الاحتياطيات في مجال

بلوغ الفعالية القصوى عند ملتقى الفـروع. غير أن تـوقُّـعَ تمكُّـنِ لجنـة التخطيط الحكومية من صوغ كافّة حلقات العلاقات المتبادلة بين الفروع واختيار النموذج الأمثل، يعني الاستسلام للأوهام. وليس ذلك بمستطاع الوزارات أيضاً، وهذا ما طرح على جدول أعمالنا مسألة إنشاء هيئات لإدارة المجمعات الاقتصادية الضخمة. فكما ترون، هناك تغييرات كبيرة تنتظرنا في نظام الإدارة. وسنقدم على ذلك بتصميم، ولكن على نحوٍ مُتّزن وغير متعجل في الوقت نفسه.

نحو مستوى عالمي من التجهيز التقني

وإلى جانب إعادة بناء النشاط التخطيطي والاقتصادي وتوسيع حقوق المؤسّسات المنتجة، نعمل جادين، في الوقت نفسه، على معالجة قضايا التقدم التقني ـ العلمي. ونحن نقدم للفروع المعنية بهذا الحقل دعماً مالياً ومادياً إضافياً، ومن أجل ذلك وضعنا البرنامج القومي المحدد الأهداف وأوجدنا الوسائل اللازمة.

فخلال الخطة الخمسية الثانية عشرة سيجري تجديد الجزء الأكبر من صناديق التمويل الأساسية لصنـاعـة الآلات، وقـد خصصنـا في الخطـة الخمسية الحالية ضعف الاعتمادات التي كانت مخصصة في الخطة السابقة.

لقد أظهر تحليل عمل الصناعة أخطاء في سياسة التوظيفات، إذ اتُّبع لسنوات طويلة نهج بناء المزيد من المشروعـات والمؤسّسـات، وكـانـت تجهيزات الورش والأبنية الإدارية تبتلع جزءاً كبيراً من الاعتمادات، إلاّ أنّ المشروعات المنتجة كانت تبقى عند المستوى التقني السابق. وبالطبع، فإذا استخدمنا كل ما لدينا على نحو جيد خلال ورديتين أو ثلاث، فإن تحقيق المهمّات الملحوظة في الخطة الخمسية الثانية عشرة سيكون، بالطبع،

ممكنا بالتجهيزات المتوفرة. ولكن التجهيزات المتقادمة سوف تشدنا، بهذا الشكل أو ذاك، إلى الوراء، لأنّها عاجزة عن إنتاج السلع الحديثة. يجب، إذن، إهمال الآلات القديمة، والعمل على تغيير السياسة البنيوية والنوظيفية تغييراً كلياً.

قمت سنة ١٩٨٣ بزيارة مصنع «زيل (ZIL)»(*)، وكانت آنذاك تدور ورشة تحضير نشيطة لإعادة هيكلة هذا المصنع الذي يعتبر من أضخم مصانع السيارات في الاتحاد السوفياتي. ثم زرت هذا المصنع مجدداً سنة ١٩٨٥ واستفسرت عن مجريات إعادة الهيكلية، فتبين أنهم يتطلّعون إلى مستوى تقني متوسط، ويعتمدون تجهيزاتٍ صنعت قبل خمس أو سبع سنوات. ولهذا لم يكن من المتوقع حدوث تقدُّم جوهري على صعيد التكنولوجيا، فضلاً عن أن الأمر تطلّب المزيد من الأيدي العاملة. إن المراهنة على تقنية الأمس لا تتيح فرصة تحقيق تكثيف الإنتاج، بل إنّها لا تفعل سوى تكريس التخلّف. كما تبين أيضاً أن لدى تجمُّع العمّال نموذجا آخر أكثر تطورا، ولكنه لم يلق التأييد، فأهمل. لقد أيّدنا التجمع العمالي في المصنع في إعادة النظر في خطة إعادة الهيكلة. فوُضِعَتْ خطة جديدة، يجري تنفيذها الآن بنجاح، وسيتحوّل «زيل» فعلاً إلى مؤسسة عصرية.

إنه لمن الواضح عموماً أن التغيير في التكنولوجيا والتقنية يتطلب فاصلاً زمنياً. فكما يقال عندنا: «لم تُبْنَ موسكو دفعة واحدةٍ». فلو وضعنا مهمة معالجة كل المسائل على الفور، لاضطررنا إلى تحقيق التحديث في الإنتاج على قاعدة التقنية القديمة، المستهلكة معنوياً، ولكان

(*) مختصر اسم مصنع ليخاتشوف ـ (المترجم).

ذلك، في الواقع، مُرَاوحَةً في المكان.

لقد حللنا نوعية التقنية التي بحوزتنا وما إذا كانت تتفق والمستوى العالمي، فاتضح أن الجزء الأكبر من التقنية لا يتمتع بهذه المواصفات، فكان الاستنتاج واضحا: لماذا علينا أن نختزن هذاالتخلّف التقني لسنوات طويلة، من الأفضل أن نعاني الآن مرة واحدة وإلى الأبد، فنحصل في النهاية على نقنية جديدة، وبعد ذاك، عندما يتحقق النهوض بصناعة الآلات، تصبح التكنولوجيات الحديثة بمتناول اليد. ولكن «بعد داك» هذه لا تعني على الإطلاق المستقبل البعيد، لا. إن تحديث صناعة الآلات الوطنية يجري جنبا إلى جنب مع الجهود الكبيرة الهادفة إلى نفعل الكُمون العلمي. تلك هي ـ في نظـري ـ مهمتنـا الأكثر إلحاحـاً التي لا تحتمـل التأجيل وتأتي في رأس قائمة الأولويات. لقد أصبحنا على متل هذه الحال في مبدان النقدم العلمي ـ التقني بسبب عدم التقدير السليم، بالدرجة الأولى، للعلم والتقنية الوطنيين، وبسبب المبالغة في الاتّكال على العلاقات الخارجية.

وكما ينهيأ لي، فقد استقبلَت سياسة الانفراج عندنا بابتهاج، وأكاد اقول بنقة بالغة. وقد آمـن الكتيرون أنْ لا رجـوع عنهـا، وأنها تـوفـر إمكانات غير محدودة لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الغرب بشكل خاص. حتى أننا طوينا ملف بعـض الأبحاث العلميـة والتجـارب التقنية، معلقين الآمال على النقسيم الدولي للعمـل، وعلى أن شراء بعـض المستحدثات التقنية سيكون أكثر جدوى من أن نكررها بأنفسنا. ولكـن ماذا تبين في الواقع؟ لقد نلنا عقاباً قاسياً على سذاجتنا، إذ ما لبتنا أن جوبهنا بالمقاطعة وفرض الحظر على الواردات والتقييدات والتهويل على

أولئك الذين يتاجرون معنا، إلخ... حتى أن بعض السياسيين الغربيين كان ينتظر علانية وبتلذّذ دُنُوَّ أَجَلِ الاقتصاد السوڤياتي. بيد أنهم تسرّعوا في هذه المرة أيضاً.

لقد استخلصنا من ذلك العبر الضرورية، ونشطنا في صنع وتجهيز ما كان يُفترض شراؤه، فوقعت الخسارة في النهاية على الشركات الغربية. وأنا أعتقد، بالمناسبة، أن هذه الجلبة حول الحظر والتقييدات لم تكن موجّهة ضد الاتحاد السوڤياتي فحسب، بل ضد الشركات المنافسة في البلدان الأخرى بدرجة كبيرة.

إن الولايات المتحدة الأميركية قد ساعدتنا إجمالاً على فهم أمور كثيرة، بواسطة «عقوباتها» و «مقاطعتها» وغير ذلك من ألوان الحظر المختلفة. وكما يقال، ليس هناك روح مجرَّدٌ من خير (★). لقد تمكنا من استخلاص العبر من مواقف الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية الأخرى التي رفضت بيع التكنولوجيا المتطوّرة للاتحاد السوڤياتي. ولعل ذلك هو السبب في هذا الرواج المفاجىء الذي يسود عندنا في حقل المعلوماتية والكمبيوتر، وفي مجالات التقدم العلمي ـ التقني الأخرى.

لقد وطّدنا العزم على التخلّص من «طاعون الاستيراد»، كما يقول القيمون على شؤون الاقتصاد عندنا. وهكذا، فنحن نعمل، في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة، على تفعيل الكمون العلمي، وكذلك الأمر في صناعة الآلات.

فمن المفارقات البيّنة أن يتم تطبيق الكثير من منجزات العلماء

(★) ربّ ضارّة نافعة ـ (المترجم).

السوفيات في الغرب قبل أن يجري تطبيقها في موطنها الأصلي، ولنضرب متالاً على ذلك خطوط النقل الدوّارة. كما إننا أبطأنا أيضاً في مسألة أخرى، فنحن أوّل من اخترع طريقة السكب المتواصل للفولاذ، ولكن ما الذي يجري الآن؟ إن بعض البلدان يستخدم طريقتنا هذه لإنتاج حوالى ٨٠٪ من الفولاذ، بينما ما زلنا نحن ننتج بواسطتها أقل من ذلك بكثير. إن الطريق بين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه في الإنتاج يطول عندنا كثيراً، فيستغل صناعيو الغرب أفكارنا لمكاسبهم الشخصية. إن هذا طبعاً لا يناسبنا، ويبدو أن الوضع سيتبدل، لا بل قد بدأ يتبدل في الآونة الأخيرة. يجب أن تكون هناك معاملة بالمثل في مجال التبادل.

إننا نبذل مجهودا ضخما لتنشيط التقدم العلمي ـ التقني. إننا نضبط تطبيق البرامج ذات الأهداف المحددة على موجة البحث الخلاّق للتجمّعات العمالية المنتجة وللعلم الاقتصادي. ولقد أحيينا أكثر من عشرين مجمعا علميا ـ تقنيا بين الفروع، تحت إشراف علماء بارزين. إن مطلب العصر المُلحّ، كما سبق وأشرت، هو إعطاء الأولوية لتطوير صناعة الآلات الوطنية. ولقد صاغت دورة حزيران (يونيو) سنة ١٩٨٦ برنامج إعادة الهيكلية الجذرية لصناعة الآلات. وقد وضعت مهمة لا سابقة لها في تاريخ صناعتنا الوطنية، ألا وهي أن نبلغ في مدى السنوات الست أو السبع القادمة المستوى العالمي من حيث مواصفات ومزايا أهم الآلات والتجهيزات والمعدات. وقد قررنا إيلاء إعادة هيكلية صناعة بناء الآلات الصناعية والمعدات والتقنيات الإلكترونية. كما يجري تحديث صناعة التعدين والصناعة الكيميائية على قدم وساق.

اما العمل الأخطر فهو تغطية الواقع بالأحلام، ومع ذلك فإن

التطورات الجارية تعد بـالكثير. لقـد زرت منـذ فترة وجيـزة مـدينـة زيلينوغراد، حيث يتركز عدد من المنظمات العلمية ومؤسسات للصناعة الإلكترونية، وقد سررت لما اطّلعت عليه من العلماء والاختصاصيين: إننا لا نتخلّف في بعض الميادين الحاسمة عن الولايات المتحدة الأميركية، لا بل نحن نسير جنباً إلى جنب معها ونسبقها في بعض النواحي. لقد نفعتنا، إذن، كبرياء الغرب في التكنولوجيا. وينتظرنا الآن الاستيعاب الإنتاجي لهذا التقدم، وهو مهمة لا تقل صعوبة.

نسيج البيريسترويكا الحي

إن الواقع الحاضر للبيريسترويكا الاقتصادية يجمع في سياقه عدداً كبيراً ومتنوعاً من القضايا والمهمّات التي تتعلق بما ورثناه من الماضي، وبما ينبغي عمله الآن، دون إمهال، وبما لا يزال مُطِلاً برأسه من الباب. وإذ أغامر بتكرار ما سبق أن قلته، فإنني أريد أن أعرض للقارىء فسيفساء البيريسترويكا، وأدعوه إلى النظر في صندوق عجائـب عملنـا اليـومـي، حيث يتكون النسيـج الحي لمستقبلنـا. إننـا نهيّـىء الجماهير للتحـوّلات الجذرية. وهنا يتطلب الأمر تأمين الاقتصادي والسيكولوجي معاً، لأنه ليس من السهل مكافحة التعوُّد على المقاربات القديمة، وتخطي التصوُّرات حول الأشكال الاجتماعية للحياة، التي تكوّنت في ظروف تاريخية محدَّدة.

فحتى الآن ما زلنا نسمع ونقرأ التنديدات القاسية من جانب بعض أتقيائنا إذ يسير أحدهم ويشير بإصبعه ـ ههنا فوضى، وثمة هناك منظر شائن، أو هنا ينقص شيء ما وهناك ينقص شيء آخر. وإذا ما بدأ أحد ما بعمل شيء صحيح، ولكن غير اعتيادي، نرى هذا الاشتراكي الزائف

بزعق: إنهم يزعزعون أسس الاشتراكية! هذه الحقائق هي أيضاً من واقع البيريسترويكا. يترتب علينا أن نتسلح بالصبر في نقاشنا مع مثل أولئك المناضلين في سبيل الاشتراكية «الصافية»، المالية في تجريدها، غير «الملونة» بطين الأرض، كما يترتب أيضاً أن نبرهن لهم أنه لا وجود لمثل هذه التصورات في الحياة الواقعية.

إن لينين لم يكن يعتقد للحظة واحدة أن الطريق إلى الاشتراكية سيكون طريقا قويمة ومباشرة. لقد كان يعرف كيف يبدل الشعارات حين يتطلب الحياة ذلك. كما إنه لم يكن أبداً عبداً للقرارات الثابتة. فهو لم يخف، على سبيل المثال، من التوسيع في النشاط الإنتاجي الخاص في الوقت الذي كانت فيه الدولة والقطاع العام على درجة كبيرة من الضعف. اما اليوم، في ظل هذه القوة التي نتمتع بها، في مجرى البيريسترويكا، فإن التدابير الهادفة إلى تطوير القطاع التعاوني والنشاط الإنتاجي الفردي والمقاولة والتمويل الذاتي تثير الهلع لدى البعض: أفَلاَ ندكّ بعملنا هذا «الدعائم»، وألاَ نولد الملاك الخاص؟ ها نحن نستخدم الأشكال المختلفة للمقاولة ـ ولكن ألا نهدم بذلك الكولخوزات؟ وما العمل بخصوص الأشياء الكثيرة التي تنقصنا في المحلات التجارية؟ ناقوس الخطر يجب أن يقرع في هذا الصدد، لا أن ننشر الرعب بقولنا: «حذار، فالاشتراكية تتهددها الأخطار».

ثم إننا نعتبر أن توحيد المصلحة الشخصية مع الاشتراكية يبقى، وحتى اليوم، مشكلة رئيسية. إن المقصود بالطبع هو المصلحة الشخصية بالمعنى الواسع للكلمة، لا المصلحة المادية فقط. فما يلزمنا ليس الاشتراكية «الصافية»، الكلامية، المتوهمة، بل الاشتراكية الواقعية اللينينية. وقد أعرب لينين بوضوح تام عن موقفه حيال هذا الموضوع: طالما أن

الصناعة الصخمة والسلطة في أيدينا، فعلينا ألاّ نخشى شيئاً. واستناداً إلى هذه القوة يمكننا أن نحقق التحوّلات الاشتراكية بشكل مبرمج، ذلك هو العمل الاشتراكي الحق. وقد كان ذلك صحيحاً في ذلك الوقت، وهو أكثر صحة الآن، بعد أن غدا مجتمعنا قوياً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. لقد كان لينين يقف دائماً على أرضية الواقع مسترشداً بمصالح الكادحين.

وإنني لعلى قناعة راسخة بأن الأشكال الأكثر فعالية لتنظيم الانتاج على قاعدة الاستقلال الاقتصادي التام، ستلتئم سريعاً مع المجمّع الصناعي الزراعي، وذلك، أولاً، لأن تقاليد كولخوزاتنا راسخة في هذا المجال، وثانياً، لأن السكان الريفيين قوم متمرّسون وواسعو الحيلة، وهذا كله يسمح بمعالجة مسائل الاستقلال الاقتصادي والتسديد والتمويل الذّاتيين على نحو أكثر ديناميكية ومرونة.

أما من وجهة نظر تنظيم العمل والأجور في الزراعة فقد تكشّفت المقاولة الجماعية عن بوادر جيدة، ونحن الآن في صدد تنظيم المقاولة في نطاق الأسَرِية، أما النتائج الأولى حتى الآن فتبدو مشجّعة.

لقد التقيت في مطلع آب (أغسطس) سنة ١٩٨٧ بأعضاء المجموعة التي تعمل وفق نظام المقاولة في جعل التكنولوجيا المكثفة منذ خمس سنوات، وذلك في منطقة رامين، إحدى ضواحي موسكو. فأعضاء المجموعة الخمسة يزرعون بذور البطاطا، وقد حققوا في العام الماضي للسوفخوز أرباحاً كبيرة. إن الناس يجترحون المعجزات عندما تقع المسؤولية على عاتقهم بالكامل. وثمّة نتائج أخرى تحصد، حتى أنك لا تكاد تعرف ما إذا كان ذلك من صنع الإنسان نفسه. إنها القضية تتغيّر،

كما تتغير نظرة الناس إليها.

إن الإنسان في مجتمعنا يريد أن يشارك في كافة الأمور، وهذا أمر جيد. وهو ينفر من تلك الحالة عندما لا يلقى موقفه بدايةً أي اهتمام، وعندما لا يرون فيه أكثر من قوة عمل، فيهملون الانسان، المواطن، الكامن فيه. أما المقاولة الجماعية والديمقراطية التي ترتبط بها فإنهما تُعززان في الانسان شخصيته بوصفه مواطناً وسيداً لثروته القومية.

لقد بات لدينا الآن كولخوزات وسوفخوزات ضخمة في الكثير من المناطق الزراعية وهي تضم فرق عمل كبيرة وأقساماً ومجمعاتٍ، وهي على تجهيز تكنولوجي لا بأس به. ويتزايد استخدامها للتكنولوجيا الصناعية، إلا أنها انفصلت عن الأرض إلى حدٍّ ما، وهذا ما ينعكس على النتائج النهائية. أما الآن، ففي إطار هذه الكولخوزات والسوفخوزات، ومن خلال المقاولة الجماعية والأسرية، ومن خلال المقاولة بواسطة الإيجار فإننا سنكون على اتصالٍ أكثر متانة بمصالح الإنسان وقربا منها. وعندئذ سنوحد بين مزايا المزارع الجماعية الكبيرة والأساليب الصناعية وبين المصلحة الشخصية للإنسان، وهذا بالضبط ما نحتاج إليه، كما سيكون من الممكن، بعد عامين أو ثلاثة من العمل على هذا النحو، أن يتحسن إنتاج الغذاء.

إذا لم تراع المصالح الشخصية لن يكون هناك ما يرضي، وسيكون المجتمع هو الخاسر، ولذا يجب إقامة توازن في المصالح، وهذا ما نسعى إليه من خلال الأوالية الاقتصادية الجديدة ومن خلال أشكال الديمقراطية، ومن خلال الغلاسنوست، ومن خلال إشراك الناس في عمليات البيريسترويكا.

إن ما يجب خلقه بالدرجة الأولى هو المناخ الذي يساعد على تحقيق البيريسترويكا ويجعل من الإنسان عضواً نشيطاً ومسؤولاً في المجتمع.

هوذا جوهر المسألة. جوٌّ الانفتاح والصراحة والعلنية ومناقشة كافة المسائل مع الشعب ـ حتى أصعبها ـ كي توضع لها الحلول بالمشاركة معه، ولتحقيق ذلك تلزم المشاركة الفعلية للجماهير في الإدارة، ولذلك نقول إن دعامة البيريسترويكا هي في إشاعة الديمقراطية. وقد اكتسبت تلك الأشكال ـ كانتخاب المسؤولين، ومجالس التجمُّعات العمالية المنتجة، سواء على مستوى فرق العمل أو على مستوى الورش أو حتى على مستوى المؤسسة ككل ـ تطبيقها الشرعي. فانطلاقاً من مثال وحدات المقاولة الجماعية والمؤسسات العائلية يمكننا أن نرى مدى تعطُّش مواطنينا للقيام بالدور الإداري للملكية. إنهم لا يرجون كسباً فقط ـ وهذه رغبة مفهومة ـ بل إن ما يتطلعون إليه هو الكسب الشريف وليس اختلاس الدولة. هل هي أمنية اشتراكية؟ إنها اشتراكية تماماً، ولذا لا يجوز أن يكون هناك قيود، وإن كل ما يكتسبه الإنسان بعمله يجب أن يعطى له، في حين يجب عدم السماح بأن يحصل أحدهم على المكافآت السخية دون تعب.

السياسة الاجتماعية للبيريسترويكا

إننا ننطلق من أن السياسة القوية التي أعلنها المؤتمر السابع والعشرون وحدها القادرة على تأمين نجاح قضية البيريسترويكا. يجب رفع مستوى معيشة الشعب، والتخلص من مشكلة السكن، وإنتاج المزيد من الغذاء، وتحسين نوعية السلع، وتطوير قطاع الخدمات والاستشفاء، وإصلاح نظام التعليم العالي والمتوسّط، ومعالجة الكثير من القضايا الاجتماعية الأخرى.

لقد بذلت دورة اجتماعات حزيران (يونيو) للجنة المركزية سنة ١٩٨٧ اهتماماً خاصاً، أثناء معالجتها المهمات الراهنه والمستقبلية، ومسائل زيادة إنتاج الغذاء وإنتاج سلع الاستهلاك الشعبي، والتوسع في حركة الإعمار السكني.

إن الإجراءات التي تنفذ تعتبر إجراءات ضخمة. فنحن نعمل على زيادة بناء المساكن وهذه مهمة شعبية عامة، ولقد خصصنا لذلك توظيفات مالية إضافية، إذ ينبغي مساعدة الناس للحصول على المسكن ومختلف أسباب الراحة، سواء في المدينة أو في الريف.

وإذا ما وجدنا الحلول لهذه المسائل، ستستقر آنذاك التّجمعات العمالية المنتجة. إن ما يقدره الناس ليس الزيادة السريعة للرواتب، بل الاتجاه الذي تتغير فيه المدينة أو القرية والظروف الحياتية والانتاج وطابع العمل نفسه.

وما لا يمكن تحمّله في الحالة الراهنة بنوع خاص هو سلبية أولئك المسؤولين الذين لا يستغلون الإمكانات المتوفرة في الوقت الحاضر لحلّ المهمات الاجتماعية. وهنا تبرز كالسابق تأثيرات العادة القديمة، من ناحية، في التعاطي مع هذه المشكلات على أساس ما يسمى بمبدأ التفضّل، أي عندما تخصص للاحتياجات الاجتماعية المبالغ التي تفيض عن الانتاج؛ كما تبرز أيضا، ومن ناحية أخرى، سيكولوجية العيش على حساب الغير المتأصلة. إن الاستقلال الاقتصادي والتمويل الذاتي سيضعان حدّاً لكل ذلك. إن الأوالية الاقتصادية نفسها تجبر على العمل بعزم وعقلانية وهمة، أي على نحو متدبّر.

إن إنجازاتنا في ميدان الثقافة معروفة للجميع، وهي بالغة الأهمية

بالمقارنة مع الدول المتقدِّمة. ومع ذلك، فنحن نجري إصلاح المدرسة العالية والمتوسطة. ما الذي يشترط هذا الإصلاح؟ هي، بالدرجة الأولى، المتطلبات الجديدة التي يمليها المجتمع العصري على الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن ظاهرات الركود في المجتمع قد تركت بصماتها على نظامنا التعليمي أيضاً، فهنا أيضاً أفسحوا المجال للاستكانة والاكتفاء بما تم إنجازه، الأمر الذي انعكس فوراً على كل شيء.

إن الاتجاه الرئيسي للإصلاح الجذري للمدرسة العالية والمتوسطة هو إعداد الشبيبة للعمل وفقاً لمتطلّبات التقدم العلمي ـ التقني، والتخلص مما هو ثانوي، مما لا يعطي الإنسان إلا القليل ويسبب في الوقت نفسه الإرهاق. فنحن نعمل، بصورة متقنة ومحكمة، على تحديث الإعداد الأدبي (الإنساني ـ المترجم) للطلاب الذي يهدف إلى التربية واستيعاب المنجزات الأدبية (الإنسانية). ويجري الاعتماد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي على حفز الأساليب الإبداعية في التعليم والتربية، وتطوير النشاط الإبداعي الذاتي للتجمُّعات العاملة في المدارس ومؤسسات التعليم العالي واستقلاليتها. إن المهمّات الجديدة تتطلب تغيير القاعدة المادية للتعليم، وبالدرجة الأولى الارتقاء بعمل المدّرسين مستوىً جديداً، وسوف نعمل على التشجيع المادي لنمو الكفاءات وتزايدها.

تجري الان مناقشة شعبية عامة للاتجاهات الرئيسية لتحديث قطاع الصحة العامة والاستشفاء في البلاد. وعقب انتهائها سنتحول الوثيقة إلى موضوع للمناقشة في اللجنة المركزية للحزب والحكومة، ومن ثم في مجلس السوفيات الأعلى. إن هذا البرنامج المتكامل سيتطلب نفقات كبيرة وجهوداً ضخمة وقد باتت الاعتمادات المادية متوفرة للمرحلة الأولى التي

تشنمل على السنوات المتبقية من الخطــة الخمسيــة التــانيــة عشرة والخطــة الخمسبة الثالثة عشرة.

والنطوير المكثف للإنتاج الاجتماعي يدفع بنا إلى إلقاء نظرة جديدة مختلفة على مشكلات العمالة الفعالة، والقيام بإعادة تجميع القوة العاملة.

وإد نتصرف على هذا النحو فإنه ينبغي علينا في الوقت نفسه أن نتعمق اكثر في فهم كيفية تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية. ومن التشويهات الجدية التي انتشرت في السنوات العشر الأخيرة الانتشار الواسع للأساليب النسووية. وعلى هذا الأساس نَمَتْ نزعة العيش على حساب الغير، والنزعة الاستهلاكية والنفسية البرجوازية الصغيرة القائلة: نحن لا يعنينا الأمر، فليفكر المسؤولون بكل شيء.

لقد طرحت مسألة العـدالة الاجتماعيــة في المؤتمر الســابــع والعشريــن للحزب على النحو التالي: إن أساسها في المجتمع الإشتراكي هو العمل، وإن عمل الإنسان وحسب هو الذي يحدِّد له مكانه الحقيقي في المجنمع، وضعه الاجتماعي؛ وطالما أن الأمــر هكــذا فلا مكــان، إذاً، للتســويــة المسطحة على الإطلاق.

إن النزعات التسوويــة مــا زالت تطــل بــرأسهــا حتى الآن. فبعــض المواطنين استوعب الدعوة إلى العدالة الاجتماعية على أنها «مساواة مطلقة بين الجميع». ولكن ثمة مطلباً يُطرح بــإلحاح في المجتمــع، وهــو مطلــب التطبيق الحازم لمبدأ الاشتراكية في الحياة.

وبتعبير آخر، إن أكثر ما يهمنا هو إسهام الإنسان في شؤون البلاد. فنحن ينبغي علينا مكافأة العمل ذي الإنتاجية العالية، وتشجيع موهبة

الكاتب والعالم وأي إنسان شريف ومحب للعمل. ونلتزم، هنا، الوضوح التام، ليست الاشتراكية مساواة مطلقة، وهي لا تستطيع أن تؤمن ظروف الحياة والاستهلاك وفقاً لمبدأ: «من كل بحسب قدرته، ولكل بحسب حاجته». إن هذا ما سيكون في المجتمع الشيوعي، أما في المجتمع الاشتراكي فيختلف معيار توزيع الثروة الاجتماعية: «من كل بحسب قدرته، ولكل بحسب عمله». لا وجود لاستغلال الإنسان للإنسان، ولا لانقسام المجتمع إلى أغنياء وفقراء، إلى أصحاب ملايين ومتسولين، كل القوميات متساوية والعمل مؤمن للمجتمع، وكذلك فإن التعليم العالي والمتوسط مجاني، وتتوفر خدمات الاستشفاء والطبابة المجانية وضمان الشيخوخة. ذلك هو تجسيد العدالة الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي.

والآن، عندما تطرح في المجتمع مسألة العدالة الاجتماعية بجدة، تكثر مناقشة مسألة الامتيازات والمكافآت لبعض الأشخاص أو المجموعات. يجري عندنا تطبيق امتيازات متنوعة جرى إقرارها من قبل الدولة، وهي تمنح وفقا لكمية العمل الاجتماعي المجدي ونوعيته. فهناك الامتيازات التي تمنح في قطاع الإنتاج، وفي حقل العلم والثقافة. ونحن نهتم بشكل خاص، على سبيل المثال، بالعلماء البارزين والأكاديميين والكتّاب، كما يكرم الاشخاص الذين قدموا إسهاماً بارزاً في البناء الاشتراكي بمنحهم القابا فخرية. فعندنا مثلا، أبطال العمل الاشتراكي وحاملو لقب الجدارة من رجال الادب والفن والعلم ممن يتمتعون بامتيازات إضافية معينة. كما يتمنع بالامسازات ايضا العاملون في الفروع والمناطق المختلفة (وبالدرجة الاولى في المناطق الشمالية والنائية) والمجندون والديبلوماسيون، إلخ.. واعتقد ان هذه الممارسة عادلة، لأنها تخدم مصلحة الشعب بأسره. ولكن المبدا الاساسي هنا ايضا هو مقدار إسهام الإنسان وأهميته. أما إذا

طهر بعض الامنبازات الذي لم تقره الدولة، والذي يمنحه أحد ما لنفسه مسنغلاً منصبه، فإننا سنقطع عليه الطريق باعتباره أمراً غير مقبول.

ثمة بعد آخر لهذه المسألة. ففي إدارة الكثير من منظماتنا ومؤسساتنا ومشروعاتنا هناك مصالح مخصصة لتقديم الخدمات. وفي المشروعات الضخمة يسري عملياً نظام النغذية الاجتماعية. وفي معظم الحالات تنحمل المؤسسات المننجة نفقات منظمات التغذية الاجتماعية، وذلك بمشاركة الإدارة واللجنة النقابية، ممّا يساعد على تخفيض قيمة الوجبات الغذائية.

كما تنتشر في البلاد انتشاراً واسعاً شبكة المؤسسات الطبية التي تقدم الخدمات للعاملين في مراكز عملهم. ولا تشمل هذه الشبكة على المسنشفيات فحسب، بل تشمل كذلك بيوت الاستجمام ودور النقاهة التي تقام قريباً من المشروعات أو في مناطق الاستجمام والاستشفاء. كما أن الكثير من المشروعات يتضمن محالاً تجارية ومكاتب للحجز وصالونات ومشاغل خياطة وغيرها، أي أن لكل من المشروعات قطاعه الخدماتي الخاص به، إذا جاز القول.

إن ما ذكرناه ليس مقتصراً على المشروعات والمؤسسات المنتجة فقط. فإذا أخذنا متل أكاديمية العلوم، أو اتحاد الكتاب أو أي منظمة أخرى، لوجدنا أن لديها هي الأخرى مصحاتها وفنادقها وغير ذلك. كما توجد خدمات مماثلة لدى النقابات (وهي، بالمناسبة، أغنى منظمة في البلاد)، ولدى المنظمات الحزبية والسوفياتية.

ولا بد في ظل وجود مثل هذه الأشكال من الخدمات من ظهور بعض المشكلات، خصوصاً في تلك الحالات عندما يكون مستوى نوعية

الخدمات المقدمة إلى السكان أدنى من مستوى نوعية تلك التي تتمتع بها المنظمات والمؤسسات المذكورة. وهذه ظاهرات مدعاة للنقد، بالطبع، من جانب الكادحين، وهو، بالذات، ما علينا تجاوزه في سياق تحقيق البرامج المقَرة.

إننا سنستمر بحزم في مكافحة ظاهرة السكر وتعاطي الخمور. وتمتد جذور هذه السيئة الاجتماعية بعيداً في التاريخ، وهي قد أصبحت عادة ليس من السهل مكافحتها. ولكن المجتمع بات ناضجاً من أجل إحداث انعطاف حاسم. فإدمان السكر قد تزايد، وخصوصاً في السنوات العشر الأخيرة، مما أصبح يهدد مستقبل الأمة. والكادحون يذكّروننا دائماً بضرورة مضاعفة الجهود لمجابهة هذه الظاهرة المشينة، لا بل إن البعض يطالب بتطبيق قانون اجتماعي صارم. غير أننا نعرف أن تطبيق مثل هذا القانون ليس مجدياً على صعيد الدولة، ونجيب بدورنا: طبقوا إذا شئتم قانوناً صارماً في منازلكم وأحيائكم ومناطقكم. لقد قرر الكادحون في آلاف القرى والمناطق السكنية في اجتماعاتهم أن يوقفوا تعاطي المشروبات الكحولية وبيعها، والمكافحة مستمرة. وقد انخفض تعاطي المشروبات الروحية في السنتين الأخيرتين حتى النصف بالنسبة إلى الفرد. غير أنه ازدادت عمليات تقطير الكحول البيتية. ولا يمكن حل هذه المشكلة بواسطة الإجراءات الإدارية وحدها، إذ يجب أن يترافق ذلك مع تنظيم أوقات الفراغ وتشجيع الرياضية البدنية والنشاط الثقافي الجماهيري، من خلال إشاعة الديمقراطية في كافة مجالات الحياة.

III على طريق إشاعة الديمقراطية

احتياطينا الرئيسي

إن إحياء شعور المسؤولية الشخصية بمصائر البلاد لدى المواطنين السوفيات وترسيخه، والمشاركة والاهتمام الشخصيين في الشؤون الاجتماعية هي إحدى المهام السياسية الأكثر أهمية، إن لم تكن أكثرها أهمية على الإطلاق في ظروف البيريسترويكا، إذ لا يمكن ألاّ يقلقنا ما نراه من استمرار بروز بعض عناصر الاغتراب الناتجة عن ضعف الروابط بين الهيئات الحكومية والاقتصادية من جهة، وبين التجمّعات المنتجة وأفراد العمّال العاديين من جهة ثانية، وعن عدم التقدير الكافي لدورهم في تطوير المجتمع الاشتراكي.

إن العامل الإنساني بمفهومه العريض هو احتياطينا الرئيسي، وإشاعة الديمقراطية هي السبيل الوحيد إلى تجسيده.

ونحن نحاول تفعيل هذا العامل بكل الإمكانات المتوفرة، وبالدرجة الأولى عبر التوجيه الاجتماعي لكافة خططنا. وأريد أن أضيف أننا نحقق تناسباً متوازناً بين ناحيتين هما: الاقتصاد والبيئة الاجتماعية. فإذا تهاوَنّا بالمصالح الاجتماعية من أجل تحقيق وتائر النمو الاقتصادي وحدها، فسيؤدي ذلك حتماً إلى فقدان الاهتمام بنتائج العمل، ممّا سينعكس على إنتاجية العمل وسيقوّض دعائم الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يجوز بناء البيئة الاجتماعية بشكل يسمح بتآكل القاعدة، إذ ستتقوض

آنذاك إمكانية التطوير الديناميكي للمجتمع. إذن، يجب إيجاد التناسب الأمثل الذي يستجيب لمتطلبات النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي المتّسق. والتناسب بين هاتين الناحيتين ليس دائماً، على الأرجح، حالة جامدة، بل إنه تناسب متغير. واليوم نحن نطرح السياسة الاجتماعية في رأس قائمة الأولويات.

وللبعد الخلقي أيضاً أهميته القصوى. فإذا لم نتمكّن من إحياء القيم الاشتراكية والمناخ الاشتراكي في التجمُّعات العمَّالية المنتجة وفي المجتمع ككل، فلن يكون بمقدورنا تحقيق البيريسترويكا. إذ يمكننا طرح سياسة سليمة ذات أواليات فعالة، ولكننا لن نحقق شيئاً طالما أن المجتمع لم يتعاف على أساس تأكيد القيم الخلقية الاشتراكية، وبالدرجة الأولى، تأكيد العدالة الاجتماعية، والتوزيع وفقاً للعمل، والانضباط الموحد للجميع، والقانون الموحد والنظام الموحد والواجبات الموحدة، إلخ...

ونحن نعمل على تنشيط العامل الإنساني من خلال تحديث نظام الإدارة وأوالية إدارة الاقتصاد أيضاً. فما هو الاستقلال الاقتصادي من هذا المنظور؟ إنه ليس فقط حقوق التجمُّع العمَّالي المنتج، بوصفه وحدةً جماعية منتجة، بل ومسؤوليتها أيضاً، وإذا كنا نقول: كما يكون العمل، كذلك تكون الحياة، فهذا يعني أننا نلقي على الناس مسؤولية مصيرهم الخاص. لقد بدأت تتولّد لدى هذه الوحدات الجماعية، بطبيعة الحال، رغبة مقابلة بامتلاك الحق بالإدارة الفعلية للمشروعات وللعملية الإنتاجية، التي تتحدد بنتيجتها دُخول الوحدة الجماعية وتتحدد حياتها. وبتعبير آخر، إن الاستقلال الاقتصادي يرتبط بالإدارة الذاتية، باستقلالية التجمعات العمالية المنتجة.

لقد بتنا ننظر على نحو مختلف إلى التناسب بين الإدارة الفردية ومشاركة الوحدات الإنتاجية الجماعية المذكورة في تقرير المهام الإنتاجية. وهذه مسألة حيوية اليوم، فدون مشاركة الكادحين ـ على مستوى الفريق والورشة والمصنع ـ في الإدارة عبر الأواليات المناسبة لن نحرز أي تقدم. إضافة إلى ذلك، فإن للوحدة الجماعية الحق في انتخاب قيادتها، وبعد ذاك يصبح لهذه القيادة الحق في الإدارة الفردية باسم الوحدة الجماعية، وفي توحيد الجميع تحت إرادة واحدة.

إن انتخاب مسؤولي المشروعات الاقتصادية (المؤسّسات المنتجة) هو الديمقراطية المباشرة في عملية الإنتاج. لقد أصيب بعضهم بالرعب في البداية وراح يقول: إلى أين نحن سائرون، إلامَ سينتهي بنا كل ذلك؟ ولكن أولئك الذين يفكرون على هذا النحو إنما يغفلون الناحية الرئيسية. ينسون أن الإنسان يتمتع دائماً بفكر سديد. ويصادف بعض الأحيان أن تبرز في مكان ما مصالح جماعية، تكافل جماعي، ولكن الجميع يريدون من حيث المبدأ أن يتولى قيادة الفريق أو الورشة أو المشروع أو الكولخوز أو السوفخوز قادة يُعتمد عليهم، قادة نبهاء، مؤهَّلون للقيادة والسير قُدُماً بالإنتاج وتحسين ظروف الحياة. ومواطنونا يعون ذلك، وهم ليسوا بحاجة إلى قادة طيبين، لا، إنهم بحاجة إلى قادة موهوبين، يقظين، ولكن متطلبين في الوقت نفسه، متطلبين بإنصاف.

إن الناس يريدون أن تتغير علاقة مدير المصنع ومسؤول الورشة ورئيس العمال بهم. إن الناس يبتغون قدوة خلقية، وبالدرجة الأولى من القادة. وتلك القدوات موجودة، وهي ليست بالقليلة، فحيث يوجد القائد الجيد يوجد النجاح، إذ أنه يجيد الاهتمام بالناس، والكل يريد لقاءه، وليس هناك ما يدعوه إلى رفع صوته بإعطاء التوجيهات وإصدار

الأوامر. إنه يبدو بظاهره غاية في البساطة، ولكنه يفهم كل شيء ويجيد شرحه. والشرح اليوم أمر مهمٌ جدا! فالناس مستعدون للتحمل إذا فهموا لماذا يصعب إشباع هذه الاحتياجات أو غيرها دفعة واحدة وعن آخرها.

إننا نسعى كذلك إلى تنشيط العامل الإنساني من خلال إشاعة الديمقراطية وتحديث العمل الإيديولوجي وتصحيح البيئة الخلقية في المجتمع. فما زال الكثيرون يعانون من نقص في فهم حدة المرحلة الراهنة وطابعها الانعطافي. فيترتّب علينا بذل المزيد من الجهود لتحويل وجهة أولئك الذين لا يزالون يحنّون إلى الوضع القائم، أو أولئك الذين يناسبهم، باتجاه البيريسترويكا.

إن ركام التصورات الروتينية لا تمكن إزالته دفعة واحدة. فالعادات النفسية المتأصلة منذ سنوات عديدة لا تُلغى بمرسوم حتى ولو كان بالغ الصرامة. ومن دواعي الأسف أننا لم نفلح حتى الآن بالتخلّص نهائياً من الأشكال البالية في العمل مع الناس. هنا تتطلب المسألة نضالاً شاقاً وطويلا، نضالاً ضد الروتين البيروقراطي والتفخيم المتكلّف ورفع الشعارات المجردة. والأهم من ذلك كله عدم الانجرار وراء أوهام النجاح، وعدم إفساح المجال أمام البيروقراطية والشكلية لأن من شأنها أن تنضب ينابيع حياة المبادرة الشعبية.

وكثيرا ما أسمع في لقاءاتي مع الناس: «الجميع عندنا يدعم البيريسترويكا ويؤيدها». وإنني لعلى ثقة بصدق وعدالة هذه الكلمات، ولكني مع ذلك أجيب: إنّ ما هو أكثر أهمية الآن الإقلال من الكلام والإكثار من العمل من أجل البيريسترويكا. يلزمنا المزيد من الانضباط،

المزيد من النزاهة والمزيد من الاحترام بعضنا نحو بعض. يجب أن نتحلّى بالضمير، وجيد أن يكون مواطنونا مدركين لذلك، لا بل يتقبلونه بعقولهم وقلوبهم. إن هذا مهم جداً. فثمة سياسة، وثمة حكومة تناضل من أجل هذه السياسة، وثمة شعب يدعم هذه السياسة، وهذا هو الأمر الأهم؛ أما ما تبقى فيمكن خلقه، والپيريسترويكا ستنتشر ونتائجها ستعمّ. إن الانطباع الرئيسي الذي أحمله من اللقاءات المباشرة مع المواطنين السوڤيات يتمثل في عمق إحساسهم بالمغزى السياسي والخلقي للپيريسترويكا.

الشرعية، جزء لا يتجزأ من الديمقراطية

من مواقع الپيريسترويكا العريضة والمبدئية وانطلاقاً من جوهرها ـ إشاعة الديمقراطية ـ نتجه إلى تأمين الشرعية المتماسكة وتحسين الهيئات التشريعية. فدون الديمقراطية لا يمكن أن يكون هناك شرعية. والديمقراطية بدورها لا تستطيع أن تستمر وتتطور من دون الاتكاز إلى الشرعية، فهي مدعوة لحماية المجتمع من سوء استخدام السلطة، وهي مدعوة أيضاً إلى ضمان حقوق المواطنين وحريّاتهم وكذلك حقوق منظماتهم وتجمّعاتهم العمالية المنتجة وحرياتها.

لذلك ترانا نتمسك بهذه المواقف بصلابة، ونعرف ـ من تجربتنا الخاصة ـ ما قد يحصل إذا انحرفنا عنها.

لقد كان لينين والحزب يُوليَان، منذ الخطوات الأولى للسلطة السوڤياتية، أهمية قصوى لإقامة الشرعية وتدعيمها، وهذا أمر مفهوم. فقد كانت تتطلب ذلك حقائق السياسة الواقعية للمجتمع الجديد: توطيد

السلطة الجديدة، إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تأميم الأرض، رقابة الكادحين على الإنتاج، حماية مصالح العمال والفلاحين من هجمات الثورة المضادة، كل ذلك كان يجب تثبينه وصياغته في قانون. ومن دون ذلك، ففد كانت العملية الثورية مهددة بالفوضى والتشوّش. كما لم يكن هناك من سبيل آخر لتتبيت المكتسبات، وضمان سير عمل طبيعي للسلطة السوڤياتيه، وبأكيد الأنظمة الجديدة للحياة الاجتماعية.

وقد أسهمت المراسيم في حل هذه المهام، إذ أعلنت الشرعية منذ البداية بوصفها أحد المبادىء التأسيسية لحياة الدولة، وطرحت مهمة اجتذاب ملايين الكادحين إلى إدارة البلاد وتعليمهم، بحسب قول لينين، « كيف يحاربون في سبيل حقوقهم ». وقد كانت هـذه الفكـرة هـي الأبـرز في الدستور السوڤياتي الأول سنة ١٩١٨، ومـا أقـر على أسـاسـه في مـؤتمر السوڤياتات لعموم روسيا من تعميم حول « التقيد الدقيق بالقوانين ».

وقد نشط العمل التشريعي بدرجة أكبر إثر انتهاء الحرب الأهلية. وقد كان هذا العمل يهدف إلى الترسيخ والتثبيت الحقوقي للتحوّلات الاشتراكية. وقد غدت الهيئات التشريعية وكذلك عمل الهيئات الأخرى المولجة بتنفيذ القوانين واحترامها أداة بالغة الأهمية لبناء الدولة وضبط كل ما تم إنجازه في مجرى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد كان يسترشد في هذه العملية بالمطلب اللينيني حول وحدة الشرعية في مختلف أنحاء البلاد، وحول ضرورة « عدم السماح حتى لظلٍّ من التراجع عن قوانيننا... »[٣].

وإلى جانب ذلك لا يمكننا أن نغفل تلك المرحلة التي نسميها بمرحلة

(٣) لينين ڤ. إ: المؤلفات الكاملة، المجلد ٤٤، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

عبادة الشخصية. فقد انعكست هذه المرحلة على القوانين وعلى منحاها وعلى مراعاتها بشكل خاص. إن الاعتماد على المركزية الشديدة، وتوجيه الأوامر من فوق إلى تحت وتغليب دور التوجيهات وأشكال الحظر الإدارية قد قلصت جميعها دور القوانين. مما جعل هذه الأخيرة تعاني في فترة معينة التسيّب، فسادت حالة من التعسّف، مما لا يمتّ بصلة لا إلى مبادىء الاشتراكية، ولا إلى أعراف دستور ١٩٣٦. إن مسؤولية ذلك تقع على عاتق قيادة البلاد ـ ستالين وحاشيته. وليس ثمة تبرير لمحاولات تغطية تجاوز القوانين ذاك بضرورة سياسية معينة أو بتوتر الوضع الدولي أو بما يزعم من تفاقم حدة الصراع الطبقي في البلاد. لقد أفْضَتِ استباحة القوانين إلى نتائج مأساوية ما زلنا حتى اليوم عاجزين عن نسيانها أو تبريرها. وقد قوم المؤتمر العشرون للحزب تلك المرحلة تقويماً قاسياً جدا.

وقد انعكس كل ذلك على التشريعات. لقد أعدنا إحياء مبادئها الديمقراطية ووطدنا النظام القانوني وأجرينا قوننة معينة للتشريعات.

لقد درجت المناقشة الشعبية العامة لمشاريع القوانين ولغيرها من المسائل ذات الأهمية. فخلال ربع القرن الأخير شارك الملايين من الناس في مناقشة حوالى ثلاثين مشروع قانون اتحادياً ضخماً، وأعربوا حيالها عن آرائهم، وقدموا التعديلات والإضافات.

ولمرحلة الركود ضلع كذلك في إضعاف الانضباطية في تنفيذ القوانين. فعادت لتظهر من جديد عناصر التعسف والتجاوزات، بما في ذلك وسط القادة المسؤولين. إن المحاكم والنيابة العامة وغيرها من الهيئات المولجة بالمحافظة على النظام الاجتماعي ومحاربة سوء استخدامه كانت هي

الأخرى تجد نفسها أحياناً تحت سلطة هذه الممارسات الخاطئة، أو أسيرة وضع غير سليم، أو متنازلة عن مواقفها المبدئية في الصراع ضد الإخلال بالقوانين. كما تكررت ظاهرات الرشوة في جهاز القضاء نفسه.

أما الآن، حين بدأنا البيريسترويكا، وحين أصبحنا نريد التخلص من ظاهرات الماضي السلبية وإعطاء دفع جديد لتطور الديمقراطية الاشتراكية، رأينا أنه من الضروري إجراء تحويلات عميقة في مجال التشريع، وفي تحديث التشريع الاشتراكي عموماً. كما تطلب ذلك إحداث التغييرات الجذرية في أوالية إدارة الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. ويشكل ذلك أيضاً جزءاً عضوياً من إشاعة الديمقراطية في كافة نواحي حياة المجتمع. إن الاجراءات التي نتخذها في مجال التشريع والقانون ستشكل دعامة لعملية البيريسترويكا. ونحن نقوم بهذا العمل بالترابط الوثيق مع الإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، آخذين بعين الاعتبار رغبات الكادحين ونتائج دراسة الرأي العام.

إن البيريسترويكا تحتاج إلى درجة أعلى من التنظيم الاجتماعي وانضباط المواطنين الواعي. وأقولها على الوجه التالي: كلّما سرنا قدماً بالبيريسترويكا، كلما وجب بذل المزيد من الحزم والثبات في تطبيق مبادىء الاشتراكية، ومراعاة قواعد العيش الاشتراكي المشترك التي ينص عليها الدستور وتمليها القوانين.

إن البيريسترويكا تفرض متطلبات أكبر في ما يتعلق بمضمون المراسيم التشريعية أيضاً. فالقانون يجب أن يضمن بحزم حماية مصالح المجتمع ويمنع كل من يمكن أن يلحق بها الضرر. وهذه مسلّمة. ولكن القانون، إذ يضع هذه الأطر الصارمة فهو مدعو في الوقت نفسه إلى إفساح المجال

الكافي أمام مبادرة المواطنين والتجمّعات العمالية المنتجة والمنظمات. إن النشاط والمبادرة اللذين يتطوران في إطار القانون يجب أن يلقيا الدعم والتشجيع بكافة الوسائل الممكنة. لقد أضعنا الكثير ونحن نحاول، على سبيل المثال، أن نصوغ كافة حقوق المشروعات في قالب من الإرشادات المتنوعة. وقد أدى ذلك في الممارسة إلى اعتبار مطلق مبادرة، خارج إطار هذه الإرشادات، عملاً غير مقبول. لقد أثبتت التجربة أنّ ما يلزمنا هو ليس ترتيباً حقوقياً شاملاً للظاهرات المتنوعة في الحياة الاجتماعية، بل المراعاة الحاذقة للإجراء العقلاني في هذه المسألة، والاهتمام الدائب بكيفية إطلاق ودعم نشاط العاملين والتجمعات العمالية المنتجة وكافة أشكال المبادرة الشعبية. إننا سنتقيد بجزم بالمبدأ القائل: إن كل ما لا يمنعه القانون هو أمر مسموح به.

لقد أقِرت في سياق البيريسترويكا سلسلة كاملة من المراسيم التشريعية المهمة، منها: قانون المؤسسة الحكومية المنتجة أو المشروع الحكومي (المجمع) قوانين تغيير نظام إدارة المجمع الصناعي الزراعي، وقانون الإصلاح المدرسي، وقانون النشاط الإنتاجي الفردي، وقانون مكافحة الدخول غير الإنتاجية ومكافحة الإدمان وتعاطي المسكرات والمخدرات. كما صدرت قوانين تلحظ تحسين طروف الوقاية الصحية للسكان وحماية البيئة الطبيعية وزيادة الاهتمام بالأمهات والأطفال.

ونحن نولي أهمية خاصة لتثبيت ضمانات حقوق المواطن السوڤياتي وحرياته. فالمراسيم الصادرة عن هيئة مجلس السوڤيات الأعلى في الاتحاد السوڤياتي تلقي تبعة جنائية على كل من يسهم في كبت النقد، وتقر نظام تعويض الضرر الذي يلحق بالمواطن بسبب الأعمال المخالفة للقانون من

جانب الهيئات الحكومية والاجتماعية والمسؤولين، كما أقر قانون الطعن في المحكمة بعدم قانونية ممارسات المسؤولين التي تنتقص من حقوق المواطنين.

إن عملية المناقشة الشعبية العامة للشؤون الحكومية المهمة قد اكتسبت الآن شكلاً حقوقياً، وأقرت في قانون صدر في حزيران (يونيو) سنة ١٩٨٧ عن مجلس السوفيات الأعلى.

ونحن نعي جيدا، في الوقت نفسه، أن البيريسترويكا ستتطلب المزيد من الخطوات الجديدة. ففي جدول أعمالنا تطرح الآن مهمة القوننة العامة للتشريعات، التي يفترض أن تستجيب لتلك المهام العصرية، كرفع فاعلية الاقتصاد وتطبيق سياسة اجتماعية صلبة، واطلاق كُمون كافة مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية، وباختصار، يفترض به أن يفسح المجال أمام إدارة الشعب الذاتية.

ويترتب كذلك إدخال تغييرات جوهرية على قانون الانتخابات، فالاختبارات التي أجريت لهذا القصد أثناء الحملة الانتخابية في حزيران (يونيو) سنة ١٩٨٧ مكنتنا من التحديد الدقيق لطرق حل هذه المسألة التي هي على قدر كاف من الصعوبة. وتجري الآن صياغة القوانين التشريعية المتعلقة بإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد الوطني وبتقوية دور هيئات السلطة والإدارة المحليتين. إن هذا العمل كبير جداً، خصوصاً أنه لدينا في مجال الاقتصاد حوالى ثلاثين ألف مرسوم اشتراعي اتحادي، يتطلب الكثير منها تغييراً جوهرياً، أو حتى الإلغاء. وقد ألغي الآلاف منها بعد إقرار قانون المؤسسة الحكومية المنتجة.

ولقد تقدمت النقابات والكومسومول بعد مؤتمريها الأخيرين باقتراحات حول إعداد مشاريع قوانين للاتحادات النقابيةوالشبابية. ويجري

الآن الإعداد لتشريع العمل وتحضير مشاريع قوانين حول التعاون وتوسيع دائرة القضايا التي يمكن معالجتها في اجتماعات التجمّعات العمالية المنتجة ومعايير رواتب التقاعد للعمال والموظفين والمزارعين في الكولخوزات ومواصفات نوعية السلع المنتجة.

ويترتب علينا أيضاً بذل جهود كبيرة لإدخال التغييرات في القانون الجنائي، فهو أيضاً يجب أن يكون على ارتباط وثيق بالمستوى الحالي من نضوج المجتمع السوڤياتي. إن تحديث هذه الناحية المهمة من عملنا القانوني التشريعي سيجري في سياق تلك التحويلات الضخمة المرتبطة بالپيريسترويكا وإشاعة الديمقراطية.

ويكتسب أهمية خاصة كذلك تنشيط دور المحاكم بوصفها هيئاتٍ منتخبة ذات صلة وثيقة بالناس، وضمان استقلاليتها والتقيد الصارم بالمبادىء الديمقراطية للعمل القضائي، وبالموضوعية والغلاسنوست. وبغرض تحقيق هذه الأهداف تم في الفترة الأخيرة اتخاذ إجراءات من شانها أن نزيد من فاعلية الرقابة من جانب النيابة العامة على التقيد باستخدام القوانين والنمط الموحد لهذا الاستخدام، وتوسيع نطاق وظائف هيئة التحكيم الحكومية المولجة بالنظر في الدعاوي الاقتصادية، وتنظيم العمل الحقوقي في الاقتصاد الوطني وتطوير مختلف أشكال التربية الحقوقية للسكان.

وباختصار، يترتب علينا القيام بعمل ضخم بهدف إلى ترسيخ الدعائم القانونية للاشتراكية. صحيح أن القانون والتشريع والشرعية ليست مجرد عناصر مساعدة لديمقراطيتنا وتسريع التقدم الاجتماعي، بل إنها فضلاً عن

ذلك أدوات يُعوَل عليها في البيريسترويكا، وضمانة أكيدة لثبات وجهتها وعدم نكوصها.

البيريسترويكا والسوفياتات

لقد برزت الآن، في مرحلة البيريسترويكا وفي ظروف إشاعة الديمقراطية وعلى نحو مختلف، مسائل توحيد القيادة السياسية للحزب مع دور الهيئات الحكومية والنقابات وغيرها من المنظمات الاجتماعية.

فإذا نظرنا إلى السوفياتات، نجد أن البيريسترويكا قد تطلّبت تفكيراً جديا بمكانها وموقعها من التحوّلات الجارية، إذ لن تكون هناك أي إشاعة فعلية للديمقراطية في المجتمع دون انخراط السوفياتات في هذه العملية، أي دون إحداث تغييرات تجديدية في وضعها ونشاطها.

إن السوفياتات في روسيا ظاهرة فريدة من نوعها في تاريخ السياسة العالمية. إنها ثمرة الإبداع المباشر للجماهير الكادحة. ولعلهم ليسوا كثرة في الغرب أولئك الذين يعرفون أن فكرة السوفياتات والمحاولات الأولى لتنظيمها إنما ظهرت لوقت طويل قبل ثورة أكتوبر، أي منذ سنة ١٩٠٥ بالتحديد. وقد بدأت السوفياتات تتحول نتيجة لثورة شباط (فبراير) التي اطاحت بالنظام القيصري، إلى هيئات للسلطة في عموم روسيا، على الرغم من أن ازدواجية السلطة كانت تحدّ من نشاطها (إذ أنها قامت بموازاة الحكومة المؤقتة). كما أنها أصبحت، بطبيعة الحال، أساساً سياسياً للجمهورية الجديدة التي ولدت في أكتوبر سنة ١٩١٧. أما دولتنا نفسها فقد أطلق عليها اسم جمهورية السوفياتات.

لقد كان من الصعب علينا أن ننتصر دون وجود السوفياتات. لقد

كان من الصعب علينا أن نوحد الملايين من جماهير الشعب في هذه البلاد الواسعة، وخصوصاً العمال والفلاحين، دون السوفياتات. كما كان من الصعب أن نحصد نتائج إيجابية من السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) دون السوفياتات أيضاً. إن قوتها تكمن، في أنها تعبّر مباشرة عن مصالح الجماهير التي صنعتها، وتدافع عن هذه المصالح. وإن سرَّ انتشارها السريع ـ وبالإمكان القول العفوي ـ في كافة أرجاء البلاد وميّزته إنما يكمنان في أنها كانت تقوم بإعداد القرارات بنفسها، وبنفسها كانت تنفذها ولكن بمشاركة شعبية عامة وبإشراف مباشر من جانب أولئك الذين كانت تعنيهم هذه القرارات. إن ذلك لشكل فريد من نوعه وبالغ الفعالية للدمج ما بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية.

غير أنه مع ظهور نظام الإشراف الإداري بدا كما لو أن السوفياتات قد عزلت بعض الشيء. فبات الكثير من القضايا يعالج بمعزل عنها ودون الأخذ برأيها، حتى إن بعض هذه القضايا كان يبقى دون معالجة، فيتضخم ويتحول إلى مشكلات، الأمر الذي انعكس على هيبة السوفياتات ومكانتها. ومنذ تلك اللحظة، بدأ يكبح تطور الديمقراطية الاشراكية، فبدأت تبرز مظاهر تغريب الكادحين عن حقهم الدستوري في المشاركة المباشرة في شؤون الدولة؛ وبذلك لحقت انتكاسة جبرية بشعار الثورة الاشتراكية القائل: إن السلطة ليست فقط للكادحين، بل إنها تتحقق بواسطة الكادحين أنفسهم.

ونحن لا نتستر على الأخطاء. لقد أصبح كثير من القيمين على الاقتصاد يتهاون في هذه الظروف بتوصيات السوفياتات ومطالبها القانونية. كان يتراءى أن الجميع مدرك ـ ولم ينفِ ذلك أحد ولو شكليا ـ لضرورة ان يكون مجلس السوفيات المحلي سيداً مطلقاً وكاملَ

المسؤولية في منطقته إزاء كل ما يتعلق بتنميتها وتلبية احتياجات سكانها اليومية. ولكن الإمكانات الفعلية لدى السوفياتات لم تكن تتيح لها، بالمقارنة مع إمكانيات الهيئات الاقتصادية، القيام بهذه الوظائف. فمدراء وإدارات الكثير من المشروعات، وخاصة الضخمة منها، كانوا يجيزون لأنفسهم إهمال مطالب السوفياتات الملحة والصحيحة، كبناء المساكن والمراكز الثقافية والاجتماعية وتحسين المواصلات العامة، وما إلى ذلك...

ويصعب القول إن ذلك لم يكن يقلق الكادحين والهيئات الحزبية، وقد بذلت محاولات لتحسين الوضع وتغييره، ولكنها جرت بفتور وتردد، وذلك بحكم ظروف ذاتية، أكثر مما هي موضوعية. لقد اتخذ في السنوات الخمس عشرة الأخيرة أربعة عشر قراراً بتحسين نشاط السوفياتات. ولا باس بهذه القرارات، ولكن الأمور بقيت على ما كانت عليه. ذلك أن أوالية الكبح الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي- كانت تزج بثقلها في مواجهة تنشيط دور السوفياتات وتجَبُّهُ طبيعتها الديمقراطية المُجاهِرَة أساسا.

ونحن الآن نرى جيداً أننا لم نستغل بعد، كما يجب، كُمون السوفياتات لِـمَا فيه خير الشعب، وذلك نتيجة الانتشار الواسع لأساليب الإدارة الضاغطة التي كانت تتبعها القيادة، حيث كانت تسود الأساليب البيروقراطية في مجالات العمل الحكومي والاجتماعي. ولقد نشأت في ظروف إضعاف دور السوفياتات ظاهرة استبدال وظائف ونشاط الهيئات الحكومية والإدارية بوظائف الهيئات الحزبية.

انعكست عملية استبدال السوفياتات بالهئيات الحزبية بدورها على العمل الحزبي، والسياسي تحديدا. فقد كانت طاقة العاملين الحزبيين تبذل

على القضايا الاقتصادية والشؤون الإدارية. أما الكادرات فكان يجري اختيارها من بين الناس المدربين، ولكن غير البارعين أو الضليعين أحياناً بما يكفي ليكونوا قادة فعليين للجماهير. وباختصار، فقد نشأ اعوجاج مميز في ممارسة الفعل الديمقراطي الذي يعود الفضل في ظهوره إلى ثورتنا الاشتراكية.

إذاً، لقد انطرحت أمامنا في مجرى البيريسترويكا مهمة كبيرة جداً، ألاَ وهي إحياء دور السوڤياتات إلى أقصى الحدود بوصفها هيئات للسلطة السياسية، وبوصفها عاملاً جباراً من عوامل الديمقراطية الاشتراكية. ونحن نعمل الآن على بعث هيبة السوڤياتات، وخلق الظروف المساعدة على قيامها بوظائفها على نحو تام ونشيط ومبدع في ظروف البيريسترويكا.

لقد حث اجتماع كانون الثاني (يناير) الموسع اللجان الحزبية على المساندة الصارمة للنهج المؤدي إلى إعلاء دور السوڤياتات، وعلى التخلي عن التدخل في شؤونها، وبصورة خاصة عن الهيمنة على هيئات السلطة السوڤياتية وتهميشها. ولا يقل أهمية أيضاً أن ينشط قادة السوڤياتات أنفسهم، الجهاز السوڤياتي بكامل طاقته، وأن يتخلى عن الخمول، عن عادة انتظار تلقي الأوامر والإرشادات من أحد ما. إن الوثائق القانونية الجديدة حول دور السوڤياتات في مرحلة البيريسترويكا إنما تشجع على تعزيز المبادىء الديمقراطية في نشاط هذه السوڤياتات، في الهيئات التنفيذية للسوڤياتات. إن الناحية الرئيسية في عمل السوڤياتات يجب أن تتركز في البقاء على صلة مع الشعب. فالقرارات الجديدة تتيح للسوڤياتات أن تقوم بعملها على نحو يمكنها من أن تبرز كهيئات فعلية للسلطة الشعبية، إذ أنها قد منحت صلاحيات واسعة في مجال تنسيق نشاط كافة المشروعات والمنظمات الواقعة في المنطقة التابعة للسوڤيات ومراقبته.

ولكن تلك هي الخطوات الأولى فحسب، الهادفة إلى إحياء الجوهر الثوري، الديمقراطي للسوفياتات. وسوف ينظر الكونفرانس الحزبي المرتقب لعموم الاتحاد في مسائل تحديث النظام الانتخابي، وتحديث نشاط السوفياتات على مختلف مراتبها، ويجري الآن إعداد المقترحات لذلك. قد يكون من السابق لأوانه تقويم هذه المقترحات، ولكن يمكننا الإشارة إلى ميزتها الرئيسية، المتمثلة في أنها تهدف إلى تعميق الديمقراطية السوفياتية.

الدور الجديد للنقابات

إن الظروف التي تمر بها البلاد الآن، والمهام التي تجري معالجتها، تفرض علينا إعادة التفكير بدور الاتحادات النقابية في الحياة الاجتماعية.

وهنا ينبغي القول قبل كل شيء إن النقابات عندنا تمثل قوةً كبيرة. فلا يتم الإعداد لأي قانون من قوانين العمل دون مشاركة الاتحاد المركزي للنقابات، كما أن كلمة النقابات هي الكلمة الفصل في المسائل المتعلقة بتشريعات العمل والتقيد بها والسهر على حقوق الكادحين. وإذا ما أقدم مسؤول إداريٌ ما على فصل أحد العاملين دون الإصغاء إلى وجهة نظر النقابات، فإن ذلك وحده سيكون كافياً لكي تلغي المحكمة هذا القرار تلقائياً ودون النظر في القضية. ولا ترفع أي خطة ـ سواء كانت سنوية أو خمسية ـ إلى مجلس السوفيات الأعلى إلا بعد أن تنال موافقة النقابات. هذا، وتشارك النقابات بكافة مراتبها في مناقشة الخطة في مختلف مراحل إعدادها.

إن التأمين الاجتماعي وتقديم خدمات الاصطياف وزيارة المصحات

للكادحين والسياحة والرياضة واستجمام الأطفال واستشفاءهم. إن كل هذه الأمور مناطة بالنقابات، وعلى ذلك فهي تمتلك سلطة فعلية. ولكن مما يؤسف له أن نشاط النقابات قد تراجع على امتداد السنوات الأخيرة، حتى إنها تخلت في جملة من المواقع عن بعض صلاحياتها للسلطة الإدارية، كما لم تعد تمارس بعض حقوقها الأخرى بفاعلية.

ولذا، فإننا رأينا، مُذْ بدأنا البيريسترويكا، أن عمل النقابات ليس مدعاة للرضى. وقد أنحيت أثناء وجودي في كوبان باللوم على قادة المنظمات النقابية بسبب محاباتهم لهيئة الإدارة ومسايرتهم لها على نحو يفتقر إلى أبسط مبادىء الحزم. أوَلَمْ يحن الوقت بعد لكي يتخذوا موقفهم المبدئي ويتبعوا نهجاً صارماً في الدفاع عن الكادحين؟

يتراءى لنا أن الدور الجديد للنقابات في ظروف البيريسترويكا إنما يتمثل في أنه ينبغي عليها السعي لتعزيز التوجُّه الاجتماعي للقرارات الاقتصادية، وأن تقف مجابهةً الاتجاهات التكنوقراطية في الاقتصاد، التي لاقت في السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً. وهذا يعني أنه على النقابات أن تنشط أكثر في المشاركة بإعداد البنود الاجتماعية في الخطط الاقتصادية، وأن تطرح، حين تدعو الضرورة، مقترحاتها البديلة وتدافع عنها.

إن اللجان النقابية يجب أن تكون شريكاً فعلياً للإدارة، مُحْرِجاً لها. فهي كانت تتغافل في معظم الأحيان عن الظروف السيئة للعمل في بعض المشروعات، والخدمات الطبية الضعيفة والأحوال المعيشية الرديئة، بينما النقابات السوڤياتية تملك الحق في تولي مراقبة تقيّد الإدارة باتفاقيات العمل، وحق انتقاد ممارساتها، وحتى حق المطالبة بعزل المدير وتنفيذ ذلك في حال استهانته بالمصالح الشرعية للكادحين.

ومن الخطأ الاعتقاد أن الكادحين ليسوا بحاجة إلى الحماية في ظل الاشتراكية. إن حمايتهم هنا واجبة بصورة أكثر إلحاحاً، حيث إن الاشتراكية هي نظام الكادحين. ومن هنا تنبع المسؤولية الكبيرة للاتحادات النقابية في المجتمع الاشتراكي. إن المجتمع السوڤياتي بأسره معني إلى أبعد الحدود في تنشيط عمل النقابات.

الشباب والبيريسترويكا

إن الشباب كُمون هائل للبيريسترويكا. فهم بالذات من سيتعين عليهم العيش والعمل في المجتمع المتجدد. ومن الطبيعي أن يكتسب تنظيم عمل الشباب ودراستهم وأوقات فراغهم أهمية من الدرجة الأولى. إن الشباب يطرقون دروب الحياة لتوهم ويبحثون عن مكانهم فيها، وهذه مرحلة صعبة بالنسبة للإنسان، يتم فيها تشكيل الأسرة وتكوُّن الخبرة المهنية والمنحى السياسي والمواقف المدنية. إنها مرحلة يتمّ فيها تكونن الشخصية، ولذلك ينبغي إيلاء أهمية قصوى للشباب ولاتحاد الشبيبة الشيوعية

لقد اتفقنا على هذا النمط من العمل: إن كل المسائل المتعلقة بالمشكلات المهمة للشباب يجب أن تحل في ضوء ما يرتئيه الكومسومول. وهذا لا يعني أننا نراهن على نحوٍ ما، أو نمالىء الكومسومول. لا! إذ يتعيّن علينا أن نرفع من مسؤوليته، دون أدنى شك، إذ لا شيء يمكنه أن يكون أكثر فاعلية في التأثير على تشكُّل عقلية الجيل الناشىء، وعلى قدرته على حمل حاضر البلاد ومستقبلها على عاتقه، من الثقة بالشبيبة وانخراطها في العملية السياسية والاقتصادية الفعلية. إن التربيت على أكتاف الشباب والنظر إليهم نظرة متسامية لا يكلف غالياً. ولكن لا! يجب إعطاء الكومسومول والشباب فرصة الانطلاق بأنفسهم انطلاقة حقيقية، وأن نرفع عنهم

الوصاية ونعمل على تربيتهم من خلال تحميلهم المسؤولية وإيلائهم الثقة في الشؤون الفعلية.

لقد دعت اجتماعات دورة اللجنة المركزية (كانون الثاني / يناير) القادة الحزبيين إلى مضاعفة الاهتمام بالصقل العملي والفكري والخلقي للشباب. فمن غير المقبول استعمال اللهجة الواعظة في العمل معهم أو استخدام الأساليب الإدارية مهما كانت التبريرات ـ سواء عدم الثقة بنضوج تطلعاتهم وتصرفاتهم أو الاحتراز المبدئي أو الرغبة في تسهيل دروب الحياة أمامهم ـ، إذ لا يجوز التسليم بوجهة النظر هذه. هناك اتجاهان مهمان اليوم في حياة الشباب ونشاطهم. أولاً، من الضروري استيعاب كافة وسائل السلطة الشعبية والإدارة الذاتية، والإسهام بطاقتهم الشابة في دفع إشاعة الديمقراطية على كافة المستويات الحياتية، والانخراط بنشاط في عملية الإبداع الاجتماعي، إذ يستحيل دون ذلك التسريع، أو حتى التقدم بصورة عامة. إن المهمة تكمن في أن يتحسَّس كل شاب علاقته المباشرة بشؤون البلاد وشجونها. ثانياً، إن الجيل الشاب يجب أن يكون مستعداً للمشاركة في التحديث الواسع لاقتصاد البلاد، وبالدرجة الأولى من خلال تعميم استخدام الكمبيوتر واستيعاب التكنولوجيات الجديدة. إن ما نتوخّاه من الشباب هو تجديد الطاقة الذهنية للمجتمع وإغناؤها.

إن مشكلات الشباب الاجتماعية هي مشكلات معقدة. فهناك العديد من القادة ممن يدعون الشباب إلى المساعدة في ورش البناء، مثلاً، ولكنهم ينسونهم عند معالجة القضايا الاجتماعية. إننا نرفض مثل هذا الأسلوب، وندعم فكرة قانون الشباب الذي يمكن أن يحدِّد المشكلات والحقوق والواجبات الخاصة التي يضطلع بها الشباب دون تكرار ما ينطبق على سائر

المواطنين السوفيات. فهذا القانون سيتيح تجسيد التفاعل بين الكومسومول وهيئات الدولة والنقابات وغيرها من المنظمات في ما يتعلق بمسائل الدراسة والعمل والمعيشة والاستجمام لدى الشباب. وهو سيزيد من مسؤولية الوزارات والدوائر حيال معالجة القضايا الشبابية.

لقد لقي المؤتمر الكومسومولي المنعقد سنة ١٩٨٧ صدىً واسعاً في البلاد. وقد تكشّف عن تفهُّم الكومسومول لمسؤوليته تجاه الشعب والوطن، وعن الرغبة الحارة لدى الشباب بالانخراط في مزيد من النشاط في عملية التجديد الاجتماعي. كما وأن الجو الرصين الذي ساد المؤتمر كان مدعاة للسرور. ولعلي لم أشعر يوماً بمثل تلك الرغبة العارمة للمشاركة في النقاش كما شعرت في هذا المؤتمر. لقد كان اتصالاً حياً مع المندوبين المتجاوبين، ملؤه الاندفاع والحماس.

والدلائل جميعاً تشير إلى أن الشباب يتقبلون بكل جوارحهم التغييرات الثورية الجارية في البلاد، وأنهم على استعداد لرفدها بطاقتهم وحماسهم الشابين.

حول النساء والعائلة

إن البلاد بحاجة اليوم لمزيد من المشاركة النسائية في إدارة الاقتصاد والثقافة والحياة الاجتماعية. وهذا ما تعمل على تحقيقه المجالس النسائية التي أنشئت حالياً في كافة أرجاء البلاد.

لقد طرحت في دورة كانون الثاني (يناير) مسألة التوسُّع في ترشيح النساء إلى المناصب القيادية، خصوصاً أنَّ ملايين النساء تعمل في حقل الصحة والثقافة والتعليم والشؤون العلمية. كما وأن نساء كثيرات يعملن في

الصناعة الخفيفة والتجارة والخدمات المعيشية.

وكما هو معروف، فإن درجة تحرر المرأة تعتبر معياراً للمستوى الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

لقد قضت الدولة السوڤياتية قضاء مبرماً على مختلف أشكال امتهان حقوق النساء الذي كان سائداً في روسيا القيصرية، وأقامت مساواة تامة بين المرأة والرجل يضمنها القانون. إننا نفتخر بما قدمته السلطة السوڤياتية للمرأة: الحق المتساوي مع الرجل بالعمل، وعدم التفريق في الأجور والحماية الاجتماعية. وقد حصلت المرأة على كافة إمكانات الدراسة وممارسة الوظيفة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والسياسي. ولعله لَمّا كان بوسعنا أن نبني المجتمع الجديد ونصمد في الحرب ضد الفاشية لولا الإسهام الفعّال من جانب النساء وتضحياتهن الكبيرة.

ولكن في غمرة مشكلاتنا اليومية الصعبة كدنا ننسى حقوق المرأة ومتطلباتها المميزة المتعلقة بدورها، أُمّاً وربة أسرة، كما كدنا ننسى وظيفتها التي لا بديل عنها مُرَبِّيَةً للأطفال. فلم يعد لدى المرأة، العاملة في البناء وفي الانتاج وفي قطاع الخدمات وحقل العلم والإبداع، ما يكفي من الوقت للاهتمام بالشؤون الحياتية اليومية، كإدارة المنزل وتربية الأطفال، وحتى مجرد الراحة المنزلية. وقد تبيَّن أن الكثير من المشكلات في سلوكية الفتيان والشباب، وفي قضايا خلقيه اجتماعية وتربوية وحتى إنتاجية، إنما يتعلق بضعف الروابط الأسرية والتهاون بالواجبات العائلية.

تلك هي المفارقة التي حصلت، على الرغم من رغبتنا الصادقة والمشروعة سياسياً بمساواة تامّة للمرأة مع الرجل. وإننا نعمل في مجرى البيريسترويكا على تصحيح الخلل الذي طرأ على المساواة بين المرأة

والرجل، هذه المساواة التي باتت متممة لفضائل مجتمعنا. ومن هنا يدور الآن نقاش حادّ وحماسي في صحافتنا ومنظماتنا الاجتماعية وعلى كل الصعد ـ في العمل والمنزل ـ حول مسألة استعادة المرأة لدورها الأنتوي الحقيقي بالكامل.

المشكلة الأخرى التي لدينا هي ممارسة المرأة للأعمال المجهدة التي تنعكس سلباً على حالتها الجسدية. هذه المشكلة هي من مخلفات الحرب، وما نجم عنها من نقص كبير في الرجال، وبالتالي في اليد العاملة في كل المجالات والقطاعات الإنتاجية، وهي مشكلة نواجهها اليوم جدياً.

إن معافاة العائلة وتنشيط دورها في الحياة وفي تطوير المجتمع تمثل الآن بالنسبة إلينا المهمة الاجتماعية الأكثر إلحاحاً، بما فيه مكافحة الإدمان على المسكرات. ونحن نأمل الكثير من نشاط المجالس النسائية ومبادراتها، القادرة على عمل الكثير في هذا المجال، حيث إنها أكثر المنظمات التصاقاً بالظروف الشخصية للحياة وبمشاغل النساء.

إن إشاعة الديمقراطية في المجتمع، التي هي عصب وضمانة البيريسترويكا، تبقى غير مجدية دون تنشيط دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في كافة التحوّلات الجارية. وإنني لعلى ثقة بأن دور المرأة في مجتمعنا سينمو باطراد.

إتحاد الأمم الاشتراكية ـ كيان فريد

إننا نعيش في دولة متعددة القوميات. وهذه المزية هي من عوامل قوتها لا ضعفها وتفككها. لقد كانوا ينعتون روسيا القيصرية بسجن الشعوب، اما التورة الاشتراكية فقد أنهت الاضطهاد القومي وعدم

المساواة، وأمنت التقدم الاقتصادي والروحي لكافة القوميات والشعوب، حيث غدت الشعوب المتأخرة والمهمّلة في السابق تملك صناعة متطورة وبنية اجتماعية حديثة، كما ارتقت ثقافتها إلى مستوى طليعي، علماً أن البعض منها لم يكن يملك سابقاً لغته المكتوبة. ولا يسع أي إنسان غير متحيز إلا أن يقرّ بأن حزبنا قد حقق في هذا المجال تحويلاً هائلاً، أغنى نتائجه المجتمع السوفياتي، لا بل الحضارة العالمية.

إن كافة القوميات والشعوب القاطنة في بلادنا قد أسهمت في قيام وطنها الاشتراكي وتطويره، ودافعت جنباً إلى جنب عن حريتها واستقلالها، وعن إنجازاتها الثورية بوجه غزوات الأعداء. فلو لم يجرِ حل المسألة القومية في بلادنا من حيث المبدأ، لما كان الاتحاد السوفياتي متمتعاً اليوم بهذا المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والدفاعي، ولما كانت دولتنا قادرة على الاستمرار والثبات دون المساواة الفعلية بين الجمهوريات وقيام الأسرة الاشتراكية على أساس التآخي والتعاون والاحترام والتعاضد. غير أن ذلك لا يعني خلو عملية التطور الاجتماعي من التعقيدات، فالتناقضات الملازمة لكل عملية تطور تبرز هنا أيضاً. ولقد كنا منشغلين سابقاً بشكل أساسي مع الأسف في تثبيت الإنجازات الكبيرة فعلا في مجال معالجة المسألة القومية، كما كنا نقوّم الوضع من خلال الكلمات الرنانة، بينما هي مسألة الحياة نفسها بكامل تنوعها وتعقيداتها.

إن المسألة هنا مسألة جدلية: فمع نمو التعليم والثقافة، ومع تحديث الاقتصاد، يتشكل لدى كل شعب مثقفوه ويزداد الوعي القومي الذاتي، وينمو الاهتمام الطبيعي بالجذور التاريخية، وهذا أمر رائع، سعى إليه التوريون من كافة القوميات من خلال إعدادهم لثورتنا وشروعهم في بناء المجتمع الجديد على أنقاض الأمبراطورية القيصرية. ولا يخلو الأمر أحياناً

من طهور بعض النزعات القومية لدى فئة معينة من الناس، فيتجلى ضيق الأفق والتنافس والغطرسة القومية.

لكن المسألة ليست هنا فحسب، بل في التغييرات الجارية في المجتمع وبالدرجة الأولى في تعاقب الاجيال، حيث ينبغي على كل جيل جديد أن يتخرج من مدرسة الحياة في دولتنا المتعددة القوميات، ولا ينحقق هذا دائماً بسهولة وبساطة. لقد أتاحت الاشتراكية انطلاق كافة الشعُوب، واختزنت كافة الشروط لحل المشكلات القومية بروح المساواة والتعاون بين الشعوب. وإنه لمن المهم أن نعمل بوحي من مبادىء الاشتراكية، متذكربن في الوقت نفسه أن الأجيال الجديدة الناشئة، غالباً ما لا تعرف كيف توصلت شعوبها إلى هذا المستوى من الازدهار. فلم يكن ليوضح لهم أحد كم عملت من أجلهم الأممية ومادا عملت.

إن الاتحاد السوڤياتي يظهر، على خلفية العداء المستشري بين القوميات حتى في أكثر بلدان العالم تقدما، نموذجاً فريداً من نوعه في تاريخ الحضارة الإنسانية، وهذا من ثمار السياسة القومية التي أرسى دعائمها لينين. فتلك كانت البداية الصعبة والخطوات الأولى في بناء الدولة المتعددة القوميات. وقد لعبت القومية الروسية دوراً بارزاً في حل المسألة القومية. ففي إطار السياسة القومية اللينينية استطاعت شعوب كثيرة في بلادنا أن تجناز خلال فترة تاريخية وجيزة طريق الانبعاث والازدهار الثقافي. وعندما يجابه أحد ذلك بالغطرسة القومية والانغلاق على الذات، ويحاول أن يصور « ما له » على انه قيم مطلقة.. فلن يكون هذا عادلاً، ولا يجوز التسليم به. وكان ذلك يشكل دائماً موضوعاً للنقاش الحي والمشبع في المجتمع السوڤياتي.

إن كل ثقافة قومية هي قيمة كبيرة لا يعقل أن تضيع. ولكن الاهتمام الجدي بكل ما هو قيم في الثقافة القومية، يجب ألاّ يتحول إلى النزوع نحو الانعزال عن العملية الموضوعية للتفاعل والتقارب بين الثقافات القومية.

ثمّة خطورة أخرى تكمن في أن يشوب عدم الاحترام علاقات ممثلي القوميات المختلفة بعضهم ببعض. لقد أمضيت سنوات كثيرة من حياتي في شمال القفقاس، موطن تنوع القوميات ـ فكل مدينة، وكل قرية هناك تجمع بين سكان ذوي انتماءات قومية مختلفة، وينطبق هذا أيضاً على المنطقة بأكملها. لقد عرف تاريخ القفقاس الكثير من المآسي، ولكن الوضع تغير جذرياً في ظل السلطة السوفياتية. لا أريد أن أعطي صورة مثالية للوضع ولكن الميزة الرئيسية للعلاقات بين القوميات المتعايشة في هذه المنطقة، هي صلة الاحترام والتعاون والتقارب والتضامن. وأعرف من تجربتي الخاصة، أن سكان الجبال يقدرون الصداقة، ولكنهم شديدو الحساسية في الوقت نفسه حيال أي نظرة مستعلية. وأذكر انه في مقاطعة «كراتشايفو ـ تشركاسيا» ذات الحكم الذاتي، الواقعة ضمن حدود ناحية ستافروبول، يقطن الكراتشايفون والشركس، الروس والابازينيون والنوغائيون والأشور واليونان وغيرهم من ممثلي القوميات الأخرى؛ وهم يعيشون في جو من المودة. وفي أساس ذلك تكمن المساواة والمعالجة العادلة لكافة المشكلات. وكنا دائماً ندفع غالياً ثمن الإخلال بهذه المبادىء، وقد حافظت هذه المقاطعة الصغيرة على ثقافة مختلف القوميات وطوّرتها، كما صانت تقاليدها وتصدر الآن فيها آداب بلغات مختلف قاطنيها، الأمر الذي لا يفرق تلك الشعوب، بل على العكس يساعد على توحيدها. فلا يكفي فقط أن نعلن المساواة بين القوميات بل يجب أن تتقاسم كافة الشعوب المصير المشترك.

واكرر القول إنه إذا ما تولدت ظاهرات سلبية في هذا المجال البالغ الحساسة في العلاقات الإنسانية، فإنها لا تظهر من فراغ، بل بسبب البيروقراطية وتجاهل الحقوق المشروعة. وتحتدم عندنا أحياناً المجادلات حول تطوير اللغات القومية. ماذا عسانا أن نقول هنا؟ لا يجوز التنكر لحق أي شعب من الشعوب، مهما قل عديدُه، في أن تكون له لغته القومية. فتلك هي الثقافة الإنسانية بكامل تنوّعها وبالشكل الذي وصلت فيه إلينا، وبكل تعدد اللغات هذا، وحتى في الملبس والزي والمظهر الخارجي، إنها ثروتنا المشتركة، فهل يجوز عدم الاكتراث بها أو التقليل من شأنها؟.

وفي الوقت نفسه، لا يسعك العيش في بلادنا الشاسعة المتعددة القوميات دون وسيلة للتفاهم، كما تمثله اليوم بطبيعة الحال اللغة الروسية، فهذه اللغة ضرورية للجميع، لا بل إن التاريخ نفسه قد أملى تطور عملية الاختلاط الموضوعية على قاعدة لغة القومية الأكثر عدداً. فقد هاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية مثلا، ممثلو قوميات عديدة، ولكن اللغة الرئيسية أصبحت الإنكليزية. ويبدو أن ذلك كان اختياراً طبيعياً. ويمكننا أن نتصور ما كان سيحدث لو تمسكت كل قومية بلغتها ورفضت معرفة اللغة الإنكليزية. وتلك هي الحال في بلادنا، خصوصاً أن الشعب الروسي قد أثبت على امتداد تاريخه أنه يتمتع بنزوع كبير نحو الأممية وإبداء الاحترام وحسن النية إزاء مختلف الشعوب. وقد برهنت الحياة عندنا ضرورة امتلاك لغتين (إضافة إلى اللغة الأجنبية) وهما اللغة الأم ولغة التفاهم: الروسية.

إن محاولات تسعير الشعور القومي لن تؤدي إلاّ إلى تعقيد البحث عن حلول عقلانية. ونحن لسنا بوارد الهروب مما يطرأ من مشكلات، بل

سوف نعالجها في إطار العملية الديمقراطية، عاملين بذلك على تعزيز التعايش الأممي بين شعوبنا.

لقد أوصى لينين بأقصى درجات الحذر والتأني في التعاطي مع المسألة القومية. فهذه الأمور لا تحتمل التعاميم الجاهزة والجامدة. فمن الواضح أنه عندما تتوافق المصالح الجذرية للقوميات وعندما تقوم العلاقات بين القوميات على أساس مبدأ المساواة التامة ـ وتلك هي الحال تحديداً في المجتمع السوفياتي ـ، فإنه يمكن حينذاك، حتى في أحرج المواقف، معالجة أي مشكلة أو سوء تفاهم. وهناك بالطبع الكثيرون في الغرب، وحتى في الشرق، ممن يريدون زعزعة الصداقة والتلاحم بين شعوب الاتحاد السوفياتي وإضعافها. ولكن تلك طاهرات من نمط آخر، فهنا يقف القانون السوفياتي بالمرصاد، ذلك القانون الذي يصون مكتسبات السياسة القومية اللينينية. وانطلاقاً من هذه المواقع سنكون حاسمين ومبدئيين، إذ ينبغي احترام الشعور القومي، الذي لا يمكن تجاهله، أما المزايدة عليه فهي عبث سياسي إذا لم يكن جريمة. من تقاليد حزبنا النضال المبدئي ضد كافة تجليات التعصب القومي والشوفينية والانعزالية والصهيونية ومعاداة السامية مهما تعددت أشكالها. ونحن أوفياء لهذه التقاليد. ولقد اثبتت تجربتنا انه يمكن مجابهة عدوى التعصب القومي فقط بالتربية الأممية. وفي كل زيارة لي إلى الجمهوريات والأقاليم القومية في الاتحاد السوفياتي أزداد قناعة، من خلال لقاءاتي مع الناس هناك بانهم يثمّنون انتماء شعوبهم لعائلة أممية كبيرة واحدة ويعتزون بهذا الانتماء، كما يعتزون بأنهم جزء لا يتجزّأ من هذه الدولة العظمى التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في تقدم الإنسانية. ذلك هو الشعور الوطني السوفياتي، وسوف نعمل باستمرار على توطيد وحدة الشعوب الحرة وتآخيها في هذا البلد الحُرّ.

الهيبة والثقة

لقد شملت البيريسترويكا كل فئات المجتمع بالاتجاهين العمودي والأفقي، واتسعت عمقاً وامتداداً. وتتطور البيريسترويكا في غمرة معالجة المشكلات وتخطي الصعوبات، ويبرز الحزب الشيوعي السوفياتي مبادراً ومولداً للأفكار ومنظماً وقائداً، وأكاد أقول: ضمانةً للبيريسترويكا لمصلحة تعزيز الاشتراكية والكادحين. إن حزبنا يحمل على عاتقه مسؤولية تاريخية. لقد قال لينين سنة ١٩١٧ إنه إذا بدأت الثورة يجب السير بها حتى النهاية، وتلك هي الحال بالنسبة للبيريسترويكا، حيث إن الحزب سيسير بها حتى النهاية. إن هيبة الحزب والثقة به تتناميان، وعلى الرغم من اننا لم نزل في مرحلة الانتقال من حالة نوعية إلى أخرى، فإن الهيئات الحزبية تحاول قدر الإمكان، ألا تتولى وظائف الدوائر الإدارية والاقتصادية، علماً أن ذلك ليس بهذه السهولة، إذ يتهيأ لنا أن الطريق المجرب هو الاعتماد على الحزب في تأمين تنفيذ الخطط. ولكن مهمة الحزب تختلف عن ذلك، وهي تكمن بالدرجة الأولى في الاستيعاب النظري للتطوّرات والتنبّه للحظات الحرجة في عملية تطور التناقضات في الوقت المناسب، ورسم السياسة وإدخال التعديلات التكتيكية والاستراتيجية عليها، وتحديد سبل تحقيق هذه السياسة وأشكاله، وانتقاء الكادر وتوزيعه، وتأمين القاعدة التنظيمية والإيديولوجية للبيريسترويكا. ولن يكون بوسع أحدٍ أن يقوم بذلك سوى الحزب.

إن شؤون الإدارة والاقتصاد يجب أن تناط بالمنظمات الحكومية وغيرها ممن هم معنيون بالأمر، وهذا النهج ليس بدعة بل أثبتته وأملته الممارسة التاريخية، فعلى الحزب القيام بعمله وعلى الآخرين أيضاً القيام بعملهم، وحيث يغيب ذلك تضعف القيادة الحزبية كما يضعف العمل

الايديولوجي ويهبط مستوى الكادر .

لقد تشكل مجتمعنا على نحو انَّ كل ما يحدث في الحزب ينعكس على حياة البلاد ، فليست هناك في بلادنا معارضة رسمية ، الأمر الذي يضاعف من المسؤولية الملقاة على عاتق الحزب الشيوعي السوڤياتي بوصفه حزباً حاكماً . ولذا ، نرى أن مهمتنا الرئيسية إنما تكمن في التكوين المطّرد للديمقراطية داخل الحزب وفي تعزيز مبادىء الرفاقية في العمل ، وتوسيع مدى الغلاسنوست في الحزب. إن اللجنة المركزية تطلب من الناس المنتخبين في المواقع القيادية التحلّي بالتواضع والانضباط والنزاهة ، ومكافحة التملق والمداهنة ، إذ ليس هناك في الحزب من هو فوق النقد كما ليس فيه من لا يملك حق النقد .

لقد كان واضحاً بالنسبة إلينا ضرورة البدء بالپيريسترويكا في التفكير والسيكولوجيا ، في التنظيم ، في أسلوب العمل وطرائقه ، أي أن نبدأ من الناس ، وبالدرجة الأولى من الكادر القيادي .

ونهجنا اليوم هو تأييد الأشخاص المبادرين ، المفكرين ، النشيطين ، المالكين جرأة النقد الذاتي في تقويم الأمور ، والقادرين على التخلّص من الشكلية والحرفية في العمل وعلى إيجاد الحلول الجديدة والمبتكرة ، والذين يستطيعون ويرغبون في السير بجرأة إلى الأمام ، ويحسنون إحراز النجاح . إن الپيريسترويكا تفتح أمامهم آفاقاً واسعة للنشاط الابداعي .

وليست هناك حاجة بالطبع إلى تغيير الكادر برمنه ، لا بل يستحيل ذلك ، ويمكن أن نقوم بإعادة توزيع الكادر في المناصب العليا والوسطية ، وعلى مستوى المؤسسات ، إذ يجب ضخ قوى جديدة شابة ، وهذا ما يحدث اليوم بالتحديد . وعلاوة على ذلك فقد بدأ البعض يحصد نتائج

نشاطه الإنتاجي، وهذا أمرٌ واضح. أو أن هناك من لم يعد بمقدوره أن يأخذ على عاتقه مهام جديدة، وهذا أيضاً أمرٌ واضح، وليس ثمة داع لتصوير الوضع على نحو مأساوي.

إن لكل عصر متطلباته وأشخاصه الطليعيين وأساليبه، فكل من يستطيع إعاده بناء ذاته واتباع السبل الجديدة في العمل السياسي والتنظيمي والإيديولوجي، هو من سيستطيع العمل واكتساب تأييد الكادحين والمنظمات الحزبية. والجزء الأكبر من كادرنا مؤهل لذلك، وليكن ذلك بمستويات مختلفة: فالبعض يدرك المتطلبات الجديدة على نحو أسرع في حين أن البعض الآخر يفضل التريث. ونحن ننطلق، من حيث المبدأ، من أن القسم الأساسي من كوادرنا مؤهَّل للقيام بمهام البيريسترويكا، كما لا يمكننا في الوقت نفسه التسليم بأن يسير كل شيء كما في السابق دون تسريع.

إن البيريسترويكا تتطلب من العاملين خبرة وكفاءة مهنية عالية. فلا غنى اليوم عن الإعداد العصري والشامل للعاملين، ودون الاضطلاع بشؤون الإنتاج والعلم والتقنية والإدارة والاقتصاد والتنظيم وحفز العمل سوسيولوجياً وسيكولوجياً. وعموماً نحن بحاجة إلى أقصى درجة تفعيل الطاقة الذهنية الكامنة للبلاد ورفع إنتاجيتها الإبداعية بصورة جوهرية.

مرة أخرى أشدد على أهمية النشاط النظري للحزب، وفي هذا المجال أيضا نقوم بعمل كبير، ولكننا نطمح هنا كذلك إلى تعميق المبادىء الديمقراطية، وعدم السماح باحتكار السلطة من قبل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص. إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي، نطرح المسألة على هذا النحو بحيث تنخرط في هذا العمل كل القوى المبدعة في الحزب والمجتمع.

إذا كنا سنعتمد في كل شيء على المركز، أو ما هو أسوأ من ذلك، على شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص فإننا سننزلق ولا بد في مهاوي التحجر الفكري، وسيكون هذا ضربة مُميتة للپيريسترويكا، لا بل لتطور المجتمع بأسره. ويعرف تاريخ الحزب الشيوعي السوڤياتي الكثير من العبر في هذا المجال، وهي دروس مريرة، شديدة الوطأة. فمن غير الجائز أن ننيط بالعلوم الاجتماعية والقوى المبدعة في الحزب دور المعلقين فحسب، على هذه أو غيرها من القرارات أو خطب الرفاق ذوي المناصب العالية، لقد أخذنا نهجاً مختلفاً وسوف ننشط بوحي من أفكار لينين والتقاليد اللينينية.

١٧ الغرب والبيريسترويكا

إننا نهتم دائماً بكيفية تقبل الپيريسترويكا خارج حدود بلادنا وخصوصاً في الغرب، وليس ذلك من باب الفضول، بل من قبيل واجبات السياسيين، ونرى أن عملية الپيريسترويكا تجتذب اهتماماً متزايداً، ليس فقط بذاتها، وليس فقط كمسألة متعلقة بمصير شعب بلد عظيم، بل يجري تقبلها حدثاً ذا مضاعفات دولية كبرى، فقد كتبت إحدى الصحف الألمانية الغربية تقول: «إنّ ما يحدث في الاتحاد السوڤياتي يمس العالم بأسره».

وتنبغي الإشارة قبل كل شيء إلى أن الاهتمام الصادق لدى الغالبية العظمى من الناس في بلدان العالم بالپيريسترويكا يترافق مع التفاؤل والتمنيات الطيبة بنجاح التحوّلات التي بدأها الشعب السوڤياتي. إنهم

ينتظرون من البيريسترويكا الشيء الكثير في العالم أجمع، ينتظرون آملين أن تنعكس إيجاباً على التطور العالمي بمجمله وعلى العلاقات الدولية ككل.

أما في ما يتعلق بالدوائر الرسمية والجزء الأكبر من وسائل الاعلام الجماهيري الغربية، فقلّة في هذا الوسط من كانت تؤمن في البداية بواقعية هذه التغييرات التي أعلن عنها في نيسان (أبريل) سنة ١٩٨٥. كما كان هناك ما يكفي من الآراء المتهكمة: ها قد أتى فريق جديد، وهو يتعجل بطرح مفاهيمه وبرامجه الجديدة. أو قولهم إن الروس شعب عاطفي، ومن المتبع عندهم أن يلقي القادة الجدد تبعة الأخطاء على من سبقهم، بينما يبقى كل شيء كما في السابق. وبعد حين سيخفت النقد وتنسى المبادرات الجديدة.

ولكن لم يتيسّر لهم البقاء طويلاً عند هذا الرأي، فقد أصبح من الواضح أن البيريسترويكا حقيقة تاريخية، وبعد دورة اجتماعات اللجنة المركزية للحزب في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، لم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أن بلادنا قد خطت فعلياً على طريق التحوّلات الجريئة والبعيدة المدى.

وقد ترددت التعليقات على نحو أكثر وضوحاً بعد دورة حزيران (يونيو) لاجتماعات اللجنة المركزية ١٩٨٧، فقد بدأوا يقرون أن نطاق لإصلاحات المقترحة في حقل إدارة الاقتصاد وجذريتها قد فاقت توقعات غالبية المهتمين بدراسة المجتمع السوفياتي في الغرب. إن الكثيرين في الغرب، كما نرى، لم يتوقعوا مثل هذا الحوار الصريح والمعمّق، ومثل هذه الإجراءات البنّاءة الواسعة. أما نعت «التدابير المجتزأة» الذي كانوا يَسِمُون به خطواتنا قبل حزيران، فلم يعد الآن رائجاً على ما يبدو بعد

إعلان مقررات دورتي حزيران للجنة المركزية ومجلس السوفيات الأعلى. لقد تجاوزنا بعيداً دائرة الطبشور التي رسمها المؤوّلون الغربيون لإمكاناتنا ونوايانا، بينما كان هناك ما يكفي من الادعاءات عشية هذه الدورة، الزاعمة بأن «حملة غورباتشيوف من أجل التغيير» بدأت تضعف.

لقد بدأوا يتحدثون الآن عن «الثورة الجديدة»، وعن ثبات خط البيريسترويكا، وعن كونها ستفضي إلى «قفزة جديدة» وذلك على القاعدة الاقتصادية والحقوقية الجديدة. وعموماً فإنهم قد لاحظوا الطابع المرحلي لدورة اجتماعات حزيران في طريق البيريسترويكا، فباتت مسألة التعاطي مع البيريسترويكا أكثر أهمية، فأصبحوا ينتقدون وتائر البيريسترويكا من جميع الجهات. فهم من «اليسار» ينتقدوننا بسبب إبطائنا في السير، وأما من اليمين فلأننا نسير بخطى سريعة، غير أن الجميع متفقون على أن القيادة السوفياتية تتعاطى جدياً مع الإصلاحات.

إنّ ما يقلق المراقبين الغربيين هو ما سينجم عن استمرار البيريسترويكا من تأثير على الاتحاد السوفياتي والعالم بأسره، وهم يتساءلون عن الشيء الأكثر ملاءمة للغرب: أهو نجاحها أم فشلها؟.

إن نطاق الردود على هذه التساؤلات واسع جداً، وذلك أمر طبيعي، فهناك الكثير من الاختصاصيين الجديين الذين يقرون بإمكانية التسريع الكبير للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في المجتمع السوفياتي، ويشيرون إلى أن نجاح البيريسترويكا سيكون له نتائج إيجابية على الصعيد الدولي. إن المجتمع الدولي سيكون رابحاً بحسب رأيهم الشديد، بنتيجة نمو الرفه المادي للمواطنين السوفيات والتطوير المضطرد للديمقراطية. إن مدى البرامج الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يجري تنفيذها في الاتحاد السوفياتي،

تتمثّل إتباتاً وضمانة مادية لنهجه السلمي في السياسة الخارجية، ومن هنا النداءات العملية لقادة دول الغرب لئلا يجزعوا من البيريسترويكا، وألاّ يجعلوا منها موضوعاً لحرب نفسية، بل من الافضل أن يدعموها، من خلال أوالية العلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي والتعاطي بجدية مع مبادرات الاتحاد السوفياتي، حيال مسائل نزع السلاح والانفراج الدولي والإقدام على عقد معاهدات حول هذه المسائل.

وبرأينا انه إذا تركنا جانباً الكثير من القضايا المتنازع عليها، فإننا نعتبر عموماً أن هذا الموقف هو موقف واقعي، ونرحب بوجهته البناءة بوجه عام. فهو يستجيب لمهام الانفراج في العلاقات الدولية ويعكس المناخ السائد في المجتمع الدولي.

إن السياسيين بعيدي النظر إنّما هم أولئك الذين يعتقدون بأن الغرب قد يرتكب خطأً تاريخياً، في حال عدم استجابته للمبادرات الإيجابية الصادرة عن موسكو، وفي حال عدم تحرره من التصورات الزائفة حول الاتحاد السوفياتي، ومن الأضاليل التي ابتدعها لنفسه.

ولكن وسائل الاعلام الجماهيري الغربية، وكذلك المناظرات السياسية، تروج لوجهة نظر مناقضة تماماً، تهدف إلى النيل من سياستنا وتشويه نوايانا. وهناك الكثير من التنبؤات المتشائمة، حيال دينامية سياستنا الداخلية والخارجية، وهذا يظهر مرة أخرى تأثيرات الحرب الباردة، وكم هي عميقة جذور العداء للسوفياتي، التي تتغذى بالمصالح الأنانية لبعض الدوائر. ولو انحصرت المسألة في المجادلات النظرية والمجال الإعلامي لما أثارت الاهتمام، فالحياة نفسها ستبين الحقيقة في نهاية المطاف. ولكن المسألة تتعدى ذلك إلى التهويل بالبيريسترويكا التي

ستضاعف القدرة الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفياتي وبالتالي ستزيد من خطر « التهديد السوفياتي » . إذن ، يجب المراهنة في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، والحال هذه ، على فشل البيريسترويكا والعمل على كبحها وعرقلتها عملاً بالمبدأ السائد في الأوساط المعادية للسوفيات القائل : « إن ما هو أسوأ للاتحاد السوفياتي هو أفضل للغرب » .

إن الدوائر اليمينية المتطرفة لا تخفي عداءها للبيريسترويكا حين تُسفر عن حساباتها المبنية على أساس أن الاشتراكية غير مؤهَّلة لخلق ما يمكنها أن تواجه به « العالم الحر » . إن التخلي عن الفكرة الدوغمائية حول « الركود الاجتماعي » في المجتمع السوفياتي هي بالنسبة إلى هذه الدوائر موازية للهزيمة الإيديولوجية . عندها سيتعين عليهم إعادة النظر بمبدأ العداء للسوفيات ، وما يتفرع عنه من ترتيبات سياسية ، وسيتبخَّر وهم « التهديد السوفياتي » الذي ينبع ، على حدِّ زعمهم ، من انَّ الاتحاد السوفياتي يلجأ نتيجة لعجزه عن مواجهة الصعوبات الداخلية إلى التوسع الخارجي .

وحتى إنهم يحاولون تشويه الغلاسنوست وإشاعة الديمقراطية ، فيتبنون على سبيل المثال أخباراً ملفقة من الاتحاد السوفياتي ، مستشهدين في الوقت نفسه بأقوال الصحافة السوفياتية . ثم يتبين فيما بعد أن المطبوعات السوفياتية لا تتضمن شيئاً من هذا القبيل . إنهم يستفزوننا للحدِّ من الغلاسنوست وكبحها والتراجع عن إشاعة الديمقراطية ، وذلك من خلال التحريض عبر وسائل الإعلام الجماهيري ، مستهدفين عرقلة عملية البيريسترويكا التي لا تَعقل دون الغلاسنوست وإشاعة الديمقراطية .

كما نشطت المحاولات لزرع الشكوك لدى مواطنينا في صحة النهج السياسي للبيريسترويكا ، والتهويل عليهم بالصعوبات وإثارة توقعات غير

واقعية. إنهم يرمون إلى إثارة عدم الثقة بين الشعب والقيادة، وخلق المصادمات بين القادة، وتقسيم الحزب والمجتمع.

يحاول بعض السياسيين ووسائل الإعلام الجماهيري، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، أن يصور البيريسترويكا أنها اتجاه «ليبيرالي» يجري السير فيه بضغط من الغرب. ولا يسعنا، بالطبع، إلا أن نقر بكفاءة الإعلاميين الغربيين، فهم يقودون لعبة الديمقراطية الكلامية بشكل محترف. ولكننا لن نؤمن بالديمقراطية الغربية إلا حين يمنح العمال والموظفون حق الانتخاب الحر في الاجتماعات المفتوحة لمالكي المصانع والفبارك، لمدراء البنوك والخ.، لن نؤمن بها إلا حين تبدأ وسائل الإعلام الجماهيري بالانتقاد المنتظم للشركات والبنوك ومالكيها وبالتحدث عن المجريات الواقعية للأمور في دول الغرب، وليس فقط عقد المجادلات التي لا نهاية لها ولا جدوى منها مع السياسيين.

وهناك نقاد آخرون لإصلاحاتنا مِمَّن يشيرون إلى حتمية الظاهرات المَرَضيَّة في مجرى البيريسترويكا. فهم يتنبأون لنا بالتضخم والبطالة وارتفاع الأسعار وتزايد الفرز الاجتماعي، أي بكل ما تزخر به المجتمعات الغربية؛ أو أنهم يرسِّخون ما يوحي بأن اللجنة المركزية تواجه معارضة قوية متمثلة في الجهاز الحكومي والحزبي، أو حتى قولهم إن الجيش عندنا يقف في صف المعارضة، كما أن لجنة أمن الدولة لم تقل كلمتها بعد، كل هذه الأقاويل قيد التداول.

ولكنني أجد نفسي مضطراً إلى تكدير أولئك وغيرهم: إن أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية هم اليوم في أعلى مستويات التلاحم، وليس هناك ما يمكنه ضرب تلاحمهم، وكذلك في الجيش ولجنة أمن

الدولة وغيرها من المؤسسات، فإن المكانة الأسمى هي للحزب، وإليه تعود الكلمة الفصل. لقد زادت البيريسترويكا من رسوخ مواقع الحزب، وأضفت نوعية جديدة على دوره المعنوي والسياسي في المجتمع والدولة.

وإنني أنوه من قبيل الإنصاف أن المعلقين السياسيين الغربيين يرون الطابع الاشتراكي للتغييرات الجارية عندنا، كما يلاحظون أنها تهدف إلى توطيد الاشتراكية. وأولئك الذين يهوّلون على المجتمعات الغربية بالبيريسترويكا إنما هم الذين يخشون نجاحها، لأنها تحرمهم من استغلال فزاعة «التهديد السوفياتي»، وإظهار بلادنا بمظهر «العدو»، ولذا فهم مستمرون تحت هذه الشعارات الديماغوجية في المحاولة لتسعير سباق التسلح وجني الأرباح منه.

والواقع أنه إذا لقيت خططنا التنموية النجاح فلن يكون بوسعهم آنذاك أن يضلّلوا الناس بالأقاويل حول كون الاشتراكية نظاماً غير قابل للحياة، لا يستطيع أن يكسي أو يطعم الناس. لقد تهاوى المفهوم الذي كانوا يصورون به بلادنا على أنها «امبراطورية الشر»، ويصورون أكتوبر(★) بأنه غلطة تاريخية، وطريقنا بعد اكتوبر بأنها «طريق متعرجة». إن مثل هذه البيريسترويكا لا تناسب البعض في واقع الأمر.

كتبت مجلة شتيرن الألمانية الغربية تقول: «إنهم يحاولون الآن وبتهور التشهير بالإصلاحات في الاتحاد السوفياتي، ويؤكدون في الوقت نفسه أنها توطد الشيوعية، وأن الكرملين لا يبغي إلا أمراً واحداً: أن يجعل النظام أكثر فاعلية. ولكن يا إلهي، إذا كانت مكافحة الفساد والتبذير، وإذا

(★) ثورة اكتوبر - (المترجم).

كانت حرية الرأي الواسعة، توطد الشيوعية، فإن الديمقراطية، تبعاً لهذا المنطق، هي التربة الأكثر خصوبة للماركسية ـ اللينينية». وأضيف إلى هذا المقتطف المعبر بعض الكلمات: إذا كانت الاشتراكية لا تتواءم فعلاً مع الديمقراطية والفاعلية الاقتصادية، على حد زعم أعدائها، فليس ثمة ما يدعو أولئك الأخيرين إلى القلق على مصيرهم وعلى أرباحهم.

وإذا كنا نحن ننتقد أنفسنا كما لم ينتقدنا أحد من قبل ـ لا من الغرب ولا من الشرق ولا من أي مكان آخر ـ فذلك لأننا أقوياء ولا نخشى المستقبل. وسنتحمل هذا النقد، وسيتحمله معنا الشعب والحزب أيضاً. وعندما ستعطي إصلاحاتنا النتائج المرجوة، فإنه سيتعين على نقاد الاشتراكية آنذاك أن يقوموا بـ «پيريسترويكتهم».

لقد سببنا لهم الحرج لكوننا نعرف عيوبنا على نحو أفضل بما لا يقاس، ولأننا نكتب ونتكلم بصراحة ودراية وبما لا يقارن، لقد بات الناس في الغرب ينورعون تدريجياً عن تصديق الكلام الفارغ الذي ينشرونه هنا وهناك عن الاتحاد السوڤياتي وغني عن البيان أن ذلك لا يساعد على زيادة الثقة بسياسة الدول الغربية.

إنني أطرح في لقاءاتي مع الأميركيين ومع غيرهم من ممثلي دول الغرب سؤالاً صريحاً حول ما إذا كانوا مهتمين فعلياً في أن يتمكن الاتحاد السوڤياتي من زيادة إنفاقه على أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب تخفيض النفقات العسكرية في ميزانيته، أم أن الغرب، على العكس من ذلك، يسعى إلى إنهاك الاتحاد السوڤياتي اقتصادياً عن طريق سباق التسلح وعرقلة العمل الضخم الذي بدأناه داخل البلاد، وإجبار الدولة السوڤياتية على هدر المزيد من النفقات غير المنتجة، بهدف التسلّح. وهل

إن الحسابات التي يضعونها تهدف إلى محاصرة الاتحاد السوفياتي وتركه مع مشاكله الداخلية كي تخلو لهم الساحة الدولية.

وثمة وجه آخر للسؤال. إن أولئك الذين يأملون بإنهاك الاتحاد السوڤياتي يتكلون أكثر من اللازم على سلامة اقتصادهم. فمهما كانت الولايات المتحدة غنية لن يكون بوسعها أن تهدر كل عام أكثر من ثلث تريليون دولار على القطاع العسكري؛ فمنحنى النفقات العسكرية يتجه صعوداً مع منحنى عجز الميزانية أيضاً. ويمكن القول، بالنظر إلى مقادير هذا العجز، إن تمويل النفقات العسكرية الأميركية قد بات الآن يتم بنسبة $\frac{٢}{٣}$ على حساب القروض. إن الدين الحكومي الأميركي يتكون عملياً من ديون البنتاغون التي سوف تسددها أجيال كثيرة لاحقة من الأميركيين، وهذا الحبل لن يمكنه أن يمتد إلى ما لا نهاية، وعلى العموم فهي مسألة تخص الأميركيين أنفسهم.

ويتولّد لدي أحياناً انطباع أن الإطراء الزائد للنظام الرأسمالي وللديمقراطية الغربية، اللذين لا ينفك بعض السياسيين الأميركيين يروّجون لهما، إنما هو ناتج عن عدم ثقتهم التامة بهما وخوفهم من التنافس مع الاتحاد السوڤياتي في الظروف السلمية، ولذا فهم يضغطون على الماكينة العسكرية ويلجأون إلى نفخ الريح في أشرعة التوتر الدولي. ويخالجني شعور بأن المعلقين الغربيين سيقولون بعد قراءة هذه الأسطر إن غورباتشيوف، وللأسف، لا يعرف جيداً الديمقراطية الغربية، لكنني أعرف ما يكفي لتترسّخ عندي ثقة أكبر بالديمقراطية الاشتراكية، وبالنزعة الانسانية الاشتراكية.

إننا نعاني من مشكلات نعمل بأنفسنا على طرحها بهذا الشكل الحاد،

ثم نخرج منها إلى آفاق جديدة. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة شعبنا، الذي - كما يقال - مستعد أن «يعطي من لحمه الحي» إذا ما مُسَّت مشاعره الوطنية، وهو لن يدخر جهداً لتحقيق أهدافه فضلاً عن قدرته على اجتراح المعجزات.

إن الاتحاد السوڤياتي بلاد شاسعة وذات موارد طبيعية غنية ويمتلك كوادر عالية الكفاءة وصرحاً علمياً عظيماً، كما لدى غالبية العمال ثقافة متوسطة، لذا فلا ضرورة للتسرُّع في رمينا على «مزبلة التاريخ». إنَّ الشعب السوڤياتي يواجه كل هذا بالاستخفاف.

أثناء لقائي بوفد مجلس نـواب في الولايات المتحدة في نيسان (ابريل) سنة ١٩٨٧ تحدثت عن أن تحقيق خطط التجديد في بلادنا لا يشكل أي تهديد، سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً، أو أي تهديد من نوع آخر للشعب الأميركي أو غيره من الشعوب. ولقد كررت هذا الكلام أيضاً في الكرملين أمام المشاركين في ندوة «من أجل عالم غير نووي، من أجل خلاص البشرية»، فقلت إننا نريد أن نكون واضحين، ونأمل أن يعترف المجتمع الدولي بأن سعينا إلى تطوير بلادنا وتحسينها لن يلحق الضرر بأحد، بل إن العالم بأسره سيستفيد من ذلك.

إذاً، فالاتحاد السوڤياتي والبيريسترويكا ليسا تهديداً، بل نموذج لمن يريد الاقتداء. غير أنهم ينسبون إلينا باستمرار النية في نشر الشيوعية في العالم أجمع. أيُّ هراء هذا! ومع ذلك، فلا بأس أن يمارس ذلك بعض الكَسَبَة ممن ليس لديهم فرق عـن أي شيء يكتبون، ولكن مثل هذا الكلام يصدر الآن عن شخصيات حكومية مسؤولة. ولقد استهجنت أن اسمع ذلك بعد سنتين مـن بـدء البيريسترويكـا مـن سيـاسي أكـن لـه

الاحترام، ولقد تساءلت معارضاً: ولكن على أي أساس؟ إن مبادىء ترومان وأيزينهاور وريغان معروفة، ثم إنه لم يصدر ولن يصدر من قبلنا قطُّ أيّ إعلان حول «نشر الهيمنة الشيوعية». لقد قال لينين: إن تأثيرنا الرئيسي على التطور العالمي سوف نمارسه، نحن الدولة الاشتراكية، من خلال نجاحاتنا في نشاطنا الاقتصادي.

إن نجاح البيريسترويكا سيظهر أن الاشتراكية ليست قادرة على القيام بمهمة الارتقاء إلى ذروة التقدم العلمي ـ التقني فحسب، بل وستقوم بها بأعلى درجات الفاعلية الاجتماعية والخلقية، بالطرق الديمقراطية، من أجل الإنسان وبواسطة جهوده الخاصة وذكائه وموهبته، بواسطة ضميره وإحساسه بالمسؤولية تجاه الآخرين.

إن نجاح البيريسترويكا سيكشف عن ضيق الأفق الطبقي لدى القوى السائدة الآن في الغرب وأنانيتها، هذه القوى التي تستند إلى العسكرة وسباق التسلح والبحث عن «الأعداء» في جميع أرجاء العالم.

إن البيريسترويكا ستساعد البلدان النامية على تحديد سبل التحديث الاجتماعي والاقتصادي دون التراجع أمام الاستعمار الجديد أو الارتماء في أتون الرأسمالية.

إن نجاح البيريسترويكا سيكون حجة دامغة في الجدال التاريخي حول النظام الأكثر استجابة لمصالح الناس. إن الاتحاد السوفياتي البريء من انقسامات طبقية نشأت في ظل ظروف متطرّفة، سيكتسب آفاقاً جديدة وسيصبح تجسيداً حياً للفضائل الكامنة في أساس النظام الاشتراكي. وستحظى مُثُل الاشتراكية بنبض جديد.

لطالما سادني قناعة غير مرة بأن محدثي الغربيين يدركون ذلك: « إذا حققتم ما تفكرون به، فسيكون له حقاً تأثير عالمي هائل». هذه الكلمات لساسي غربي معروف بعبد كل البعد عن الشيوعية.

لعله ليس من السهل على القارىء الغربي أن يفهم الكثير من مشاكلنا، وهذا أمر طبيعي. فلكل شعب ولكل بلد حياته الخاصة وقوانينه وأنظمته وآماله ومثله. إن هذا التنوع في غاية الروعة، ويجب تطويره، لا أن يُفرض نموذج موحد على الجميع. فانا، مثلاً، تسئمني محاولات بعض السياسيين تلقين الدروس للآخرين في طريقة العيش وفي نوع السياسة التي يجب اتباعها، انطلاقاً من القناعة المتعجرفة بأن حياة بلاده وسياستها هما نموذج للحرية والديمقراطية والنشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي ومعيار لها. أعتقد أن ما هو أكثر ديمقراطية التسليم بأن شعوب البلدان الأخرى قد لا توافق على ذلك. لا يجوز أن نقيس كل شيء في عالمنا المعقد والمضطرب بمقياسنا الخاص، ذلك أن محاولات التسلّط العسكري، بل والضغط المعنوي والسياسي والاقتصادي، لم تعد تُماشي العصر. إن هذا لخطير ومقلق للمجتمع الدولي، وعلى ذلك، فإنه يزيد من صعوبة التحرك باتجاه السلام والتعاون.

إن التصور الصحيح عن البيريسترويكا هو المفتاح إلى فهم السياسة السوفياتية الخارجية. إن الحقيقة عن البيريسترويكا تستجيب لمصالح السلام الشامل والأمن الدولي. وإذ ندعو الغرب إلى التحليل المسؤول والنزيه وغير المتحيز لعملنا، فإننا لا ننطلق فقط من مصالحنا الخاصة، إن عدم المقدرة أو عدم الرغبة في فهم جوهر البيريسترويكا هو بداية التخبط والضلال عن حقيقة نوايانا تجاه الخارج، أو محاولة جديدة للاستمرار بعدم الثقة وتعميقها بين البلدان والشعوب.

إن العلاقة العضوية بين السياسة الخارجية والداخلية لكل بلد تزداد وثوقاً وأهمية عملية في الفترات الحاسمة. إن تبدل السياسة الداخلية يؤدي حتماً إلى انتهاج أسلوب جديد في التعاطي مع الإشكالية السياسية الخارجية. ولذا، يتجلى الآن، في ظروف البيريسترويكا - كما لم يتجلّ في أي وقت مضى - المضمون الواحد لنشاطنا داخل البلاد وعلى الساحة الدولية. إن المفهوم الجديد للسياسة السوفياتية الخارجية، وبرامجها وخطواتها هي جميعها انعكاس مباشر لفلسفة البيريسترويكا وبرنامجها العملي.

هذا، وتفتح عملية البيريسترويكا في بلادنا آفاقاً جديدة للتعاون الدولي. ويتوقع المعلقون الموضوعيون ازدياد الثقل النوعي للاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي، وانتعاش العلاقات الاقتصادية الخارجية والعلمية - التقنية، بما في ذلك ما يمكن إنجازه عبر قنوات المنظمات الاقتصادية العالمية.

إننا نعلن جهاراً وبصدق: نحن بحاجة إلى السلام الوطيد لكي نتمكّن من التركيز على تطوير مجتمعنا، ولكي نتمكن من معالجة مهام تحسين حياة المواطنين السوفيات. إن خططنا تملك طابعاً ثابتا وبعيد المدى، ومن هنا فإن الجميع، بمن فيهم شركاؤنا / أخصامنا الغربيون، يجب أن يدرك أن نهجنا في السياسة الخارجية الطامح إلى عالم لا نووي وخالٍ من العنف، والساعي إلى تأكيد المبادىء الحضارية في العلاقات الدولية، إنما هو نهج أساسي راسخ وثابت بمقدار ما هو مبدئي، بحيث يمكن الاعتماد عليه.

القسم الثاني

التفكير الجديد والعالم

الفصل الثالث

كيف نرى إلى العالم المعاصر

أين نحن؟

شرعنا في البيريسترويكا ونحن في وضع يسوده توتر دولي متفاقم. فقد قُوِّض عملياً انفراج السبعينات، فيما لم تلقَ دعواتنا إلى السلام التجاوب في أوساط الغرب الحاكمة، وظلّت السياسة الخارجية السوڤياتية تراوح في مكانها. أما سباق التسلح فقد دار دورات جديدة، وتزايد خطر الحرب.

وللإجابة على السؤال حول كيفية السبيل إلى تحقيق انعطاف نحو الأفضل، كان لا بُدَّ من طرح السؤال التالي: لماذا تسير الأمور على هذا النحو؟ وما هو الحدُّ الذي بلغه العالم في تطوره؟ ولهذا توجب إلقاء نظرة متبصرة وواقعية على مجمل الصورة العالمية الشاملة، والتحرُّر من أسر النظم الرتيبة،.. توجَّب النظر بعين جديدة كما يقولون عندنا.

كيف هو عالمنا المشترك، عالم أجيال الجنس البشري الحاضرة؟ إنه عالم متعدد الأوجه، مبرقش، ديناميكي، يحفل بنزعات متضادة وتناقضات حادة.. عالمُ تحوُّلاتٍ اجتماعيةٍ أساسيةٍ وثورةٍ علمية ـ تقنية شاملة، وتفاقمِ المشاكل الاقتصادية العالمية والمواد الخام وغيرها، وتغيُّرات جذرية في الإعلام. إنه عالم تتجاور فيه إمكانات تطور وتقدم منقطعة النظير مع فقر مُدقع وتخلُّف عميق وقروسطيّة. إنه عالم تكسوه «حقولُ توتُّرٍ» شاسعة.

في الماضي كانت كل الأمور بسيطة. كان هناك بضع دول تُحدِّد مصالحها وتُوازِنها فإن لم تستطع عمدت إلى شنِّ الحروب، وعلى توازن مصالح هذه الدول أقيمت العلاقات الدولية.

كانت هنا ضيعة وهناك ثانية وهنالك ثالثة، أما الآن فانظروا، ماذا حدث خلال الأربعين عاماً التي أعقبت الحرب.

وتضمّ لوحة العالم السياسية مجموعة كبيرة من البلدان الاشتراكية، التي قطعت طريقاً طويلاً من التطور التقدمي خلال تاريخها غير الطويل، وكتلة واسعة من الدول الرأسمالية المتطورة بمصالحها وتاريخها واهتماماتها ومشكلاتها، كما تضم محيط «العالم الثالث» الذي ولد خلال السنوات الثلاثين - الأربعين الماضية عندما أحرزت العشرات من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية استقلالها السياسي.

وواضح أن لكل مجموعة من الدول، ولكل بلد على حدة، مصالحها الخاصة. وحري من وجهة نظر المنطق البسيط أن تعثر كل هذه المصالح على انعكاسها العقلاني في السياسة العالمية، غير أن هذا غائب تماماً. ولقد قلت لمن اجتمعت بهم من البلدان الرأسمالية غير مرة: تعالوا نَرَ إلى الواقع وناخذه بعين الاعتبار، واقع وجود عالمي الرأسمالية والاشتراكية، ووجود عالم كبير من البلدان النامية، حيث يعيش مليارات الناس. ولكل مشكلاته، بيد أن هذه المشكلات في البلدان النامية أكثر بمائة مرة مما في المناطق الأخرى. وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار. ولهذه البلدان مصالحها الوطنية الخاصة بها، وهي التي بقيت مستعمراتٍ لعشرات السنين وناضلت بعناد في سبيل تحررها ونالت استقلالها، فهي ترغب الآن في تحسين حياة شعوبها والتصرّف الحر بثرواتها الطبيعية، وإنشاء اقتصادها

وتقافتها المستقلين.

فهل يجوز توخي علاقات دولية طبيعية وعادلة انطلاقاً من مصالح الاتحاد السوفياتي، مثلاً، أو الولايات المتحدة أو إنكلتره أو فرنسا أو اليابان وحدها؟ إنه أمر غير جائز. المطلوب هو توازن المصالح، وهذا التوازن غير موجود حتى الآن. وما يحدث حتى الآن هو أن الأغنياء يزدادون غنى، فيما الفقراء يزدادون فقراً. وفي «العالم الثالث» تحدث عمليات من شأنها أن تزعزع مجمل نظام العلاقات الدولية من جذوره.

غير مسموح لأحد إغلاق عالم الاشتراكية أو العالم النامي أو عالم الرأسمالية المتطورة. ولكن هناك، مع الأسف، وجهة نظر تزعم أن الاشتراكية هي صدفة تاريخية، وقد آن الأوان لإلقائها في المزبلة؛ وعندئذ يصبح «العالم الثالث» مدجَّناً، فيعود كل شيء إلى مكانه، ويصبح بالإمكان العيش بهناء والتنعم على حساب الآخرين. بيد أنَّ الهروب إلى الماضي ليس رداً على تحديات المستقبل، بل مغامرة يخالطها الفزع وعدم الثقة بالنفس.

أما نحن فلم نَعِدْ قراءة واقع العالم المتعدَّد الألوان والمقاييس فحسب، ولم نقتصر على تقدير اختلاف مصالح بعض الدول، بل إننا رأينا ما هو أهم؛ لقد رأينا النزعة المتنامية إلى ترابط دول المجتمع العالمي عبر علاقاتِ تفاعل، وهنا يكمن ديالكتيك التطور المعاصر. وعبر صراع الأضداد وضمن صعوبة معلومة يتكوَّن عالم متناقض، متعدِّدُ الأنماط على الصعيد الاجتماعي والسياسي، مترابطٌ في الوقت ذاته ومتكامل إلى حدٍّ بعيد.

أما الحقيقة البديهية الأخرى لعصرنا فهي نشوء وتفاقم ما يسمى بالمشكلات العالمية التي ترتدي أهمية حيوية بالنسبة لمصير الحضارة.

والحديث هنا يجري عن حماية الطبيعة وعن وضع البيئة المتأزم، وعن حال الفضاء والمحيطات، وعن موارد الأرض التقليدية التي لا تعتبر غير محدودة. كما يدور الحديث عن الأمراض القديمة والحديثة المرعبة، وعن اهتمام البشرية المشترك بكيفية القضاء على المجاعة والفقر في مناطق شاسعة من الكرة الأرضية. ثم يتناول الحديث عن العمل الجماعي الرشيد في معرفة الفضاء والمحيط العالمي، وعن استخدام المعارف المتوفرة لخير البشرية بأسرها.

باستطاعتي أن أسرد الكثير مما نفعله في بلادنا، على الصعيد الوطني، للمساعدة على حلّ هذه المعضلات. وقد تطرقت إليها، إلى حدّ ما، في سياق حديثي عن البيريسترويكا، ولكنني أقول إننا نفعل كل ما في وسعنا.

غير أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع وحده حلّ هذه المشكلات جميعاً، ولا يعيبنا أن نردّد هذا ونحن ندعو إلى التعاون الدولي.

وإذ ننبذ بكل مسؤولية أفكار «السمعة» المخادعة، نقول إننا مترابطون كلنا في عالمنا المعاصر بعضنا ببعض ويحتاج كلٌّ منا إلى الآخر. وإننا مرتبطون اليوم، كما هو معروف، بمصير واحد، ونعيش على كوكب واحد ونفيد من موارده ونتبادلها، ونرى أنها غير أبدية وعلينا حمايتها وحماية الطبيعة والبيئة التي نعيش فيها، وهذه حقيقة لا ينبغي أن تغيب عن بالنا. وتبرز بحدة متزايدة حاجتنا إلى إجراءات ونظم دولية فعالة مبنية على أساس التكافؤ، من شأنها ضمان استغلال حكيم لموارد كوكبنا التي هي ثروة بشرية عامة.

وهنا نكتشف ترابطنا ونتبين وحدة عالمنا، والضرورة الملحّة لتوحيد

جهود البشرية في سبيل حماية نفسها، ومن أجل خيرها اليوم وغداً وفي كل الأزمنة.

وأخيرا، هناك حقيقة أخرى علينا الاعتراف بها. ففي العصر النووي، حيث خصصت طاقات الذرة للأغراض العسكرية، فقدت البشرية معنى الخلود. لقد نشبت حروب، وحروب مروعة، وقد أودت بحياة الملايين من الناس، وخلفت الأطلال والرماد مكان المدن والقرى، وأبادت شعوبا بكاملها مع حضاراتها، ومع ذلك لم يكن استمرار الجنس البشري موضع شك. أما اليوم فسوف يمحي كل حي عن وجه الأرض في حال اندلاع حرب نووية.

إن ما كان مستحيلا منطقياً قد أصبح ممكناً تقنياً، ألاَ وهو إبادة البشرية عدة مرات. فقد بلغت الترسانات النووية الموجودة من الضخامة حجما بحيث كدست فيها لكل فرد يسكن الأرض، شحنة قادرة على تحويل بقعة واسعة من حوله إلى رماد، وإن غواصة استراتيجية واحدة تحمل اليوم طاقة تدميرية تعادل عدة أضعاف الطاقة التدميرية للحرب العالمية الثانية، ومثل هذه الغواصات يُعَد بالعشرات!

إن كسب سباق التسلّح مستحيل شأن كسب الحرب النووية ذاتها. ومواصلة هذا السباق على الأرض، فضلاً عن نشره في الفضاء، تسرّع الوتائر المحمومة أصلاً لتكديس الأسلحة النووية وتطويرها. وقد يكتسب الوضع في العالم طابعاً لا يعود معه يخضع لإرادة السياسيين، بل سيكون أسير الصدفة. لقد أصبحنا جميعاً وجهاً لوجه أمام ضرورة تعلُّم العيش بسلام في هذا العالم، وأن نصنع تفكيراً سياسياً جديداً، لأن ظروف اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه قبل ثلاثة أو أربعة عقود مضت.

لقد آن الأوان للإقلاع عن النظر إلى السياسة الخارجية انطلاقاً من مواقع إمبراطورية. فلا الاتحاد السوفياتي يستطيع فرض مشيئته ولا الولايات المتحدة تفلح في إملاء إرادتها. قد تستطيع مؤقتاً أن تسحق وتجبر وترشو وتحطم وتفجّر؛ ولكنك لن تفعل هذا إلاّ مؤقتاً فقط. فمن وجهة نظر السياسة بعيدة المدى، من وجهة نظر السياسة الكبيرة الضخمة، ليس بمقدور أحد إخضاع آخرين. إذن يبقى أمر واحد، إنه العلاقات المتكافئة، وهذا ما ينبغي لنا جميعاً أن نعيه. وإضافة إلى الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً ـ كالأسلحة النووية والبيئة والثورة العلمية ـ التقنية والمعلوماتية ـ فإن هذا أيضاً يقتضينا أن نقف من بعضنا بعضاً ومن الجميع موقف الاحترام والتقدير.

هذا هو عالمنا: عالم معقد ولكن غير ميؤوس منه. نرى أنه يمكن حل كل شيء ولكن على كل واحد أن يعيد التفكير بدوره في هذا العالم وأن يتصرف بمسؤولية.

التفكير السياسي الجديد

قطعنا خلال فترة السنتين ونصف السنة الماضية، منذ نيسان (إبريل) ١٩٨٥، مسافة طويلة في إدراك الوضع العالمي وسبل تغييره نحو الأفضل على حدٍّ سواء. وسأتحدث لاحقاً عن الخطوات العملية التي اتخذناها بقصد تلطيف المناخ الدولي بصورة جذرية. والآن سأتوقّف عند ما هو أهم.

ونحن إذ توصلنا في مؤتمرنا السابع والعشرين إلى نظرية العالم المتناقض، ولكن المترابط وذو العلاقات المتبادلة المتفاعلة حقاً، والواحد في الوقت ذاته، فقد أخذنا على هذا الأساس نبني سياستنا الخارجية.

أجل، إننا نبقى مختلفين في ما يتعلق بالخيار الاجتماعي والمعتقدات الدينية والقناعات الإيديولوجية وأسلوب الحياة. وبالطبع، فسيظل هذا الاختلاف قائماً. ولكن ما الضير في ذلك، هل ننتحر بسبب هذا الاختلاف؟ أليس من الأصح أن نتجاوز ما يفرقنا في سبيل المصالح المشتركة للبشرية، ومن أجل الحياة على الأرض؟ لقد اتّخذنا خيارنا مؤكدين على التفكير السياسي الجديد عن طريق البيانات المُلْزِمَة والأعمال والتصرفات الملموسة.

لقد سئمت الشعوب التوتر والمجابهة. إنها تتوق إلى عالمٍ آمن، عالمٍ يصون كل واحد فيه أفكاره الفلسفية والسياسية والإيديولوجية، ونمط حياته.

إننا ننظر إلى ما يجري بأعين مفتوحة، فنرى أنّ الأنماط السابقة لم تمت بعد، في حين ضرب التفكير القديم جذوره عميقاً، وهو يغذي النزعة العسكريه والمطامع الإمبراطورية على حدٍّ سواء. فأصحاب هذا التفكير يرون إلى البلدان الأخرى - كما في السابق - بوصفها مجالاً لسياستهم ونشاطاتهم الأخرى، منكرين حق هذه البلدان في حرية خيارها الخاص وفي سياستها الخارجية المستقلة.

إننا لا نقترح، مطلقاً، أيّ طرائق ممعنة في تطرّفها وجذريتها لحلّ المشكلات المتعلقة بمختلف مناطق العالم، على الرغم من أن مثل هذه الطرائق لازمة هنا وهناك. ففي العلاقات الدولية لا نريد العمل على نحو يقوّي المجابهة. ولئن كنا غير راضين عن طابع العلاقات الخارجية بين العرب والبلدان النامية، مثلاً، غير أننا لا ندعو إلى نسف هذه العلاقات، بل نرى وجوب إصلاحها وإعادة تنظيمها تخلّصاً من الاستعمار الجديد

الذي لا يختلف عن الاستعمار القديم إلاّ بأوالية استغلال أكثر تفنّنا. فالمطلوب هو توفير ظروف تتمكن البلدان النامية في ظلها من التصرف بثرواتها الطبيعية والبشرية، التي يجب أن تُفيد منها هذه البلدان وليس غيرها.

وإنّ الطريق إلى تحسين العلاقات الدولية، على صعيد الاقتصاد وفي مجال الإعلام والبيئة، يجب أن تُشَقّ على قاعدة التدويل الواسع. غير أن الغرب أراد، على ما يبدو، العمل في إطار «الدول السبع» و«الدول الخمس»، أي في ما بينها، «داخل العائلة». وبهذا ترتبط سياسة التشهير بمنظمة الأمم المتحدة كما هو واضح، فتراهم يزعمون مثلاً أنها تفقد وجهها أو هي تكاد تسقط. ويقال هذا في الوقت الذي يشهد فيه العالم كل ذلك القدر من التغيّرات اليوم، وحيث يحفل بمختلف مصالح وطموحات الدول الكثيرة، وبعدما أصبح البحث عن توازن لهذه المصالح والطموحات في رأس قائمة كل الهواجس. وفي هذه الظروف يكون دور منظمة الأمم المتحدة أكبر منه في أي وقت مضى مع خبرتها في إرساء قواعد التضامن الدولي.

صحيح أن جهود منظمة الأمم المتحدة لم تكن ناجحة دائماً، غير أن هذه المنظمة بالتحديد هي التي تعتبر، في رأيي، المحفل الأنسب للبحث عن توازن مصالح الدول، وهو التوازن الذي لن يوجد من دونه أي استقرار في العالم.

إني مدرك أن كل شيء لا يمكن أن يتغير في يوم واحد، وأعرف أنه ستظلّ بيننا وبين الغرب مواقف متباينة حيال أوضاع محدّدة، غير أن هذا لا بنفي كون الشعوب، كما ذكرت آنفاً، أشبه بالعلائق التي يشكها

مُتسلقو الجبال في منحدراتها، فإما أن يتسلقوا القمة معاً، وإما أن يسقطوا في الهوة معاً. وحتى لا يحدث ذلك يتوجب على رجال السياسة الترفع عن المصالح الضيقة وإدراك مأساوية الوضع الحاضر. ولهذا تطرح بجدة مسألة ضرورة التفكير الجديد في مجمل الوضع الدولي وفي مجمل عناصره المكونة.

لا يجوز في عالمنا المعاصر بناء السياسة على أساس منطلقات عام ١٩٤٧، أي على أساس مبدأ ترومان وخطاب تشرتشل في فولتون، بل إن المطلوب هو التفكير والعمل بطريقة جديدة، لأن الزمن يمضي وليس ثمة وقت للتأرجح والتذبذب، وغداً سيكون الأوان قد فات، وقد لا يأتي يومٌ بعد غدٍ أبداً.

إن مبدأ الانطلاق الأساسي للتفكير السياسي الجديد بسيط: **إن الحرب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإيديولوجية أو أيِّ أهداف أخرى**. وتكتسب هذه الخلاصة، في الحقيقة، طابعاً ثورياً، كونها تعني قطعاً نهائياً مع التصورات التقليدية حول الحرب والسلم. فالوظيفة السياسية للحرب كانت دائماً تبررها ومغزاها أو جوهرها «العقلاني»، أما الحرب النووية فهي عقيمة وغير عقلانية. ففي النزاع النووي العالمي لن يكون هناك رابحون وخاسرون، لأن الحضارة العالمية سوف تفنى فيه حتماً. إن النزاع النووي ليس حربا بالمفهوم التقليدي بل هو انتحار.

ثم إن تطور التقنية الحربية قد ارتدى طابعاً تصبح معه حتى الحرب غير النووية، بنتائجها المميتة، مساوية للحرب النووية. ولهذا يصح أن تغزو التقديرات التي خلصنا إليها بشأن الحرب النووية إلى هذا «النوع»

من الصدام المسلح بين الدول الكبرى.

ومن هنا، يبدو الوضع مختلفاً تماماً. فنمط التفكير ونمط العمل القائمان على استخدام القوة في السياسة العالمية، قد تكوّنا عبر قرون، بل ألوف السنين، وقد استويا، على ما يبدو، مسلّمتين ثابتتين، أما اليوم فهما يفتقران إلى أي معنى عقلاني. إن معادلة كلاوزڤيتس الكلاسيكية في حينها، والتي تقول إن الحرب استمرار للسياسة ولكن بأساليب أخرى، قد عفا عليها الزمن، ولم يعد لها من مكانة إلاّ في المكتبات فقط. ولأول مرة في التاريخ أصبح هناك حاجة حيوية لإدراج المعايير والقواعد الأخلاقية ـ الجمالية الإنسانية العامة في أساس السياسة الدولية وأنْسَنَة العلاقات الدولية.

ومن استحالة حلّ التناقضات الدولية حلاً عسكرياً نووياً ينتج ديالكتيكاً جديداً للقوة والأمن. إذ لا يمكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية، لا باستخدام السلاح ولا بالتهويل ولا بالتحسين المستمر لـ: «السيف» و «الترس». كما أن المحاولات الجديدة التي تبذل لتحقيق التفوق العسكري تبدو مضحكة وساذجة. وتحقيق هذا التفوق يتمّ اليوم عبر الفضاء. إنه خطأ فادح في تسلسل تاريخ مجريات الأحداث، مستمر بفضل الدور الاستثنائي الذي تلعبه الأوساط العسكرية في السياسة. كما أن سباق التسلّح يصبح عبثياً من وجهة نظر الأمن، لأن منطق هذا السباق يؤدي إلى توتير العلاقات الدولية وإلى النزاع النووي في نهاية المطاف. فسباق التسلّح، هذا الذي يحرم الاحتياجات الأخرى من موارد وأموال طائلة، يدني من مستوى الأمن ويقوّضه. إذاً، إنه بحد ذاته عدو للسلام. إن الطريق الوحيد المفضي إلى الأمن هو طريق الحلول السلمية، طريق نزع السلاح. والأمن الحقيقي، المتكافىء، في عصرنا يضمنه الحدّ الأدنى من

النوازن الاستراتيجي، الذي يصبح تنظيفه نهائياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الإبادة الجماعية أمراً ضرورياً.

إن هذا قد يخيف البعض، إذ ماذا سيكون مصير المجتمع الصناعي ـ الحربي؟ أليس مصدر دخلٍ للكثير من الناس الذين يخدمونه؟ لقد حلّل هذا السؤال حامل جائزة نوبل ف. ليونتيف في أحد آخر أعماله بشكل خاص، فبرهن على بطلان حجج العسكريين من وجهة النظر الاقتصادية. وهاكم رأيي: يُنفق من المال على مكان العامل الواحد في المجمع الصناعي ـ الحربي صعفي او ثلاثة أضعاف المال الذي يقتضيه المكان نفسه في الصناعة المدنية، أي يمكن هنا تشغيل ثلاثة عُمّال، هذا أولاً. ثانياً، إن قطاعات الاقتصاد العسكري مرتبطة اليوم بالقطاعات المدنية وتعمل لها الكثير. إذاً، العمل موجود وفي استطاعتها توجيه طاقاتها إلى الأغراض السلمية. ثالثاً، يكون في مقدور الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة صياغة برامج مشتركة ضخمة عن طريق توحيد طاقتها وقدرتها العلمية الذهنية في سبيل حل مختلف أنواع المهمات لخير البشرية.

إن التفكير السياسي الجديد يتطلب الاعتراف بمسلمة أخرى بسيطة ألاَ وهي: الأمن كلٌّ لا يتجزأ. وبإمكانه أن يكون إمّا متكافئاً أو لا يكون البتة، وأساسه الوحيد المتين هو الاعتراف بمصالح كافّة الشعوب والدول ومساواتها في الحياة الدولية. والأمن الذاتي يجب أن يقترن بالقدر ذاته من الأمن لسائر أعضاء المجتمع العالمي. إذ هل من مصلحة الولايات المتحدة، مثلا، أن يكون أمن الاتحاد السوڤياتي منقوصاً عن أمنها؟ ثم هل، نحن، يناسبنا العكس؟ أقول بكل صراحة إننا لا نريد لا هذا ولا ذاك. ويظهر ان الخصوم مجبرون لأن يصبحوا شركاء، وأن يبحثوا سوية عن السبيل إلى الأمن الشامل. وإننا نلاحظ بوادر تكوُّن التفكير الجديد في العديد من

البلدان وفي مختلف طبقات المجتمع، وهذا أمـر طبيعـي، لأنـه طـريـق الاتفاقات المتبادلة النفع والتسويات المتبادلة على قاعدة المصلحة العامة العليا، أي درء الكارثة النووية. كما يظهر عدم جواز السعي لضمان الأمن الذاتي على حساب الآخرين.

إن التفكير السياسي الجديد يملي بالقطعية ذاتها طابع المبادىء العسكرية التي يجب أن تكون دفاعية بشكل صارم. وهذا مرتبط بالمفاهيم الجديدة، أو الجديدة نسبياً، كالاكتفاء بتسلّح معقول والدفاع غير الهجومي، وإزالة اختلال التوازن واللاتماثل في مختلف أصناف القوات المسلحة، وفصل مجموعتي القوات الهجومية بين الحلفين، إلخ[٤]..

---

(٤) إن البلدان الاشتراكية الأوروبية قدحددت طريقها بحزم. ففي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٧، وخلال اجتماع المجلس الاستشاري السياسي في برلين، أقرت هذه البلدان وثيقة مبدئية «حـول المبـدأ العسكـري للـدول الأعضـاء في معاهدة وارسو». وينجلي في هذه الوثيقة جوهر الطابع الدفاعي البحت لهذا المبدأ. وقد جاء فيها أننا لن نبدأ أبداً، مهما كانت الظروف، الأعمال العسكرية ضد أي دولة أو أي مجموعة دول كانت، إذا لم نتعرض لهجوم مسلح. ولن نستخدم أولاً السلاح النووي أبداً. وليس لنا ادعاءات إقليمية ضد أي دولة، لا في أوروبا ولا خارجها. وإن الدول الأعضاء في معاهـدة وارسو لا تقف من أي دولة كانت، ولا من شعب أي دولة موقفاً عدائياً: إننا مستعدون لبناء العلاقات مع كـافـة الدول دون استثنـاء، على أسـاس المراعاة المتبادلة لمصالح الأمن والتعايش السلمي.

إن بلدان معاهدة وارسو لا تسعى لامتلاك القوات المسلحة والأسلحة أكثر من مما تفرضه حاجاتها الدفاعية، وستظل متمسكة بدقة بمبدأ الاكتفاء بحماية أمنها. كما أنها اقترحت على أعضاء حلف شمال الأطلسي الجلوس إلى الطاولة معاً ومقارنة المبادىء العسكرية للحلفين والتوصل بالتالي إلى فهم أفضل لنوايا بعضنا، وكان الجواب الصمت.

إن الأساس المبدئي للأمن في عصرنا هو الاعتراف بحق كل شعب في اختيار طريق تطوّره الاجتماعي بحرية، والامتناع عن التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام الآخرين المقرون بنظرة موضوعية، نقدية ذاتية إلى كل مجتمع بعينه. من حق الشعب أن يختار الرأسمالية أو الاشتراكية، وهو سيد هذا الحق. ولا يمكن للشعوب، ولا ينبغي لها، أن تتبع لا مشيئة الولايات المتحدة ولا مشيئة الاتحاد السوفياتي. إذن يجب فصل المواقف السياسية عن التعصّب الإيديولوجي.

لا يجوز نقل الاختلاف الإيديولوجي إلى مجال العلاقات الدولية وإخضاع السياسة الخارجية له، لأن الإيديولوجيات قد تكون متنافرة، أما مصلحة البقاء ودرء الحرب فهي المصلحة العامة والعليا.

إن التفكير السياسي الجديد يلحظ، بالإضافة إلى الخطر النووي، حلّ كافة القضايا العالمية الأخرى بما فيها قضايا التطوير الاقتصادي والقضايا البيئية كشرط عضوي لضمان سلام وطيد وعادل. والتفكير الجديد معناه رؤية العلاقة المباشرة بين نزع السلاح والتطوير.

إننا مع تدويل الجهود الرامية إلى تحويل نزع السلاح إلى عامل للتطوير. وقد ذكرت في النداء الذي وجهناه إلى المؤتمر الدولي الذي عقد بشأن هذا الموضوع في نيويورك في أواخر آب (أغسطس) ١٩٨٧: «إن تحقيق المبدا الأساسي الذي هو نزع السلاح في سبيل التنمية، يمكنه، بل عليه، توحيد البشرية والمساعدة على تكوين وعيها العام على نطاق الكرة الأرضية».

إن بيان نيودلهي حول مبادىء عالم خالٍ من السلاح النووي والعنف، الذي وقعناه رئيس وزراء جمهورية الهند راجيف غاندي وأنا، خلال

زيارتي إلى الهند في تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٨٦، يتضمن كلاماً أسوقه هنا أيضاً: «في العصر النووي يتوجب على البشرية صياغة تفكير سياسي جديد، ونظرية سلام جديدة، تعطي ضمانة أكيدة لبقاء البشرية. إن الناس يريدون العيش في عالم آمن وعادل. والبشرية جديرة بمصير أفضل من أن تكون رهينة الرعب النووي واليأس.

ومن الضروري تغيير الوضع العالمي الناشىء، وبناء عالمٍ خالٍ من السلاح النووي وخالٍ من العنف والإكراه والخوف والشك».

هناك بوادر مهمة تدلُّ على تكوُّن تفكير جديد، وإدراك الشأو الذي بلغه العالم. وهذه العملية تجري بصعوبة بالغة، والأصعب من ذلك هو التوصّل إلى أن يلقى هـذا الإدراك انعكـاسـه في ممارسـات السيـاسيين وعقولهم. ولكنني واثق من أنّ التفكير السياسي الجديد سوف يشق طريقه لأنه وليد حقائق عصره.

طريقنا نحو التفكير الجديد

إننا لا نعتزم إلقاء الدروس على الآخرين. وبعدما استمعنا دائماً إلى مواعظ الآخرين المتواصلة استنتجنا أن ذلك عمل عديم النفع. إن الحياة بجدّ ذاتها هي التي تعلم التفكير الجديد. وقد أقبلنا عليه رويداً رويداً، واستوعبناه شيئاً فشيئاً، فأخذنا نعيد التفكير بطريقة جديدة في تصوُّراتنا المألوفة لقضايا الحرب والسلم والعلاقات المتبادلة بين النظامين، وأمعنَّا الفكر كذلك في القضايا العالمية.

كانت هذه الطريق طويلة. فمنذ ما يزيد على ثلاثين سنة، تمَّ خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي استخلاص استنتاج حول عدم

وجود حتمية قدرية لنشوب حرب عالمية جديدة وحول إمكانية منع وقوعها. لم يكن المقصود مجرد تأجيل قيام نزاع محتمل الوقوع، ولا مجرد تمديد وإطالة « فسحة السلام »، بل دار الحديث عن إمكانات التسوية السلمية لهذه الأزمة الدولية أو تلك. لقد أعلن حزبنا قناعته بإمكانية وبضرورة إزالة خطر الحرب واستئصالها بحدّ ذاتها من حياة البشرية. وقد أعلن وقتها أن الحرب لا تعتبر إطلاقاً مقدّمة إلزامية للتورات الاجتماعية. كما طور مبدأ التعايش السلمي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيّرات التي طرأت نتيجة للحرب العالمية الثانية.

حاولنا خلال سنوات الانفراج استكمال هذا المبدأ بإعطائه مضامين محددة وملموسة على أساس حوار دولي متكافىء وتعاون متساوٍ. وتتميّز هذه الحقبة بعقد عدد من المعاهدات المهمّة التي دشّنت مرحلة « ما بعد الحرب » في أوروبا، وبتحسين العلاقات السوفياتية ـ الأميركية الأمر الذي أثر في الوضع العالمي بأسره.

إن منطق الانفراج نفسه نتج عن فهم كامل لاستحالة الانتصار في الحرب النووية. وانطلاقاً من هذا المنطق أعلنّا قبل خمس سنوات أمام العالم برمته، أنّنا لن نبدأ أبداً باستخدام السلاح النووي أولاً ضد أيٍّ كان.

إن الانعطاف المفهومي العميق، يرتبط بدورة اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقدة في نيسان (ابريل) عام ١٩٨٥، وبالمؤتمر السابع والعشرين للحزب. لقد كان انعطافاً نحو التفكير السياسي الجديد أيضاً، ونحو تصور جديد للمنطلقين الطبقي والإنساني الشامل في العالم المعاصر.

والتفكير الجديد لم يأتِ ارتجالاً ولا من باب الخيال. إنه حصيلة تفكير وتأمّلٍ عميقين في حقائق العالم المعاصر، ونتيجة إدراكِ أنّ الموقف المسؤول من السياسة يتطلب تأسيس هذه السياسة علمياً، والتخلّي عن بعض المُسَلّمات التي بدت ثابتة فيما مضى. فغياب الموضوعية في الموقف، والتنازلات للحالات الظرفية بغية تحقيق أهداف آنية، والتراجع عن الصرامة العلمية في تحليل الوضع، قد كلفتنا جميعها ثمناً باهظاً.

يمكن القول إننا لم نُؤْتَ التفكير الجديد بسهولة، بل عانينا مَخَاضَهُ في سياق تأمّلات مضنية، واستوحينا الإلهام من لينين. فكلما رجعتَ إليه و «تصفحتَ» أعماله أدهشتك قدرته على الغوص في جوهر الظاهرات، ورؤية أدق دقائق ديالكتيك العمليات العالمية. ولينين إذْ قاد حزب البروليتاريا ورسم مهماته الثورية نظرياً وسياسياً، فقد استطاع أن ينظر إلى بعيد وأن يتوسع بعيداً خارج حدودها الطبقية. وقد طرح غير مرة أفكاره بشأن أولوية المصالح الإنسانية العامّة على المصالح الطبقية. وقد أدركنا الآن فقط عمق هذه الأفكار وأهميتها حتى النهاية. فهي الأفكار التي تغذي فلسفتنا في العلاقات الدولية والتفكير الجديد.

ورُبَ قائلٍ إن فلاسفة ولاهوتيي العصور على اختلافها، قد عالجوا هم أيضاً أفكار القيم الإنسانية العامة «الخالدة». هذا صحيح. ولكنّ ذلك كان وقتها عبارة عن «تصاميم ذهنية» خاضعة للطوباوية وعالم الأحلام. أمّا في القرن العشرين، في نهاية هذا العصر الدرامي، فعلى البشرية الاعتراف بالضرورة الحيوية للأولوية البشرية العامة التي يأمرنا بها العصر.

إن المصلحة الطبقية كانت رأس زاوية السياستين الخارجية والداخلية

معا منذ غابر الأزمنة. وبديهي أنها كانت تُغَطَّى عادةً بغطاء آخر، كالمصلحة القومية أو مصلحة الدولة أو المصلحة الكتلوية، وتُحْجَبُ بدخان ذرائع «المصلحة العامة» أو الأسباب الدينية. غير أن سياسة كل دولة أو مجموعة دول متحالفة تتحد في نهاية المطاف ـ بحسب اعتقاد الماركسيين بل الكثيرين غيرهم من ذوي التفكير السليم ـ على قاعدة مصالح القوى السياسية ـ الاجتماعية المتنفذة في هذه أو تلك من الدول والتصادم العنيف بين هذه المصالح على الساحة الدولية قد أدّى إلى نشوب نزاعات مسلحة وحروب على مرّ التاريخ.

وهكذا، فقد كان تاريخ البشرية السياسي تاريخاً للحروب إلى حدّ بعيد. وقد يؤدي هذا التقليد، اليوم، إلى اللُّجَّة النووية مباشرة. إن البشرية كلها في سفينة واحدة، والغرق والنجاة لا يكونان إلاّ معاً، ولهذا فإن المفاوضات حول نزع السلاح ليست لعبة يربح فيها واحد، بل يجب أن يربح فيها الجميع، وإلاّ فإن الجميع خاسر.

إن قوة التفكير الجديد هي الاعتراف بأولوية القيم الإنسانية العامّة، وتحديدا بقاء البشرية على قيد الحياة.

وقد يبدو هذا الإصرار على المصالح والقيم البشرية العامة من جانب الشيوعيين أمراً غريباً بالنسبة إلى البعض، غير أن الموقف الطبقي من كافّة ظاهرات الحياة الاجتماعية هي فعلاً أبجدية الماركسية. وهذا الموقف نتجاوب اليوم كلياً وحقائق المجتمع الطبقي الذي تتضارب فيه المصالح الطبقية، ووقائع الحياة الدولية الحافلة أيضا بهذا التضارب. لقد ظلّ النضال الطبقي حتى الآونة الأخيرة محور التطوّر الاجتماعي، ولا يزال كذلك حتى اليوم في الدول المنقسمة طبقياً. وبالتالي، فقد ساد الموقف

الطبقي العقيدة الماركسية حيال أهم قضايا الحياة الاجتماعية. واعتُبر المفهوم الإنساني العام بمثابة وطيفة وحصيلة نهائية لنضال الطبقة العاملة، الطبقة الأخيرة التي تُحَرِّر نفسها وتحرِّرُ المجتمع كله من النناحرات الطبقية.

واليوم، مع ظهور أسلحة الإبادة الجماعية، (الشاملة!)، برزت حدود موضوعية للتجابه الطبقي على الساحة الدولية: إنه خطر الفناء الشامل. لقد نشأت، لأول مرة، مصلحة مشتركة حقيقية وليست خيالية، راهنة وليس مستقبلية، ألاَ وهي إبعاد الكارثة عن الحضارة.

وانطلاقاً من روح التفكير الجديد أدخلت تعديلات في الصيغة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي السوڤياتي التي أقرَّها المؤتمر السابع والعشرون للحزب، رأينا بوجه خاص أنه من غير الممكن أن نترك تعريف التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة كما ورد في البرنامج القديم بوصفه «شكلاً خصوصياً من أشكال الصِّراع الطبقي».

كان من المألوف اعتبار أن مصدر الحرب العالمية هو التناقضات بين النظامين الاجتماعيين. قبل عام ١٩١٧ كان هناك نظام واحد في العالم، هو النظام الرأسمالي، ومع ذلك نشبت الحرب العالمية بين دول هذا النظام الواحد، ثم كانت هناك حروب أخرى. وعلى العكس، ففي الحرب العالمية الثانية ناضلت دول من النظامين في إطار حلف واحد ضد الفاشية ودحرتها. إن المصلحة المشتركة للشعوب والدول التي بدت وجهاً لوجه أمام خطر الفاشية، قد تفوقت على التباينات السياسية ـ الاجتماعية بينها، وهيأت الأساس لتشكيل حلف «فوق الأنظمة» معادٍ للفاشية. وهذا يعني

ان بإمكان الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة أن تتعاون اليوم أيضاً، بل عليها أن تتعاون في ما بينها . في سبيل السلام ومن أجل حَلِّ المسائل البشرية العامة.

وإذ طورنا فلسفتنا للسلام أخذنا ننظر بطريقة جديدة إلى العلاقة المتبادلة بين الحرب والثورة. في الماضي غالباً ما كانت الحرب بمثابة صاعق للانفجارات الثورية. ونذكر كومونة باريس التي غدت عصر الحرب الفرنسية ـ البروسية، أو ثورة ١٩٠٥ في روسيا، التي سببت نشوب حرب بين روسيا واليابان. والحرب العالمية الأولى أثارت العاصفة الثورية، وكانت ثورة اكتوبر في بلادنا ذروتها. وأثارت الحرب العالمية الثانية موجة جديدة من الثورات في أوروبا الشرقية وآسيا، وكذلك الثورة المناهضة للاستعمار.

لقد عزز ذلك المنطقَ الماركسيَّ ـ اللينينيَّ: أن الامبريالية تولد حتماً صدامات عسكرية كبيرة، تولِّد منطقياً بدورها « كتلة ناقدة » من السخط الاجتماعي وحالة ثورية في عدد البلدان. ومن هنا التنبُّؤ الذي تمسكوا به في بلادنا مدة طويلة والقائل: إن الحرب العالمية الثالثة، إذا حدث وأشعلتها الإمبريالية، فستؤدي إلى هزاتٍ اجتماعيةٍ جديدةٍ تقضي على النظام الراسمالي نهائيا، الأمر الذي يعني في الوقت نفسه إحلال السلام الشامل.

ولكن عندما تغيرت الظروف جذرياً، بحيث لا يمكن للحرب الثورية ان تكون إلا فناء شاملاً فقط، توصّلنا إلى استنتاج انتفاء العلاقة السببية بين الحرب وبين الثورة، ذلك أن مستقبل التقدم الاجتماعي قد « اقترن » بإمكانية درء الحرب النووية. وفي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي « فصلنا » بدقة موضوع الثورة عن موضوع الحرب،

فحذفنا من الصيغة الجديدة لبرنامج حزبنا العبارتين التاليتين: « في حال تجرأ المعتدون الإمبرياليون مرةً أخرى على إشعال حرب عالمية جديدة، فإن الشعوب لن يعود باستطاعتها تحمُّل النظام الذي ورَّطها في حروب مُهْلِكة، إنها ستكنس الإمبريالية وتدفنها ». إن هذا البند الذي يجيز نظرياً احتمال حرب عالمية جديدة قد شطب لكونه لا يتناسب وحقائق العصر النووي.

إن المباراة الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية بين البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية مباراة لا مفر منها، ولكن يمكن، بل يجب، إبقاؤها في إطار التنافس السلمي الذي يفترض التعاون بالضرورة. وعلى التاريخ وحده أن يحكم على مقوِّمات هذا النظام أو ذاك، وهو الفاصل في كل شيء. وليتبين كلٌّ شعب أي نظام هو الأفضل وأيّ إيديولوجية هي الفضلى، ولنقرر ذلك المباراة السلمية، وليثبت كل نظام مقدرته في تلبية مصالح الإنسان وحاجاته. إن دول الأرض وشعوبها مختلفة جداً، ولعل الحسنة في أنها مختلفة، فهذا حافز للمباراة. ويندرج مثل هذا المفهوم في فكرة التعايش السلمي. وهذه هي وحدة وصراع الأضداد الديالكتيكية.

هذه هي أهم المعالم في خطوطها العامة على طريقنا نحو فلسفة العالم الجديدة، نحو استجلاء الديالكتيك الجديد للمنطلقات البشرية العامة والطبقية في العصر الحديث.

فهل ينتج أننا تخلينا عن التحليل الطبقي لأسباب الخطر النووي وبعض القضايا العالمية الأخرى؟ أجيب هنا أن الأمر ليس كذلك. إذ لا يجوز إغفال تنوع القوى الطبقية العاملة على الساحة العالمية، وعدم الأخذ في الحسبان تأثير التناحر الطبقي في العلاقات الدولية وفي المواقف من حلٍّ

كافة المهمات البشرية الأخرى.

ونحن نرى كم هي قوية مواقع ذلك الجزء الفاعل من الطبقة الحاكمة، ذي النزعات العدوانية والعسكرية، في الدول الرأسمالية الرئيسية، وحصنه المجمع الصناعي ـ الحربي الجبار الذي تضرب جذور مصالحه عميقاً في اعماق طبيعة النظام الرأسمالي، فيجني من إنتاج الأسلحة أرباحاً طائلة على حساب المكلفين بالضرائب. فلكي يقتنع الناس بأنهم لا يدفعون أموالهم سدى، فلا بد من إقناعهم بوجود «عدو خارجي» منطاول على رفاههم وعلى «مصالحهم القومية» ككل. ومن هنا أيضاً سياسة القوة، الرعناء واللامسؤولة. «القوة، ثم القوة، ثم القوة». فهل يجوز التعاطي مع الأمور على هذا النحو في العصر النووي الذي تكدست فيه الأسلحة، بحيث يكفي استعمال ولو جزء تافهٍ منها للقضاء على البشرية؟ هذا هو بالذات التفكير بروح «الحرب الباردة»، الذي يضرب بجذوره في مصالح اقتصادية معينة للاحتكارات التي تنتج الأسلحة، وفي التأثير على سياسة الجيش الذي لا يريد ترك موقعه المتميز، وكذلك جهاز الموظفين الذي يخدم النزعة العسكرية.

*

ورب سائل يقول: لأي أسباب، إذن، يوجد السلاح والجيش، ولماذا يجري تحديثهما في الاتحاد السوفياتي؟ أجيب وبالدقة التي أعرفها بوصفي رئيس مجلس الدفاع في بلادنا: منذ ثورة أكتوبر ونحن في بلادنا واقعون تحت ضغط متواصل لخطر الهجوم. ضعوا أنفسكم مكاننا واحكموا. لم تكن الحرب الأهلية لولا تدخل خارجي جاءنا من أربع عشرة دولة، والحصار الاقتصادي و «الحزام الوقائي» الذي فرض علينا، وعدم الاعتراف الدبلوماسي (الولايات المتحدة حتى العام ١٩٣٣)،

والاستفزازات المسلحة في الشرق، وأخيراً حرب الفاشية المدمرة والدموية التي جاءت من الغرب. ولا يسعنا أن نزيل من ذاكرتنا كذلك مخطَّطات العسكريين الأميركيين ومجلس الأمن القومي الخاصة بالهجوم الذّري على الاتحاد السوڤياتي. ونحن نتساءل بدورنا: لماذا كان الغرب هو البادىء أولاً بتأسيس حلف شمال الأطلسي والبادىء دائماً في صنع أنظمة سلاحية جديدة؟ ثم نطرح هذا السؤال الوجيه: لماذا لا تريد الإدارة الأميركية الحالية وقف تجارب الأسلحة النوويّة، وتستوفي من الأميركيين التكاليف الباهظة للإنفاق على برنامج « حرب النجوم » ؟

فهل يجوز وضع كل هذا في خانة المساعي السلمية؟أقول مرة ثانية، ضعوا أنفسكم مكاننا وقولوا أنتم: كيف كنتم تصرفتم؟

وبغض النظر عن كل شيء نحن على استعداد لنزع سلاحنا ولكن على أساس عادل للأمن المتكافىء، ومستعدون للتعاون على أوسع جبهة. ولكن استذكاراً للدروس المريرة لا يسعنا الإقدام على خطوات كبيرة وحيدة الجانب خشية أن تتحول إلى إغراء لهواة « المصالح القومية العالمية ». المهم الآن، في رأينا، هو تشغيل جهاز حماية البشرية والمساعدة على تعزيز كمون السلام والعقل والإدارة الطيبة.

يد موسكو

تكاد العبارة المعروفة التي قالها خروتشوف « سنطمركم »! تكون الأكثر رواجا في الغرب من بين أقوال أيٍّ من القادة السوڤيات. ولا بُدّ من توضيح هذا القول للقارىء غير السوڤياتي: في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات جرت عندنا مجادلة حامية بين العلماء الزراعيين أسماها

البعض، (نظراً لخلفيتها السياسية البحتة) بشكل مشوَّهٍ ومؤسِفٍ، خلافاً حول «من سطمر من؟». ولعل هذه المجادلة هي التي أوحت بعبارة خروتشوف التي لا تصلح في كل الأحوال.

إلا أنه ينبغي رؤية هذه العبارة في سياق مجمل حديث خروتشوف، ولا يجوز إعطاؤها معنى عسكرياً. لقد كان يقصد المباراة بين النظامين، وأراد أن يثبت أن الاشتراكية لا تخشى المقارنة مع الرأسمالية، وأن المستقبل لها هي. لقد كان خروتشوف إنساناً شديد التأثّر، يتألم عندما نصطدم جهوده المخلصة في تحسين الوضع الدولي ومبادراته بجدار اللافهم والمقاومة.

وهنا أقول من خلال تجربتي الخاصة:

كلما أجرينا مع الغرب مفاوضاتٍ بشأن قضايا نزع السلاح، بالنظر إلى تشابك المصالح الاقتصادية هنا، علينا أن نبتدع صبراً لا حدود له. وأضيف، إننا في الاتحاد السوفياتي، لو حكمنا على سياسة بلد بعينه من خلال بعض أقوال قادته، لكنّا بدأنا إطلاق النار منذ وقت بعيد. لكن ذلك لم يحدث. إذن، لا يجوز المتاجرة بلا نهاية بكلمة قالها مرحوم، ثم اللجوء إلى تقويم موقف دولتنا من خلالها.

أما في ما يتعلق بمقتبس البيت الأبيض السّري الذي يستشهدون به متشدقين بـ «مبدأ» لينين حول نشر الشيوعية في العالم بأسره ومخططات إخضاع أوروبا، فعلي أن أقول: لم يكن ثمة مثل هذا «المذهب» لا عند ماركس ولا لدى لينين أو أيٍّ من الزعماء السوفيات. إن ما يسمى بـ «الاستشهادات» التي يستند إليها أحياناً خطباء رفيعو المستوى ليست

إلا ثمرة تحريف مُعَمق، أو سذاجة في أحسن الأحوال.

وبشأن مقولة «يد موسكو» سيئة الصيت أقول ما يلي: فبحسب العقيدة الماركسية إن المستقبل هو للمجتمع الخالي من استغلال الإنسان للإنسان ومن الاضطهاد القومي والعرقي. والمستقبل هو لمبادىء العدالة الاجتماعية والحرية والتطور الشامل للفرد. ويعود القرار لكل شعب في أن يتبنى هذه المبادىء اتجاهاً له، وأن يطبقها في بناء حياته، وإذا طبقها، فله الحق في اختيار الأشكال والوتائر.

إن «البروليناريا الظافرة لا يمكنها أن تفرض على أي شعب غريب اي سعادة دون أن تفقد بذلك انتصارها»[٥]. إن كلمات انجلس هذه تؤلف معادلة دقيقة لموقفنا من شتى ضروب «تصدير النورة». فالثورات، كما قال لينين، تقوم عندما يتوصل عشرات الملايين من الناس إلى الاسنتناج بأن استمرار العيش هكذا لم يعد ممكناً. وهي «تنضج عبر عملية التطور الناريخي، وتولد في اللحظة التي تشترطها جملة أسباب داخلية وخارجية»[٦]. إن كافة محاولات القيام بالثورة «بناء على طلب» و «توقيتها» وتحديد موعدها، وصفها لينين بأنها تدجل.

إن نظرية ما نسميه الاشتراكية العلمية تقول إن المجتمع البشري يمر في سياق تطوره بمراحل معينة. لقد كان في البدء نظام المشاعية البدائية، ثم نظام العبودية فالإقطاعية، إلى أن حلت محلها الرأسمالية. وفي القرن العشرين كانت انطلاقة المجتمع الاشتراكي. وإننا مقتنعون بأن كل هذا هو درجات طبيعية على سلم تاريخي واحد. وهو عملية عالمية حتمية.

(٥) ماركس ك، إنجلس ف، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٥، ص - ٢٩٨.
(٦) لنين ف. إ.، المؤلفات الكاملة، المجلد ٣٦، ص - ٥٣١.

فليعتقدوا في الغرب بأن الرأسمالية هي أرفع إنجازات الحضارة، وإن اعتقدوا ذلك فهذا شأنهم. أمّا نحن فلسنا موافقين على هذا الطرح، وليقل التاريخ كلمة الفصل ـ أيّ الجانبين هو المُحِقّ؟

إن الثورات وحركات التحرُّر تولد فوق أرضية وطنية محلّية. وتولد عندما لا يعود الفقر وحرمان الجماهير من حقوقها أمرين يمكن تحمُّلهما، وعندما تسنحق الكرامة الوطنية وينكر الحق في الاختيار المستقل. وإدا انتفضت جماهير الناس للنضال، فذلك يعني أن مصالحها الحيوية منتهكة. عندئذٍ لا يكون ذلك من صنع مكائد وغطرساتٍ غريبة، ولا من «يد موسكو». ثم إن هذه الخرافة ترتدي أيضاً طابعاً مختلفاً وسيء النية يخدم أهدافا معينة.

الكمون الأممي للتفكير الجديد

إننا لا ننظر إلى التفكير الجدبد، اطلاقاً، على أنه نظام كامل. كما لا نعتبر اننا اكتشفنا الحقيقة وأن على الآخرين اتباعها أو رفضها، أي ان يقفوا ذلك الموقف الذي نسميه خاطئاً. كلا. فالتفكير الجديد ببقى، حتى بالنسبة إلينا، عملية مستمرة نتعلم في سياقها ونكتسب معارف جديدة دائما. ومعروف أن لينين قد اعتبر أن سبعين ماركساً لا يكفوننا لتحليل كل الغلاقات المنفاعلة المتبادلة للعمليات في الاقتصاد العالمي. وقد تعقد العالم أكثر مُذاك. إن تكوين التفكير الجديد يتطلب اختلاطاً حيويا، ليس فقط مع ذوي الرأي المشترك، بل مع كل الناس الذين يمثلون وجهات نظر مغايرة تختلف عن وجهات نظرنا فلسفياً وسياسياً.

إنهم هم أيضا حاملو خبرة شعوبهم التاريخية وثقافاتها وخصائصها.

ويعتبرون شركاء في التطوّر العالمي، ولهم الحق في إبداء آرائهم والمشاركة الفعالة في السياسة العالمية. وأنا مقتنع بأنه يتوجب على السياسيين المعاصرين أن يكونوا سريعي التقبّل لكمون البلدان والشعوب الأخرى الذهني، وإلا فإن نشاطاتهم ستكون محصورة في نطاق الإقليمية والقومية، هذا إن لم يكن الوضع أسوأ.

ولهذا، فإننا أنصار الحوار الواسع، ومقارنة وجهات النظر، والجدال، والنقاش. فذلك ينبه الفكر ويمنعه من الركود والتقوقع في دائرة التصورات المعهودة. والأهم من ذلك كله أنه يتيح إغناء التفكير الجديد بمغزى اممي.

ومن المهم بصورة خاصة اختلاط الناس من «مختلف العوالم»، من شتى اصناف العمل ووجهات النظر.

وإذا كان عندهم حرص مشترك على البشرية فإن خلافاتهم، وتنوع حججهم المتناقضة، لن تمنعهم من التوافق والاتفاق على الأهم. لكأنهم بذلك يعكسون واقع المجتمع العالمي ولو على نحو مصغر.

وهذا يبرز بجلاء خلال لقاءات العلماء والكتاب وأرباب الفن والثقافة. إن تطلعاتهم، وخوفهم على مصير العالم، وقلقهم على أهمية الإنسان وإمكاناته، وطاقتهم الأخلاقية وتألمهم بسبب كلّ ما لا يلائم الظروف الإنسانية للعيش، كل ذلك مفعم بالاخلاص ومعزز بالحجة وسعة المعرفة. وهذه أعظم قيمة في عصرنا، حين ينفذ العلم والمعرفة إلى أعمق اعماق الطبيعة وكل ما هو حي، فيحددان فعلياً حركة التاريخ. ولهذا، فإنني أستطيع أن أقول ما يلي: إن اختلاط السياسيين وممثلي العلم والثقافة اختلاطا حيويا غير شكلي هو مطلب العصر.

إلا أن الاختلاط بين أناس كهؤلاء من شأنه أن يغنيهم لا على صعيد النظرية والفلسفة وحسب، بل إنه يؤثر، وعلينا الاعتراف بذلك، في الخطوات السياسية والقرارات التي تعين اتخاذها خلال السنوات الأخيرة.

أذكر جيداً لقائي في تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٨٥ بوفد مؤتمر العلماء حاملي جائزة نوبل. وهم ج. وولد (الولايات المتحدة)، ت. كنبينبرغ وس. غبرييل (هولندة)، أ. إنغلينـدر (النمسا)، أ.م. پروخوروف (الاتحاد السوڤياتي). كما حضر هذا اللقاء الأكاديميان أ.ب. ألكسندروف وي.ب. ڤيليخوف. التقيت بهم عشية سفرى إلى جنيڤ لعقد أول اجتماع مع الرئيس ريغان، فسلموني نداء باسم أعضاء مؤتمرهم ودار بيننا حديث مهم جداً تناول العواقب التي قد تنجم من استخدام الأسلحة النووية، وأهمية خطر التجارب النووية، وخطر عسكرة الفضاء. وقلنا إن الطريق إلى الأمن عبر نزع السلاح يرتبط بالجهود الآيلة إلى تحقيق البقاء اللائق بالإنسان.

ويحضرني هنا رأي اصحاب جائزة نوبل القائل إن الشجاعة مطلوبة الآن لا من أجل الإعداد للحرب، بل من أجل تثبيت السلام. وقد عزز هذا اللقاء، معنويا، المواقف التي كنا قد حضرناها للاجتماع بالرئيس الاميركي.

مثال آخر. خلال ندوة موسكو الدولية «من أجل عالم غير نووي، ومن أجل بقاء البشرية»، المنقطعة النظير من حيث تمثيلها ومكانة الممثلين فيها، يمكن القول إني احتككت بأمزجة النخبة المثقفة العالمية وأنماط تفكيرها وأفكارها وقد ترك اختلاطي بهم انطباعاً كبيراً في نفسي وناقشت نتائج المؤتمر مع زملائي في المكتب السياسي. وقرّرنا اتخاذ خطوة

حل وسط كبيرة جديدة، أي فض ملف ريكياڤيك وإخراج مسألة الصواريخ متوسّطة المدى في أوروبا منه.

مثال **ثالث**. معروف أن الاتحاد السوڤياتي قد مدّد عدة مرات مهلة الحظر (الموراتوريوم) الذي فرضه من جانب واحد على التفجيرات النووية. وعليّ القول إن ذلك كان نتيجة الدراسة الجدية للنداءات العديدة التي تلقتها القيادة السوڤياتية من مختلف الأوساط المثقفة الأجنبية. وقد تفهمنا قلقهم وحججهم بجدية تامة، لأننا أدركنا أن السياسة المسؤولة لا يمكنها إلا النزول عند رأي جزء يكاد يكون أرفع مكانة ونفوذاً من الرأي العام العالمي. وأعتقد أن السياسة التي لا يخصبها التفكير بمصائر البشر، وهنا بالذات تكمن أهمية الإنتليجنسيا ودورها حقاً، هي سياسة خليعة لا تستحق الاحترام.

إن ندوة إيسيك ـ كولسك التي حضرها أبرز شخصيات الثقافة العالمية بدعوة من الكاتب السوڤاتي جنكيز آيتماتوڤ قد تركت أثراً عميقاً في أفكارنا بشأن مغزى التفكير الجديد. وكنت قد التقيت المشتركين في هذه الندوة، والموضوع الرئيسي الذي تبادلنا الآراء فيه كان قضية: الإنسانية والسياسة والأساس الأخلاقي والفكري في النشاط السياسي في العصر النووي. وقلت وقتها: من فواجع الماضي استخلص الناس الدروس، واستمدوا القوة والأفكار، وبتغلبهم على الصعاب والحرمان والخسائر نهضوا مجددا وساروا قدما فاختار كل واحد طريقه. ولكن كيف سيكون مصيرنا إذا لم نتمكن من إبعاد الخطر النووي المخيم فوق بيتنا المشترك، بيت البشرية بأسرها؟ أخشى ألا نجد فرصة عندئذٍ لإصلاح الخطأ الحاصل. هذه مُهمة من المهمات فوق العادية. ولهذا، فعلى الكُمون الفكري والأخلاقي للثقافة العالمية أن يتوغل في السياسة العملية.

كما أن الحركة الدولية «أطباء العالم لدرء الحرب النووية» قد تركت تأثيرا عظيما في وعي الرأي العام العالمي في غضون فترة وجيزة. ومؤسسا هذه الحركة هما البروفيسور الأميركي ب. لاون والأكاديمي السوفياتي ي. إ. تشازوف. ثم انضم إليها عشرات ألوف أطباء أميركا وأوروبا وآسيا وافريقيا وأستراليا. وكنت قد اجتمعت قبلئذٍ بالبروفيسور لاون، وفي تلك المرة، بعد المؤتمر الدوري الذي عقد في موسكو، التقيت بجميع قادة هذه الحركة. إن ما يقوله هؤلاء الناس لا يجوز تجاهله، وما يفعلونه يستدعي الاحترام الكبير، لأن هذا وذاك حافل بمعرفة دقيقة ورغبة شديدة في إنقاذ البشرية من الخطر الذي يهددها.

وفي ضوء حججهم ومعطياتهم العلمية الصارمة لا يبقى، على ما يبدو، مكان للتلاعب بالسياسة. ولا يحق لأي سياسي جادّ عدم الأخذ باستنتاجاتهم وعدم مراعاة أفكارهم، التي يرفعون بواسطتها وعي الرأي العام العالمي إلى مستوى نوعي جديد.

وبالنسبة إلى القيادة السوفياتية فإننا نهتم بآراء (حتى انتقادات) الناس الذين يمثلون تنوع العالم المعاصر وتشكيلته. وعبر اختلاطنا بهم، ندقق بإمكانات التفكير الجديد وواقعية سياستنا. وأما تقارب وجهات النظر وتطابقها في مجرى هذا الاختلاط، فيعتبر بالنسبة إلينا تأكيداً على أن منطلقاتنا الجديدة تصب في المجرى ذاته الذي تصب فيه بحوث الجزء المفكر بنزاهة من البشرية.

وفي تنشيط الاتصالات الدولية بين العلماء وأهل الثقافة والطبقة المتقفة بشكل عام، وفي حركاتهم المهنية، فإننا نرى محاولة لقيادة أفضل قوى الامم والشعوب، ومساعدتها على فهم العالم المعاصر والإعراب عن الرأي

في مستقبله، بغية إبعاد المصائب التي قد تحل بالجميع.

هذا لا ينطبق على نزع السلاح وتجريد وعـي المجتمع مـن النـزعـة العسكربة فقط، بل ينطبق أيضاً على قضايا إنسانية عامة، كالخطر البيئي ومستقبل الطاقة والموارد الطبيعية والرعـابـة الصحيـة والتعليم والتغـذيـة والإسكان والعدوان الإعلامي، إلخ.. وإننا نسنخـرج قـواسم مشتركـة عديدة وأشياء مفيدة كثيرة من الاتصالات بشأن هذه القضايا مع أرباب العلم والثقافة وممثلي الرأي العام البارزين.

لقد نشأت ضرورة ـ عليها أن نصبح في الظـروف الراهنـة حـاجـة طبيعبة لدى السياسيين وأهل العلم والثقافة ـ للالتقاء والاختلاط وتبادل الآراء بصورة متواصلة.

النقيت قبل وقت غير بعيد بالكاتب الأميركي اللاتيني البارز غبرييل غارسيا ماركيز. إنه فكر خصب، ودائرة تفكيره واسعةٌ اتساعَ العالم، وبكفيك أن نقرأ كتاباً واحداً من كتبه لتتأكد من ذلك. وتبين من سياق الكلام على البيريسترويكا الجارية في الاتحاد السوڤياتي أنه يمكن الخوض عمقا في أي مسألة دولية واجتماعية في مسائل العصر. ذلك أن العالم بأسره بحاجة إلى إعادة بناء (پيريسترويكا)، أي بحاجة إلى تغيير جذري وتطوير تقدمي. إن رأي مثل هذا الشخص يعني الكثير. إنها تلهم لأنها تعكس افكار ملايين البيض والسود والصفر وتطلُّعاتهم وأمزجتهم. وهذا يعني أن ما شرعنا بتنفذه في بلدنا يمكن أن يكون خيراً للشعوب الأخرى أيضاً.

طبيعي بالنسبة إلي، أنا الشيوعي، الاختلاط المستمر بممثلي الحركة الشيوعية في البلدان الأجنبية. ولقد تغير الكثير خلال الفترة الأخيرة في

طابع هدا الاخلاط. إننا «نقلع» تدريجياً عن الدبلوماسية الحزبية التي كانت تصور الحقيقة وكأنها ذوبُ السكر، بينما كانت في الحقيقة تتركها قابعة وراء الكلام.

ومهما فكر أعداء الشيوعية بهذه الحركة فقد نشأت ووُجدت لأجل الإنسان، لأجل حريته وحماية حقوقه الفعلية، ولأجل العدالة على الارص. إنها تحوي كمُوناً إنسانياً عظيماً. ولهذا كانت الأفكار والتقديرات والتصورات والنقد المتبادل النزيه التي نتبادلها مع أصدقائنا بالفكر والعقيدة، ترتدي أهمية منقطعة النظير بالنسبة لتكوُّن التفكير الجديد وتعمّقه، وبالنسبة لاستخدام غنى التجربة الأممية في السياسة استخداما سليما يعكس مصالح الجماهير الكادحة ورغباتها.

إننا نحيي التأثير المباشر والمتزايد النمو خلال السنوات الأخيرة الذي تتركه على السياسة الدولية الحركات الاجتماعية العديدة والمتنوعة (النقابية، والنسائية والشبابية والبيئية والمناهضة للحرب) في السياسة العالمية. فهي تقتحم بإصرار ومسؤولية ميادين دبلوماسية كانت في السابق مناطق محرمة.

ومن العدل أن يعرف الناس نوايا رجالات الدولة الذين يتوقف عليهم عمليا سير الأحداث في أهم اتجاهات الحياة الدولية. لقد اجتمعت إلى وفد الاتحاد العالمي للنقابات، اكبر مركز نقابي يقف وراءه مئات ملايين العمال في العديد من بلدان العالم. سلمني الوفد وثيقة مؤتمر اتحاده الحادي عشر، والتي تضمنت نداء موجهاً إليّ وإلى رئيس الولايات المتحدة. وأهمية هذه الوثيقة، في رأيي، انها تعبّر عن إرادة الطبقة العاملة التي تعكس المصلحة البشرية العامة في تعزيز السلام. ومن هذه الوثيقة، ومن

اللقاء الصريح والمفيد مع الزعماء النقابيين، كوّنت قناعة بأن الرسالة التاريخية التي تحملها الطبقة العاملة بوصفها المعبّرة عن المصلحة في التطوّر والتنمية العامتين ـ وذلك عبر مصالحها الذاتية ـ ما تزال حية ومستمرة حتى في الظروف الراهنة التي تغيّرت جذرياً منذ أن أدركت جوهر رسالتها لأول مرة.

وكان لمؤتمر النساء العالمي الذي عقد في موسكو إبان شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧ كان له أعمق الأثر. وطلب مني أن ألقي كلمة فيه. كان المؤتمر غير عادي من حيث تمثيله، إذ ضمّ ممثلات لأكثر من ١٥٠ بلداً. ومن خلال كلمات المندوبات والأحاديث أثناء اللقاء معهن شعرت بمشاركتهن الشخصية المهمة في ما يجري في العالم. ففكرة السلام في المرأة، التي خصتها الطبيعة بحفظ واستمرار الجنس البشري، تكتسب اليوم معنى المدافع الجماهيري الأكثر تفانياً وإخلاصاً ونزاهة. وبحضوري هذا المؤتمر اكتسبت الكثير سواء من ناحية التأثّر العاطفي أو بالمعنى السياسي.

إنني أتلقى كلّ يوم عشرات الرسائل والنداءات والبرقيات من كافة أنحاء العالم. من الشخصيات السياسية والاجتماعية ورؤساء بلديات المدن والبرلمانيين ورجال الأعمال، ومن الناس العاديين خصوصاً، ورسائل عائلية من الأزواج والزوجات. وأحياناً كثيرة أتلقى أشياء مؤثرة: فكثيرا ما يرفق الرسائل بأبيات وقصائد شعرية ورسوم وهدايا تذكارية صغيرة من صنع يد المرسل، وثناءات وشهادات من مدارس أو حلقات أو أندية، وحتى الصلوات. وكل هذه التشكيلة المتنوعة من المشاعر والأفكار الإنسانية تنمّ عن القلق على مصير العالم، والأمل والتمني في أن البشرية جديرة بمصير أفضل من العيش في ظل الكارثة النووية.

وبالرغم من كثرة مشاغلي أحاول قدر الإمكان الإجابة على هذه الرسائل. والأهم في هذه الرسائل والنداءات بالنسبة إلينا هو الثقة بالاتحاد السوفياتي وبسياستنا الخارجية. وإننا نقدر عالياً هذه الثقة وسنكون على مستواها بأفعالنا سواء داخل بلادنا أو على الساحة الدولية.

إن مثل هذا الاختلاط بالناس في العالم كله يعزز الثقة بأن آفاق الحضارة بمأمن، طالما أن أصفى العقول وأنقى النفوس تفكر وتحرص على حاضرها ومستقبلها، وطالما هي مستعدة لتكريس مواهبها ومعارفها ووقتها وطاقتها العاطفية لحماية العالم وبناء الأفضل والأعدل.

ثم إننا، إذ نبني سياستنا على التفكير الجديد، لا نريد إطلاقاً النقوقع في دائرة الأفكار المألوفة لدينا واللغة السياسية التي عرفناها. كما إننا لا نفكر إطلاقا في تعميد الجميع بالعقيدة الماركسية. إن التفكير السياسي الجديد يستطيع ويجب أن يتشرب تجربة كافة الشعوب ويؤمن لنفسه الإغناء المتبادل ومزج مختلف التقاليد الثقافية ـ الحضارية.

من أجل سياسة خارجية صريحة ونزيهة

تسعى القيادة السوفياتية إلى التعاطي مع الأمور بطريقة جديدة. وهنا عليّ أن أذكر الحوار قبل كل شيء. فمن دون هذا الحوار يصعب حتى التحدث. وبعدما تبنينا مبادىء التفكير الجديد، اعتمدنا الحوارَ أداة انطلاقٍ لاستصوابها في ممارسة العلاقات الدولية. ثم إننا نتثبت بواسطة الحوار من واقعية أفكارنا ومبادراتنا وسلوكنا بحدّ ذاته في الشؤون الدولية. ونحن نشير بارتياح إلى أن هذه الكلمة (المبادرة) قد فرضت نفسها على اللغة الديبلوماسية مع أنها دخيلة على اللغة الروسية بخلاف كلمة

« البيريسترويكا ». أما الحوار السياسي ذاته فقد صار يلعب دوراً مهماً ومنقطع النظير في العلاقات الدولية.

في غضون سنتين ونصف من تسلمي منصب أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي كان لي ما لا يقل عن مئة وخمسين لقاء واجتماعاً مع رؤساء دول وحكومات وقادة برلمانات وأحزاب شيوعية واشتراكية ديمقراطية وليبرالية ومحافظة، ومع شخصيات سياسية واجتماعية من مختلف المستويات في أوروبا وأميركا وآسيا وأفريقيا.

وقد أصبحت هذه اللقاءات والاجتماعات ممارسة طبيعية عند الكثيرين من زملائي في القيادة السوڤياتية. انها مدرسة كبيرة بالنسبة إلينا. واعتقد بأن هذا الحوار ليس دون فائدة بالنسبة إلى معظم الذين التقيناهم أيضاً. ففي سياقه تنشأ وتتوطد العلاقات الدولية المتحضرة، المهمة جداً للعالم المعاصر

ثم إننا نريد في الاختلاط الدولي أن نعيد إلى الكلمات معانيها الأولى الحقيقية. وإننا إذ نعلن تمسكنا بالسياسة الصريحة والنزيهة، نعني بذلك النزاهة والاستقامة والصدق، ونتبع هذه المبادىء عملياً. وهذه المبادىء لست جديدة بحد ذاتها، فقد ورثناها عن لينين. فالجديد هو أننا نسعى لنحريرها من المعاني المزدوجة الواسعة الانتشار في العالم المعاصر، ثم الجديد هو في أن الوضع المستجدّ الآن يجعلها إلزامية لنا جميعاً.

لقد حذفنا عملياً كل تباين بين ما نقوله لمحدّثينا الأجانب في الاجتماعات المغلقة، وبين ما نفعله ونعلنه على الملأ. واعترف بأنني لست من انصار الديبلوماسية المبهمة، حيث لا يمكنك أن تفهم، بعد اجتماع أو تبادل رسائل، ماذا اراد قوله محدثك. أنا نصير السياسة الصريحة، سياسة

الأعمال الفعلية. وهذه السياسة يجب ألاّ تكون ذات قعرين، لأن كنهها شرط ضروري للاستقرار الدولي. مزيداً من النور ومزيداً من العلنية في الشؤون السياسية الخارجية، ولنقلل من التعقيدات التكنيكية والمواربة الكلامية. لا يستطيع أحد اليوم خداع أحد، وأنا لا أكف عن ترديد هذا على مسامع محدثينا من الغرب.

مطلوب من القادة اليوم تقويم دقيق للحقائق وفكر منفتح وحسٌّ رفيع بالمسؤولية، أي أن المطلوب هو سياسة جادة، وليس اللعبة السياسة التي لا تعدو أنْ تكون شعوذة.

يُعتقد أن الأسلوب الجديد في العلاقات الدولية يفترض توسيع إطارها بعيداً عن حدود العملية الديبلوماسية البحتة. والبرلمانات تصبح شريكة نشيطة في الاتصالات الدولية بالإضافة إلى الحكومات، وهذه بادرة طيبة. وتتحدث هذه البادرة عن النزوع نحو إشاعة الديمقراطية في جو السياسة الخارجية. إن ميزة حاضرنا هي، كما اسلفت، التدخُّل الواسع في هذا الجو من قبل الرأي العام والمنظمات الاجتماعية الدولية والوطنية. والديبلوماسية الجماهيرية والشعبية، أي مخاطبة الشعوب مباشرة، تصبح وسيلة طبيعية للاختلاط الدولي.

إن استخدام أساليب الديبلوماسية العلنية من جهتنا ليس خدعة. فنحن ننطلق بكل بساطة من أن أعباء سباق التسلح تقع كلها على كاهل الجماهير الشعبية، ناهيك عن العواقب المحتملة للنزاعات الدولية. وإننا نريد أن تصل مواقف الاتحاد السوفياتي إلى الشعوب ذاتها.

وهنا. لا بد من التطرق إلى مسألة حادة وملحة، هي مسألة العلاقة

بين السياسة والدعاية. فكم من المرّات سمعنا الرد التالي على مبادراتنا السياسية الخارجية: «إنها دعاية!». يجب الاعتراف أنّ كافة المقترحات السياسية الخارجية، في عصر الإعلام الجماهيري والاهتمام الجماهيري بالقضايا الدولية، تطرح مترافقة مع الدعاية بهذا الشكل أو ذاك. وعليها أن «تترك انطباعاً». فالقادة الأميركيون، مثلاً، يبدأون بنشر الدعاية لخطوات يعتزمون القيام بها على الساحة الدولية، قبل وقت طويل من الإقدام عليها، ويصورونها دائماً على أنها خطوات «كبيرة» و «تاريخية» و «انعطافية» الخ. غير أن المهم في هدف المقترحات وطابعها الفعلي هو: هل هي قابلة للتحقيق، وهي هي واقعية، وهل تراعي مصالح كافّة الأطراف المعنية، أم أنها تُطرح بقصد إثارة موجة دعائية فقط. وهنا يمكنني أن أعلن بكل مسؤولية أن مبادراتنا هي مقترحات عملية، هي «شعارات للعمل»، بحسب التعبير اللينيني، وليست «شعارات للدعاية».

وبنية مخلصة ونقية يسعني أن أردّد ما قلته رداً على أسئلة مجلة «تايم» في آب (اغسطس) ١٩٨٥. إد كانوا لا يرون في كل ما نفعل إلاّ الدعاية، لماذا إذن لا يأتي الرد حسب مبدأ «العين بالعين والسن بالسن»؟ لقد أوقفنا التفجيرات النووية. وأنتم، أيّها الأميركيون، كان عليكم أن تفعلوا الشيء ذاته ثأراً منا. لكنتم بذلك سدّدتم إلينا «ضربة دعائية» لو أنكم أوقفتم مثلا تصميم صنفٍ جديد من الصّواريخ الاستراتيجية، لكُنّا أجبناكم بـ «الدعاية» ذاتها، وهكذا دواليك. والسؤال هنا من كان بنضرر من السباق في هذه «الدعاية»؟

إن سنتين ونصف فترة غير طويلة. ولكن الفترة التي نحن في صددها بدت مفعمة بمغزى داخلي عميق وفق كل المقاييس. فما هو الشيء

الرئيسي هنا؟ قد يقولون إن التفكير السياسي الجديد لا يزال يشق طريقه بصعوبة كبيرة في السياسة العالمية. وهذا صحيح. ثم قد يقولون إن ذهنية الماضي لا تزال أقوى من النزعات الجديدة، وهذا صحيح أيضاً. ولكن المهم هو أن البداية الصعبة لإعادة بناء العلاقات الدولية قد أرسيت، ونحن واثقون من أن العالم سيتغير نحو الأفضل، وهو يتغيَّر الآن.

الفصل الرابع

البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي

مبدأنا الأممي هو التالي: قبل أن نقدم على خطوة مهمة وجوهرية في بلادنا، نزن معناها بشكل دقيق بالنسبة إلى الاشتراكية ككل. كيف لا، ونحن نقول إنه ما من بلد اشتراكي يستطيع التقدم إلى الأمام بنجاح وإيقاع سليم دون التّفاهم والتّضامن والتعاون ذي المنفعة المتبادلة مع البلدان الشقيقة ودون مساعدتها.

حول الاشتراكية الواقعية

عندما باشرنا بنهج البيريسترويكا انطلقنا من كونها قضية الشعب السوفياتي الهادفة إلى السموّ بمجتمعنا إلى مستويات جديدة نوعياً، فهي تعمل، وستعمل، على تعزيز الاشتراكية ككل، هذا أولاً. ثانياً: إن النهج الذي اخترناه وضرورة تسريع خطانا حملانا على النظر من مواقع تاريخية واسعة إلى تطوير التعاون المتبادل مع البلدان الاشتراكية الأخرى. وانتهينا إلى استنتاج تشاطرُنا إياه كافة الأحزاب الشقيقة، ويقضي بإضفاء المزيد من الدينامية على التعاون بيننا. وقد نضجت بيريسترويكا من نوع آخر على هذا الصعيد أيضاً. لقد ارتكزت أفكارنا، ومن ثم مبادراتنا، إلى ما يلي:

خلال العقود التي تلت الحرب تحوّلت الاشتراكية إلى كيان دولي قويّ، وأصبحت عاملاً مهماً في السياسة العالمية. فتمّ اعتماد الاقتصاد الاشتراكي في مجموعة كبيرة من البلدان، وأرسيت قواعد تقسيم العمل الدوليّ الاشتراكيّ. وتراكمت خبرات متنوعة في نشاطات منظمات الدول الاشتراكي المتعددة الأطراف. كما حقّق التبادل العلمي والثقافي مؤشرات واسعة. وهذا لا يعني، طبعاً، أن مسيرة الاشتراكية الدولية لم تعرف سوى النجاح. لقد اختلفت المستويات الاقتصادية الأوّلية للبلدان التي سارت على طريق الاشتراكية اختلافاً كبيراً، وما زالت غير متساوية تماماً حتى اليوم. وهذه إحدى الصعوبات في تحقيق الكُمون العامّ للاشتراكية، وفي صياغة أوالبّات التكامل.

لقد مرت الاشنراكية بمراحل لم تكن سهلة. ففي العقد الأول من تسني ما بعد الحرب كان الاتحاد السوڤياتي وحده يملك خبرة بناء المجتمع الجديد، كما كان عليه أن ينحمل مسؤوليّة كل ما جرى، مسؤولية الأعمال السيئة والجيدة معاً. وقد لاءم ذلك أيضاً آنذاك طابع العلاقات الاقتصادية التي تطورت مع التركيز على تصدير المواد الخام والوقود السوڤياتي، وذلك لإرساء القطاعات الصناعية الأساسية في البلدان الاشتراكية الفنية وعلى صعيد بناء الدولة اعنمدت البلدان الاشتراكية الشقيقة على التّجْربة السّوڤياتية. وقد كان ذلك ضرورياً لا مفرّ منه إلى حد معين. والمتاجرة بغرض «النموذج السوڤياتي» يشوه هذه الضرورة الموضوعية التي كانت موجودة آنذاك. لقد كانت تجربة الدولة الاشتراكية الأولى ومساعدتها عاملين ملائمين في بناء المجتمع الجديد في البلدان الأخرى.

بيد أن ذلك لم يتم من دون عثرات وكبوات مهمة. لقد اسنقوا

الكثير من تجربة الاتحاد السوفياتي دون أخذ خصوصيات هذا البلد أو ذاك بعين الاعتبار. والأسوأ من ذلك أن هذا التعاطي التقليدي قد حظي بتغطية إيديولوجية من قبل بعض منظّرينا، وخاصة خبرائنا، الذين كادوا أن يلعبوا دور من هو وحده على حق لعدم مراعاتهم المستجدّات في البلدان الاشتراكية وخصوصياتها وحداثة قضاياها. فقد لجأوا أحياناً إلى التشكيك بالسبل التي انتهجتها هذه البلدان في عملية تفتيشها.

ومن جهة ثانية نشأت في بعض البلدان الاشنراكية اتجاهات تقوقع على الذات، مما شكل تربة خصبة لنشوء تقديرات وأنشطة مغرقة في الذاتية، ناهيك عن تعرّض البلدان الاشتراكية منذ لحظة ظهورها إلى ضغط مركّز من قبل الامبريالية: ضغط سياسي، عسكري، اقتصاديّ إيديولوجي.

لقد نتج عن ذلك كله أن الحزب الحاكم والقيادة لم يلاحظا العمليات الموضوعية والقضايا الناضجة في أوانها في حالات عديدة. أما الاصدقاء في الأسرة الاشتراكية فقد كانوا يلوذون بالصمت عندما يرون ما يثير القلق. فالصراحة الصادقة لم تكن معهودة، إذ قد «يُساء فهمها» على حد تعبيرهم. وقد خاضت بعض البلدان الاشتراكية أزمات خطيرة عبر نطورها: كما حدث في المجر سنة ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي بولونيا عام ١٩٥٦ ثم في مطلع عام ١٩٨٠. وكان لكل أزمة من هذه الأزمات خصوصيتها. وتم تخطي كل منها بطريقة مختلفة. وظلّت الحقيقة الموضوعية هي: إن أحداً من البلدان الإشنراكية هذه، لم يرجع إلى اتباع نظامة القديم. واذكر بأن المسؤول عن مصاعب وتعقيدات تطور البلدان الاشتراكية ليس الاشتراكية بالطبع، بل أخطاء الأحزاب الحاكمة بصورة أساسية. وطبعاً، هناك أيضاً «فضل» للغرب في محاولاته

المتواصلة المكثفة لتقويض تطور الدول الاشتراكية وتدبير المكائد ضدّها.

لقد تراكمت خبرة التحوّلات الاشتراكية عبر تجارب قاسية، مريرة أحياناً. كما تكون تصور شامل لطرائق وأشكال وأساليب إعادة بناء المجتمع على النمط الاشتراكي من خلال ممارسة الأحزاب الشيوعية الحاكمة وعملها النظري. فعندما حدّد ماركس وإنجلس ولينين أسس الاشتراكية لم يحاولوا إعطاء صورة شاملة لمستقبل المجتمع، لأن ذلك مستحيل: فهو تكوّن، ويتكوّن، في سياق الإبداع الثوري للدول الاشتراكية كلها.

وحدثت كبوات خطيرة في العلاقات بين البلدان الاشتراكية تمثلت في تردي علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وجمهورية الصين الشعبية وألبانيا. لقد كانت الدروس المريرة كثيرة عموماً، والشيوعيون تعلموا منها الدروس، ولا نزال نتعلم إلى اليوم.

إن من أفضليات الاشتراكية قدرتها على التعلّم: تعلّم حَلّ المشاكل التي تطرحها الحياة، نعلم التغلّب على الأوضاع التأزّمية التي يحاول أعداؤنا خلقها واستغلالها، تعلّم مقاومة محاولات تفتيت العالم الاشتراكي وتأليب بعض بلدانه على بعضه الآخر، نعلم منع وقوع تصادم مصالح بين مختلف الدول الاشتراكية وحمايتها بشكل متبادل وإيجاد حلول مقبولة من الجميع لأكثر القضايا تعقيدا.

ما الذي حملته الاشتراكية العالمية معها إلى أواسط الثمانينات؟ يمكننا ان نجزم اليوم بأن النظام الاشتراكي وقف على قدميه بثبات وسط مجموعة كبيرة من الدول، بأن القدرة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية تتعزز باستمرار، وقيمة الروحية عميقة في أخلاقيتها تسمو بالإنسان عالياً.

وربما يسأل أحدهم طالما أن كل شيء على ما يرام فلماذا إذن « تقتحم » البيريسترويكا العلاقات بين البلدان الاشتراكية؟ وهو سؤال مشروع، والجواب عليه بسيط عموماً: إن مرحلة بداية انطلاقة الاشتراكية العالمية ونشوئها قد ولت، بينما بقيت أشكال العلاقات التي تكونت خلالها دون تغيير عملياً. وهذا يعود إلى الافتقار إلى المكاشفة الصريحة المطلوبة لتفسير الجوانب السلبية الدخيلة لهذه العلاقات، ولذلك لم تكتشف « أدوات الكبح » التي أعاقت تطورها ومنعتها من الانتقال إلى مرحلة جديدة معاصرة. ورغم ذلك اكتسب كل بلد ومجتمع اشتراكي خبرة ذاتية كبيرة في كافة المجالات. أما التشبُّث بأشكال التعاون القديمة والاكتفاء بها ففيه إلحاق ضرر مباشر بسمعة الاشتراكية وإمكاناتها معاً.

وفعلاً، اتخذت الاتصالات بين قيادات البلدان الاشتراكية طابعاً استعراضياً ابتداءً من أواخر السبعينات، فقلصت فيها المصداقة والروح العملية.

أما اليوم فقد تغيّر الشيء الكثير، وتمّ إنجاز عمل كبير مشترك في غضون سنتين ونصف يتطلب استمرارية، وهو مستمر. ويتجدّد وهج العلاقات السياسية والاقتصادية والإنسانية بين البلدان الاشتراكية، وهذا ليس وليد الانفعالات، بل إنه ما أملَتْه متطلبات موضوعيّة للتطوير الداخلي وللوضع الدولي ككلّ.

نحو علاقات جديدة

إن دور الاتحاد السوفياتي في الأسرة الاشتراكية في ظروف

البيريسترويكا يحدده الوضع الموضوعيُّ في بلادنا : فـعندما يكون وضعنا جيداً أو سيئاً ينعكس ذلك على الجميع حتماً. إلا أنّ مستوى التعاون المتبادل الذي ننطلق إليه الآن ليس حصيلة العمل الذي نقوم به في بلادنا وحدها ، بل هو نتيجة أنشطة وجهود مشتركة للبلـدان الشقيقـة . وقـد ناقشنا أكثر من مرة أوجه التعاون مع أصدقائنا وحلفائنا .

إننا ننطلق من وجوب إظهار الاشتراكية لديناميـة نظامها السياسيّ والاقتصاديّ ونمط حياتها الإنساني، إظهاراً تاماً في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها التطوّر العالمي. صحيح أن عادة بناء العلاقات في الأسرة الاشتراكية وفق متطلبات العصر قد بدأت حديثاً ، لكن اتجاهاتها الرئيسية باتت واضحة المعالم.

فيم يكمن جوهرها ؟ يدور الحديث أول مـا يـدور عـن بنـاء نظـام العلاقات السيـاسيـة بين البلـدان الاشتراكيـة بمجملـه على أسـاس مـن الاستقلالية التامة وهذه هي وجهة النظر العامة التي يتمسك بها كلّ قادة البلدان الشقيقة. فاستقلالية كل حزب ، وحقه في حل قضايا بلده بكامل سيادته ومسؤوليه امام شعبه هما مبدآن لا جدال فيهما .

ونحن مقتنعون بالقدر ذاته بأن نجاح الأسرة الاشتراكية غير ممكن دون حرص كل حزب ودولة لا على المصالح الذاتية فحسب ، بل على المصالح المشتركة أيضاً ، ودون موقف الاحترام إزاء الأصدقاء والحلفاء مراعاة مصالحهم ودون الاهتمام الشديد بخبرة الآخرين وهنا تكمن قوتنا : في إدراكنا هذه العلاقة بين المهمات الداخلية ومصالح الاشتراكية العالمية. ومن هنا نستمدّ الثقة في حل المهمات التي يطرحها علينا الزمن .

إن تعاون الأحزاب الشيوعية الحاكمة المتبادل هو روح التعاون السياسي بين البلدان الاشتراكية. وخلال السنوات الأخيرة لم نترك بلداً شقيقاً إلاّ وعقدنا مع قيادته لقاءات واجتماعات مطوّلة ومفصّلة. أضف إلى ذلك أن أشكال التعاون نفسها تتجدّد، وتتشكل حلقته الجديدة، وربما الأساسية، ألا وهي مؤسسيّة لقاءات العمل المتعددة الجوانب لزعماء البلدان الشقيقة. وتتيح هذه اللقاءات التشاور في مجمل قضايا البناء الاشتراكي وأوجهه الداخلية والخارجية على نحوٍ فعال سريع، على التحلّي بالروح الرّفاقيّة.

لقد ارتدى تمديد فترة معاهدة وارسو بالإجماع من قبل أعضائها أهميّة بالغةً في الوضع الدولي الصّعب. وفي إطار الاجتماعات الدورية للجنة الاستشارية السياسية للمعاهدة تجري عملية مراكمة الأفكار والمبادرات عند أعضائها، كما تجري عملية «ضبط للساعات».

وبعبارة أخرى، يدور الحديث عن الاقتران العضوي بين مبادرات كل بلد وبين الخط المشترك المتّفق عليه في الشؤون الدولية. وقد أثبتت التجربة مدى أهمية كلّ عامل في هذه المعادلة. وما من بلد شقيق يحلّ مهماته الوطنية على الساحة الدولية بمعزل عن النهج المشترك، وهذا يصحّ أيضاً بالنسبة لبلدنا. وانطلاقاً من هنا لا يمكن للسياسة الخارجة المنسقة أن تكون فعالة إلاّ في حال مراكمة إسهامات كل دولة في القضية المشتركة وأخذ حصتها بعين الاعتبار.

أما في ما يخصّ العلاقات الاقتصادية فإننا نبنيها على مبادىء المراعاة الثابتة للمنفعة والمساعدة المتبادلتين. وقد تكوّن مفهوم عام حول حاجتنا جميعاً اليوم إلى قفزة كبيرة في التقدم العلمي ـ التقني والاقتصادي.

ولأجل هذه الأهداف وُضع وأقر برنامج جماعي مشترك للتقدم العلمي ـ التقني يلحظ رفع فعالية الانتاج بشكل حار، ومضاعفة، بل وتثليث، العمل الإنتاجي حتى العام ٢٠٠٠. هل هذه طوباوية؟ كلا. إن الأسرة الاشتراكية تملك لتحقيق هذا الهدف كل ما هو ضروري: طاقة إنتاجية قوية وخبرة علمية ـ تقنية كبيرة وثروات طبيعية وكوادر. ثم إن نظام البرمجة يتيح توظيف موارد ضخمة في الاتجاهات الحاسمة.

وفي سياق اللقاءات مع قادة الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي توصلنا إلى الاستنتاج التالي: في إطار النظام الاشتراكي يجب ضمان وطائفية متمرة ومتزايدة لكافة بُنَى هذا النظام. وهذا لا يعني طبعاً أن العمليات ستجري في كل مكان، في البلدان الاشتراكية، بصورة متشابهة. فلكل عملية من هذه العمليات تقاليدها وخصائصها وتمايزها في وظائفية المؤسسات السياسية. غير أن البلدان الاشتراكية كلها تمر، بهذا الشكل أو ذاك، في عملية البحث عن التجديد والتحولات الجذرية. أما في أي مقاييس تنفذ هذه التحوّلات، وكيف يجب أن تكون أشكالها ووتائرها وطرائقها، فهذا شأن يقرر، كل بلد وقيادته وشعبه بصورة مستقلة. فهنا ليست ثمة تناقضات، بل هناك خصائص.

سألني رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك: «هل تعتقدون أن روح البيريسترويكا ستؤثّر على كل الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية؟». فأجبته بأن التأثير هنا متبادل، فنحن نأخذ من خبرة الأصدقاء ما يلزمنا، وهم يأخذون من خبرتنا ما يناسبهم. وخلاصة القول إنها عملية تبادل مشترك وإغْناءٍ متبادل.

وأعترف بأن هذه المسألة لم يثرها، في ما يبدو لي، الاهتمام بشؤوننا فحسب، بل جاءت أيضاً وإلى حدٍّ ما نتيجة الأحاديث حول «عدم

موافقة» بعض أصدقائنا على نهج القيادة السوڤياتية في البيريسترويكا. فما عساي أن أقول في هذا الصدد؟ ليس عندنا تباينات مهمة مع أصدقائنا وحلفائنا، أما الأحاديث فيجب أن تكون صريحة وعملية. وإنّ التصفيق وإنْ أتى بروح الصداقة في كل مناسبة فهو برأيي أسوأ من انتقاد أعمالنا ومبادراتنا بشكل عميق، **هذا أولاً**. وثانياً، أعود فأكرر هنا أيضاً، أننا لا ندعي احتكار الحقيقة، فهي تولد عبر الأبحاث والأعمال المشتركة.

أعود هنا إلى الشؤون الاقتصادية. نحن نعتبر أن الاحتياطي الأساسي وأداة تعميق تكاملنا هما تطوير العلاقات التعاونية المباشرة بين المجمعات والمؤسسات، وإشاعة التخصص. وبهذا المفتاح إنما نعيد بناء نشاطاتنا الاقتصادية الخارجية ونزيل العراقيل التي تعترض طريق بحث المؤسسات عن الشركاء المناسبين في البلدان الشقيقة والاتفاق على عملها المشترك. وإننا في صدد إنشاء شركات اشتراكية مشتركة، بما فيها تلك التي يمكنها تلبية احتياجات بلداننا إلى المنتجات العصرية تلبية سريعة. وستنشأ مثل هذه الشركات في مجال الخدمات والبناء والنقل. والاتحاد السوڤياتي مستعد لحجز طلبيات كبيرة عليها، كما أننا مستعدون لاتخاذ موقف إيجابي من إشراك أصحاب شركات غربية أيضاً في نشاطات هذه الشركات.

وننوي تسريع عملية التكامل في السنوات المقبلة، وستركز عمل مجلس التعاضد الاقتصادي، لهذه الغاية أكثر فأكثر على مهمتين أساسيتين

أولاً، تنسيق السياسة الاقتصادية، وصياغة برامج تعاون طويلة الآجال في أهم المجالات، وتنفيذ برامج ومشاريع عملية ـ تقنية مشتركة ضخمة. وهنا أيضاً يبرز التعاون مع البلدان الاشتراكية ومؤسساتها ومع مجلس التعاضد الاقتصادي بوصفه عنصراً مستحسناً وممكناً.

ثانياً، يركز مجلس التعاضد الاقتصادي على صياغة وتنسيق الاسس المعيارية لأوالية التكامل، والشروط القانونيـة والاقتصـاديـة للعلاقـات التعانية المباشرة بما فيها وضع الأسعار طبعاً.

ونسعى لأن يكون في نشاطات مجلس التعاضد الاقتصادي أقل ما يمكن من العناصر الإدارية وشتى ضروب اللجان والهيئات، وأكثر ما يمكن من الاهتمام بالأدوات الاقتصاديـة والمبـادرة والهمـة الاشتراكيـة، وجذب التجمّعـات العُمّـاليـة المنتجـة إلى هـذه العمليـة. ونعتبر، نحن وأصدقاؤنا، أن من الواجب تحريـر مجلس التعـاضـد الاقتصـادي مـن النشاطات «المجانية»، من دوّامة الأوراق.

إن وجود مجلس التعاضد الاقتصادي لا ينتقص إطلاقاً من استقلالية كل دولة وحقها في السّيادة والتصرف بمواردها وكمون بلادها وعمل كل ما يخدم خير شعبها. إن مجلس التعاضد الاقتصادي ليس منظمة وطنية، ولا يتقرر فيه أي شيء بأغلبية الأصوات، بل على أساس مبدأ الإجماع. والمهـم أن عـدم رغبـة هـذا البلـد أو ذاك، أو عـدم اهتمامـه بالاشراك في مشروعٍ ما لا ينبغي أن يمنع الآخرين من المضيّ فيه قُدُماً. أي كما يقال، إذا كانت لك مصلحة فاشترك، وإلاّ فبمقدورك أن تراقب كيف سنجري الأمور. فكل بلد يقرر مدى استعداده لمثل هذا النعاون ودرجة مشاركته فيه. وأعتقد بـأن هـذا هـو الموقـف الوحيـد الصحيح.

وتمثل أمامنا جميعاً مهمة عظيمة: ألا وهي مهمة التّعاون في المجال الفكري: فهنا أيضاً يطرق التحوّل بابنا. الواقع أن كل بلد اشتراكيّ يمثل في حدّ ذاته مختبراً اجتماعياً حيث تختبر شتى أشكال الإبداع الاشتراكي

وأساليبه. ونرى أن ذلك بزيد من أهمية تبادل خبرة البناء الاشتراكي وتعممها.

نحن، الشيوعيين السوفيات، نفكّر بمستقبل الاشتراكية ونسترشد بفكرة لينين القائلة إن الاشتراكية ستتكون من مجموع تجارب مختلف البلدان. ولهذا فمن الطبيعي أن نعتبر المقياس الصحيح لجدية الحزب الشيوعي الحاكم، ليس موقفه من تجربته الذاتية فحسب، بل موقفه من تجارب الأصدقاء ومن التجربة العالمية أيضاً. أما في ما يتعلق بقيمة هذه الخبرة فمعيارنا واحد: إنه الممارسة السياسية ـ الاجتماعية ونتائج التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وتعزيز الاشتراكية في الواقع. إن علماءنا وصحفيّينا وخبراءنا يحللون اليوم تجارب البلدان الشقيقة ويطبّقونها تطبيقاً خلاقاً في الظروف السوفياتية على نطاق أوسع وأنشط من أيّ وقتٍ مضى.

ومن جهة ثانية يبرز اهتمام كبير بما يجري عندنا نحن. هذا ما ألاحظه في لقاءاتي واجتماعاتي مع قادة البلدان الاشتراكية ومع مواطنين عاديين أثناء زياراتي الخارجية.

هاكم صورة مصغرة عما قلته: فخلال زيارتي إلى تشيكوسلوفاكيا وأثناء تحدثي إلى الناس في شوارع براغ ومصانعها جرياً على عادتي، قالوا لي: «ما نفعلونه الآن هو الصحيح!». وقال لي شاب «يقول المثل، يا ميخائيل سيرغييفيتش: قل الحقيقة، وأحب الحقيقة وثمن الحقيقة للآخرين»، واضفت قائلا: «وأعمل بصدق، فهذا أصعب العلوم». ثم قلت. «الحياة اصعب من كل المدارس، إذ لا يؤخذ فيها كل شيء بسهولة دائما. احيانا يتوجب عليك التراجع ومن ثم التقدم. ولا يجوز الخوف من التفكير المضني والتمعن ثم إعادة التفكير مجدداً».

إن الاستنناج العام للقيادة السوڤياتية هو : عن طريق تطوير العلاقات بين التجمعات العمالية وبين الناس، وعبر تبادل الخبرات يمكننا الانتقال إلى مستوى جديد للعلاقات. فتزداد علاقاتنا في كافة مجالات الحياة نشاطاً وفاعلية. إنّ لمتانة الشبكة التي تتشكّل منها العلاقات المتبادلة في الاتجاهات الحزبية والحكوميّة والاجتماعية، أهمية كبيرة، بل حاسمة، بالنسبة إلى تعاون البلدان الشقيقة. فمستويات الاختلاط عندنا متنوعة، ابتداءً من المؤسسات وفرق العمل والأسر ومنظمات الأطفال والشباب والجامعات والمدارس والاتحادات الإبداعية وأهل الثقافة والاتصالات الفردية، وانتهاءً بالاتصالات العمليّة المتواصلة بين رؤساء الإدارات وأعضاء الحكومة وأمناء اللجنة المركزيّة.

أريد أن اتكلّم على علاقاتنا مع جمهورية الصّين الشعبّية حيث يتم في سياق عملية «التحديثات الأربعة» تطبيق أفكار مهمّة جداً على عدة أصعدة. نحن نرى في الصين دولةً اشتراكيةً عظمى، ونتّخذ خطواتٍ عملية من أجل إنجاح تطوير العلاقات السوڤياتيّة ـ الصينيّة باتجاه المزيد من حسن الجوار والتعاون. وهناك تحسّن، أي تقدم معين، على هذا الصعيد. وكلّنا ثقة من أن فترة التباعد أصبحت نسياً منسيّاً. وندعو الرفاق الصّينيين للعمل معنا على تطوير العلاقات الطيبة وزيادتها بين بلدينا وشعبينا.

هذه الصفحة الجديدة من التطور التاريخي فرضت على الدول الاشتراكية ضرورة تسريع خطواتها والانتقال إلى مستويات متقدمة في الاقتصاد والعلم والتقنية وإظهار نمط الحياة الاشتراكي بمظهرٍ مقنع.

لقد قومنا التطوير الماضي بصراحةٍ ونقد ذاتي، وأخذنا على عاتقنا

كامل المسؤولية عما لم يكن موفقا في العالم الاشتراكي. أما ردّ الفعل على ذلك فما زال قائما وبذلك مهدنا الطريق أمام إعادة بناء العلاقات ورفعها إلى مستوى عصري جديد.

لقد أنجز الكثير في الآونة الأخيرة في السياسة والاقتصاد والإعلام، وإن ظل هناك ما لم ينجز حتى الآن. لكننا بدأنا العمل بعزم، ونحن نسعى إلى إيجاد منطلقات جديدة. المسألة الأهم هي قناعتنا بأهمية التعاون وبضرورة إغنائه. وفي المرحلة التاريخية الراهنة، الحاسمة حقاً، تدرك الاحزاب الحاكمة في البلدان الاشتراكية جسامة مسؤوليتها الوطنية والدولية، وتبحث بدأب عن الاحتياطيات اللازمة لتسريع التطوّر الاجتماعي. فالاعتماد على التقدم العلمي ـ التقني وإبداع الجماهير وتطوير الديمقراطية هي ضمانة للكشف عن كمون الاشتراكية على نحوٍ أكمل خلال المرحلة القريبة المقبلة خلافا لتكهّنات الأعداء على اختلافهم.

ها هي التحولات الثورية تدخل البيت الاشتراكيّ الدوليّ الكبير، وقوتها في تزايد. صحيح أن هذا يخص البلدان الاشتراكية لكنه في الوقت عينه إسهام في تقدم ركب الحضارة.

الفصل الخامس

«العالم الثالث»
في المجتمع الدولي

من بين الحقائق العظمى في العالم المعاصر، طهور أكثر من مئة دولة على المسرح الدولي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، التي خطت على طريق تطوُّر خاص مستقل. إننا نحيّي ظاهرة القرن العشرين هذه، فهي عالم ضخم ومتنوع السمات بما فيه من الاهتمامات الكبيرة والمشكلات الصعبة، ونحن ندرك أن مستقبل البشرية مرتبط بكيفية تطور هذا العالم وشكله.

إنّ المسؤولية عن تمكُّن عشرات البلدان وملايين السكان الذين يقطنون الكرة الأرضية من الكشف عن كمونها الغني جداً واستثماره لخدمة التطور العالمي، لا تنحصر في البلدان النامية فقط.

فمن جهة، نرى في «العالم الثالث» أمثلة على النمو الاقتصادي السريع، علماً أنه نموٌّ غير متساوٍ ومَرَضِيٌّ، فالعديد من البلدان تبلغ مصاف الدول الصّناعية الكبرى، ويلعب بعضها اليوم دور دولٍ عظمى. إن السياسة المستقلة لمعظم دول «العالم الثالث» تنعكس، أكثر فأكثر، على القضايا الدولية، مستندةً بذلك إلى الكرامة الوطنية التي اكتسبتها.

ومن جهة ثانية، فإن السّمة المميزة لحياة مليارين ونصف من سكان

المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة، تظلُّ الفقر والعوز والحياة اليومية غير الإنسانية والأمية والجهل والجوع وسوء التغذية والنسبة المرتفعة لوفيات الأطفال الفاضحة وانتشار الأمراض، هذه هي الحقيقة المُرّة. لقد كان معدل دخل الفرد في أوائل الثمانينات في هذه البلدان أقل منه بإحدى عشرة مرّة عمّا في البلدان الرأسمالية المتطورة، وهذا الفارق بتزايد بدلاً من أن يتناقص.

رغم ذلك، ما زالت دول الغرب الغنية تجمع «جبايات» استعمارية جديدة، ففي العقد الأخير فقط فاقت الأرباح التي امتصتها الشركات الاميركية من الدول النامية، رساميلها بأربعة أضعاف.

وترزح الدول النامية تحت عبء الديون الخارجية الخانقة. إن الديون المتراكمة عاما بعد عام، قياساً إلى حجم الأرباح التي تسحب سنوياً من هذه البلدان، تعني شيئا واحداً: إنحسار أفق التطور وحتمية التأزُّم اللاحق للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة وغيرها.

أستذكر هنا نقاشي مع الرئيس ميتران، ومُؤدّاه أنه من الواضح أن كل مؤسسة رأسمالية تطمح إلى تحقيق الحدّ الأقصى من الرّبح. ولكن مع ذلك فالراسمالي أو الشركة مضطران، بدرجة كبيرة تحت ضغط العمال، إلى الأخذ بحسبانهما أنه من أجل تأمين عمل عادي وناجح لمؤسساتهما لا بدّ من تأمين مداخيل للعاملين تنسح لهم - رغم تدني مستواها - الحفاظ على امكانياتهم الإنتاجية وصحتهم ورفع مستواهم المهني وتربية أولادهم. والرأسمالي مضطر إلى التصرّف على هذا النحو مدركاً أنه يؤمن بذلك ربحه اليوم وغداً. أما الرأسمالي المتكتل، ممثّلاً بشخص البلدان الغربية، فيرفض فهم هذه الحقيقة البديهية في العلاقة مع المستعمرات السابقة. فقد

أوصل العلاقات الاقتصادية مع آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية إلى الحد الذي أصبحت معه شعوب بكاملها محكومة بالركود، غير قادرة على تأمين احتياجاتها الأولية، مكبلة بالديون المريعة.

وبالطبع، فلن تقدر هذه البلدان على إيفاء ديونها، في ظل الظروف الراهنة، ذلك أن وضعاً كهذا مرشّح لأَنْ يتفاعل ولينفتح على كافة الاحتمالات إذا لم يوضع حلٌّ عادل للمسألة. لقد تحوّلت ديون البلدان النامية إلى «قنبلة اجتماعية» بطيئة الانفجار، وإذا ما انفجرت فستحدث كوارث رهيبة، حيث يحتقن كمون انفجار اجتماعي ذي قوة تدميرية هائلة.

تَعَدّ مشكلة ديون البلدان النامية إحدى المشكلات الأكثر جدية في العالم، وهي قائمة منذ زمن. لكنها كانت دائماً موضوعاً للتأجيل، أو أنها بقيت دون اهتمام، أو أن الكلام عليها كان ينحصر بالنقاشات العامة. وزعماء الغرب لا يقدّرون الخطر المحدق حق قدره، إنهم بعيدون عن فهم كل جدية الهزات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث، لذا تراهم يقترحون الحلول الجزئية بهدف إنقاذ الموقف بوسائل تبريرية فقط. بينما من الواضح أنهم لا يرغبون بالقيام بخطوات حقيقية وعملية لتطبيع التعاون الاقتصادي مع الدول النامية.

إننا نتوقع صراعاً قاسياً قبل أن يصبح إنجازُ تغيراتٍ حقيقية أمراً ممكنا، تم تحويل العلافات باتجاه النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ينتظرنا طريق صعب وطويل ويجب أن نكون مستعدين لكافة المفاجآت، فإعادة بناء (أو بيريسترويكا ـ المترجم) العلاقات الدولية تتطلب الأخذ بالحسبان مصالح كافة البلدان وتوازن المصالح، في الوقت الذي يرفض فيه الكثيرون التنازل عن أي شيء.

النزعات الإقليمية

تكمن المنابع الحقيقية للعديد من النزاعات في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية في الوضع المزري للبلدان النامية. وعندما تناول الحديث مع الرئيس ريغان في جنيف هذا الموضوع قلت له: علينا أن ندرك قبل كل شيء من أين تتأتى النزاعات الإقليمية.

والحقيقة هي التالية: رغم أن هذه النزاعات تتباين من حيث طبيعتها وطابع القوى المتنازعة، إلاّ أنها تبدو، كقاعدة عامة، على أرضية محلية بوصفها نتيجة للتناقضات الداخلية أو الإقليمية التي تبرز على قاعدة الماضي الاستعماري أو العمليات الاجتماعية الجديدة أو العودة إلى سياسة الاحتلال والضمّ، أو إلى هذه الأمور الثلاثة مجتمعة.

فالأزمات والنزاعات تُشكّل أرضية خصبة للإرهاب الدولي، والاتحاد السوفياتي لا يعترف بالإرهاب من حيث المبدأ، وهو مستعد للعمل بنشاط مع بقية الدول لاجتثاث جذور هذا الشرّ. ومن الأفضل أن يتركز هذا العمل داخل أطر منظمة الأمم المتحدة، ولكان من المفيد إنشاء محكمة لتقصي حوادث الإرهاب الدولي تحت رعايتها. لقد استطعنا من خلال الحوارات الثنائية مع الدول الغربية أن نتبادل الآراء حول هذا الموضوع في غضون العام المنصرم، مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وكندا والسويد. ونحن ندعو إلى اعتماد إجراءات فعالة تَتخذ للنضال ضد الإرهاب، وإننا مستعدون لعقد اتفاقات ثنائية خاصة بهذا الشأن، وإني لآمل أن تتسع في الأعوام المقبلة الجبهة العامة للنضال ضد الإرهاب الدولي.

ولكن يجب أن ندرك جلياً أنه كي نتمكّن من قطع دابر الإرهـاب، فلا بدّ من القضاء على الأسباب المولّدة للنزاعات والإرهاب، وقد تسنّى لي أكثر من مرّة التعرّف بالملموس إلى وجهة نظر سياسيين غربيين بارزين، يرون في جوهر الإرهاب ذاته ثمرة «نشاط الكرملين التآمري». ولكن أيَّ واقعٍ هذا؟

ما زالت تسود في الشرق الأوسط حالة النزاع منذ عشرات السنين بين إسرائيل وجيرانها. من المذنب؟ بالطبع موسكو التي تقف بثبات ضد السياسة التوسّعية الإسرائيلية والتي تؤيد الحقوق الثابتة للشعوب العربية، بمن فيها الشعب العربي الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يلصقـون بـالاتحاد السوفياتي تهمة باطلة بالعداوة المسبقة لإسرائيل، علماً أنه كان من بين أوائل الذين أسهموا في قيام دولة إسرائيل.

الحديث عن الأمور الجدّية يجب أن يكون جدياً. إن الشرق الأوسط عقدة صعبة ومعقّدة، تلتقي فيها مصالح العديد من الدول، فيما الوضع هناك لا يزال متوتراً. ونحن نعتبر أنه من مصلحة الشرق والغرب على السواء، بل من مصلحة العالم قاطبة، أن تحل هذه العقدة. غير أنه تـوجـد في المقابل وجهة نظر أخرى تعتبر أن مشكلات الشرق الأوسط مستعصية على الحلّ بوجه مطلق. من الصعب حتى تفهُّم وجهة نظر كهذه، ولا يجوز الاتفـاق معهـا لا مـنْ حيـث الاعتبـارات السيـاسيـة ولا مـن حيـث الاعتبارات الأخلاقية. ومن هنا يمكننا منطقياً استخلاص ما يلي: إننا محكومون بنزاعات جديدة، وتجدّد نشوب العمليات العسكرية لن يجرَّ إلا مآسي جديدة لشعوب هذه المنطقة. أوَ ليس من الأفضل أن نشغل موقعاً فاعلاً وأن ندعم المساعي الداعية إلى البحث عن مخرج من مأزق الشرق الأوسط، وذلك عن طريق التسوية السياسية العادلة؟

نحن ندرك أنه من الصعب، في ظل الوضع الراهن للأمور، تحقيق تناسق بين مصالح الأطراف المتنازعة، إنما يجب مواصلة البحث ومحاولة الوصول إلى قاسم مشترك ما بين مصالح العرب وبين مصالح إسرائيل وجيرانها والدول الأخرى. وفي ضوء ذلك، فنحن لانرغب إطلاقاً أن يؤذي سير التسوية وشكلها المصالح الطبيعية للولايات المتحدة الأميركية والغرب، كما لا نطمح إلى إزاحة الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، ناهيك عن أن هذا أمر غير واقعي، وعلى الولايات المتحدة بدورها ألاّ تضع أمامها مهمات غير واقعية.

ينلخص الأمر الأساسي هنا في احترام مصالح كافّة الأطراف، وهذا بالتحديد ما يعطي تفسيراً لمبادرتنا المتعلقة بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط. وتذكرت هذه الواقعة أثناء لقائي مع جيمي كارتر. فقد لزم الأميركيين عشرُ سنواتٍ ليقتنعوا من خلال تجربتهم الخاصة (علماً أنه كان بمسنطاعهم الإفادة من تجربة من سبقهم)، ان الصفقات المنفردة لا تعطي شيئا، والسير في هذه الطريق لن يجني لأصحابه ثماراً. يبدو أنهم في واشنطن ميالون، الآن فقط، إلى فهمٍ أكثر واقعية للوضع، ربما بعد اجتيازهم دورة «إعادة تأهيل»، ويعودون بالتالي إلى نقاش هذه المسائل على قاعدة أوسع.

ومن الأهمية بمكان أن تتحرك عملية المفاوضات وتجمع في ذاتها الأشكال القائمة من الاتصالات، سواء كانت ثنائية أو أكثر، كي يجري البحث بفعالية عن التسوية السياسية العادلة. ونحن مستعدون لتقديم كل ما نقدر عليه من مساعدة والمشاركة في مؤتمر كهذا في كافّة مراحله، المشاركةَ الفعّالة، طبعاً شرط ألاّ يتحول المؤتمر إلى «مظلة» تتستر بها

الصفقات والخطوات المنفردة، إذا ما اتَّجهت إلى تحقيق الحل السياسي العادل في الشرق الأوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح بلـدان العرب والفلسطينيين وإسرائيل.

أريد أن أؤكد في هذا الصدد، أنّنا لا نكنّ أي عداوة لإسرائيل، ونعترف بحقها الشرعي في الوجود، غير أنه في ظل الوضع الراهن، وفي ضوء ما تقوم به إسرائيل من ممارسات، لا يسعنا أن نعيد العلاقات الديبلوماسية؛ أما إذا تغيَّر الموقف ولمسنا بداية بروز إمكانية تطبيع الوضع في الشرق الأوسط وتسويته، سيكون عندها من الممكن بحث هذه المسألة. وليس لدينا أيّ تعقيدات في هذا الشأن. أما ما يخص الاتصالات القائمة الآن بين بلدينا، فنحن لا نتنصّل منها.

ولنأخذ «نقطة مؤلمة» أخرى، هـي أميركـا اللاتينيـة، بمَ يتلخـص جوهر النزاع؟ دُكّ نظام سوموزا في نيكاراغوا المعادي للشعب وانتصرت الثورة الشعبية، ومجدداً نرى كيف تُوصم الثورة الساندينية بأنها من «عمل موسكو وكوبا». هنا الأساس الإيديولوجي الذي طـواه الزمـن، وقـد استُحضِر بهدف شنّ حرب خفيّة ضد دولة صغيرة، «ذنبها» الوحيد أنها تريد العيش حسبما تراه هي، دون الإصغاء إلى نصائح تأتي من الخارج. يجدر لفت الانتباه إلى أن ما وقع في نيكاراغوا مرجّح أن يحدث في بلدان غيرها، ويرفض العقل تصديق ما يقال حول أن نيكارغوا «تهدد» أمن الولايات المتحدة الأميركية، وتجري الاستعدادت لإنشاء قواعد عسكرية سوڤياتية هناك، فالاميركيون يعرفون عن هـذه القـواعـد في حين أنني شخصياً لم أسمع بها البتة.

وكان نقاش حامٍ قد دار بيني وبين مارغريت تاتشر حول هذا

الموضوع، فقلت لها: إن الظروف المعيشية القاهرة هي التي دفعت شعب نيكارغوا للقيام بالثورة، بينما المسؤول عن تلك الظروف هم الأميركيون، أصدقاء بريطانيا العظمى، الذين دفعوا بأميركا الوسطى وكل أميركا اللاتينية إلى الوراء ليغرفوا من هناك مواردها دون شفقة أو رحمة، ثم ينعجبون بعد ذلك من انتفاضة الشعب. إن ما جرى ويجري في نيكارغوا الآن يخص الساندينيين وشعب نيكارغوا وحدهما. كان الحديث صريحاً ومستقيماً، وقد سألتُ تاتشر: «تـوجهـون إلينـا أصابـع الاتهام بسبـب تضامننا مع نيكارغـوا، بينما تعتبرون دعـم الأپـارثيـد والعنصريين مـن بديهيات الأمور؟ ألا تشعرون بالخجل أمام الرأي العام العالمي؟ نحن نتعاطف مع الحركات التحرُّرية في نضالها من أجل العدالة، أما أنتم، كما أفهم، فلا تتعاطفون، وهنا تفترق طرقنا في التعاطي مع الموضوع».

حقاً، لو ترك الأميركيون نيكارغوا ورفعوا يدهم عنها، لكان ذلك أفضل لهم بالذات وللأميركيين اللاتينيين والعالم قاطبة.

لا يجوز تأجيل المشكلات، فهي لن تُحلّ من تلقاء نفسها. فمنذ زمن يشهد جنوب أفريقيا غلياناً كبيراً والوضع هناك عاصف. وتقف الجماهير الواسعة ضد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، كما تنمو العزلة الدولية المضروبة حول النظام القمعي واللاأخلاقي، في الوقت الذي لا يتورع فيه الكثيرون في الغرب عن النظر إلى الوضع المتأزم هذا بصفته «تآمراً شيوعياً». هنا يرون أيضاً «يد موسكو» علماً أننـا «غير مـوجـوديـن» مطلقاً في جمهورية جنوب أفـريقيـا، الشيء الذي لا يمكـن قـولـه عـن الولايات المتحدة وشركائها.

وينطبق الشيء ذاته على الوضع النـاشيء في منطقـة الخليـج العـربي،

فتقويمنا للوضع هناك ومسببات التوتر واضح من خلال بياناتنا الرسمية. لقد اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً يطالب فيه بوقف إطلاق النار وكافّة العمليات العسكرية، وبأن تسحب كل من إيران والعراق قواتهما إلى الحدود الدولية. وصوّت الاتحاد السوڤياتي إلى جانب القرار المذكور، أما الولايات المتحدة فتبحث عن حجة للتدخل في النزاع الإيراني ـ العراقي، فتزيد من وجودها العسكري في الخليج مجدَّداً، في محاولة لمخالفة روح قرار الأمم المتحدة، متذرعةً بالدفاع عن مصالح الغرب من «الخطر» المحدق من جانب الاتحاد السوڤياتي، كما تَعِدُ بالبقاء في الخليج حتى بعد تسوية النزاع هناك.

يتم بهذا الأسلوب الحكم على كافة النزاعات الإقليمية، من خلال منظار الصراع السوڤياتي ـ الأميركي، ويتكوّن لدينا انطباع أن الولايات المتحدة تحتاج إلى النزاعات الإقليمية كاحتياطي دائم تستخدمه للمناورة بمستوى المجابهة وسياسة القوة والدعاية المعادينين للسوڤيات. أما نحن فنعتبر أنه لا يجوز تحويل هذه النزاعات إلى مسرح للصراع بين المنظومين، وخصوصا بين الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة.

وطالما أن الحديث يدور حول النزاعات الإقليمية، يتبادر، طبعاً، إلى ذهن القراء السؤال التالي: بماذا يفكر غورباتشيوف بخصوص المسألة الأفغانية؟

ربما لا يعرف الجميع أن أفغانستان كانت أول دولة أقام معها الاتحاد السوڤياتي علاقات ديبلوماسية، وكانت لنا دائماً علاقات جيدة مع هذا البلد بغض النظر عمّن كان زمام السلطة في يده، سواء أكانوا الملوك أو

قادة القبائل. طبعاً تتخبط أفغانستان في جملة مشكلات أوردها التخلّف المدقع للبلاد، وأما مخلفات الاستعمار البريطاني فلا تشكّل السبب الأخير لنشوء هذا التخلّف. ولذا، فمن الطبيعي أن يبرز بين الأفغان أناس راغبون بمساعدة شعبهم للخروج من حياة القرون الوسطى، وتحديث المؤسسات الحكومية والاجتماعية، ومنح عملية التطور ديناميـة كبيرة. ولكن ما إن بدأت التحوّلات التقدمية في أفغانستان تبدو للعيان حتى وقعت البلاد تحت الضغط الخارجي وتدخل الدوائر الإمبريالية. عند ذلك تقدمت القيادة الأفغانية بطلب المساعدة من الاتحاد السوڤياتي، وفقاً لما تنصّ عليه الاتفاقية المعقودة بين بلدينا (لقد تقدمت الحكومة الأفغانية بهذا الطلب إحدى عشرة مرة، وذلك قبل أن نوافق على إدخال القوة السوڤياتية المحدودة).

إننا نرغب بعودة القوات السوڤياتية بأسرع ما يمكن إلى الوطن، وهذا الموضوع محلول لدينا من حيث المبدأ، لكنه مرتبط بضرورة التسوية السياسية حول أفغانستان، ونحن نقف إلى جانب القيادة الأفغانية في سياستها الحالية الداعية إلى المصالحة الوطنية. والاتحاد السوڤياتي يرغب في ان يرى أفغانستان دولة مستقلة غير منحازة وذات سيادة. اما مسألة تحديد الطريق الذي ستسلكه أفغانستان والحكومة التي تقودها وبرامج التطور المطروحة للتنفيذ، فهذا شأن يقرّره الشعب الأفغاني دون سواه، وهو من حقه في امتلاك سيادته. فمن شأن التدخل الأميركي أن يتسبب في إعاقة انسحاب قواتنا وكبح تحقيق سياسة المصالحة الوطنية، وبالتالي عرقلة تسوية مجمل المسألة الأفغانية. ولا يمكن وصف تصرّف الولايات المتحدة بتسليمها صواريخ «ستينغر» التي تُسْقَطُ بواسطتها الطائرات المدنية، إلا بكونه عملاً لا أخلاقياً وغير مبرر البتة.

الحق في اختيار طريق التطور

يجب أن يترك لكافة الشعوب حق اختيار طريقها في التطور والتصرف بمصيرها وأراضيها ومواردها البشرية والطبيعية. وإذا ما انتفى هذا الفهم لدى كافة السياسيين في جميع الدول، فلن يكون بالوسع توجيه العلاقات الدولية في طريقها الطبيعي، فما أوجه التمايز الإيديولوجي والاجتماعي، أي التمايز في الأنظمة السياسية، إلاّ نتيجة الخيار الذي ارتضته الشعوب لنفسها. ومن غير الجائز أن يشكِّل هذا الخيار ذريعة لظهور أحداث أو اتجاهات تنجم عنها نزاعات أو مجابهات عسكرية.

لقد حان الوقت كي يتخلّى قادة الغرب عن السيكولوجية والتصورات التي كانت قائمة في زمن الإمبراطوريات الاستعمارية، كما أنه ليس لديهم مفرٌ من الإقدام على ذلك. وطالما أن الغرب ما فتىء ينظر إلى «العالم الثالث» بكونه منطقةَ نفوذٍ تابعةً له، حيث اعتاد على امتداد قرون أن يكون السيد، فستبقى بؤر التوتُّر حية وستزداد مقاومة الشعوب للإمبريالية، هذه المقاومة التي لن تؤدِّي إلا إلى بروز بؤر ساخنة جديدة.

لا يروق هذا الكلام لمعارضينا في الغرب عندما نتحدث إليهم بهذه الصيغة، بل إنهم يفقدون هدوءهم ويتضايقون ويتذمَّرون حين نسمّي الأشياء بأسمائها، ويفسِّرون تقويمنا بحسب هواهم وكأنه تعدٍّ على العلاقات التقليدية القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية مع البلدان النامية، أو كأنّ ذلك تطاول على المستوى المعيشي لسكان الدول الرأسمالية.

وقد جهدتُ أكثر من مرة لشرح وجهة نظرنا التي تنفي أيَّ طموح

لدينا لتحقيق أهداف معادية لمصالح الغرب، فنحن نعرف مايعنيه الشرق الأوسط وآسيا وأميركا اللاتينية، وحتى جنوب أفريقيا، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية من وجهة نظر العلاقات الاقتصادية والحصول على المواد الخام. نحن لسنا مع قطع هذه العلاقات ولا نحرض على تخريب العلاقات الاقتصادية القائمة تاريخياً.

بيد أنّ الوقت حان للاعتراف بحق شعوب العالم الثالث في امتلاك وجهها الخاص بها. فبعد نضال طويل ومرير انتزعت هذه الشعوب الاستقلال السياسي، وهي تسعى كذلك للحصول على استقلالها الاقتصادي. فالأشخاص القيِّمون على قيادة هذه البلدان ـ وقد تحادثت مع الكثيرين منهم ـ يرتكزون إلى إرادة شعوبهم وتأييدها في سعيهم للخروج بهم إلى طريق الاستقلال الحقيقي والمساواة والتعاون. فهذه البلدان تملك موارد طبيعية وبشرية ضخمة، ومن الواضح أنها تسعى إلى توظيف هذه الموارد لخدمة تطورها الخاص، كما ترغب في العيش كشعوب البلدان المتطورة لا أقل منها؛ إلاّ أن الجوع والأمراض تتآكلهم، وتَنهب مواردهم لتذهب إلى الدول المتطورة ولتصبَّ في الدخل الوطني لهذه الدول عبر قنوات التبادل غير المتكافىء. إن الدول النامية ترفض مهادنة هذه الأوضاع.

هذه إحدى حقائق العالم المعاصر التي لا يأخذها الجميع في الغرب في حسابهم رغم تفهمهم لها. ولا يجوز التغاضي عن هذه الحقيقة لأن الحديث يدور حول عشرات الدول.

وبمقدار إدراك هذه الحقيقة من قبل الجميع، وفي كافة القارات، تَلجُ العلاقات الدولية الطريق الطبيعية ويتحسن المناخ الدولي بمجمله. وهذه

مسألة مهمة، بل إنها مشكلة المشكلات.

وأعتقد أن الوقت قد أزف لطرح هذه المشكلة على الصعيد الدولي والبحث عن سبل حلها على قاعدة توازن المصالح، والبحث عن الأشكال التنظيمية للحل ضمن أطر المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة هي المكان الأفضل لذلك، ونحن في طور إعداد مقترحاتنا في هذا الصدد. لقد أعلمت بذلك بيريس دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تقبل بإيجابية، أثناء محادثاتنا، هذا الموضوع وإمكانية طرحه ضمن أطر الامم المتحدة.

يؤيد معظم الدول النامية سياسة عدم الانحياز. وقد نمت على هذا الأساس حركة عدم الانحياز التي تضم في صفوفها أكثر من مئة دولة تمثل جزءاً هائلاً من سكان الأرض. وتشكل هذه الحركة عاملاً ضخماً وقوة قادرة ومؤثّرة في السياسة الدولية في الوقت الراهن، وتسهم في بناء علاقات دولية من نوع جديد، مع كل ما يشتمل عليه ذلك من دقائق وخصائص كامنة فيه.

تعبّر حركة عدم الانحياز عن سعي الشعوب المتحرّرة إلى تعاون متكافىء مع الآخرين والاعتراف بحقوقها ومصالحها المشروعة من قبل الآخرين، وترفض مظاهر التسلّط وفرض الإرادة في الحياة الدولية والطمع في السادة الدولية. والاتحاد السوفياتي يتفهّم أهداف حركة عدم الانحياز ويعلن عن تضامنه معها.

فمنذ زمن ليس بالبعيد كان ثمة رأي سائد بين الأعضاء في حركة عدم الانحياز يعتبر أن مسائل نزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية من اختصاص «الدولتين العظميين»، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد

السوڤياتي، في حين أن هذه القضية لا تهمّ الدول النامية.

ولكن حركة عدم الانحياز أبدت تفهّماً عميقاً للترابط المتبادل بين نزع السلاح والتطور أثناء انعقاد المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في هراري عاصمة تنزانيا، وأعلنت موقفها الرسمي في هذا الشأن. إننا إذا نجحنا، حقاً، في وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح، فسيتحرر ما يكفي من الموارد لمساعدة البلدان في حل مشكلاتها المستعصية.

لقد ناقشتَ مسألة العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح وبين التنمية مع بيربس دي كويار، الأمين العام للأمم المتحدة، واتفقنا في وجهات النظر حول أن هذا الموضوع يستحق عناية جدية فائقة من جانب منظمة الأمم المتحدة. وتقدم الاتحاد السوڤياتي بمقترحات محددة إلى الجمعية العامة للمنظمة حول نزع السلاح والتنمية، ولكن الولايات المتحدة الأميركية، امتنعت، للأسف، عن المشاركة في هذا المؤتمر.

ولا يقتصر الاعتراف اليوم بحركة عدم الانحياز، بوصفها عاملاً مهماً وإيجابيا في السياسة العالمية، على الدول الاشتراكية فحسب، بل يتعداها إلى العديد من الدول الرأسمالية. ويرحب الاتحاد السوڤياتي بهذا الموضوع وبأخذه بعين الاعتبار في سياسته الخارجية.

العقدة الاسيوية في المحيط الهادىء

ان تطور الحضارة يكتسب طابعا حيوياً أكثر فأكثر في الشرق وفي

اسيا ومنطقة المحيط الهادىء. ويتقاطع اقتصادنا أيضاً في سيبيريا وفي الشرق الاقصى، لذا، فإن لنا مصلحة موضوعية في إغناء التعاون في المنطقة الآسيوية من المحيط الهندي.

والاتحاد السوڤياتي دولة أوروبية وآسيوية في آن معا، لذلك فهو يدعو إلى إقامة الأسس لتعزيز الوضع في المنطقة الآسيوية من المحيط الهندي وإعادة النظر في العلاقات، بما يأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الدول على قاعدة توازن هذه المصالح. فمن المرجح أن ينتقل مركز السياسة العالمية الى هذه المنطقة في القرن المقبل. نحن ضد أن تكون هذه المنطقة بمثابة اقطاعة لاي طرف كان، ونقترح على الجميع تكافؤا فعليا وتعاونا وأمنا يشمل الجميع.

ربما تكون مسائل السلم في آسيا أكثر حدّة وألماً مما هي عليه في الاجزاء الاخرى من العالم، وانطلاقاً من القلق الموجود عند الاتحاد السوڤياتي والهند وغيرهما من الدول، فقد تقدمت جميعاً في سنوات مختلفة بالمبادرات الضرورية والملائمة. واكتسبت المبادرة الشهيرة بشأن تحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام أكثر من بقية المبادرات، وقد لاقت تاييدا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

واصبح الالتزام الذي تبناه الاتحاد السوڤياتي وجمهورية الصين الشعبية بعدم اللجوء إلى السلاح النووي قبل الغير عاملاً مهماً للسلام ليس في آسيا والمحيط الهادىء وحدهما، بل في العالم أيضاً.

عندما التقيت في شهر أيار عام ١٩٨٥ راجيف غاندي رئيس وزراء الهند، بعد تسلمي مهام الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤياتي، طرحت آنذاك فكرة مؤداها ما يلي: بعد الأخذ بالحسبان

المبادرات المطروحة سابقاً، وكذلك التجربة الأوروبية إلى حدٍ ما، ألا يجوز التفكير بالمنهج العام المتكامل لمسألة الأمن في آسيا وإمكانية جمع جهود الدول الآسيوية في هذا المجال؟

لقد تبلورت هذه الفكرة خلال اللقاءات مع قادة الدول الأجنبية والشخصيات السياسية الأخرى. وقارنتُ بشكل عفوي الوضع في آسيا مع مثيله في أوروبا، وتوصلت إلى خلاصة محددة هي: إن منطقة المحيط الهادىء، في ضوء نهج العسكرة المتنامي هناك، تحتاج هي الأخرى إلى نظام من «صمامات أمان» مماثل لعملية هلسنكي في أوروبا.

وتضمن التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة المركزية أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤياتي تأكيداً على اهتمام السياسة الخارجية المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادىء. كما أكد على ضرورة إيجاد الحلول والطرق الخاصة دون تأجيل، على أن تكون البداية بالتنسيق، ومن ثَمّ بتكاتف الجهود لصالح التسوية السياسية للمشكلات المستعصية، وعلى أن يترافق ذلك مع إزالة حدّة المجابهة العسكرية في مختلف مناطق آسيا وتثبيت الوضع هناك. ومن جهتي، تقدمت باقتراحات مؤاتية أثناء زيارة ڤلاديڤوستوك (تموز عام ١٩٨٦)[٧].

فأثناء وجودي في ڤلاديڤوستوك رأيت أنه من الضرورة بمكان النظر إلى مسائل السياسة العالمية من زاوية آسيا والمحيط الهادىء، فالوضع في

---

(٧) حول إنشاء الموانع في طريق انتشار الأسلحة النووية وتوسّعها في آسيا والمحيط الهادىء، وتقليص نشاط الأساطيل الحربية في المحيط الهادىء، وتقليص القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في آسيا، وإجراءات الثقة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة في المنطقة.

الشرق الاقصى بشكل عام وآسيا وشواطىء المحيط المترامية، يمثّل اهتماماً قوميا وحكوميا بالنسبة إلينا، لأننا سكان دائمون وقديمون وبجارة في هذه البقاع من الأرض. وينتشر على هذه المساحة الشاسعة التي تبلغ نصف الكرة الأرضية تقريبا العديد من الدول الكبيرة، التي يدخل في عدادها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية والهند والصين واليابان وفييتنام والمكسيك، وأندونيسيا، ناهيك عن الدول المتوسطة، لكنها كبيرة ـ إذا ما قيست بالمقاييس الأوروبية ـ ككندا والفيليبين وأوستراليا ونيوزيلاندا، إضافة إلى الدول الصغيرة.

وبالمناسبة، لاحظنا كم من الضجيج ارتفع في أعقاب خطابي في فلادبفوسوك، وكم لفق من الافتراءات الكاذبة حول أن الاتحاد السوفياتي قرر الآن التوجه نحو المحيط الهادىء لفرض هيمنته «هناك أيضا» والمس بمصالح الولايات المتحدة.

لقد اعتدنا على ردود فعل مشابهة على مبادراتنا تُستحضر من أعمال المغاور الحجرية». فأي محاولة من قبلنا ـ مهما تضاءل معناها ـ لإقامة علاقات طيبة حتى دبلوماسية أو تجارية مع هذه الدولة أو تلك من دول المنطقة، يعمدون فورا إلى تصنيفها في خانة الألاعيب الماكرة.

ما هي حال الأمور في الواقع؟ أجرت صحيفة «ميرديكا» الأندونيسية مقابلة معي بمناسبة الذكرى الأولى لرحلتي إلى الشرق الأقصى. وكان ب.م.دياخ، رئيس التحرير، صائباً في تقويمه لخطابي هناك، إذ وجد فيه دعوة لدول المنطقة كافة إلى المساهمة في الحل المشترك للمشكلات، غير أنه نسي ذكر الولايات المتحدة لدى تعداده للبلدان، فذكرته بذلك وقلت: إننا نعلق الآمال على التعاون مع الولايات المتحدة

الاميركية. اما النقاشات والافتراضات التي تصور نشاطنا واهتمامنا وكأنها يشكلان خطرا على مصالح الآخرين، فهي لا تعدو أن تكون هراء محضا. فما قيل في ڤلاديڤوستوك هو تعبير عن سياستنا المدروسة التي يجب الا تثير الخوف أو القلق عند أحد من الناس. نقول بالفم الملآن: إننا مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة ودول مجموعة «الآسيان» والهند وغيرها من الدول، وندعو الجميع لنعمل سوية لما فيه خدمة السلام والمصلحة العامة.

لقد اكدت في إجاباتي عن اسئلة رئيس تحرير «ميرديكا» نوايانا الحقيقة في هذه المنطقة وعززتها بجملة من الاقتراحات المحددة الجديدة، وكان أكبرها: القضاء على كافة الصواريخ متوسطة المدى في الجزء الاسيوي من الاتحاد السوڤياتي، طبعاً على قاعدة «التصفير الشامل» مع الولايات المتحدة الأمركية.

يرتكز نهجنا إلى إدراك وإقرار الحقائق القائمة بالنسبة إلى هذا الجزء العظيم من العالم، حيث تتجمع كتلة هائلة من الدول المختلفة والشعوب، وتقوم تصوراتنا حول بناء الأمن الدولي والتعاون السلمي في آسيا والمحيط الهادىء على هذه الوقائع وتمليها الرغبة الصادقة في البناء المشترك لعلاقات جديدة وعادلة في هذه المنطقة.

وبعد انقضاء عام تمكنا من تثبيت جملة ميول إيجابية ـ وكنت قد أشرت إلى ذلك في المقابلة المذكورة ـ غير أن الصعوبات والتناقضات لم تقل، إذ ما زال ينمو الميل نحو المجابهة كما في السابق، وهذا ما دفعنا إلى اقتراح إجراءات إضافية تحدّد وتطوّر مبادرات ڤلاديڤوستوك لتخفيف حدة التوتر في آسيا والمحيط الهادىء.

وندرس بإمعان آراء ومبادرات الدول المنفتحة على هذا الجزء من العالم، ونظهر الآن افكار جديدة وبناءة وتحتل مكانها في مجرى الحوار في المنطقه. من الطبيعي أن نهدسا خصائص نظرة الشعوب القاطنة هنا إلى العالم، وخبرتها التاريخية والسياسية والثقافية، إلى الطرائق المفهومة والواضحة لحل مشكلات المنطقه.

إننا مرتاحون لمساهمة دول منظمة «آسيان» المتزايدة في الشؤون الدولية ونحن مستعدون لتطوير علاقاتنا مع كل دولة عضوٍ فيها على حدة، ومعها كلها كمنظمة، على أساس احترام المساهمة المستقلة والخاصة التي تبذلها هذه البلدان، مجتمعة أو منفردة، لتحسين الوضع الدولي.

ما الذي دفعني لأتطرق إلى قيمة النهج المستقل الذي تسلكه دول بمفردها أو مجموعة من الدول؟ لا يكمن السبب في رغبتنا بالعمل لإلحاق الضرر بالآخرين من خلال تأييدنا لنهج مستقل كهذا، بل لإدراكنا أن البدء ببناء علاقات دولية جديدة ممكن فقط على قاعدة نهج مستقل. فحتى هذا الحين، كانت العلاقات الدولية تُبنى على درجة كبيرة من التبعية لسياسات وأعمال دولة منفردة أو مجموعات من الدول، وكان هذا يشكّل عائقا أمام تحسين الوضع في العالم. يجب أن يحفظ السياسيون الجدّيون هذا الدرس من الماضي، فبناء علاقات جديدة في عالمنا المعقد وفي بقعة معقدة، كمنطقة آسيا والمحيط الهادىء، يمكن أن تقوم فقط على طرق التعاون والجمع بين مصالح كافة الدول. لقد استهلك شكل العلاقات الموروث عن الماضي نفسه في يومنا الراهن، حيث تقف دول المتروبول من جهة، والمستعمرات من جهة أخرى، وعليه أن يخلي المكان لشكل جديد من العلاقات.

لقد لاقت فكرة عقد مؤتمر للمحيط الهادىء باشتراك جميع الدول المطلة على المحيط، الكثير من التعليقات في حينه، وقد طُرحت هذه الفكرة بصفة فرضية عملية أو، بتعبير أدق، كدعوة للنقاش. وينطلق الاستناد إلى هلسنكي من أن المجتمع الدولي لا يملك حتى الآن تجربة أخرى في هذا الشأن، غير أن هذا لا يعني أنه يجب نقل « النموذج الأوروبي » إلى أرضية آسيا والمحيط الهادىء، علماً أنه توجد في أي اختبار دولي سمات عامة في وقتنا الراهن.

من بين الأسئلة التي طرحتها صحيفة « ميرديكا » على كان السؤال النالي: ما هو تصوُّرنا لدور الاتحاد السوڤياتي في تطوير التعاون الاقتصادي في المنطقة؟ إننا نولي اهتماماً زائداً للأراضي الممتدة وراء الأورال التي يفوق كمونها الاقتصادي بأضعاف المرات فعاليات الجزء الأوروبي من الاتحاد السوڤياتي، وذلك انطلاقاً من مفهوم التطوير الاقتصادي الاجتماعي المعجّل للبلاد. ونعتبر أنه بإمكان الشركات والمؤسسات المحلية المُنْشأة بالتعاون مع أوساط رجال الأعمال ودوائرها من دول آسيا والمحيط الهادىء، المشاركة في استخراج ثروات هذه المناطق.

حول نزع السلاح النووي في اسيا

أقدم الاتحاد السوڤياتي على خطوة مهمة آخذاً بعين الاعتبار رأي الدول الآسيوية وقلقها، فوافق على خيار « التصفير الشامل المزدوج » في ما يتعلق بالصواريخ متوسطة المدى والصواريخ التكتيكية ـ العملياتية، كما أعربنا عن استعدادنا للالتزام بعدم زيادة عدد الطائرات الناقلة للأسلحة النووية في المنطقة الآسيوية من البلاد، في حال توقفت الولايات المتحدة

الاميركية عن نشر الأسلحة النوويه هنا، والتي يمكنها أن تطال أراضي الاتحاد السوفياتي، ونحن ننتظر أن يشكل ذلك دفعاً لعملية نزع السلاح في آسيا.

رغم كافة تعقيدات الوضع في آسيا والمحيط الهادىء وتنوّعها، ورغم الظلال التي تبرز في تدرج أعماق الألوان الفاتحة والعامه، فثمة حالة تبدو جلية في اللوحة العامة وتدّل على معارضة حرب نووية، وهناك إمكانية الآن لبدء الحركة في الاتجاهات المؤدية للقضاء على الأسلحة النووية في آسيا وإنشاء مناطق منزوعة من السلاح النووي كانت لتشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه، ومن المعروف أن الاتحاد السوفياتي قد وقّع البروتوكولات اللازمة في هذا الشأن والملحقة باتفاقية «راروتونغ» حول إنشاء منطقة كهذه في الجزء الجنوبي من المحيط الهادىء، كما نؤيد مقترحات الدول الاخرى الداعية إلى إقامة مناطق خالية من السلاح النووي في جنوب شرق آسيا وفوق شبه الجزيرة الكورية. إن الدعوة إلى مؤتمر دولي حول المحيط الهندي، نبحث فيه مسألة إعلان هذه البقعة منطقة سلام، سيخدم حتما أهداف نزع السلاح النووي.

إن نهجنا وأسلوبنا في التعاطي مع موضوع نزع السلاح النووي متطابقان في آسيا وأوروبا على السواء، إذ يجب أن يطبق النزع تحت إشراف دولي صارم، بما في ذلك البعثات على الأرض، كما نتمسك باقتراحاتنا حول بدء المحادثات مع الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وحلّ هذه المسألة على أساس متبادل، مع احترام مصالح أمن جميع الأطراف.

هذا هو فهمنا بشكل عام لكيفية حل العقدة النووية الآسيوية. فإذا ما

هبت دول المنطقة لحلّ هذه المشكلة فبمقدورها أن تشرع بإقامة نظام للأمن في المنطقة. ماذا تعني في الواقع إقامة علاقات طبيعية ووضع جيد في منطقة يقطنها ملياران ونصف من الناس؟ يمكن مقارنة ذلك مع إشادة بناء، يضع فيه كل فردٍ حجراً أو أكثر في جدرانه من أجل أن يأتي التصميم ملائماً للجميع، ويتوفر في البناء التعاون والفهم المشترك، وهذا هدف كبير وصعب، لكنه واقعي وقابل للتحقيق.

وبوسع دول قارتي أوروبا وآسيا، إذا صبت جهودها في هذا الاتجاه، أن تنصهر في العملية الأوروبية ـ الآسيوية التي تستطيع أن تعطي دفعاً قوياً لبناء نظام شامل للأمن الدولي.

تقنعنا أحداث الفترة الأخيرة أكثر فأكثر بصحة طرح مسائل الأمن وملحاحيته في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، فقد انتعش اهتمام بالغ للبحث عن طرق التعاون في المجالين الإقليمي والقاري، كذلك تلقت علاقاتنا الثنائية مع بعض دول آسيا ومنطقة المحيط الهادىء دينامية كبيرة.

العلاقات السوفياتية ـ الهندية

الهند، جارتنا الجنوبية، يعيش فيها أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة، دولة كبرى تتمتع بتأثير كبير داخل حركة عدم الانحياز وبهيبة دولية، إنها عامل مهم جداً للسلام في آسيا والعالم.

تنمو العلاقات السوفياتية ـ الهندية بثبات وقوة بخطٍّ متصاعد، وقد التقيت براجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، مراتٍ عدة، سواء في موسكو أو دلهي، وتركت زيارتي إلى الهند عام ١٩٨٦ انطباعاً عميقاً،

حبث وقّعنا هناك إعلان دلهي الشهير .

ونحن نفهم تمام الفهم ذاك الاهتمام البالغ والواسع الذي أثارته هذه الوثيقة. فإعلان دلهي يعدّ ظاهرة فريدة تعرض مثالاً جديداً تماماً لمقاربة فلسفية ـ سياسية للعلاقات الدولية، ويشكل رجحان كفة القيم الإنسانية العامة في عصر الفضاء والذرة الأساسَ الفلسفي والأخلاقي لإعلان دلهي. وبالرغم من أن دولتين فقط قد أعدّتا هذه الوثيقة، إلاّ أن مغزاها ذهب بعيداً خارج الأطر الثنائية والإقليمية.

إن مجرّد ظهور إعلان دلهي قد عكس طابع العلاقات السوفياتية ـ الهندية الفريد. ففي بلدينا نظامان اجتماعيان مختلفان، إلاّ أن هذا لا يعيق التعاون القائم في ما بيننا، والذي يؤدي بدوره إلى الإغناء الروحي المتبادل، وإلى تقارب آراء واسع في مسائل العصر الجذرية، وقد توصل بلدانا إلى تقارب الآراء هذا كلٌّ على طريقته الخاصة وانطلاقاً من دوافعه الخاصة به.

يمكن وصف العلاقات بين الهند والاتحاد السوفياتي بأنها قدوة في عدة معان، انطلاقا من غنى جوهرها السياسي والاقتصادي والعلمي ـ التقني والثقافي، ومن الاحترام المتبادل العميق والتعاطف بين شعبي بلدينا، والتناغم الذي يعكس الثقة المتبادلة المتسقة مع الحاجة العميقة إلى الصداقة.

كيف نفسر العلاقات الرفيعة بنوعيتها، القائمة بين الهند و الاتحاد السوفياتي، باعتبارهما بلدين على نظامين سياسيين ـ اجتماعيين مختلفين؟ يمكن تفسير ذلك بان الطرفين يبنيان سياستهما على أسس السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والتعاون، معترفين لكل شعب

بحرية اختيار نظامه السياسي وأشكال تطوره الاجتماعي. وهذه حقيقة فعلاً لا قولا.

انطلاقا من هذا الواقع بالتحديد، نقول بفخر إن الاتحاد السوفياتي والهند يقدمان المثال للعلاقات بين الحكومات، الذي يمكن أن يغدو جاذباً للآخرين. ونحن نرى في هذه العلاقة براعم بناء دولي، عندما سيصبح التعايش السلمي والتعاون المتبادل والمثمر معياراً شاملاً عاماً.

عند الممر الصعب

لقد كانت لي في السنتين الأخيرتين لقاءات كثيرة ومحادثات معمقة مع الشخصيات السياسية الأفريقية. والتقيت بكلٍّ من: موغابي، منغستو، دوش سانتوش، تامبو، تراوري، كريكو، الشاذلي بن جديد وغيرهم (التقيت بعضهم أكثر من مرّة). وتكون لدي انطباع أن القارة الأفريقية تمر بمرحلة جديدة ومسؤولة وفعّالة في تاريخ تطورها، وذلك من خلال لقاءاتي ومحادثاتي مع هذه الشخصيات الفذة المعترف بها كقيادات قومية. إن القارة في حَومَة الحركة. تجري هناك تحولات كبيرة، لكن يوجد العديد من المشكلات الحادّة والصعبة.

في الوقت نفسه نحن لا ننظر، بالطبع، إلى أفريقيا كقارة كل شيء فيها متشابه والعمليات تسير فيها بحسب مخطّط واحد. ذلك أن كلّ دولة افريقية، كغيرها من دول العالم، تتمتع بسمات خاصة بها فقط وتنهج خطا سياسيا خاصا بها أيضاً. والقادة الأفارقة أناس مختلفون من حيث خصائصهم، بعضهم تسلم زمام القيادة منذ زمن، وهو معروف في أرجاء العالم، فيما ظهر بعضهم الآخر حديثاً على المسرحين الأفريقي والدولي،

فهو بالتالي في طور تخزين الخبرة العملية.

نحن نتفهم صعوبة المهام التي تتصدّى لها الأنظمة التقدمية الأفريقية، والواقع هو أن بلدانهم مرتبطة تاريخياً بدول المتروپول السابقة، وبعضها مرتبط بها اقتصادياً. غير أنه وبرغم محاولات الإمبريالية للحفاظ على مواقعها، سواء بالوسائل الاقتصادية والمالية أو حتى العسكرية، فهذه الدول عازمة بجزم على السير في خط تعزيز مكتسباتها القومية.

والاتحاد السوڤياتي يعلن عن تضامنه مع جهود بلدان أفريقيا هذه وسياستها، فالحديث يدور عن عدم اهتزاز السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي اللذين يمكن على أساسها فقط بناء العلاقات الدولية في العالم المعاصر. يملك كل شعب أفريقي الحق في اختيار طريق تطوره، ونحن نشجب بجزم كافة محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية. لقد وقفت بلادنا، ولا تزال، إلى جانب النضال الوطني ـ التحرري للشعوب الأفريقية، بمن فيها شعب جنوب أفريقيا حيث ما زال يقوم واحد من آخر حصون التمييز العنصري.

أثناء لقائي برئيس المجلس الوطني الأفريقي أوليڤر تامبو، قلت له: إننا نقف إلى جانبكم في النضال ضد نظام الأپارتيد ومن يقف وراءه، من أجل إقامة الدولة الديمقراطية والسير على طريق التطور المستقل، من أجل أن يحيا الناس من كافة الأعراق والقوميات في ظلّ المساواة. فمما يلفت النظر تزايد أعداد البيض في جنوب أفريقيا الشاجبين للأپارثيد، كما يلاحظ تزايد عدد ممثلي الجالية البيضاء في جنوب أفريقيا الذين يشجبون الاپارثيد ويبحثون عن أشكال الاتصال بالمؤتمر الوطني الأفريقي ويعلنون

عن تأييدهم أهدافه النضالية. وهذا مما يؤكد حقيقة أن سياسة الأپارثيد فقدت مستقبلها.

تربطنا علاقات الصداقة مع دول «المواجهة» لجنوب أفريقيا ونؤيد مواقفها العادلة ونستنكر بشدة الأعمال العدوانية التي تنفّذها جنوب أفريقيا ضد هذه الدول.

لا يملك الاتحاد السوڤياتي مصالح خاصة في منطقة جنوب أفريقيا، ونحن نريد أن يتحقق أمر واحد وهو أن تحصل شعوب المنطقة ودولها على إمكانية حل مسائل تطور أمورها الداخلية والخارجية بشكل مستقل وفي مناخ من السلام والاستقرار.

أميركا اللاتينية، زمن التحولات الكبرى

وتحكم المبادىء العامة نفسها سياستنا في علاقاتنا مع بلدان أميركا اللاتينية، فلهذه القارة تقاليدها التاريخية المميَّزة وإمكاناتها الضخمة. تحدو شعوب أميركا اللاتينية رغبة قوية في مستقبل أفضل، فتجهد لتحقيق آمالها وأمانيها رغم كل العقبات التي تقف في طريقها. فالطريق إلى الحرية هي دائماً طريق صعبة، لكننا واثقون كل الثقة أن مسيرة أميركا اللاتينية نحو التقدم ستزداد نمواً وتصاعداً.

وتصوّر الدوائر اليمينية ومن ورائها دعاية الولايات المتحدة الأميركية اهتمامنا نحو أميركا اللاتينية وكأنه طموح إلى إحداث سلسلة من «الثورات الاشتراكية» هناك. هذا هراء لا يتوافق أبداً ونهجنا الذي

نسير عليه منذ عشرات السنين، كما لا يتّفق مع نظريتنا ومبادئنا ومفهومنا العام في السياسة الخارجية.

لقد قلت للرئيس ريغان مرةً: كنتم لعقود عديدة تعتبرون أميركا اللاتينية بمثابة مدخلٍ إلى المنزل وتصرفتم معها على هذا الأساس. ولكن الشعوب ترفض الخضوع بعد اليوم لمثل هذا الواقع ويعود لهم اختيار الطريق لتحقيق آمانيهم، بالسلم أم بغير السلم. أنتم الذين فخّختم أميركا اللانسنيه بفنبلة الديون الهائلة، التي ترزح تحتها بلدان القارة. وهذا ما يجب النفكير فيه.

ربما نفهم الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية هذا الأمر، لكنها نرفض الاعتراف به، عندها يجب تغيير السياسة، وسيرى الجميع أن «يد موسكو» المزعومة ما هي إلا كذبة كبيرة.

إننا نتعاطف حقا مع نضال بلدان أميركا اللاتينية من أجل تأكيد استقلالها في كافة المجالات وتحررها من كافة روابط الاستعمار الجديد. ونحن لا نخفي موقفنا هذا، كما لا نخفي تقويمنا وتقديرنا الرفيع للسياسة الخارجية النشطة التي تتبعها المكسيك والأرجنتين ونعاطيهما المسؤول مع مشكلات نـزع السلاح والأمـن الدولي وإسهـامهما في «مبـادرة الدول الست». وندعم جهود مجموعة الكونتادور السلمية ومبادرات رؤساء دول اميركا الوسطى واتفاقية غواتيمالا، كما نحيّي عملية إشاعة الديمقراطيـة في انظمة العديد من بلدان اميركا اللاتينيـة. ونقـف مـوقـف المتفهـم مـن التضامن المتنامي بين بلدان القـارة بهدف الحفـاظ على السيـادة الوطنيـة وتعزيزها.

وأريد في الوقت نفسه أن أؤكد في هذا المجال على أننا لا نفتش عن

أي مكاسب لأنفسنا في هذه المنطقة، فلسنا بحاجة لا للمواد الخام ولا لليد العاملة الرخيصة، كما لا ننـوي استغلال مشـاعـر الاحتقـان ضـد الأميركيين أو حتى تأجيجها. إننا لا نرمي إلى تخريب الصلات التقليدية القائمة بين أميركا اللاتينية والولايات المتحدة الأميركية، فهذه مغامرة وليست سياسة، ونحن لسنا مغامرين بل واقعيين. ولكن عندما يناضل شعب هذا البلد أو ذاك لنيل الحريّة والاستقلال فإن عواطفنا تكون دائماً إلى جانبه. إن الخلط في هذا الأمر غير جائز.

ليست مجابهة، بل تعاون

إني مقتنع تماماً أن البشرية توصَّلت إلى تلك المرحلة التي أصبح فيها الجميع متّصل بعضه ببعض، فلا يجوز فصل بلدٍ عن بلد آخر وشعبٍ عن شعب آخر، ولا يجوز جعلهم يتجابهون. هذا مـا يُسمَّـى في القـامـوس الشيوعي الأممية، وهو بالتأكيد يتطابق وتثبيت القيم الإنسانية العامة.

لا بدّ أن تأخذ الدوائر الحاكمة في الغرب مصالح شعوب «العالم الثالث» بالحسبان، لقد سألت غ. هارت، رجل السياسة الأميركي: هل يعقل أنه ليس في مقدور أميركا اقتراح سياسةٍ أخرى على الدول النامية غير تلك التي تتبعها اليوم؟ تستطيع الولايـات المتحـدة الأميركيـة فعـل الكثير من أجل بناء علاقات جديدة بين الدول، دون أن تخسر في ميدان علاقاتها الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، فهي ستحقق المكاسـب. لماذا تتمنّع الولايات المتحدة إذاً عن هذا الشيء، لماذا تقطع الغصن الذي تجلس عليه؟

يتعلق مصير كثير من الأمور بموقـف الولايـات المتحـدة الأميركيـة

والغرب، هل نستطيع، وقبل كل شيء، فك عقد مشكلات العالم المعاصر ونزع الاغلال المعيقة لإمكانيات تطوره. هل تعود هناك حاجة إلى الآلة العسكرية، التي بُنيت لتكون أداة للسياسة الخارجية التوسعية، إذا ما باسست علاقات جديدة قائمة على أساس المساواة ومراعاة مصالح الجميع ؟

من الواضح أن هذه الآلة قد تشكلت على مرّ العصور والقضاء عليها لبس بالأمر البسير، لكننا الآن وصلنا إلى النقطة التي يصبح معها هذا الامر حتميا وضروريا، وخصوصاً لأن مليارات الناس القاطنين في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية يريدون العيش بشكل إنساني. أنا متأكد أنه بمسطاع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فعل الكثير في البحث عن سبل لإقامة علاقات متبادلة جديدة في العالم.

ونحن ندعو القيادة الأميركية إلى البحث المشترك عن سبل لحلّ مشكلات «العالم الثالث» غير الإكراه والترهيب. إن مقترحاتنا واقعية جدا، على الولايات المتحدة أن تجد الإمكانيات لاستغلال قدرتها وراسمالها وكل ما ينفق على المجالات العسكرية، في أهداف أخرى لحل مشكلات العالم المعاصر الاقتصادية والاجتماعية. أنا واثق أن هذا سهل التحقيق، وان الولايات المتحدة الأميركية قادرة على جذب دول الغرب الاخرى للإسهام في هذه العملية. وأكرّر: إن نتيجة ذلك لن تكون الخسارة بأي حال، بل الربح الأكيد.

الفصل السادس

أوروبا في السياسة الخارجية السوفياتية

أسمح لنفسي هنا بإيراد ملاحظة شخصية. لقد كانت زيارتي إلى فرنسا هي الأولى التي قمت بها إلى العرب بصفتي أميناً عاماً للجنة المركزية للحرب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك في شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٥. وقبل عام منها قمت بزيارة إلى بريطانيا على راس وفد من مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي في كانون الأول (دبسمبر) ١٩٨٤. لقد دفعنني الرحلتان إلى إمعان التفكير قبل كل شيء في دور أوروبا في العالم.

وأدلى فرنسوا ميتران آنذاك بفكرة بدت لي مهمة؛ قال: «لماذا لا نجير افتراض إمكانية السير تدريجياً... في طريق سياسة أوروبية أكثر اتساعا؟»، وبعد مرور عام على ذلك قال في موسكو: «يجب أن تصبح أوروبا مجددا صاحبة الدور الأساسي حقاً في تاريخها، ليغدو بمقدورها أن تلعب دور عامل التوازن والثبات في العلاقات الدولية». لقد قادتني أفكاري في هذا الاتجاه، فالاتصالات المباشرة مع قادة الدولتين الأوروبيتين البارزتين ومع البرلمانيين وممثلي الأحزاب السياسية وأوساط رجال الأعمال سمحت لي بنقويم الوضع الأوروبي بشكل أدقّ وأفضل.

حظي التوجه الأوروبي في مؤتمر حزبنا السابع والعشرين بتقويم خاص، بوصفه أحد التوجهات الأساسية في سياستنا الخارجية. إن رغبتنا شديدة في أن يُفهم موقف القيادة السوفياتية بالنسبة لأوروبا الغربية على نحو صحيح من قبل الجميع.

لقد تسنّى لي قبل المؤتمر وبعده، أن التقي بالكثيرين من الشخصيات الأوروبية الغربية الفذّة التي تنتمي إلى معسكرات سياسية متنوعة وأن أتحادث معهم. وتؤكد هذه الاتصالات أنّ الدول الأوروبية الغربية مهتمة، بدورها، بتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، كما تحتل بلادنا حيزا بارزا في سياستها الخارجية.

وهكذا، ما الذي يدفعنا لإيلاء أوروبا هذا القدر من الاهتمام؟

إرث التاريخ

يحاول البعض في الغرب «شطب» الاتحاد السوفياتي من أوروبا وكثيراً ما يساوون بين مفهومي «أوروبا» و«أوروبا الغربية»، وكأن ذلك صدفة.

غير أن هذه الضروب من الاحتيال والتلاعب لن تقوى على تبديل الحقائق الجغرافية والتاريخية القائمة، فعلاقات روسيا التجارية والثقافية والسياسية مع الشعوب والدول الأوروبية الأخرى تضرب عميقا في العصور. نحن أوروبيون وقد وحدت المسيحية روسيا القديمة مع أوروبا، التي يحتفل في العام ١٩٨٨ بالذكرى الألفية لحلولها فوق أرض أجدادنا ويشكل تاريخ روسيا جزءا عضويا من التاريخ الأوروبي العظيم، فقد

ساهمت شعوب روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا ومولداڤيا وليتوانيا وإستونيا ولاتڤيا وكاريليا بقسط كبير في بناء الحضارة الأوروبية، وتعتبر نفسها جميعاً من حق الورثة الشرعيين.

إنّ تاريخنا الأوروبي العام صعب وغني بالدروس، عظيم ومأساوي، ويستحق أن يُدرس لتُستخلص منه العبر المفيدة.

كانت الحروب منذ القدم هي العلامات المحدِّدة في تاريخ أوروبا، وأصبحت القارّة في القرن العشرين بؤرةً لحربين عالميتين، هما الأكثر دموية وتدميراً من بين كافّة الحروب التي عرفتها البشرية. وقدم شعبنا أكبر الضحايا على مذبح حرب التحرّر من الفاشية الهتلرية، فقد استشهد في تلك الحرب الرهيبة أكثر من ٢٠ مليون مواطن سوڤياتي.

ليس هدفنا، من خلال إيراد هذه الحقائق، التقليل من دور الشعوب الأوروبية الأخرى في نضالها ضد الفاشية، فالمواطنون السوڤيات يحترمون القسط الذي أدلت به كافة بلدان الحلف المعادي للهتلرية والمشاركون في حركة المقاومة، لكننا لا نستطيع، في أي حال، قبول الرأي القائل إن الاتحاد السوڤياتي لم يدخل المعركة مع ألمانيا الهتلرية إلا في عام ١٩٤١ «فقط» وإنّ الدول الأخرى كانت تقارع هتلر «رأساً لرأس» قبل هذا التاريخ.

لقد عارضتَ مارغريت تاتشر حين أدلت برأي مماثل، وذكّرتها أن الاتحاد السوڤياتي بدأ النضال ضد الفاشية سياسياً منذ العام ١٩٣٣ وبالسلاح عام ١٩٣٦ من خلال تقديمه العون للحكومة الجمهورية في إسبانيا، أما في ما يتعلق بمعاهدة عدم الاعتداء الموقّعة مع ألمانيا (والتي

يحرف معارضونا معناها دائماً) فكان يمكن ألاّ تحصل، كأمور أخرى كثيرة، فيما لو أقدمت الدوائر الحاكمة آنذاك في بريطانيا وفرنسا على التعاون مع الاتحاد السوڤياتي في وجه المعتدي.

ومن الذي رمى بتشيكوسلوڤاكيا فريسةً بين أنياب الفاشيين؟ لقد أعلن تشامبرلين فور عودته من ميونيخ أنه أتى بالسلام للشعب الإنكليزي، بينما تحولت الأمور في الحقيقة إلى عكس ذلك تماماً. ويعود السبب قبل أي شيء آخر في ذلك، إلى الهم الوحيد الذي كان يشغل عقول الدوائر الحاكمة في إنكلترة، ألا وهو تحويل هتلر إلى الشرق نحو الاتحاد السوڤياتي وسحق الشيوعية.

لا أريد التبسيط هنا: لقد ورثت دول أوروبا الشرقية تركة ليست سهلة. ولنأخذ على سبيل المثال العلاقات بين روسيا وبولندا، فقد تعقدت على مر القرون بسبب صراع الطبقات الحاكمة في البلدين. كان الملوك والقياصرة يدفعون البولونيين ضد الروس والروس ضد البولونيين، في حين كانت الحروب والعنف والاحتلال تسمم نفوس الشعبين وتؤجج بينهما الحقد المتبادل.

لقد عنت الاشتراكية تحولا عميقا في التاريخ المديد لهذا الجزء من العالم، فدحر الفاشية وانتصارُ الثورات الاشتراكية في بلدان أوروبا الشرقية أسس لوضعٍ جديدٍ في القارة. لقد تكونت في هذا الجزء من أوروبا قوة جبارة واضعة نصب عينيها قطع سلسلة النزاعات العسكرية، هذه السلسلة التي لم تكن لتعرف نهاية. وها قد انقضت خمسة عقود لم نعرف شعوب أوروبا خلالها أي حرب.

وتبقى أوروبا في الوقت نفسه مسرحاً للمجابهة الإيديولوجية

والسياسية والحربية ويعزو البعض انشقاق أوروبا إلى مؤتمري يالطا وپوتسدام ويشككون في الاتفاقات التاريخية التي وُقِّعَتْ هناك. إن الأمور مقلوبة هنا رأساً على عقب.

وضعت يالطا وپوتسدام أساس بناء أوروبا ما بعد الحرب. وتتلخص حيوية هذه الاتفاقات في أنها كانت معادية للفاشية وديمقراطية من حيث الجوهر، فقد لحظت مسألة القضاء على «النظام الجديد» الهتلري الذي حرم حكوماتٍ وشعوباً بأكملها من الاستقلال وحتى من الأمل بالحرية وحق تقرير المصير.

وأدى منطق التفكير السياسي القديم إلى تقسيم أوروبا إلى حلفين عسكريين متجابهين. وتشيع في أوروبا الغربية دعاية مفادها أن الشيوعيين هم الذين شقوا أوروبا. ولكن أين من هذا خطاب تشرشل في فولتون؟ وماذا عن مبدأ ترومان؟ إن مسؤولية البدء بشق أوروبا سياسياً تقع على أولئك الذين فرطوا عقد التحالف المعادي للهتلرية، ونظّموا «الحرب الباردة» ضد البلدان الاشتراكية، وأنشأوا حلف «الناتو» ليكون أداة للمجابهة السياسية ـ العسكرية في أوروبا. يجدر التذكير مرةً أخرى أنه تمَّ التوقيع على معاهدة وارسو بعد إنشاء «الناتو».

ورَبطت أوروبا إلى العجلة العسكرية مجدداً بجريرة «الناتو»، العجلة المحملة هذه المرة بالشحنات النووية. والحساب الأساسي الرئيسي في ما يتعلق بتعميق الشرح في أوروبا يجب أن يقدم اليوم إلى من جعلها حقلاً للمواجهة النووية ـ الصاروخية ومن يدعو إلى إعادة النظر في الحدود بين الدول الاوروبية وتغيير الوقائع السياسية ـ الجغرافية.

وقد اقترحنا أكثر من مرة حلّ الأحلاف العسكرية أو، كحدٍّ أدنى

في البداية، حل المنظمات العسكرية للحلفين معاً. ولطالما أنهم لن يُقدموا على ذلك في وقت قريب، فنحن مضطرون إلى أخذ ذلك بعين الاعتبار، لكننا نفترض أنه حتى في ظروف الحفاظ على الأحلاف علينا تعبيد الطريق أمام عالم أفضل، أمام علاقات دولية، تكون قادرة، في مرحلةٍ ما، على القضاء على كافة التجمعات العسكرية.

عرفت أوروبا ما بعد الحرب الكثير من المواقف واللحظات المأساوية، وبشكلٍ أو بآخر، حددت البلدان الأوروبية خيارها انطلاقاً من إمكاناتها وظروف محددة: بعضها بقي رأسمالياً، فيما اختار الآخر طريق الاشتراكية. إن بناء سياسة أوروبية حقيقية وعملية أوروبية مشتركة أمر ممكن إذا احتُرم هذا الواقع.

ولا نريد أن نهادن النظرية الشائعة وكأن أوروبا محكومة بالمجابهة بين الحلفين واستعدادهما لخوض الحرب. ولقد تكرس رفض البلدان الاشتراكية لهذا الأفق في مبادرتها التي قادت أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا إلى هلسنكي. وقد حددت الوثيقة الختامية الصادرة عن اللقاء، السبل الملموسة لتحقيق وحدة القارة على أساس سلمي متكافىء.

بيد أن الدفع الذي أعطاه المؤتمر في العاصمة الفنلندية أخذ يخبت أمام رياح «الحرب الباردة» الثانية. قيل الكثير في الأسباب التي أدّت إلى ذلك، والحديث الآن ليس عن هذه المسألة، لكني أورد هنا سبباً واحداً، كنقدٍ ذاتي، وهو الضعف الذي أصاب المواقع الاقتصادية للاشتراكية على مشارف السبعينات والثمانينات. ويبرهن ويؤكد هذا مرّة أخرى ـ وكأننا ننطلق من النتيجة إلى السبب ـ أن الدور الأساسي في كبح جماح أعداء الانفراج وتطبيع العلاقات في ما بين الدول الأوروبية، يعود للاشتراكية

وحدها وما أن ببـدو على الاشتراكيـة الوهـن حتى يشتـد ويقـوى نهج العسكرة وسياسة القوة والأطماع الإمبراطورية.

لقد أخذ الاتحاد السوفياتي والأسرة الاشتراكية زمام المبادرة، الآن، فمن خلال تقوية الاشتراكية نمنح بذلك قوة إضافية وحيوية لعملية هلسنكي. آن الأوان حتى لا تَنسى فكرة بديهية: لا يمكن اجتياز الحواجز القائمة اليوم بمعنى أن يُلزم الغربُ الشرقَ بقوانينه أو أن يلزم الشرقُ الغربَ بقوانينه، بل المفروض أن تتكاتـف الجهـود للتحـولّ مـن مجال المجابهة والسباق العسكري إلى مجال التعايش السلمي والتعاون المتبادل. يمكن للقارة ان تكون موحدة بهذا المعنى فقط.

أوروبا، بيتنا المشترك

خطر لي هذا التشبيه في أحد اللقاءات، وكأن الفكرة أتتني فجأة لكني كنت افتش عن هذا الوصف منذ زمن. ولم يظهر هذا التعبير فجأة، بل جاء نتيجة تفكيرٍ طويل، خصوصاً بعد لقاءات مع شخصيات أوروبية عديدة.

بعد سلوكي طريق التفكير الجديد، لم يعد بالإمكان النظر بالطريقة القديمة إلى خارطة أوروبا السياسية المتنوعة الألوان والأشكال، الشبيهة بغطاءٍ حيك من أنسجةٍ عديدة. لقد شبعت أوروبا حروباً ودموعاً، ويكفيها ما أصابها. وخلال إمعان النظر والتفكير في بانوراما هذه الأرض التي عانت الكثير وفي جذور الحضارة الأوروبية الغنية والمتباينة، والواحدة في آن، كنت أشعر أكثر فأكثر بمشروطيةمـواجهـة الأحلاف ومخلفـات «الستار الحديدي» وظرفيتها. وربما بهذا الشكـل ولـدت فكـرة البيـت

الأوروبي المشترك، وأفلت هذا التعبير من اللسان في اللحظة المطلوبة.

وعاش التعبير حياته المستقلة بعد ذلك وخرج إلى صفحات الجرائد. وهطلت بعد ذلك الملامات حول أنّ هذا التعبير مجردٌ ودون محتوى، عندها قررت أن أعرض آرائي بشكل متكامل في هذه المشكلة، وأتت الزيارة إلى تشيكوسلوفاكيا مناسبة مؤاتية لذلك، فهناك وسط أوروبا الجغرافي، وهذا ما عكس نَفَسَ «الموضوع الأوروبي» في خطابي ببراغ.

إن أوروبا فعلاً بيننا المشترك، حيث أوتقت الجغرافيا والتاريخ عشرات البلدان والشعوب إلى بعضها، مع رغبة كل منها، طبعاً، في أن يعش حياته الخاصة ويتبع تقاليده، ناهيك عن المشكلات الموجودة لدى كل شعب وبلد على حدة.

وإذا ما تابعنا التشبيه المجازي يمكن القول: إنّ البيت المشترك ولكن كل عائلة فيه تملك شقة وحتى أن للبيت مداخل مختلفة، بيد أن مسألة الحفاظ عليه وحمايته من الحريق أو غيره من المصائب، وجعله بحالة أفضل وأكثر أمناً والحفاظ على ترتيبه ونظافته، فلن يقوم بها الأوروبيون إلاّ مجتمعين، وذلك باتبّاع مقاييس العيش المشترك العقلانية.

قد يبدو للبعض أن هذا مجرد وهمٍ جميل. ونحن نقول إنه ليس وهماً بل هو نتيجة لتحليل جدّي للموقف في القارة. إذا كان العالم محتاجاً لعلاقات جديدة فإن حاجة أوروبا إليها خاصة، فشعوب أوروبا تستحق عبر آلامها ومعاناتها هذه العلاقات.

ويعني أنّ مفهوم «البيت الأوروبي المشترك» الاعتراف، قبل أي شيء آخر، بكليةٍ محددة، بتكامل محدد، علماً أن الحديث يدور عن دول

منمه إلى أنطمه اجتماعية مختلفة وتدخل في أحلاف سياسية ـ عسكرية مضادة. إن هدا المفهوم يجمع في ذاته الضرورة والإمكانية معاً.

الضرورة الملحة
للسياسة الأوروبية العامة

يمكن الإسارة إلى عدد من الأسباب الموضوعية التي ننشأ بفعلها الحاجة إلى سياسة اوروبية عامة.

١ ـ ان اوروبا مليئة حى التخمة بالأسلحة النووية وغيرها من الاسلحة، وذلك في ظل الكثافة السكانية العالية ومستوى التمدن الذي بلغه. ولا يمنعها حقها القول، اليوم، إنها « برميل بارود »، فنتجابه في أوروبا أكبر التجمعات العسكرية المزودة بأحدث تقنية، ما زالت نتطور وتحسن. وتتكدس آلاف الشحنات النووية هنا، في الوقت الذي يكفي معه اوروبا عشرات الشحنات لتحويلها إلى جحيم من اللهب.

٢ ـ لا تحتاج أوروبا اليوم إلى حرب نووية، فالحرب « التقليدية » كافية للقضاء عليها، ولا يعود ذلك فقط إلى أن الأسلحة « التقليدية » اليوم تفوق قوتها التدميرية بمرات تلك التي استخدمت إبّان الحرب العالمية الثانية، بل لأن هناك اكثر من مئتي مولد في المحطات الكهرنووية وعددا كبيرا من المصانع الكيميائية الضخمة. إن إصابة هذه الأهداف في سياق الحروب « التقليدية » ستجعل القارة غير ملائمة للحياة.

٣ ـ تشكل أوروبا إحدى كبريات مناطق العالم الصناعية، فأحجام التصنيع وتطور المواصلات في القارة قد وصلت إلى حدّ، أصبح معه

الخطر البيئي (الإيكولوجي ـ المترجم) مؤشراً خطيراً، وقد خرجت هذه المشكلة بعيداً عن الحدود القومية لتكتسب بعداً أوروبياً مشتركاً.

٤ ـ تسري عمليات التكامل الداخلي في جزئي أوروبا على السواء، وحان الوقت للتفكير بمصير هذه العمليات، هل ستبقى تعمل لشرخ أوروبا، أم أنه من الممكن توجيهها لخير الجزئين، الشرقي والغربي، من أوروبا ولمصلحة العالم بأسره. وتدفع حاجات التطوير الاقتصادي لنصفي القارة، وكذلك العملية التقنية ـ العلمية، للبحث عن أشكال التعاون المثمر والمتبادل. وليس المقصود هنا بالحديث «الاكتفاء الأوروبي الذاتي» بل كيفية الإفادة من كمون أوروبا الإجمالي. لما فيه خير الشعوب القاطنة فيها، وفي علاقاتها مع العالم.

٥ ـ كثيرة هي المشكلات القائمة بين نصفي القارة على خط الشرق ـ الغرب، لكن تجمعها مصلحة مشتركة في حلِّ المشكلة الأكثر إلحاحاً على خط الشمال ـ الجنوب، ولا يعني هذا أن بلدان أوروبا الشرقية تتقاسم مسؤولية السياسة الاستعمارية الماضية مع دول أوروبا الغربية. إن الحديث، الآن يتناول أمراً آخر: ينطوي الاستهتار بمصائر شعوب البلدان النامية وتجاهل المشكلة المستعصية في تجاوز الهوة القائمة بين الدول المتطورة والنامية، على عواقب مأساوية ليس لأوروبا وحدها بل للعالم بأسره[٨]. تملك أوروبا الغربية والاتحاد السوڤياتي والدول الاشتراكية الأخرى علاقات واسعة مع «العالم الثالث» وبمقدورها جميعاً توحيد جهودهم

(٨) إننا نشارك في هذا الصدد روح تقارير «لجنة برانت» وتوجُّهاتها حول مشكلة الشمال والجنوب وتقرير الدولية الاشتراكية «النداء شامل»، الذي أعِد تحت إشراف ويلي برانت ومايكل ميناي.

-بدف المساعده على تطويره.

هده هي بشكل اساسي ورئيسي مسنلزمات السياسة الأوروبيه العامة المحدده بمصالح وحاجات اوروبا ككل منكامل.

إمكانيات أوروبا

لنتحدث الآن عن إمكانيات الأوروبيين وظروفهم التي تدفعهم للعمل كسكان «بيت مشترك».

١ ـ وراء الاوروبيين تجربة حربين عالميتين هما الأشد صعوبةً ومرارة. وقد ترسخ في داكرتهم التاريخية أكثر من أي شعب آخر تفهّم عدم السماح باندلاع حرب جديده. وليس من العبث أن تنمو أكبر حركة جماهيرية معاديه للحرب، وتضم في صفوفها مختلف الفئات الاجتماعية.

٢ ـ بعد التقليد السياسي الأوروبي من أغنى التقاليد من حيث أدب إدارة الامور الدولية. فالتصور الذي تمتلكه مجموعة الدول الأوروبية بعضها عن بعض أكثر صوابية مما هو عليه في بقية مناطق العالم، و «التعارف» السياسي أوسع وأطول من حيث امتداده الزمني، لذا فهو اشد قربا مما هو عليه في أي مكان آخر.

٣ ـ لا نعرف منطقة في العالم[٩] مثل هذه الشبكة الواسعة من العلاقات الثنائية والجماعية والمباحثات والمشاورات والاتفاقيات

(٩) توجد مجموعة دول أميركا اللاتينية أيضاً، لكنها تمتاز بظروف تاريخية أخرى وخصائص ذات طابع مختلف.

والاتصالات على كافة المستويات، كذلك الموجودة في أوروبا في أطر القارة بأجمعها. إننا نملك مكسبا فريدا من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية، واعني به عملية هلسنكي، كما أعطى مؤتمر ستوكهولم نتائج مشجعة، ثم انتقل قصب السباق إلى ڤيينا حيث نأمل أن نحقق خطوة جديدة إلى الامام لتطوير عملية هلسنكي. وهكذا، فإن خرائط بناء «البيت الاوروبي المشترك» اصبحت جاهزة عملياً.

٤ - إن الكمون الاقتصادي والعلمي - التقني هائل في أوروبا، ولكنه مبعثر، فالقوى المبعِدة التي تُبعِدُ جزئي القارة الشرقي والغربي عن بعضهما ما زالت اقوى من القوى الجاذبة. إلا أن الوضع الراهن للأمور في الاقتصاد، كما في الغرب كذلك في الشرق، والآفاق الملموسة تجعل من الممكن إيجاد نموذج لتطابق العمليات الاقتصادية في جزئي أوروبا لما فيه مصلحة الجميع.

هذا هو الطريق العقلاني الوحيد للتطور اللاحق للحضارة المادية الاوروبية.

٥ - إن أوروبا «من الأطلسي حتى الأورال» هي وحدة ثقافية - تاريخية متكاملة يجمعها الإرث المشترك لعصري النهضة والتنوير والتعاليم الفلسفة والاجتماعية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا يعتبر مغناطيسا قويا يسهل على السياسيين إمكانية البحث عن الطرق المؤدية إلى التفاهم المتبادل والتعاون على صعيد العلاقات الدولية.

يوجد كمون هائل لسياسة السلام وحسن الجوار في الإرث الثقافي الاوروبي، بكلمة اخرى فإن التفكير الإنقاذي الجديد في أوروبا يقوم على

ارصية خصبة وخيّرة أكثر من أي منطقة أخرى يحتك فيها النظامان الاجتماعيان.

ولا اخفي السعادة التي نشعر بها إزاء تفهّم فكرة «البيت الأوروبي المشترك» وتقبلها من قبل الشخصيات السياسية ـ الاجتماعية في أوروبا الشرقية والغربية معا، بمن فيهم أولئك البعيدون عنّا بآرائهم السياسية. مثلا، اعلن غنشر وزير خارجية ألمانيا الاتحادية استعداده «قبول مفهوم البيت الاوروبي المشترك والعمل مع الاتحاد السوفياتي سوية من أجل أن يصبح بنا مشتركا فعلا». وقد لمست النَفَس ذاته أثناء المباحثات مع الرئيس الاتحادي لألمانيا الاتحادية ر. فون ڤايتزكر ووزير خارجية إيطاليا ج. اندريوتي وغيرهما. إذا، لم يَفقد بعد إدراك شمولية الثقافة الأوروبية وتواصل مصائر كافة بلدان القارة وترابطها، الضرورة الحيوية لتعاونها.

لكن هناك منظرين سياسيين يسعون إلى زرع بذور عدم الثقة بالاتحاد السوفياتي. ولا نشكو معظم بلدان أوروبا الغربية، بعد الولايات المتحدة، من قلة المقالات الهستيرية الصارخة. وتمتاز بشكل خاص الصحافة الفرنسية في هذا الحقل، فهي مذعورة حتى من أفق تحسّن الوضع في اوروبا. خذوا مثلا المجلة الاسبوعية الفرنسية «إكسبرس»، التي ألصقت بنا في عددها الصادر بتاريخ ٦ آذار (مارس) ١٩٨٧ تهمة السعي الى بسط هيمنتنا على اوروبا. تشبه المقالة الصارخة المنشورة تحت عنوان «غورباتشيوف واوروبا» حكاية «ليلى والذئب» المشهورة من حيث التصميم والصياغة.

وفكرت: اتعقل ان يكون القارىء الأوروبي والشعوب الأوروبية ساذجة لدرجة تصديق هذارات كهذه؟ نحن نثق بتفكير الأوروبيين السليم

وبأنهم سيعلمون تمييز الحقيقة من الخرافات. يبدو أن الغالبية في أوروبا الغربية - إذا اخذنا باستطلاعات الرأي العام المنشورة في الصحافة - بدأت تقدِّر سياسة الاتحاد السوفياتي الأوروبيــة الواضحــة، الموجهــة نحو إنهاء الصراعات الأبدية فوق هذه القارة.

دولتان ألمانيتان

في سياق التأمل بمفهوم «البيت الأوروبي المشترك» لا يجوز تجاهل موقفنا من الوضع الذي نشأ في وسط أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، حيث توجد الآن دولتان ألمانيتان: جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد جرى حديث مسهب حول هذا الموضوع مع فون ڤايتزكر رئيس ألمانيا الاتحادية.

قال إنهم في ألمانيا الاتحادية يصغون بانتباه لشعار «البيت الأوروبي المشترك»، فسألته: كيف تفهمون هذا الشعار في ألمانيا الاتحادية؟ وأسمح لنفسي هنا باستحضار وقائع الحوار القصير الذي جرى بيننا:

ر. فون ڤايتزكر: هذه وجهة سير تساعدنا على أن نتصور كيف يجب ان يكون النظام في هذا البيت الأوروبي المشترك، إلى أي درجة، بشكل خاص، ستكون الزيارات المتبادلة مسموحة بين شققه.

م.س. غورباتشيوف: هذا كلّه صحيح، لكن قد لا تُعجب الزيارات الليلية الجميع.

ر. فون ڤايتزكر: نحن أيضا لا نرتاح كثيرا عندما نرى في غرفة الضيافة خندقا عميقا.

إنه يقصد بذلك واقع أن ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربيـة مفصـولتـان بالحدود الدولية التي تمرّ عبر برلين بوجه خاص. هذا هو الواقع الذي خلفنه الحرب العالمية الثانية تاريخياً.

يمكننا أن نتكهن قدر ما نشاء بما كانت عليه ألمانيا اليوم لو نُفِّذت اتفاقية پوتسدام بكامل بنودها، فلم يكن هناك أساس آخر للوحدة غير پوتسدام. إلاّ أن الاستنكاف عن تطبيـق الاتفـاقـات المعقـودة معنـا لم ينحصر في القيادات الأميركية والإنكليزية والفرنسية آنذاك، فقد تكتَّل الألمان الغربيون، المحبذون لسياسة القوة، في معسكر واحد ضد پوتسـدام. كانت پوتسدام «كابوساً» بالنسبة إليهم، وها نحن اليوم نرى ثمار ذاك النهج.

لا يمكن أن يثير حذرنا ما نسمعه حول أن «المسألة الألمانية» لم تُقفل بعد وموضوع «الأراضي في الشرق» ليس واضحاً حتى النهاية، أما مـؤتمرا يالطا وپوتسدام فهما «غير قانونيين». ولا تعدّ هذه المقولات في ألمانيا الاتحادية من النوادر. يجب القول بصراحة: إن التصاريح المتعلقة ببعث «الوحدة الألمانية» ليست «سياسة واقعية» مطلقاً إذا استخدمنا التعبير الألماني «ريال پوليتيك» فهي لم تعطِ ألمانيا الغربية شيئاً خلال أربعين سنة. ويعني نأبيد الأوهام حول العودة إلى «ألمانيا ضمن حدود عام ١٩٣٧»، نسف الثقة بألمانيا الاتحادية من قبل جاراتها ومن قبل الشعوب الأخرى.

ومهما قال ر. ريغـان وغيره مـن الزعماء الغـربيين بهذا الشـأن، فلـن يستطيعوا في الواقع اقتراح أي شيء لألمانيا الغربية حول ما يُسمَّى بالمسألة الألمانية. يجب أن يُترك للتاريخ ما قام تاريخياً هنا، بما في ذلك الموضوع

المعلق بالامة الألمانية وأشكال وجود الألمان الدولتي(★).

المهم هنا هو البعد السياسي. توجد دولتان ألمانيتان بنظامين سياسيين - اجتماعيين مختلفين ولهما قيمها الخاصة. استخلصت الإثنتان دروساً من التاريخ، وبإمكان كل واحدة منهما أن تدلي بقسطها في مسائل أوروبا والعالم، اما ماذا سيحدث بعد مئة عام، فلنترك للتاريخ الجواب على هذا التساؤل، يجب الانطلاق في الوقت الراهن من الوقائع التاريخية والكف عن ممارسة التحريض والمناجزة في هذه المسألة.

تحضرني هنا إحدى ذكرياتي التي رويتها لڤابتزكر. صادف وجودي في المانيا الاتحادية عام ١٩٧٥ مع الذكرى الثلاثين للنصر على الفاشية. ودار حديث مع صاحب محطة محروقات قرب فرانكفورت، فقال لي: « كان ستالين يردد: الهتلريون يجيئون ويذهبون أما الشعب الألماني فباق. واما بعد انتهاء الحرب فقد قام الاتحاد السوڤياتي بتقسيم الشعب الألماني ».

وبدا نقاش بيننا، فذكرته بمشاريع تفتيت الدولة الألمانية التي أعدها تشرشل والساسة الأميركيون في غضون الحرب، لقد وقفنا ضد هذه المشاريع وكنا نريد قيام دولة ألمانية موحدة وديمقراطية وذات سيادة. وذكرته ايضا أن الدول الغربية أيدت قيام دولة انفصالية في ألمانيا الغربية وبعد ذلك فقط ظهرت جمهورية ألمانيا الديمقراطية. كنا، حتى بعد يالطا وپوتسدام مع قيام دولة ألمانية موحدة وذات سيادة ومسالمة قبل كل شيء، على اساس نزع الروح النازية والعسكرية وإشاعة الديمقراطية. ولكن قوى وجدت في الغرب استطاعت أن توصل الأمور إلى مانحن عليه اليوم. إن الاتحاد السوڤياتي ليس مسؤولاً عن تجزئة ألمانيا، ويجب التفتيش عن

(★) استخدمنا هذه اللفظة اشتقاقاً من « الدولة » - (المترجم).

المدببن في مكان آخر . بوجد دولتان ألمانيتان اليوم وهذا واقع مُقرّ به في المعاهدات الدولية، وما يمكن لأي سياسي واقعي القيام به هو الاسترشاد بهذه الحقيقة فقط

هذا فحوى الحديث الذي دار .

والاتحاد السوڤياتي الذي عانى من تلك الحرب الرهيبة اتخذ موقفا مبدئيا، فلم يخنا شعور الواقعية ولم نخلط بين الشعب الألماني والنظام النازى ولا نلقي على الشعب بالملامة على المآسي التي حملها إلينا العدوان الهتلري.

نحن نحسب في علاقاتنا مع ألمانيا الغربية لكمونها وإمكانياتها ولمكانها في اوروبا والعالم ولدورها السياسي. والتاريخ يحتّم علينا التعاطي في ما بيننا على المستوى المطلوب، فالبناء الأوروبي يبقى دون معنى إذا افتقد للتواصل الفعال بين دولتينا، وستحمل ـ دون شك ـ العلاقات بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوڤياتي معنى تاريخياً. بإمكان الدولتين أن تلعبا دوراً كبيرا جدا في التطور الأوروبي والعالمي، مع بقائهما على ما هما عليه في نظاميهما واحلافهما، وللاتحاد السوفياتي مصلحة في أمن ألمانيا الاتحادية. فإذا أصبحت ألمانيا الاتحادية غير مستقرة فلن يكون هناك مجال للتعويل على استقرار أوروبا، وبالتالي العالم. أما العلاقات المستقرة بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوڤياتي فستغير الوضع في أوروبا نحو الأحسن بنسبة كبيرة.

أوروبا ونزع السلاح

إن لأوروبا علاقة مباشرة بكل ما قيل في ريكياڤيك، فنحن لا ننسى مصالح أوروبا خلال اتصالاتنا مع الولايات المتحدة الأميركية.

لقد التقيت بعد ريكيافيك برؤساء حكومات عدد من بلدان أوروبا الغربية اعضاء في « الناتو » : شلوتر ـ الدانمارك ، لوبرس ـ هولندا ، هارل بروندلاند ـ النرويج ، هيرمانسون ـ إيسلندا ، فانفاني و أندريوتي ممثلي القيادة الابطالية . وتحدثنا مطولاً حول موضوع « أوروبا ونزع السلاح » .

ولقد سمعت من محدثي الكثير من الأفكار المفيدة ، بعدها عالجنا مطولا وبجدية في القيادة السوفياتية براهينهم وأفكارهم وأخذنا منها ما نعتبره محقا وعادلا لنلحظه في سياستنا وخصوصاً ما يتعلق بموضوع الصواريخ الاوروبية ، ولكن برزت نقاشات وكانت حادة ، خصوصاً مع تاتشر وشيراك بشأن مفهومها ، ومفهوم « الناتو » بشكل عام ، حول « الردع النووي » . وقد أعربت لهما عن دهشتي من الذعر الذي واكب ريكيافيك في بعض العواصم الغربية ، إذ لم يكن ممكناً للمرء أن يستشف من القمة تهديدا لأمن أوروبا ، ولكن هذا ما تراءى للبعض . وما هذه الاستنتاجات والتقويمات إلاّ ثمرة التفكير المتآكل منذ زمن « الحرب الباردة » .

ويحصل في النقاش مع الشخصيات الأجنبية أن تطرح عليهم السؤال التالي دون مواربة : هل تصدقون أن الاتحاد السوفياتي يعتزم الاعتداء على بلدكم وعلى أوروبا الغربية بشكل عام ؟ ويجيب الجميع تقريباً : كلا ، لا نصدق لكن بعضهم كان يضيف بعد الإجابة : إن حقيقة حيازة الاتحاد السوفياتي قوة عسكرية هائلة تشكل خطراً محتملاً « موضوعياً » . يمكن فهم هذا النمط من التفكير على كلّ حال ، لكن يصعب الفهم حين يربطون الهيبة الوطنية والعظمة بحيازة الأسلحة النووية ، مع علمهم أن سلاحهم هذا سينحصر دوره ، في حال اندلاع حرب نووية ، بتوجيه النار عليهم ، لا أكثر ، ولن يكون له وجهة استخدام أخرى .

عندما يدور الحديث عن نزع السلاح بصفته إعادة بناء (پيريسترويكا) ضرورية وملحة في تشييد البيت الأوروبي المشترك، فإننا نتوجه، طبعاً بالدرجة الأولى، إلى بريطانيا وفرنسا الدولتين النوويتين الأوروبيتين. فالاتحاد السوڤياتي أعرب عن ثقته الكبيرة بأوروبا الغربية بموافقته على استثناء كُمونها النووي أثناء سير المباحثات الحالية حول نزع السلاح. ويكمن الدافع الأساسي لخطوتنا هذه في أننا نستبعد حتى في تفكيرنا، ناهيك عن خططنا الستراتيجية، إمكانية الحرب ضد إنكلترا أو فرنسا، فكيف بالدول الأوروبية غير النووية.

وعندما اصطدمنا بالتشدّق حول مقترحاتنا، والتساؤل ما إذا كانت موسكو تهيء لخدعةٍ ما، وألا تريد شقّ «الناتو» وإطفاء يقظته لتسحق بعدها أوروبا الغربية تحت قدميها، وعندما بدأوا التقريع بفكرة أوروبا خالية من الأسلحة النووية بصفتها فكرة مضرة وخطيرة، قلت علناً لهؤلاء القادة: «مم تخافون أيها السادة؟ هل يصعب عليكم حقاً الارتقاء إلى مستوى التقويم الواقعي حقاً للعمليات التاريخية التي انطلقت في الاتحاد السوڤياتي والعالم الاشتراكي؟ هل لا تقدرون على فهم الصلة الموضوعية والوثيقة لهذه العمليات بالنوايا الخيرة حقاً في السياسة الخارجية؟».

حان الأوان لوقف فبركة الخرافات عن عدوانية الاتحاد السوڤياتي، فلن تكون بلادنا البادئة أبدا بالعمليات العسكرية ضد أوروبا الغربية، ومهما كانت الظروف، هذا إذا لم نصبح وحلفاءها هدفاً للعدوان من قبل «الناتو»! أكرر، لن نكون البادئين أبداً!

فلنتحرر اوروبا الغربية بسرعة من المخاوف التي تكنّها بالنسبة للاتحاد السوڤياتي، فلتفكر وتدرك أن القضاء على الأسلحة النووية في أوروبا

سيسفر عن نشوء وضع جديد ليس بالنسبة إلى الغرب فقط، بل وبالنسبة إلينا ايضا. ونحن لا يمكننا تناسي أن الاعتداءات على أراضينا في الحقبة الماقبل نووية كانت تقع من الجهة الغربية، ولأكثر من مرّة. ألا تشهد على نفسها حقيقة أنه إبان مناورات «النانو» العسكرية يُعالج بشكل ثابت احتمال الأعمال الهجومية؟

إننا نعتبر رفع أصوات كل من اليونان وهولندا وإسبانيا وإيطاليا والسويد وفنلندا وغيرها الكثير من الدول الأوروبية، إلى جانب حل مشكلة الصواريخ الأوروبية، عاملا ذا أهمية سياسية كبيرة.

من جهة الغرب يتحدثون عن عدم المساواة وعدم التوازن، وهذا صحيح. هناك عدم توازن وعدم تناسق من الجانبين في أنواع محدودة من الاسلحة والقوات المسلحة، وهذا مشروط بعوامل تاريخية وجغرافية وغيرها. إننا مع إزالة عدم المساواة البارزة في بعض العناصر على ألا يكون ذلك على حساب الزيادة عند المتخلفين بل على حساب التخفيض عند السبّاقين.

يبرز هنا الكثير من الأسئلة التي تنتظر حلا لها: حول تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية، ومن ثم القضاء عليها، مع التخفيض الجذري للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في الوقت نفسه، وإخراج الأسلحة الهجومية من دائرة الاحتكاك المباشر بهدف استثناء إمكانية الهجوم المفاجىء؛ وتغيير هيكلة القوات المسلحة برمتها طابعا دفاعيا بحتا. لقد تحدثت عن ذلك في مهرجان براغ بشكل خاص، أما المقترحات في هذا الخصوص فقد وردت تفصيليا في برنامج بودابست الصادر عن بلدان معاهدة وارسو.

أتى إعلان دول معاهدة وارسو عن مبدأها العسكري إبّان اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ببرلين في شهر أيار (مايو) ١٩٨٧، يشكّل حدثا هائلا لنشر الثقة من وحي التفكير الجديد. وقد صيغ المبدأ بجميع أجزائه المكوّنة بوصفه مبدأ ذا طابع دفاعي بحت.

إذا ما اتّخذت إجراءات كهذه تكفل إقامة مناطق غير نووية، مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية، فسيخدم ذلك أهداف تعزيز الأمن الأوروبي. ونحن نؤيد نداء حكومتي ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا الموجه إلى حكومة ألمانيا الاتحادية حول إنشاء ممرّ غير نووي في أوروبا الوسطى. ومعروف أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني أسهم بقسطه في صياغة هذه الفكرة. ونحن مستعدون لضمان الوضعية القانونية لهذه المنطقة واحترام كونها منطقة غير نووية. ونفترض أن لمشروع بولندا حول مسألة تخفيض الأسلحة وتعزيز الثقة في أوروبا الوسطى، أهمية في الوقت الحاضر وفي الأفق المنظور.

نعتبر انه يجب تخفيض الأسلحة إلى مستوى الاكتفاء العقلاني أي إلى المستوى اللازم لحل المهام الدفاعية فقط. لقد حان الوقت لتصويب المفاهيم الستراتيجية لدى الحلفين العسكريين وتوجيهها إلى الناحية الدفاعية. يحق لكل شقة في «البيت الأوروبي» الدفاع عن النفس في وجه السطو بواسطة الخلع، ولكن بطريقة لا تهدم الشقق المجاورة.

التعاون الأوروبي المشترك

يحتاج تشييد «البيت الأوروبي المشترك» إلى الأساس المادي، التعاون العملي في مختلف المجالات، نحن في الاتحاد السوڤياتي مستعدّون لهذا

الأمر ، بما في ذلك البحث عن أشكال جديدة للتعاون والتكاتف وإنشاء مؤسسات وتحقيق مشاريع مشتركة في « بلدان ثالثة » وغيرها .

إننا نطرح مسألة التعاون العلمي ـ التقني الواسع ، ولكن قطعاً ليس بصفة السائلين الذين لا يملكون شيئاً لعرضه. وللأسف ، فإن الحواجز الاصطناعية الكثيرة التي توضع ، إنما توضع بوجه هذا الاتجاه بالتحديد . ويتذرعون بأنّ الحديث يدور عن « التكنولوجيا الحسَّاسة » ، التي لها صفة استراتيجية ، ويقصد « بالتكنولوجيا الحسّاسة » الالكترونيات بالدرجة الأولى ، ولا يوجد حقل صناعي يحتل عملياً مواقع متقدمة اليوم لا تستخدم فيه الالكترونيات .

فلا البرنامج العسكري « لحرب النجوم » يشق الإمكانيات أمام أوروبا الغربية لتحقيق قفزة تكنولوجية ، ولا عسكرة الفضاء هي الطريق نحو العملية التكنولوجية ، فهذا وذاك ديماغوجية خالصة ، مصابة بعقدة الامبريالية التكنولوجية . إن مشاريع التعاون العلمي ـ التقني في اطّراد ، وهناك تجربة الأبحاث المشتركة لدراسة مُذَنّب هالّي بواسطة السفينة الفضائية « ڤيغا » . ففي أثناء تحقيق هذا المشروع تَمَّ التوصُّل إلى مواد جديدة للبناء واكتشافات في مجالات الاتصالات الالكترونية وأنظمة التوجيه والرياضيات والعدسيات الخ . وتبدو لنا فكرة أندريوتي حول « مختبر عالمي » ذات مستقبل ، إذ يبدو أن هذا المشروع الدولي الجديد للأبحاث أخذ يكتسب الآن أطراً وملامح واقعية .

وتنتظر الطاقة الحرارية النووية دورها ليبدأ استثمارها المشترك ، فالقاعدة العلمية لذلك أصبحت موجودة نتيجة عمل علماء من عدة بلدان على أساس الأفكار التي تقدم بها العلم السوڤياتي ، وبإمكان العلم الأميركي

طبعاً الالتحاق بهذا الموضوع، خصوصاً أن أمامنا إمكانيات كبيرة كدراسة الفضاء المشتركة والإفادة منه، وكذلك دراسة كواكب المجموعة الشمسية ومشكلات الموصلات الفوقعادية والهندسة البيولوجية.

إن الشروع بالعمل في المجالات المذكورة يعني تقوية الارتباط ذي النفع المتبادل بين الدول الأوروبية وتعزيز مسؤوليتها والتزامها.

واسترشاداً بروح التعاون يمكن فعل الكثير في المجال الذي يطلقون عليه «مجال الإنسانيات»، فعقد مؤتمر دولي حول التعاون الإنساني يدعو إليه الاتحاد السوفياتي في موسكو، سيشكل علامة مهمة على هذا الطريق. وبإمكان مثل هذا المؤتمر أن يناقش هذه المشكلة من كافة جوانبها التي تطال الشرق والغرب على السواء، بما فيها مشكلة حقوق الإنسان بوجوهها وأبعادها المتعددة. وستعطي هذه الخطوة حتماً دفعاً جديداً لعملية هلسنكي.

أما المنير للانتباه في هذا الموضوع أنه بمجرّد توجيهنا دعوة جديدة للحديث العملي عن حقوق الإنسان والمقارنة في أجواء العلنية المتبادلة اوضاع الناس عندنا وفي البلدان الرأسمالية، ثارت أعصابهم هناك وبدأوا السعي العنند إلى حصر هذا الموضوع بحالات شخصبة محذدة، متهرّبين بذلك من نقاش جوانب المسألة الأخرى.

وقد قلت للملأ وفي أحاديثي الخاصة مع الشخصيات والوفود الأجنبية إننا مستعدون لبحث الحالات الخاصة كذلك بروح الإنسانية، لكننا نصر على بحث هذه المسألة برمتها بشكل مفتوح وواسع.

يمكننا القول بشكل عام إن بمقدور علاقات التعاون السلمي والتسابق

بين دول الشرق والغرب أن تخدم ـ وهي تخدم ـ الطرفين، وباستطاعة الدول الصغيرة والمتوسطة في اوروبا ان تسهم بقسطها في هذا الأمر. وقد تطرقنا إلى هذا الموضوع في أحاديثنا مع هيرمانسون رئيس وزراء إيسلندة السابق ولوبرس رئيس وزراء هولندة وكارلسون رئيس وزراء السويد وغيرهم من الشخصيات الحكومية.

بوادر التفكير الجديد في أوروبا

يبدو لي أن أوروبا قد شعرت بجدة أكثر بضرورة الإسهام بقسطها في موضوع تنشيط الوضع في القارة، خصوصاً بعد مرحلة ريكياڤيك. ويسرنا أن الأوروبيين يعملون الكثير الآن لتنقية الجو السياسي في العالم.

لا أتصور أنني أبوح بسرّ كبير إذا ذكرت الحادثة التالية التي سمعتها من فانفاني. لقد روى لي حواراً دار بينه وبين المخرج العالمي الشهير إدواردو دي فيليبو. كانا يتحدثان عن الوضع الدولي المعقد، فسأله فيليبو: «ماذا الذي علينا أن نفعله؟»، فأجاب فانفاني: «الاتكال على الله»، فعارضه دي فيليبو بقوله: «فلنقم، نحن الناس، بما لا يشكل عوائق لله».

تنجلي قيمة وضرورة الفهم القائل الآن بكون الجميع مسؤولين عن مصير العالم. علينا أن نعطي الحق لساسيي أوروبا الغرب الذين يدركون ان الاساس الذي وضع في ريكياڤيك يجب صيانته بجهود الأوروبيين المشتركة.

ونشهد في أوروبا الغربية بزوغ البوادر الأولى للنفكير الجديد في

المسائل الدولية، كما تجري متغيرات معينة داخل الدوائر الحاكمة. وتصوغ أحزاب اشتراكية واشتراكية ـ ديمقراطية في أوروبا الغربية أساليب جديدة في مجال السياسة الدفاعية والأمن. ونرى على رأس هذه الأحزاب سياسيين واعين ذوي نظرة واسعة لمشكلات السلام.

طلب مني الصحافيون الفرنسيون، قبيل زيارتي إلى فرنسا عام ١٩٨٥، أن أصف العلاقات الموجودة بيننا وبين الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الأوروبية، فقلت إننا نتعاون بفعالية مع الاشتراكيين الديمقراطيين في السنوات الأخيرة في مسائل الحرب والسلام. وتشغل اللقاءات مع الوفود الاشتراكية والاشتراكية ـ الديمقراطية حيزا كبيراً من اللقاءات والمحادثات التي أجريها مع الشخصيات الأجنبية.

لقد التقيت مع المجلس الاستشاري للأممية الاشتراكية برئاسة كورسا، وكانت لي لقاءات مع برانت وبار وغونساليس وغيرهم من القيادات الاشتراكية ـ الديمقراطية. وكنا نؤكد في كل مرة تقارب الآراء او تطابقها في المسائل الملحة المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح. وأعرب عن اسفي الشديد لانني لم أتعرف إلى أولف پالمه الذي هزنا موته المأساوي. تلتقي فكرة «الأمن للجميع» التي طرحها پالمه وطورتها «لجنة پالمه»، مع مفهومنا للأمن الشامل.

لا يعني الحوار الذي بدا بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين إزالة الاختلافات الايديولوجية الموجودة أو محوها. غير أنني أعتقد أنه لا يستطيع احد اتهام الآخر أنه أضاع صفته أو وقع تحت سطوة المحاور الآخر، فلا وجود لهكذا خطر كما تدل التجربة.

إن لدينا علاقات جيدة وصلات مفيدة مع الاشتراكيين

ـ الديمقراطيين في ألمانيا الاتحادية وفنلندا والسويد وهولندة، مع حزب العمال البريطاني والاشتراكيين الإسبان وغيرهم. نحن نقدر ذلك ومنفتحون بشكل عام على التعاون مع كافة القوى التي تهمها إزالة التيارات الخطيرة المؤثرة في تطوير الوضع العالمي.

وأرى مع ذلك أن بامكان مساهمة أوروبا في مسألة السلام والأمن أن تصبح أكبر مما هي عليه بكثير، فيفتقد كثير من قيادات أوروبا الغربية للإرادة السياسية وربما حتى للامكانيات، غير أن الحياة ستجبرهم على الانتقال لتقويم واقعي لما يجري حولنا.

حول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية

ما يدعو للأسف أن حكومات البلدان الأعضاء في «الناتو»، بما فيها تلك التي تتملص بالكلام من التطرفات الخطيرة للسياسة الأميركية، تخضع في نهاية المطاف للضغوط، وتتحمل بذلك المسؤولية عن تصعيد سباق التسلح والتوتر الدولي.

وهاكم مثالا حيا. قصفت الطائرات الأميركية طرابلس وبنغازي واهدافا أخرى فوق أراضي ليبيا عام ١٩٨٦. لقد كان ذلك عملاً عدوانيا مباشرا تحت ذريعة لا يمكن أن نحمل على محمل الجد في العالم المتحضر. انطلقت الطائرات الأميركية من القواعد المنتشرة في بريطانيا وحلقت فوق المجال الجوي لأوروبا الغربية، فماذا فعلت هذه الأخيرة؟ لقد وقفت حكومات بلدان «الناتو» مكتوفة الأيدي تنظر إلى ما يحدث دون ان تجرؤ على معارضة العدوان الأميركي أو منعه . وكان لي جولة محادثات مع رئيس وزراء السويد بعد ساعات من وصول أنباء العدوان،

فقلت له إن موقفاً كهذا يذكَرني بسياسة «تهدئة أعصاب» المعتدي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. ماذا ستكون عليه الحال لو أن العسكريين الأميركيين «أرادوا» معاقبة دولةٍ ما عضوٍ في معاهدة وارسو وأنزلوا بها ضربة من الجو؟ هل سينفع الاختباء «في الدغل» مجدَّداً؟ إن هذه حرب، ومسؤولية الجميع تكبر إلى الحدود القصوى في عصرنا النووي.

تتحدث إحدى الأساطير اليونانية عن اختطاف أوروبا. لقد اكتسب هذا الموضوع الخرافي فجأة لوناً معاصراً. إن أوروبا باقية في مكانها طبعاً كمفهوم جغرافي، لكن يتكون انطباع أحياناً أن السياسة المستقلة لأوروبا الغربية قد خطفت وتَنقل إلى ما وراء المحيط وتُقدَّم المصالح القومية كفدية مقابل حجة حماية الأمن.

ويحدق خطر جدّي بالثقافة الأوروبية مصدره «الثقافة الشعبية» المتدفقة من وراء المحيط. إننا نفهم قلق الإنتليجنسيا في أوروبا الغربية في هذا الصدد. حقاً لا يبقى أمامنا إلاّ الدهشة عندما نشهد كيف يعبث العنف الساذج والخلاعة وسيل المشاعر الرخيصة والأفكار الصغيرة بالنفوس، وكيف تحلّ مكان الثقافة الأوروبية العريقة المفعمة بالفكر والإنسانية.

غالبا ما يتهموننا بأننا نرمي إلى إحداث خلاف بين ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، عندما نشدّد على مغزى الموقف الأوروبي المستقل. لم يكن لدينا نية كهذه وليست موجودة الآن، فنحن بعيدون عن فكرة تجاهل العلاقات التاريخية القائمة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية أو التقليل من أهميتها ومن العبث تصوير سياسة الاتحاد السوفياتي الأوروبية بوصفها تعبير عما يُسَمى «معاداة الأميركيين». إننا

لا ننوي ممارسة دبلوماسية التلاعب والتحريض على الفوضى في العلاقات الدولية، فهذا لا يتناسب مع الهدف الأساسي لسياستنا الخارجية وعنوانها: المساعدة في بناء سلم مستقر ودائم يرتكز إلى الثقة المتبادلة والتعاون بين الدول.

لا يعني تصورنا عن «البيت الأوروبي المشترك» أبداً أننا نريد غلق الباب في وجه أي كان، لكننا والحقيقة تقال، لا نرضى أن يفتح أي كان الباب برجله ويجلس على رأس الطاولة في شقة غير شقه، علماً أن حلّ هذه الأمور يعود لصاحب الدار. لقد استقبلت الدول الاشتراكية اشتراك الولايات المتحدة الأميركية وكندا في أطر عملية هلسنكي، بشكل ايجابي في حينه.

مسؤولية أوروبا

وهكذا في كلامنا على الدور الفريد والخاص لأوروبا لا نقلّل أبداً من دور القارات والشعوب الأخرى وأهميته.

إن نجاح العملية الأوروبية سيمهد لأوروبا المساهمة بقسطها الكبير في تقدم العالم بأسره، فلا يجوز لأوروبا أن تتخلّف عن المشاركة في حلّ مشكلات الجوع والديون وضعف التطور وعن المساعدة في القضاء على النزاعات المسلحة.

ويمكننا ألا نشك البتة أن الشعوب الأوروبية كلها دون استثناء تدعم تعزز مناخ حسن الجوار والثقة والتعايش والتضامن. وإن هذا سيعتبر انتصارا للتفكير السياسي الجديد ويمكن لأوروبا أن نعطي قدوة جيدة. إن العالم اليوم يقف على مفترق طرق، أما ما هي الطريق التي سيسلكها

فهو أمر يعتمد بدرجة كبرى على الوضع السياسي في أوروبا.

إن أحداً في السياسة العالمية وفي التطور العالمي لا يستطيع أن يكون بديلاً من أوروبا بتجربتها وإمكاناتها الهائلة. إن دور أوروبا يمكن، بل ويجب أن يكون بنّاءً، مجدِّداً، خلاّقاً.

الفصل السابع

مشكلات نزع السلاح والعلاقات السوفياتية الأميركية

كنت منذ سنوات الدراسة في جامعة موسكو أبدي اهتماماً بتاريخ الولايات المتحدة، فقرأت لعددٍ كبيرٍ من الكتَّاب الأميركيين وتابعت حالة العلاقات بين بلدينا باستمرار. أما تقلُّبات هذه العلاقات فقد كانت حادة: فمن تحالف في الحرب العالمية الثانية إلى «حرب باردة» في الأربعينات والخمسينات، ومن انفراج في السبعينات إلى تفاقم حاد على مشارف الثمانينات.

لقد شهدت الفترة الزمنية الفاصلة بين دورة اجتماعات نيسان (أبريل) ١٩٨٥ للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وهي دورة مصيرية بالنسبة إلينا، وبين ظهور هذا الكتاب أحداثاً عديدة، منها ما هو مرتبط مباشرة بالعلاقات السوفياتية الأميركية.

فنحن الآن نجري حواراً مع الولايات المتحدة الأميركية ونتبادل الرسائل من وقت لآخر مع رئيسها. ويبحث ممثلونا القضايا المهمّة فعلاً أثناء المفاوضات.

وفي السنتين المنصرمتين أُخرجت الاتصالات بيننا من حالة الجمود في

مجالات عديدة، منهـا التعـاون العلمـي والتقـافي. كما تبحـث الآن على مستويات مختلفة قضايا لم تكن في السابق إلاّ موضوعاً للنفي المتبادل. وأقيمت الاتصالات حتى في مجال النشاط الإعلامي الذي ينبغي أن يمتنع عن الدعاية للعنف والعداء وعن التدخل في الشؤون الداخلية.

هل «ذاب الجليد» إذن ودخلت العلاقات في مرحلة مستقرة وبناءة أكثر مما مضى؟ حبّذا لو استمرت العملية. لكن الزعم بأن نتائج ملحوظة قد تحققت لا يعني إلا التجديف على الحقيقة. فالحرص على تحسن حقيقي في العلاقات السوڤياتية الأميركيـة ينطلـب تقـديـراً نـزيهاً لحالـة هـذه العلاقات. أما التحولات نحو الأفضل ـ إذا تحققت مثل هذه التحوّلات ـ فهي تتم ببطء شديد، فيما تتغلّب المواقف المتزمتة السابقة في أكثر الأحيان على الحاجة الحبوية إلى تجديد العلاقات السوڤياتية الأميركية.

لقد قربت التورة العلمية ـ التقنية والمعلوماتية الآن بين الناس. هذا، ويمكن استخدامها لتعزيز التفاهم المتبادل، كما يمكن اسخدامها أيضاً لبث الشفاق بينهم. على أنْ ذلك مرْ حتى الآن دون مضاعفات رغم وقوع خسائر، بل وخسائر فادحة، ترتبت على ذلك. وها هو العالم قد اقترب الى حد أنه حان الوقت لإمعان التفكير في كيفية استمرار الحياة، وأقول ذلك قاصدا الولابات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي معاً.

وإذا اسنمرت الحال على ما هي عليه دون أي تعيير، فسيصعب عند ذلك التكهن بما سبحدث بعد عشرة أعوام أو بعد خمسة عشر أو عشرين عاما. وبـدو لي آن الشعور بالقلق يتزايد على مصير بلدينا ومصير المدنية باسرها. إنه بتزابد لدى النعب السوڤياتي ولدى الشعب الأميركي على حد سواء

ولن أوافق أبداً ، مهما قيل لي ، أن الشعب الأميركي مفعم بالعداء ضد الاتحاد السوڤياتي. لا أستطيع قبول ذلك. قد يكون هناك أشخاص يناسبهم التوتر والمواجهة أو التنافس الحادّ بين البلدين؛ ومن المحتمل أن يحصل بعضهم على فائدة ما ، ولكن هذا الوضع لا يستجيب لمصالح شعبينا الكبرى الواسعة. إننا نفكر بما ينبغي فعله لتحسين العلاقات بأي شكل ، فهي بحاجة إلى ذلك. ولم يقتصر الأمر في هذا الإطار على عدم تحقيقنا تقدما منذ أواسط السبعينات ، بل إنه تم تدمير الكثير بسبب ما حصل أو صنع آنذاك. لم نحرز تقدماً ، وما حصل كان عكس ذلك. نحن نقول إن الاميركيين هم المسؤولون ، والجانب الأميركي يقول إن الاتحاد السوڤياتي هو المسؤول. ويبدو أنه لا بد من البحث عن أسباب ما حدث لاخذ العبَر من الماضي ، بما فيه ماضي العلاقات بين بلدينا. إنه العِلم ، العِلم الجاد ، العلم المسؤول ، إذا ما أردنا توخي الحقيقة طبعا. ومع ذلك ، فلا بُد الآن من إمعان التفكير : كيف يمكن أن نعيش في المستقبل معاً في هذا العالم وكيف يمكن أن نتعاون.

لقد أجريت لقاءات كثيرة مع شخصيات أميركية ، سياسية واجتماعية ، وكان ذلك يسبب لي أحيانا توتّرا كبيرا في جدول مواعيدي ، ولكني كنت في كل مرة احاول إيجاد وقت لمثل هذه اللقاءات. كما كنت أشعر اثناء ذلك ان واجبي لا يقتصر على نقل مغزى سياستنا ورؤيتنا للعالم فقط ، بل وتحسس عقلية الأميركيين وفهمها والتبصُّر فيها على نحو أعمق ، والتعرف على هوية المشكلات الأميركية وخصائص العمليات السياسية في الولايات المتحدة الأميركية بشكل أكمل. وغير ذلك لا يصح. لا بد أن تقوم السياسة العلمية على حسابات دقيقة للحقيقة. ولا يمكن التوصّل إلى علاقات اكثر انسجاما بين الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية

مع البقاء تحت سلطان الأوهام الإيديولوجية. لا يكفي أن يختلط بعضنا بالآخر وأن بفهم أحدنا الآخر، بل لا يكفي تبادل الاحترام، لأن قوى معروفة تتحرك هنا بنشاط، وقد تراكمت أفكار كثيرة تعمل على عرقلة التعاون والحيلولة دون تطويره.

ليس موضوع هذا الكتاب تاريخ العلاقات السوڤيانية الأميركية في فترة ما بعد الحرب. غير أن العودة بالفكر حتى إلى أحداث الماضي القريب تظهر لنا أي دور خبيث لعبه التحاملُ ورفضُ كُلِّ جديد. عندما التقيت في مطلع صيف ١٩٨٧ برئيس الولايات المتحدة الأميركية السابق جيمي كارتر، قلت له بإخلاص إننا لا نعتبر مطلقاً أن كلّ ما حصل خلال فترة رئاسته سلبي. كلا، بل كانت هناك أمور إيجابية أيضا، وأقصد بذلك، بشكل خاص، اتفاق سالت ـ ٢ الذي بدأ يُؤتي ثماره الكبيرة حتى قبل التصديق عليه، رغم النهج الحالي الذي تسلكه إدارة الولايات المتحدة الأميركية. إن روح هذا الاتفاق حية، وفي الوقت ذاته، لا بد من القول إن فرصاً كثيرة قد ضُيِّعَتْ. لقد كنا على مشارف التفاهمات ولا نزال نعتبر أن يدنا، كما يقال، ممدودة لعقد اتفاقات مهمة في مجالات عديدة، كالسلاح المضاد لأسلحة الأقمار الصناعية وتجارة السلاح والحد من النشاط العسكري في المحيط الهندي والتسوية في الشرق الأوسط. بدأ ذلك منذ سنوات عشر، فكم من الوقت والمال أهدر على سباق التسلح، وكم من الضحايا البشرية سقط في سبيل ذلك.

ماذا ننتظر من الولايات المتحدة الأميركية؟

في نهاية شهر آب ١٩٨٥ أجبت على أسئلة طرحتها علي مجلة «تايم» الأميركية فقلت: لا يمكن لبلدينا، ببساطة، أن يسمحا بإيصال الأمور

إلى حدود المجابهة. إنّ في ذلك مصلحة حقيقية للشعبين السوڤياتي والأميركي. ولا بد من تجسيد ذلك بلغة السياسة الواقعية. ينبغي إيقاف سباق التسلّح والمباشرة بنزع السلاح ووضع العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية في مجراها الطبيعي. وأقول بإخلاص: لقد آن الأوان لجعل العلاقات بين شعبين عظيمين جديرة بدورهما التاريخي. فعلى علاقاتنا، في الواقع، يتوقف مصير العالم ومصير الحضارة العالمية، ونحن مستعدون للعمل في هذا الاتجاه.

علينا أن نتعلم كيف نعيش في عالم واقعي، في عالم تسوده مصالح للاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانية الاتحادية، وفيه مصالح للصين والهند وأوستراليا والباكستان وتنزانيا وأنغولا والأرجنتين وغيرها من الدول، فيه مصالح لبولونيا والڤييتنام وكوبا، عالم فيه مصالح للجميع. وعدم الاعتراف بذلك يعني إنكار حق الشعوب في الاختيار الحر وحقها بالبناء الاجتماعي على طريقتها. وحتى عندما يحار شعب في الاختيار فعليه هو أن يعثر على المخرج، لأن ذلك من حقه.

وحول هذا الموضوع أجريت حديثاً مع عدد كبير من الأميركيين بمن فيهم جورج شولتز في ربيع عام ١٩٨٧ في موسكو، وكان الحديث مستفيضاً، ولكني كنت باستمرار أصل إلى فكرة واحدة: فلنحاول العيش في عالم واقعي، ولنأخذ مصلحة البلدين في الحسبان. لكن ذلك مستحيل من دون احترام مصالح غيرنا من أعضاء المجتمع الدولي. لن تستقر العلاقات الدولية انطلاقاً من مصالح الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية دون غيرهما. لا بُدّ من التوازن.

وفي كل مرحلة من مراحل التاريخ تبرز هذه المهمة بشكل جديد. تتغير المصالح ويتغير التوازن وتظهر الحاجة إلى مواقف جديدة. وأكرر: سيكون خطراً ومضرا في نهاية القرن العشرين بناء سياسة على مواقف مرتكزة الى تصريح تشرشل في مدينة فولتون أو استنادا إلى مبدأ ترومان. لقد آن الأوان مد زمن بعيد للبدء بإعادة بناء جدية للعلاقات السوفياتية ـ الاميركية. وإذا تم الاعتراف بذلك فلا بد حينئذٍ من التخلص من عادة إصدار الأوامر. لا يستطيع أحد، لا الاتحاد السوفياتي ولا الولايات المتحدة ولا غيرهما من البلدان أن يعتبر العالم، أو أي جزء منه، مشروعا للاستثمار، ولو كان ذلك تحت شعار «المصالح القومية».

يصعب الآن تمرير محاولات بناء العلاقات على أساس إملاء الشروط او الإكراه أو إصدار الأوامر. وسيصبح ذلك مع الوقت أمراً مستحيلاً تماما. اما عملية استيعاب الحقائق الجديدة فليست عملية بسيطة، وهي تتطلب الوقت وبذل الجهود من قبل الجميع. وطالما أن هذه العملية قد بدات، فهي سوف تستمر. علينا أن نتعلم كيف نصغي إلى الآخرين وكيف نفهم بعضنا بعضا. نحن نؤيد العمل المشترك مع الولايات المتحدة الاميركية، العمل المشترك البناء ـ قلت ذلك لجورج شولتز ـ ولا يستطيع احد تحمل المسؤولية عوضا عن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية.

تحضرني هنا محادثة أجريتها مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية الأسبق ريتشارد نيكسون. وقد تكلم على خطاب ونستون تشرشل، الذي آمل ألا يعتبر نبوءة ـ عندما قال إنه على أجنحة العلم الساطعة قد يعود العصر الحجري إلى الأرض. أما أنا فقد أكدت أنه بالنسبة إلي، كأمين عام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وبالنسبة إلى الرئيس

ريغان وخلفائه، علينا القيام بالخيار التاريخي لِمَا فيه صالح مستقبل العالم.

رويت آنذاك لريتشارد نيكسون أني شاهدت مرة شريطاً سينمائياً عن رحلة قام بها سائحون أميركيون في نهر الڤولغا. وعلى الشاشة مواطنون سوڤيات واميركيون؛ ولم يكن من السهل التمييز من منهم أميركي ومن منهم روسي. كانوا يتحدثون بحيوية فيشعر المشاهد أنهم يتكلّمون بمودة وأنهم يفهمون بعضهم بعضاً، الأمر الذي ينبغي أن يفعله السياسيون.

إنه لأمر جيد أنّ الذين يتحدثون ليسوا سياسيين فقط، بل هم ممثلون مباشرون للشعب، وذلك أمر بالغ الأهمية، ومن جهتي فأنا أرحّب به. لينلاقَ السوڤيات والأميركيون أكثر، ولتتكوّنْ لديهم ولدى الجميع انطباعاتهم الخاصة بهم بعضهم عن بعضهم. إن الاختلاط شيء عظيم، الاختلاط المباشر بين البشر، ودون ذلك لن تستطيع السياسة أيضاً أن تقدم الكثير، لن تستطيع دون اختلاط واسع وتفاهم متبادل بين الشعوب.

لفتُّ انتباه ريتشارد نيكسون إلى أن أخطر الحقائق في عالمنا الراهن يتمثل في وجود ترسانة حربية هائلة، بما في ذلك الترسانة النووية عند بلدينا بالذات. قلت له إننا إذا أردنا وضع سياسة حيال بعضنا بعضاً وحيال باقي دول العالم كلها على أساس مقدمات خاطئة، فقد يصل بنا الأمر عندئذ إلى أقصى درجات المجابهة، مع ما يترتب على ذلك من النتائج الأكثر مأساوية بالنسبة إلى الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة والعالم قاطبة.

وهاأنذا اليوم على استعداد لتكرار ما قلت في ذلك الحديث: لقد تكون في المجتمع السوڤياتي ـ وليس على المستويات القيادية فحسب، عزم ثابت على البحث عن سبل تطبيع العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية،

والعثور على نقاط الاتصال وتوسيعها لكي نتوصل إلى علاقات ودية في نهاية المطاف. قد يبدو تحقيق مثل هذا الهدف الآن أمراً بعيد المنال، بيد أننا مقتنعون أنه لا بد من اعتماد هذا الخيار بالذات، والاّ فلا يمكن تصور ما نحن مقبلون عليه أنحو الأفضل، أم نحو الأسوأ؟ إن السياسة لا تعرف صيغة البين بين، والتاريخ يدور دون إعادة التجربة، ولن يستطيع أحد إعادته من جديد. ولكن كلما كان استيعاب مسيرته أعمق كلما كانت دروسه أبلغ.

«الولايات المتحدة الأميركية ـ أهي مدينة متألقة تكلل قمة تلة»؟

غالبا ما نصطدم بأفكار محرفة عن بلادنا وبعبارات مبتذلة وأفكار معادية للسوڤيات. ونحن نعرف جيداً مقدار الشر الذي يخلقه الكذب المقصود او الذي يصدر عن غير قصد، حتى لا نرى الولايات المتحدة الاميركية إلا باللونين الأبيض والأسود.

أنا أعلم أن الدعاية الأميركية، أجل، أجل، الدعاية تعمل على تصوير أميركا وكأنها «مدينة متألقة تَكلِّل قمة تلة». لأميركا تاريخ عظيم. ومن ذا الذي ينصدى للنقليل من أهمية الثورة الأميركية في تقدم البشرية الاجتماعي أو النيل من العبقرية الأميركية العلمية والتقنية ومنجزاتها في الأدب والعمارة والفن؟ كل ذلك في أميركا. غير أن في أميركا اليوم أيضاً أزمات اجتماعية وغير اجتماعية حادة، لم يجد لها المجتمع الأميركي حلاً حتى الآن، والأسوأ من ذلك، وهو أمر يحدث، أن أميركا لا تبحث عن الحلول حيث ينبغي أو كما ينبغي، فتجد نفسها في وضع لا تُحسد عليه في نظر الآخرين.

في الولايات المتحدة الأميركية طاقة انتاجية جبّارة وثروة مادية وملايين العاطلين عن العمل. ثمة ما يستحق التأمل هنا. إن الولع التبشيري بالعظات عن الأخلاق وحريات الانسان والاستخفاف بتأمين أبسط حقوق الإنسان في بيته، كل ذلك هو أيضاً مدعاة للتأمّل. كلام لا ينقطع عن حقوق الإنسان وإملاء نمط حياة معين على الآخرين ودعاية تبشيرية لعبادة القوة والعنف. فكيف نفهم ذلك؟

اغتباط بالقوة، بالقوة العسكرية، وتضخم مستمر في نفقات التسلّح وخللٌ في الموازنات الداخلية، وأعباء خارجية الآن، كل ذلك في سبيل ماذا؟ ما الذي يحرك الولايات المتحدة الأميركية؟ هذه وكثير غيرها من الأسئلة نطرحها على أنفسنا في محاولة لفهم واقع الحقيقة الأميركية مع السعي لرؤية الزنبرك الذي يحرك سياسة الولايات المتحدة.

أقول بصراحة، إن كل ما نعرف لا يكوّن لدينا فكرة عن الولايات المتحدة الأميركية «كمدينة متألّقة تكلّل قمة تلة». وبمثل هذا التحديد أستطيع القول إننا لا نعتبر الولايات المتحدة الأميركية أيضاً «إمبراطورية الشر». فكما أن في كل بلد نوراً وظلالاً، فكذلك في الواقع الأميركي يوجد نور وظلال. نحن نرى الولايات المتحدة كما هي في الواقع، نرى كل تباين الأفكار والآراء في المجتمع الأميركي وعنه.

إن القيادة السوفياتية لا تقيس الولايات المتحدة الأميركية بمقياس واحد، وهي تميّز كل الوجوه المتعلقة بأمورها واهتماماتها بدقة. وعلى وجه العموم، هناك ملايين الكادحين المفعمين بمشاعر المحبة للسلام، وهناك سياسيون يفكرون بواقعية، وهناك الشخصيات المحافظة ذات النفوذ، إلى جانب الدوائر الرجعية المرتبطة بمجموعة الصناعات الحربية وأرباح الانتاج

الحربي والاهتمام الطبيعي بنا والعداء الأعمى للسوفيات وللشيوعية المنتشر على نحو واسع.

نحن نعتبر أن النظام السياسي للبناء الاجتماعي في الولايات المتحدة الأميركية هو قضية الشعب الأميركي نفسه، فله أن يقرر كيف يحكم بلاده، وكيف يختار قيادته وحكومته. نحن نحترم حقه هذا في السيادة، ولو قررنا وضع خيار الشعب الأميركي موضع الشك فما الذي ينتج عن ذلك؟ لا بد أن تقوم السياسة على الحقائق وإدراك أن كل شعب له الحق في أن يختار نمط حياته ونظام حكمه بشكل مستقل.

الولايات المتحدة دولةٌ علينا أن نتعايش ونقيم العلاقات معها، إنه الواقع.

ومع كل التناقضات في علاقاتنا، يبدو أننا لن نفعل شيئاً من دون الولايات المتحدة الأميركية لجهة ضمان السلام، والولايات المتحدة لن تفعل شيئاً من دوننا. لا مكان نخفي فيه أنفسنا عن الأميركيين، ولا مكان يختفي فيه الأميركيون عنّا. لذلك لا بد من الاتصال والحوار، ولا مندوحة عن البحث عن سبل تحسين العلاقات.

نحن نعلم وندرك جيداً أن في الولايات المتحدة الأميركية إدارة، هناك البيت الأبيض والكونغرس. ونرغب بالتعاون مع الإدارة ومع الكونغرس. ونحن الآن بصدد تعميق أفكارنا عن العملية السياسية الأميركية. كما أننا نرى، على وجه الخصوص، تبايناً في وجهات نظر وزير الدفاع المدني وآراء العسكريين المحترفين في الولايات المتحدة الأميركية. بالنسبة إلى الأول فإن الأعمال (البيزنيس) والطلبيات العسكرية تعني الكثير. أما المحترفون واقعيّو التفكير فهم يحسبون حسابات

رائعة لما تملك أيديهم وما يمكنهم أن يقدموا للعالم كله. ويدل هذا الإدراك على أن العسكريين يُظهرون مشاعر الواقعية والمسؤولية، ومن المهم جدا انهم يفهمون الوضع القائم على نحو صحيح.

واضيف إلى ما تقدم أننا لا ننوي إقامة العلاقات مع الولايات المتحدة بالاسنناد إلى الحالة السياسية داخلها. اليوم يجلس الجمهوريون وراء عجلة القيادة في الولايات المتحدة الأميركية، وغدا الديمقراطيون أو الجمهوريون من جديد. ليس من فرق مهم هنا، بل هناك مصالح الولايات المتحدة بوصفها دولة. ونحن سوف نحتفظ بالعلاقات مع الإدارة التي تكون في السلطة. ولتبق الشؤون الأميركية أميركية ولتبقَ شؤوننا لنا، هذا هو موقفنا المبدئي.

«نموذج العدو»

لسنا قطعا بحاجة إلى «نموذج عدو» بشخص أميركا لا لضرورات داخلية ولا لمصالح سياستنا الخارجية.

العدو الوهمي أو الحقيقي يكون مطلوباً في حالة إضمار نية الإبقاء على التوتر، ولمواجهة عواقب بعيدة المدى لا يمكن التكهن بها. أما نحن فإننا نسترشد بأمر آخر.

وبالنسبة إلينا ليست في الاتحاد السوفياتي دعاية للكراهية ضد الأميركيين أو لعدم احترام أميركا. لن تجدوا ذلك عندنا، لا في السياسة ولا في التعليم ولا في أي مكان آخر. نحن ننتقد السياسة التي لا نوافق عليها. لكن هذا شأن آخر، وهو لا يعني أبداً أننا نظهر عدم احترام حيال الشعب الأميركي.

صيَف العام ١٩٨٧ تسنّى لي أن ألتقي بجماعة من أساتذة اللغة الروسية من الولايات المتحدة الأميركية بعد دورة اختبار لمدة شهرين أمضوها في لينينغراد. كان الحديث جيداً، مخلصاً وحاراً. وسأكرر مقطعاً قصيراً منه سُجّل بطريقة الاختزال:

ميخائيل غورباتشيوف: هل تبيَّنت لكم ولو واقعة واحدة تنم عن عدم احترام حيال الأميركيين؟

د. پادولا: كلا. حدث مرة واحدة في الواقع أن شخصاً سألني في الطريق: متى يحلُّ السلام؟ فقلت له آمل أن يحل السلام قريباً.

ميخائيل غورباتشيوف: هذا خبر بالغ الأهمية. أنا مقتنع أيها الأصدقاء، أنكم حيثما حللتم في الاتحاد السوڤياتي لن تجدوا أي مشاعر عدم احترام تجاه الأميركيين. لن تجدوا ذلك في أي مكان. تستطيعون قراءة صحافتنا. تجدون هناك نقداً وتحليلاً لسياسة الحكومة أو حُكماً عليها أو تقديراً لها، كما تجدون بيانات أو نشاطات مختلف التجمّعات، لكنكم لن تجدوا أيَّ عبارة تنمُّ عن عدم احترام تجاه أميركا والأميركيين. وهكذا، فعلى رغم أنَّ «**الحمر**» قادمون، إلاّ أنهم قادمون معكم في الطريق الانساني العام.

أما في الولايات المتحدة فيبدو أن ثمة من هو «بحاجة» إلى الاتحاد السوڤياتي في صورة عدو، وإلاّ فمن الصعب أن نفهم بعض الأفلام السينمائية والإذاعات الأميركية التحريضية التي تبث من ميونيخ مع سيل المقالات والنشرات الإذاعية المليئة بالشتائم والكراهية ضد الشعب السوڤياتي. كل ذلك ينبعث من أعماق الأربعينات إن لم نقل قبل ذلك.

أنا بعيد عن اعتبار أن كل خطوة في السياسة الخارجية السوڤياتية كانت مثالية خلال السنوات العشر المنصرمة. لقد حدثت أخطاء أيضاً. وكثيرا ما كانت هذه الأخطاء نتيجة ردود فعل غير متبصرة على تحركات أميركية وعلى السياسة التي أطلق عليها مخترعوها اسم «نبذ الشيوعية».

نحن نستقبل بجدة، بل وبتيقظ - ولا أخفيكم القول -، محاولات إلصاق «نموذج العدو» بالاتحاد السوڤياتي، سيما وأن الحديث لا يقتصر على الكلام على الممارسات الإيديولوجية بروح الأوهام المعتادة عن «التهديد العسكري السوڤياتي» و«يد موسكو» و«مكائد الكرملين» والصورة السلبية المضخمة عن شؤوننا الداخلية. بل إني لا أرغب بالحديث عن سخف مثل هذه المزاعم، غير أنه لا يجوز تجاهل حقيقة أن كلّ شيء في السياسة له هدفه. ولذلك، فالمقصود هنا بالكلام هو الممارسة السياسية التي لا يمكن إلاّ أن تخفي خلفها نوايا أو مخطّطات معينة. لا بد من التخلص من أي وجود للشوفينية في بلدينا، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك القوة التي يملكها كل منهما. فقد تُدخل الشوفينية في السياسة عناصر لا يمكن القبول بها. وتتلخص الحقيقة المأساوية المرّة في أن العلاقات السوڤياتية الأميركية ظلت لفترة طويلة تنحدر نحو الأسفل. أما فترات التحسّن القصيرة في العلاقات فقد كانت تحلّ محلّها مراحل طويلة من تسعير التوتر والعداء. أنا واثق من أننا نملك كل الأسس لتصحيح الوضع، ويبدو لي أن أمراً ما قد تحقق. ونحن مستعدون بكل الوسائل للمساعدة على تحقيق تغييرات نحو الأفضل.

لماذا سباق التسلح
ومن يحتاج إليه؟

لو تأملنا في السؤال التالي: ما الذي يـرهـق العلاقـات السـوڤيـاتيـة الأميركية، لاستنتجنا أن أول ما يرهقها هو سباق التسلح. لست هنا في صدد شرح تاريخ سباق التسلح، غير أني أشير، مرة أخرى، إلى أن الاتحاد السوڤياتي يكاد يقوم، في كل المراحل، بلعب دور الطرف الذي عليه أن يلحق الطرف الآخر. عشية مطلع السبعينات توصّلنا إلى تكافؤ عسكري استراتيجي تقريبي، لكن هذا التكافؤ كان على مستوى الترهيب ونقولها بصراحة. ويملـك الاتحاد السـوڤيـاتي والولايـات المتحـدة الآن إمكانات مصاعفة لبدمر أحدهما الآخر.

وفد يبدو من المنطقي أمام وضع المحاصرة الاستراتيجية للملك (*)، أن يوقف سباق التسلح ويُباشرَ بنزع السلاح، ولكنّ ما يحدث هو أمر آخر. والترسانات من غير ذلك تغص بمختلف أنواع الأسلحة الجديدة المروعة، كما بستمر اسنيعاب مناحي جديدةً في إعداد التقنية العسكرية. وممارسات الولايات المتحدة الأميركية هـي التي تـدفـع في هـذا الاتجاه الخطر، إذا لم نقل المُهْلِك.

ولا أذيع سرا عندما أقول إن الاتحاد السوڤياتي يتخذ جميع التدابير الضرورية من أجل إبقاء دفاعه على مستوى عصري وموثوق. ذلك هو واجبنا أمام الشعب السوڤياتي وأمام حلفائنا. على أني أريد في الوقت نفسه التأكيد بكل دقة على أن هذا ليس خيارّنا، بل هو مفروض علينا.

(*) محاصرة الملك في لعبة الشطرنج ـ (المترجم).

يحاولون زرع الشكوك بين الأميركيين حول نوايا الاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح. لكن التاريخ شاهد على أن الكلمة التي نعطيها نستطيع المحافظة عليها، والالتزام الذي نأخذه على عاتقنا ننفذه، ولا يمكن قول الشيء نفسه، مع الاسف، عن الولايات المتحدة. فالإدارة تستدرج الرأي العام عن طريق التهويل بالخطر السوفياتي، وتفعل ذلك بتعنّت ملحوظ عندما تكون في حاجة لانتزاع ميزانية عسكرية دورية من الكونغرس. ثمة سؤال يطرح نفسه علينا: لماذا يحدث كل ذلك، وما هو الهدف الذي ترمي الولايات المتحدة الأميركية إلى تحقيقه؟

في العالم الذي نعيش فيه، في عالم السلاح النووي، من الجلي أن أي محاولة لاستخدام هذا السلاح في حلّ المشكلات العالقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لن تعني غير الانتحار. هذه حقيقة. ولا أظن ان السياسيين الأميركيين لم يدركوها بعد.

أضف إلى ذلك أن وضعاً غير مألوف قد نشأ الآن فعلاً. ولو قرر بلدٌ ما المضي في التسلح وتعزيز سلاحه ولم يقابله البلد الآخر بالمثل، فإن الأول لن يربح من ذلك شيئاً على كل حال، إذ يستطيع الطرف الضعيف، ببساطة، أن يفجر كل ما يملك من شحنات نووية على أرضه مما سيعني الانتحار السريع له والموت البطيء للعدو. لذلك، فإن السعي لإحراز التفوّق العسكري ليس إلاّ ركضاً وراء السراب، ولا يمكن استخدامه في السياسة الواقعية.

ليسوا في الولايات المتحدة الأميركية على عجلة من أمرهم في التخلّي عن وهم آخر. أنا أتكلم على حساباتهم اللاأخلاقية لاستنزاف الاتحاد السوفياتي اقتصاديا، وعدم تمكيننا من تنفيذ المشاريع الخلاّقة، والانجرار

اعمق فاعمق في لجة سباق التسلح.

انا اقترح على القارىء النظر في تجربة السنوات العشر التي أعقبت الحرب. لقد خرج الاتحاد السوڤياتي من الحرب العالمية الثانية وهو يعاني من أصعب الظروف. صحيح أننا انتصرنا في الكفاح ضد الفاشية، انتصرنا مع الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من أعضاء التحالف المعادي للهتلرية، بيد أنه في حين لم تُلقَ على أراضي الولايات المتحدة الأميركية أيّ قنبلة معادية ولم تدوّ على الأراضي الأميركية أي طلقة معادية، كانت مساحة شاسعة من أراضي بلادنا مسرحاً للمعارك العنيفة وخسائرنا البشرية والمادية كانت هائلة. ومع ذلك، فقد استطعنا إعادة بناء ما تهدم ورفع الطاقة الاقتصادية وتأدية المهام الدفاعية بكل ثقة. أليس ذلك درسا للمستقبل؟

من غير المقبول أن تصوغ الدول سياستها على أساس تصورات خاطئة. ومن المعلوم لدينا أنه يشاع في الولايات المتحدة الأميركية، بل وفي الغرب عموما، ان الخطر الحقيقي آتٍ من طرف الاتحاد السوڤياتي، بسبب امتلاكه السلاح النووي. وهم يعلّلون ذلك على النحو التالي ـ وقد تكلمت على ذلك آنفاً في مناسبة أخرى: يعرف السوڤيات جيداً، كما يدعون، أنهم إذا هاجموا الولايات المتحدة الأميركية فلن يفلتوا من الضربة الجوابية. وهم في الولايات المتحدة الأميركية يأخذون في حسابهم الدقيق أن الهجوم على الاتحاد السوڤياتي سوف يقابل بضربة جوابية أيضاً. لذلك، فلبس غير مختل العقل وحده يمكن أن يُقْدِم على شن حرب نووية. والخطر الحقيقي في رأي هذه الشخصيات سيظهر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية والعالم الغربي عندما يحقق الاتحاد السوڤياتي مشاريع تسريع تطوره الاجتماعي والاقتصادي، وعندما يُظهر إمكاناته

الاقتصادية والساسية الجديدة. من هنا نشأ الرهان على إنهاك الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي.

نحن نسدي للأميركيين النصيحة المخلصة التالية: حاولوا التخلّص من مثل هذا الموقف حيال بلادنا. إن الرهان على استخدام أيّ أفضليات في مجال التكنولوجيا والتقنية المتقدمة لإحراز تفوّقٍ على بلادنا ليس إلاّ رهانا باطلا. والانطلاق من فرضية أن الاتحاد السوفياتي يعاني من «وضع يائس»، وأنه لا بُد من مضاعفة الضغط عليه لابتزاز كل ما تريده الولايات المتحدة الأميركية لا يعني إلاّ الوقوع في ضلال كبير. لن نفدهم هذه المخططات في شيء. ولا يمكن في السياسة الواقعية أن تأخذ ما ترغب به وكأنه حاصل فعلاً. فإذا كان الاتحاد السوفياتي قد تمكن من الرد على كل التحديات التي ألقيت في وجهه عندما كان بعد ضعيفاً جدا. فإن الأعمى وحده، والحق يقال، هو الذي لا يرى أن قدرتنا على الاحتفاظ بدفاع قوي وحل المسائل الاجتماعية وغيرها في آن معاً قد تضاعفت عدة مرات.

اقول تكرارا إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تقوم على أساس خطأين اثنين على الأقل: الأول هو اعتقادها بأن النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي على وشك التصدّع وأن إعادة البناء (البيريسترويكا) لن تفيده في شيء. والخطأ الثاني هو الاعتقاد بتفوق الغرب في التقنية والتكنولوجيا، وفي المجال العسكري في نهاية المطاف. هذه الأوهام هي التي تغذي نهج إنهاك الاشتراكية عن طريق مواصلة سباق التسلّح، لكي يتم بعد ذلك إملاء الشروط عليها. هذا هو المخطط، وهو مخطط ساذج.

وأقول بغير مواربة إنه يلاحظ في سياسة الغرب الراهنة عجزٌ في

المسؤولة وتخلف عن التفكير الجديد. فإذا لم يتوقف سباق التسلح ولَم يتم الانتقال إلى نزع سلاح حقيقي، فقد نرى أنفسنا عند ذلك جمعاً في قطار جهنمي يحملنا دون توقف إلى الكارثة.

ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اليوم، كما لم يكونا ذلك في اي يوم من الايام، هما بحاجة إلى سياسة مسؤولة. فلدينا ولدى الاميركيين مشكلاتنا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لدينا ما يشغلنا. وفي الوقت نفسه، يستمر في تروستات الأدمغة إعداد المخططات البيانية الاستراتيجية التي يتصرف واضعوها كالسحَرة بمصائر ملايين الناس. كما ان توصيات تروستات الأدمغة هذه تصل إلى حدّ أن الاتحاد السوفياتي ـ إن رأيتم! ـ يشكل الخطر الأساسي الذي يهدد الولايات المتحدة الأميركية وكل مكان في العالم! لقد سبق لي وقلت: لا بد من التخلي عن تفكير أهل الكهوف. أنا أفهم أن هناك ساسة وديبلوماسيين يربطون أنفسهم منذ عشرات السنين بمثل هذه السياسة وبمثل هذا التفكير. ولكن، ألم يتجاوزهم الزمن؟ لا بد في العصر النووي من تفكير جديد. وهو ضروري قبل كل شيء للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما يتعلق الأمر بالعلاقات المتبادلة بينهما. إننا واقعيون، ولذلك، فنحن ننطلق في سياستنا الدولية من وجود مصالح لجميع الدول حتى أصغرها. آن الأوان كي ندرك أنه انقضت أو على الأقل ها هي تنقضي تلك الأيام، حين كانت الدول الكبرى تستطيع تفصيل ثوب العالم على الطراز الذي يناسبها.

مجددا حول بعض الحقائق:
من أجل تجريد العلاقات الدولية من الأدلجة

أنا مقتنع في أعماقي أنه آن الأوان منذ زمن بعيد لكي ننظر بعيون مفتوحة إلى العالم المحيط بنا وإمعان التفكير في تجربة الماضي، والتوصُّل دون خوف إلى تقدير الموقع الذي أصبحنا فيه الآن. عندما يعتبر بلدٌ ما بلدا آخر «شراً مطلقاً» ويعلن نفسه «خيراً مطلقاً»، فإن ذلك يدفع بالعلاقات إلى طريق مسدود. أنا لا أتكلّم الآن على البلاغة المعادية للشيوعية، رغم ضررها الكبير، بل أتكلم على العجز أو عدم الرغبة بفهم وحدة الجنس البشري، ووحدة مصيره، اتكلم على ضرورة أن نتعلّم بشكل صحيح وأن نعيش بعضنا مع بعض بشكل حضاري على كوكب واحد.

لقد آلت علاقات التجابه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية إلى أجيال اليوم عن طريق الإرث من الماضي. ولكن هل هو قدرنا المحتوم أن نحمل لواء العداوة إلى الأجيال المقبلة؟

نحن بالطبع نعيش في سلام منذ سنوات طويلة، بشكل عام بيد أن الوضع الدولي الراهن لا يمكن وصفه بالوضع المُرضي. فسباق التسلح، ولا سيا النووي، لا يزال مستمراً، والصراعات الإقليمية لم تخمد، وخطر الحرب يتراكم. أما المخرج فهو في جعل العلاقات الدولية علاقاتٍ إنسانية، وهذه قضية شائكة. ونحن نطرح القضية على الشكل التالي: لا بد من الترفّع فوق الخلافات العقائدية، وليكن لكل خياره الخاص به، والذي لا بد من احترامه. ومن أجل ذلك لا بد أيضاً من تفكير سياسي جديد

ينطلق من فهم العلاقة المتبادلة بشكل عام، حيث تكمن في أساسها فكرة بقاء الحضارة على قيد الحياة. وإذا استطعنا الاتفاق على مقاييس لمثل هذا التفكير فسيعني ذلك أننا سنجد حلولاً متوافقة للمشكلات الماثلة أمام المجتمع الدولي. وإذا استطاع السياسيون استيعاب ذلك وتحقيقه، فذلك سيكون انتصاراً للعقل.

إننا إذ نسعى إلى تحسين الوضع في العالم، نعتبر أن ثمة علامتين فارقتين تميزان السياسة الخارجية الواقعية وهما: حساب المصالح الوطنية الذاتية واحترام مصالح الدول الأخرى، وهو موقف ثابت وصحيح ولا بد من الدفاع عنه بحزم. هكذا نحن نفكر، وهكذا نحاول أن نتصرّف.

التنابذ، إنه الشر

يقولون أحياناً، كما أقول أنا أيضاً، إن كلاً من الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية يستطيع العيش من دون الآخر. يمكن تماماً أن نعيش نحن من دون الولايات المتحدة الأميركية، وأن تعيش أميركا من دوننا أيضاً. ذلك ممكن من وجهة النظر الاقتصادية. كما أن علاقاتنا التجارية اليوم، على كل حال ضئيلة، ولكننا مع ذلك نعيش، ونستوعب الدروس المأخوذة من الأميركيين.

كان استيراد حبوب العلف يشكّل بالنسبة إلينا قضية حسّاسة. أما الآن فقد كفينا أنفسنا في هذا المجال، لا عن طريق تنويع مصادر حصولنا على الحبوب فحسب، بل وكذلك عن طريق تطبيق التكنولوجيا المكثفة في اقتصادنا الزراعي، الأمر الذي أتاح لنا إمكانية رفع مستوى المحاصيل بدرجة كبيرة. وقد وُضعت أمامنا مهمة طرح حبوبنا في السوق العالمية في أقرب وقت.

لقد تأسّست في الغرب منظمة دولية لمجموعة الدول الصناعية (كوكوم)(*). وتتابع الولايات المتحدة بحذر مراقبتها الصارمة لكل القيود التي نصَّت عليها قرارات الكوكوم، بل وتفرض توسيع لوائح البضائع التي يُمنع بيعها لنا دون أن تتورَّع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المشاركة في تدابير المنع هذه.

وكان ردُّ فعلنا حادّاً. فأعددنا برنامجاً مناسباً حمل اسم « برنامج المائة »، لأن المقصود به مائة صنف من البضائع. ونفَّذنا هذا البرنامج خلال مدة لم تتعدَّ سنوات ثلاث. وقد أصبحنا الآن مكتفين ذاتياً بتسعين بالمائة من تلك البضائع. وهكذا، فقد نفَّذنا المهمَّة التي وضعناها أمامنا بشكل أساسي.

لقد قيل صراحة: لا بُدَّ من التّخَلُّص من مرَّكب النقص. إن بلادنا فسيحة الأرجاء، ضخمة الموارد، ذات طاقة علمية مميزة، أما الشركاء الرأسماليون الدوليون فليسوا دائماً موضع ثقة، وهم لا يتورَّعون في بعض الأحيان عن استخدام التجارة للابتزاز السياسي وممارسة الضغط علينا. لقد بدأت التدابير التي اتخذناها تعطي نتائج ملموسة. فظهرت تصاميم جديدة مبدئية في مجال الكومبيوتر والسوپركومبيوتر وتكنولوجيا التوصيل المتطور، وباختصار نقول: لقد أنجز الكثير. إن الولايات المتحدة، في الواقع تتصرف بقصر نظر وغطرسة، مُتَّكِلَة على أنها ستظل في الطليعة باستمرار، وسنظل نحن متخلِّفين عنها باستمرار، رغم علمنا أن عدداً كبيرا من العلماء الأميركيين يفكرون بطريقة أخرى.

(*) كوكوم ـ اللجنة التنسيقية لمراقبة استيراد البلدان الاشتراكية ـ (المترجم).

ولكن، كم من فرصة مؤاتية لتطوير الاقتصاد ضاعت، إنْ سوڤياتياً أو أميركياً، خلال سنوات التنابذ الطويلة بين بلدينا. وليس بمقدورنا أن نحصي الأعمال الخيِّرة المشتركة التي كان من الممكن أن نقوم بها ولم نفعل بسبب تسمّم علاقاتنا بفقدان الثقة والريبة.

ما هو التنابُذ إذاً؟ إنه ليس خيراً بل هو شر، وشر كبير، فضلاً عن أن العلاقات الاقتصادية تشكّل القاعدة المادية للعلاقات السياسية ولتحسينها. وفي إطار العلاقات الاقتصادية يتجسَّد الاهتمام المتبادل الذي يساعد على إيجاد الحلول في مجال السياسة. واعتقد أنه لو تسنّى لنا فعلاً تطوير العلاقات التجارية الاقتصادية ومتابعة العملية التي تسير في مجال الثقافة ولو ببطء، لاستطعنا عندئذٍ تدعيم الثقة بين بلدينا. لكن الولايات المتحدة الأميركية وضعت حواجز متعدّدة في المجال الاقتصادي وأقامت الكثير من الأسوار.

نعم نحن نبتاع الحبوب. ولكننا نبتاعها الآن **أولاً** وقبل كل شيء للمحافظة على شكل ما من العلاقات التجارية، ولولا ذلك لانطفأت هذه العلاقات تماما. ولكننا، كما ذكرت آنفاً، لن نكون بعد فترة قصيرة من الزمن بحاجة إلى شراء الحبوب. أما أي تجارة أخرى لنا مع الولايات المتحدة الأميركية فهي في منزلة الصفر في واقع الأمر. لقد تسنّى لجزء ضئيل من بضائعنا، في بعض أنواعها، اختراق الحواجز إلى السوق الأميركية فأثار ذلك قلقاً كبيراً، وباشروا هناك باتخاذ التدابير للحدّ منها ومنعها. وكم من القوانين في الولايات المتحدة وُضعت للحيلولة دون تطوير التجارة معنا.

وأقول مجدداً: إن الولايات المتحدة تستطيع عموماً أن تعيش دوننا

بالطبع ، ونحن نستطيع أيضاً العيش دون الولايات المتحدة الأميركية في مجال التجارة. غير أننا لو أمعنّا النظر أن أشياء كثيرة في العالم تتوقف علينا وعلى التفاهم بيننا ، فلا بد لهذا التفاهم من أن يتطور ويتعمّق بصورة طبيعية ، وبالتالي فهو يفترض تطوير التجارة ، وسيكون ذلك أمراً طبيعياً ومفيداً .

أما في ما يختص بدوائر معيّنة في الولايات المتحدة الأميركية فليس ثمة انفتاح من طرفها ولا رغبة عندها في التبادل. لا وجود لذلك عندها ، أما عندما يكون بإمكانها اختطاف أيِّ شيء من الاتحاد السوفياتي فهي لن تتأخر عن اختطافه. وأما على أساس التبادل فلا شيء .

ربما يكون بعض الأمور ، بل الكثير منها ، متوقفاً علينا . ومن المحتمل أننا لا نُحسِنُ التجارة ، كما أن من الممكن أيضاً أننا لا نبذل جهوداً كافية لذلك ، لأننا نستطيع الاستغناء عنه. وبكلمة أخرى ، نقول إننا في سبيل إزالة الحواجز لسنا بحاجة إلى الجرّافة السوفياتية فقط بل نحن بحاجة أيضاً إلى الجرافة الأميركية .

هكذا تحديداً ينبغي حل مسألة الثقة ، والتعاويذ هنا لا تفيدنا بشيء . فالثقة تتكون نتيجة لعملية حقيقية ، على أساس الأمور العملية ، بما في ذلك جهود الطرفين لتطوير العلاقات التجارية ـ الاقتصادية والعلمية ـ التقنية والثقافية وغيرها ، وبالطبع جهود الطرفين لإيقاف سباق التسلح ونزع السلاح. وسوف يساعد على الثقة أيضاً الاهتمامُ المشترك بتسوية النزاعات الإقليمية .

عندما يقال لي إنه لا بد في البداية من الاهتمام بالثقة ثم يأتي بعدئذٍ دور حل المشاكل الأساسية ، فأنا لا أفهم ذلك ، بل إنّه أقرب إلى

الذريعة. حسناً، هل تنزل الثقة من السماء؟ أو أنها تظهر لكون الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية يكرّران تأييدهما لها؟ بالطبع لا. إنها ممارسة عملية. ومستوى الثقة كان دائماً وفي كل الأزمنة يتوقف على مستوى تطور العلاقات الحقيقية والتعاون على مختلف الأصعدة.

لا بد من أن يفهم أحدنا الآخر على نحو أفضل لكي نتلافى الامور العرضية أو غير المحسوبة التي قد تكون لها عواقب خطيرة. وأكرر أيضاً وأيضاً أننا بحاجة إلى التعاون ليس بفعل تأثير العوامل الاقتصادية ومقداره فقط، وإنما لاعتبارات سياسية تحديداً. وفي قناعتي أنّه مهما اعترض ذلك من صعوبات ومهما كانت تعقيدات تطوُّر العلاقات بيننا تحت تأثير الأسباب الداخلية أو الخارجية، فإنه لا ينبغي إغفال الهدف الأساسي، ألاّ وهو تصحيح العلاقات بين بلدينا.

نحن نعتقد، استناداً إلى المعطيات التي نملكها، وعلى أساس الاتصالات الشخصية المتعددة، أن أصحاب التفكير الواقعي في الولايات المتحدة الأميركية وفي كل مكان يريدون التعاون لا المجابهة. وهم يرحّبون بالواقعية في سياسة الاتحاد السوڤياتي ويعلقون على ذلك آمالاً كبرى. وبعد أن التقيت عدداً كبيراً من ممثلي دوائر الأعمال تأكدت أنهم ذوو تفكير واسع بالرغم من أنهم لا ينسون مصالح أعمالهم (البيزنس). وأذكر بارتياح الأحاديث العديدة التي أجريتها مع الدكتور أ. هامر الذي يعمل الكثير من أجل التفاهم المتبادل وتطوير العلاقات الودّية بين بلدينا. ومنذ فترة وجيزة أبلغت بنص حديث مع أحد أغنى الأميركيين هو أ. برونتمان، الذي اقترح نخب غورباتشيوف قائلاً لمحدّثه: «من الناحية المادية حصلت من الحياة على كل شيء. لكن الأمر الآن يتعلّق بمصير البشرية. واستمرار تطور الاتحاد السوڤياتي يعني أنه سيكون مؤهّلاً

للحفاظ على توازن القوى ويعني أنه سيكون هناك سوق وسلام في آن معاً».

لا جدال في ان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة دولتان جبّارتان لهما مصالح واسعة. ولكل من بلدينا حلفاؤه وأصدقاؤه، ثم إنه لنا أولوياتنا في السياسة الخارجية. ولكني لا أعتقد أنه يترتّب على ذلك حتماً أن يكون محكوماً علينا بالمجابهة. وسيكون منطقياً أكثر لو توصلنا إلى استنتاج آخر، وهو وجود مسؤولية خاصة رفيعة المستوى على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية عن مصائر العالم. إن السلاح النووي محشود بشكل رئيسي فيهما، وإن عشرة بالمائة - بل أقول إن واحداً بالمئة - ممّا تملكه هاتان الدولتان كافٍ لإنزال خسارة لا تعوَّض بالكرة الأرضة وبالحضارة البشرية بأسرها.

ذلك يعني من وجهة النظر هذه أننا والأميركيين نتحمَّل أعظم المسؤوليات أمام جميع الشعوب. ويتحمَّل سياسيّونا ودولتانا وشعبانا مسؤولية مميزة لا مثيل لها أمام المجتمع البشري بأسره. فلدى الشعب الأميركي طاقة كانت كافية لبناء أميركا التي نراها اليوم، وفي الاتحاد السوفياتي طاقة كانت كافية لتحويل بلد متخلّف إلى الاتحاد السوفياتي المعاصر. إننا اليوم، وبغضّ النظر عن كل ما اضطررنا إلى معاناته في تاريخنا المرير، دولةٌ ضخمةٌ، جبارة، متطوِّرة، وشعب متقف يملك إمكانات ذهنية هائلة. فهل يعقل أننا مع الاميركيين، الذين في مقدروهم حل مثل هذه المهام التاريخية، لا نملك ما يكفي من الحكمة والمقدرة والمسؤولية والاحترام المتبادل لكي نرتب أمور العالم الحالي ونمنع حصول الكوارث؟

نعترف بكل جدية أن جبالاً من المشكلات قد تراكمت بين بلدينا بكل معنى الكلمة. وليس بالإمكان دراسة كل ما تكدَّس من المشكلات خلال سنوات عديدة وتسويتها في فترة زمنية قصيرة. بل إن مثل هذا التفكير وهمٌ وحلمٌ فارغ. إن الأهم في العلاقات السوڤياتية الأميركية هو عدم الركض وراء السراب بل الوقوف على أرض الواقع.

نحن ننظر إلى العالم وإلى الولايات المتحدة الأميركية، وأكرِّر القول، من زاوية السياسة الواقعية. وللتدليل على ذلك نشير إلى حقيقة أن الشعبين الأميركي والسوڤياتي لا يريدان تدمير نفسيهما بأيديهما. وانطلاقاً من ذلك، فقد سلكنا نهج تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية على أمل أن نُبادَل بالمثل.

على الطريق إلى جنيف

بعد أن قامت القيادة السوڤياتية، عقب دورة اجتماعات نيسان (ابريل) ١٩٨٥ للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي، «بمراجعة» عميقة لأوضاع شؤوننا ومن ضمنها الشؤون الخارجية توصَّلَتْ إلى القناعة التالية: الوضع في العالم بالغ الخطورة ولا ينبغي الاستخفاف بأيِّ فرصة مهما كانت ضئيلة لإصلاح الوضع والتقدم نحو سلامٍ أكثر استقراراً ورسوخا.

لقد اعتبرنا أنه لا بُدَّ من محاولة قطع مسيرة الأحداث بقوة الحجة والإثبات والمثَل وعرض الفكر الصحيح. وخطورة الوضع بالذات هي التي أقنعتنا في أن الحوار المباشر مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية ضروري ولو من أجل تبادل معمَّق في الآراء، واكتساب معرفة أفضل بمواقف بعضنا البعض.

وعشية اللقاء، وقبله بعدة أشهر، باشرنا بما يمكن تسميته تمهيد الطريق أمامه وتأمين المناخ المناسب له. فمنذ صيف ١٩٨٥ أوقف الاتحاد السوفياتي من طرف واحد كل التفجيرات النووية معرباً عن استعداده الفوري لاستئناف المفاوضات حول إيقاف التجارب النووية نهائياً. وقد أكّدنا أيضاً الموراتوريوم من طرف واحد على تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، وتقدَّمنا باقتراح أساسي لتقليص الترسانات النووية. كما أننا استكملنا موقفنا الثابت لمنع نقل سباق التسلح إلى الفضاء باقتراح الشروع بأوسع تعاون دولي لسبرغور الفضاء واستخدامه سلمياً.

وقبل انعقاد لقاء جنيف عُقِدَ في صوفيا اجتماع للجنة السياسية الاستشارية لدول معاهدة وارسو، دوّى فيه صوت البلدان الاشتراكية القوي دفاعاً عن السلام والانفراج وضد سباق التسلح والتّجابه، وفي سبيل تصحيح الوضع الدولي لمصلحة شعوب الأرض قاطبة.

جنيف

ما زلت أحتفظ بذكريات حيّة عن مجمل تفاصيل لقاء جنيف. خلال يومين حافلين بالعمل كان لنا فيهما بضعة لقاءات وأحاديث مع الرئيس رونالد ريغان على انفراد وجهاً لوجه. وإذا توخّينا الدقة فقد كانت لنا من هذه الأحاديث خمسة إضافة إلى اللقاء الوداعي القصير.

كانت أحاديثنا، كما قلت سابقاً، صريحة ومتتابعة وحادّة، وفي بعض الأحيان كانت بالغة الحدَّة. وقد تبيّن لنا، كما بدا لي، أنَّ بيننا أمراً ما مشتركاً يصلح لأن يكون نقطة انطلاق لتحسين العلاقات السوفياتية الأميركية، وهو إدراك أنّ الحرب النووية لن تمّر، وأنه لا يمكن شنّها كما لا يمكن لأحد أن يخرج منها منتصراً.

لقد أدلينا بهذه الفكرة من جانبنا ومن الجانب الأميركي أكثر من مرّة. وترتّب على ذلك أن المشكلة المركزية في العلاقات بين بلدينا في المرحلة الراهنة هي مشكلة الأمن. قلت للرئيس: لنُفكِّر بما سنفعل لصالح الشعبين السوڤياتي والأميركي، من أجل أن نحسِّنَ علاقاتنا الثنائيَّة بطريقة ما، ثم نحوِّلها إلى علاقات وديَّة انطلاقاً من مفهوم أنَّ بلدينا لا يختلف أحدهما عن الآخر وحسب، بل وأن كلاًّ منهما كذلك مرتبط بالآخر، لأن البديل هو الدمار الشامل.

ومن زاوية النظر هذه بالذات تكَلَّمنا على ضرورة اتخاذ التدابير لعدم السماح بسباق التسلح في الفضاء وإيقافه على الأرض، وعن أهمية المحافظة على التكافؤ الاستراتيجي وتخفيض مستواه. ومن وجهة النظر هذه أيضاً تكلّمنا على العالم المحيط بنا والذي يشكِّل مجموعة متعددة المشارب من البلدان والشعوب ذات المصالح والمطامح والسياسة والتقاليد والأحلام الخاصة بها، وتحدثنا عن رغبة كل شعب بتأمين حقوقه في السيادة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فلكل بلد حق الاختيار، اختيار الطريق والنظام والأصدقاء؛ وعدمُ الاعترافِ بذلك سيجعل بناء علاقات دولية طبيعية أمراً مستحيلاً.

في بعض الأمور كان رئيس الولايات المتحدة الأميركية يوافقني الرأي، ولم نتمكن من الوصول في كثير منها إلى اتفاق، وبقيت الخلافات الكبيرة حول القضايا المبدئية بيننا. وفي جنيف لم نتمكن من إيجاد حل لأهم مشكلات إيقاف سباق التسلح وتدعيم السلام.

غير أنني في ذلك الوقت، وفي خريف عام ١٩٨٥ واليوم، اعتبرت واعتبر أن اللقاء كان ضرورياً ومفيداً. في مراحل التحوُّلات التاريخية

الحاسمة تنشأ حاجة ماسّة للحظات الحق، هكذا ببساطة، كالحاجة إلى الهواء، فبسبب سباق التسلّح أصبح الوضع الدولي مقلقاً للغاية كما حبكت تلفيقات كثيرة في هذا الإطار. ونشأت ضرورة تبديد هذا الضباب، بواسطة التحقُّق مما يقال عملياً، وفي سبيل ذلك ليس أفضل من اللجوء إلى الحديث المباشر كذاك الذي يقتضيه لقاء على أعلى المستويات. في الحديث المباشر لا مجال لأن يتهرَّب أحد من الحقيقة.

في جنيف تعرَّف أحدنا على الآخر على نحو أفضل، وتفهَّمنا طبيعة خلافاتنا بوضوح وأرسينا بداية للحوار. وقَّعنا اتفاقية بشأن التبادل الثقافي وقد دخلت حيِّز التنفيذ وهي تثمر فائدة متبادلة. ورأينا أن التفاهم التام لا يزال بعيداً، وأنه لا بد من أن نعمل ونعمل لكي نحقق التغيير نحو الأفضل في العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية، بل وفي العالم بشكل عام.

بعد جنيف

ماذا حدث بعد جنيف؟ لقد أدركنا منذ البداية أننا إذا لم نقم بالمبادرة لمتابعة ما تحقّق، فإن شيئاً لن يحصل من تلقاء نفسه. وكان لا بد من نقل اتفاقات جنيف الملزمة حول درء الحرب وعدم السماح بالسعي إلى إحراز تفوّق عسكري، وتسريع مفاوضات جنيف، إلى الممارسة العملية. وهذا ما فعلناه.

الموراتوريوم

في الأول من كانون الثاني ١٩٨٦ انتهت مدة الموراتوريوم الذي اعلناه من طرف واحد على التفجيرات النووية. ومدَّد الاتحاد السوڤياتي

فترة الموراتوريوم، وكانت تلك خطوة كبيرة جداً مرتبطة بالنسبة إلينا بمخاطرة معينة بسبب استمرار عملية تطوير تقنية الفضاء والأصناف الجديدة من الأسلحة النووية، ومنها على سبيل المثال سلاح اللأيزر المشحون نووياً. لكننا تجرّأنا على القيام بهذه الخطوة ودعوة الولايات المتحدة الأميركية لأن تحذو حذونا في إظهار النوايا الطيبة استرشاداً بمصالح المجتمع العالمي.

إن منع التفجيرات النووية هو المحك. فإذا كنت ترغب فعلاً بتصفية السلاح النووي فما عليك إلاّ أن تقبلَ بمنعه أولاً، بحيث يؤدّي هذا المنع إلى تجميد الترسانة الموجودة وإيقاف تحسين الوسائل النووية أو استكمالها. وإذا كنت لا ترغب بذلك فعلاً فإنك ستفعل كل شيء من أجل أن تستمر التجارب.

إن إيقاف التجارب النووية هو تلك الوسيلة التي من شأنها أن تدخل فوراً عنصراً ساراً جديداً في العلاقات السوڤياتية الأميركية، بل وفي الوضع الدولي. ولتحقيق هذه الخطوة كان هناك أساس لا بأس به. فتواقيع الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية تذيّل إتفاق منع التجارب النووية في البيئات الثلاث. وقد أعددنا نص اتفاق لتحديد التجارب النووية تحت الأرض وجرت مفاوضات من أجل منعها كلياً.

كانت قضية المراقبة في السابق تثير العراقيل، وقد أخذنا ذلك بعين الاعتبار فأعلنّا عن استعدادنا للقبول بأي شكل من اشكال الرقابة واستخدام الوسائط التقنية الوطنية في هذا السبيل وإقامة الرقابة الدولية عن طريق مشاركة دول ثالثة.

وبما أنّ الموراتوريوم الذي فرضه الاتحاد السوڤياتي على التفجيرات

النووية هو ممارسة وليس اقتراحاً فقط ، لذلك فقد أكد ، بصورة عملية ، جدّية وإخلاص برنامجنا لنزع السلاح النووي ونـداءاتنا لانتهاج سياسة جديدة ، سياسة الواقعية والسلام والتعاون.

لقد رحَّبَ ذوو الإرادة الطيبة بقرارنا حول فرض الموراتوريوم على التفجيرات النووية. فسمعنـا كلمات الموافقـة والتـأييـد مـن جميـع أنحاء الأرض. فقد رأى سياسيون وبرلمانيون وشخصيـات اجتماعيـة ومنظمات جماهيرية في هذا العمل نموذجاً للموقف الصحيح حيال القضايا المعاصرة وأملاً في التخلّص من الخوف وتجنب الكـارثـة النـوويـة. ووافقـت على الموراتوريوم السوفياتي الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي أوسع تجمع تمثيلي للدول.

لقد أيّدنا العلماء البارزون والفيزيائيون والأطباء الذين هم في اعتقادي خير من يتصور الخطر الكامن في الذرَّة. كما أن الموراتوريوم السوفياتي شجّع رجال العلم من مختلف البلدان على تنشيط أعمالهم.

غير أن كل هذه الظاهرات الجليّة والمشجِّعة للتفكير الجديد تنقضها الروح العسكرية وما يرتبط بها من فكر سياسي متخلّف إلى درجة خطيرة عن عملية التحوّلات العميقة في الحياة الدولية.

ردَّت الإدارة الأميركية على استمرار الموراتوريوم السوفياتي بمدلول واحد وهو متابعة سلسلة تجارب الشحنات النووية. وأعلن ممثلوها رسمياً أن هذه القضية ، على حدِّ زعمهم ، هي من شأن موسكو وحدها ، أن تُجربَ أولا تُجرِّب الشحنات النووية ، فهذا شأنها أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن التجارب ماضية دون تردُّد.

خيَّم الهدوء على الميادين النووية في بلادنا. ومن المفهوم أننا أخذنا في حسباننا جميع الأخطار المرتبطة بتحركات واشنطن، ورأينا إلى أيِّ مدى تضغط الإدارة الأميركية بشكل استعراضي وبتحدٍّ لتستحثَّ استعجال نهجها بكامله متجاهلة كل النداءات الداعية لوضع حدٍّ لجميع التفجيرات النووية. ومع ذلك، وبعد إجراء تقويم كامل، ومن جميع الوجوه، لكل ما هو «مع» وكل ما هو «ضد»، واسترشاداً بالمسؤولية عن مصير العالم، اتخذ المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي في آب ١٩٨٦ قراراً بتمديد فترة الموراتوريوم، من طرف واحد، على التفجيرات النووية حتى الأول من كانون الثاني ١٩٨٧. بيد أنَّ الولايات المتحدة، مع ذلك، لم تَحْذُ حَذْوَ الاتحاد السوڤياتي. فهل كانت المحصلة أن الموراتوريوم السوڤياتي لم يعطِ ثماراً؟ لا أعتقد ذلك. لقد علم الرأي العام العالمي أنّ وضع حدٍّ للتجارب النووية أمرٌ ممكن، كما تبيَّن من هو الذي يحول دونه. صحيح أن الفرصة التاريخية على طريق إيقاف التسلح لم تُستَغَل في ذلك الوقت، غير أن العِبَرَ السياسيَّة لكل هذا التاريخ لم تذهب سُدى. واليوم، بعد أن تم التوصُّل إلى اتفاقية بشأن البدء قبل الأول من كانون الأول ١٩٨٧ بمفاوضات مرحليَّة على نطاق شامل حول قضايا التجارب النووية، نستطيع تهنئة أنفسنا وتهنئة الجميع بأن القضية قد تحرّكت ولم تعد تراوح مكانها.

برنامج نزع السلاح النووي

في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٨٦ تقدَّمنا ببرنامج يُنَفَّذُ على مدى خمسة عشر عاماً وينصُّ على تصفية مرحلية للأسلحة النووية قبل نهاية القرن العشرين. لقد أعددنا هذا البرنامج بدقة سعياً منا لضمان

توازنٍ مقبول للمصالح في كل مرحلة من مراحله، لكي لا تتضرر مصالح أي من الطرفين في الأمن في أي مرحلة منها. وأيُّ مخرجٍ آخر سيكون ببساطة غير واقعي. وعلى قاعدة هذا البرنـامـج تقـدم ممثلـونـا بمقترحات حل وسط في مفاوضات جنيف. وتنـاولـت هـذه المقترحـات الصواريخ المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية الهجـوميـة وعسكـرة الفضاء غير المسموح بها.

وحمل بيان الخامس عشر من كانون الثاني طابعاً برنامجياً. لقد أردنا إبراز الخطر الأساسي الذي يهدّد الحضارة والمرتبط بالسلاح النووي، دون أن نترك جانباً قضايا منع الأسلحة الكيماوية وتصفيتها، والتقليص الجذري للأسلحة التقليدية. كانت تلك مجموعة نوع معين من التدابير لن ندخل في تفاصيلها. أما المبدأ الرئيسي الذي ينبغي تطبيقه في كل المراحل فهو الحفاظ على التوازن. لا حاجة بنا إلى التلاعب السياسي ولا إلى الدهاء، وإنما نحن بحاجة إلى المسؤولية السياسية والتفاهم الواضح وألاّ يخدع أحدنا الآخر، فنحن في صدد أكثر القضايا حساسية وهي قضية أمن الدولة.

لكي نتمكن من تحقيق الخطوة التي أقدمنا عليها في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٨٦، لم نكن بحاجة إلى إدراك مسؤوليتنا فحسب، وإنما كنا بحاجة كذلك إلى التصميم والإرادة السياسية. وقد انطلقنا من ضرورة اتخاذ مواقف جديدة حيال قضايا الأمن في العصر النووي الفضائي. تلك كانت إرادة شعبنا بأسره.

وعندما أقدمنا على الخطوة المذكـورة لم نفكّـر إلا قليلاً بـالكسـب الدعائي أو بتحقيق فوز على الطرف الآخر. بل إن ذلك أملاه علينا

الشعور بالمسؤولية عن درء الحرب النووية والحفاظ على السلام. وقد اتفق موقفنا في ذلك مع رأي المجتمع العالمي، بل انه كان، بصورة خاصة، استجابة لنداء «مجموعة الدول الست» (الهند والأرجنتين والسويد واليونان والمكسيك وتنزانيا).

نحن متعلقون بشدة بفكرة عالم بلا سلاح نووي. وهذه الفكرة التي اغتنت بالتقليد السياسي الهندي وميزات الفلسفة والثقافة الهنديتين، تمّ تطويرها في إعلان دلهي حول مبادىء عالمٍ خالٍ من السلاح النووي، عالم خال من القهر، ولم تكن بالنسبة إلينا مجرد شعار رفع بقصد إثارة الدهشة في مخيلة احد. إن الأمن قضية سياسية وليس وظيفة للتنافس العسكري، وإذا لم نفهم ذلك فلن تكون النتيجة إلاّ الحرب بكل عواقبها المفجعة. وإذا جرى استخدام الترسانات المكدَّسة الهائلة من الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها فلن يبقى من العالم شيء. القضية هي قضية بقاء البشرية على قيد الحياة. وفكرة عالم بلا سلاح نووي هي بالنسبة إلينا قناعة صقلتها الآلام. نحن ننظر إلى الأمن بوصفه نظرية شاملة لا تتضمن النواحي العسكرية والسياسية فقط، وإنما تتضمن كذلك نواحي الاقتصاد والعلاقات بين البشر ومجالات العلوم الإنسانية.

لقد وضعنا في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي نظرية شاملة معللة، وهي نظرية إقامة نظام شامل للأمن الدولي. وقد توجهنا بها إلى العالم بأسره، إلى الحكومات والأحزاب والمنظمات والحركات الاجتماعية التي يهمُّها فعلاً مصير السلام على الأرض[١٠].

---

(١٠) نتصور المبادىء الأساسية لهذا النظام على النحو التالي:

١) في المجال العسكري.

- امتناع الدول النووية عن شنِّ حرب بعضها ضد بعض أو ضد غيرها من الدول، نووية كانت أم عادية.

- عدم السماح بسباق التسلُّح في الفضاء وإيقاف جميع التجارب على الأسلحة النووية وتصفيتها نهائياً ومنع الأسلحة الكيميائية وإتلافها والامتناع عن استنباط أي وسائل أخرى للإبادة الجماعية.

- تخفيض مستوى القدرات العسكرية للدول تحت رقابة صارمة حتى الحدود الكافية المعقولة.

- حل التكتلات العسكرية على أن تتمثَّل الخطوة الأولى لذلك في الامتناع عن توسيعها أو تشكيل تكتُّلات جديدة.

- تخفيض الموازنات العسكرية بمقاييس متوازنة.

٢) في المجال السياسي.

- احترام غير مشروط في الممارسات الدولية لحق كل شعب في سيادته واختياره سبل تطوره وأشكاله.

- تسوية سياسية عادلة للأزمات الدولية والصراعات الإقليمية.

- إعداد مجموعة تدابير تستهدف تدعيم الثقة بين الدول وفرض ضمانات فعلية ضد تعرُّضها لأي هجوم من الخارج وضمان حرمة حدودها.

- إعداد أساليب فعَّالة لمنع الإرهاب الدولي، بما في ذلك سلامة استخدام وسائل النقل الدوليه، البرية والجوية والبحرية.

٣) في المجال الاقتصادي.

- استئصال كل أشكال التمييز من الممارسات الدولية والامتناع عن سياسة الحصار الاقتصادي والعقوبات إلاَّ إذا نصَّت على ذلك توصيات المجتمع العالمي.

- البحث المشترك عن سبل التسوية العادلة لقضايا الديون.

- إقامة نظام عالمي اقتصادي جديد يضمن أمناً اقتصادياً متساوياً لجميع الدول.

ونحن لا نتخلّى عن أي اقتراح وَرَدَ في برنامج مؤتمر حزبنا، كما إننا اليوم مستعدون على أكمل وجه لقبول أيِّ أفكار من شأنها تعزيز التعايش السلمي كأسمى مبدأ عالمي شامل للعلاقات بين الدول.

تكلمنا في المؤتمر على العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية وبودّي التذكير

= ـ وضع مبادىء استثمار جزء من المخصَّصات المالية المتوفِّرة بنتيجة تخفيض الموارنات العسكرية لخير المجتمع البشري ولصالح البلدان النامية بالدرجة الأولى.

ـ تضافر الجهود والأبحاث لاستخدام الفضاء سلمياً وحل القضايا الشاملة التي يتوقف عليها مصير الحضارة.

٤) في المجال الثقافي.

ـ التعاون في نشر أفكار السلام ونزع السلاح والأمن الدولي ورفع مستوى الإعلام الموضوعي العام وتبادل تعريف الشعوب على حياة بعضها الآخر، وتعزيز التفاهم المتبادل والوفاق في العلاقات بينها.

ـ استئصال سياسة الإبادة الجماعية وتسلُّط الأقلّية العنصرية والدعاية للفاشية وأي شكل آخر من أشكال النذ العنصري أو القومي أو الديني أو التمييز بين الناس على هذا الأساس.

ـ توسيع التعاون الدولي في ضمان حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والشخصية مع احترام قوانين كل بلد.

ـ حل مسائل شمل العائلات وعقود الزواج وتنمية الاتصالات بين الناس والمنظمات بروح إنسانية وإيجابية.

ـ البحث عن أشكال جديدة للتعاون وتدعيمها في مجال الثقافة والفن والعلم والتعليم والطب.

(من مواد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي ـ موسكو ١٩٨٦ ص ـ ٧٥ ـ ٧٦).

بتصريح لنا في هذا الخصوص: « إن الاتحاد السوڤياتي يميل بثبات إلى تحقيق آمال شعبي بلدينا وشعوب العالم قاطبة، التي تنتظر من قادة الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية خطوات محدّدة وممارسات عمليـة واتفاقات حقيقية للتصدّي لسباق التسلّح »[11].

ولربما يجد مجمل جـوهـر الموقـف الذي اتّخـذه المؤتمر بـالنسبـة إلى العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية تعبيراً عنه في الكلمات القليلة التالية: نحن نعيش على كوكب واحد ولن نستطيع المحافظة على السلام دون الولايات المتحدة الأميركية.

الولايات المتحدة الأميركية بعد جنيف

كيف تصرفت الإدارة الأميركية بعد جنيف؟ لقد عادت إلى شنّ حملة صاخبة تستهدف تسعير المخاوف المعادية للسوڤيات. ومن جديد، ومرة أخرى حاولت تقديم الاتحاد السوڤياتي في صورة بعبع ونشر الرعب لتمرير الموازنة العسكرية الدورية عبر الكونغرس. لقد بعثوا « إمبراطورية الشر » من بين النفايات. وأثبت الرئيس من جديد أنه لن يتخلى عن هذه الصفة.

كل ذلك كان ممكناً تجاوزه من طريق التخفيف من حدة اللهجة، ولكن، كما سبق لي وقلت، إن الخطابية المعادية تسمّم العلاقات أيضاً. ثم بعد ذلك وأكثر من ذلك، سارت الأمور على نحو أكثر خطورة، فبدأت

---

(١١) من مواد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي، ص ـ ٦٩.

المطالبة بأن يقلّص الاتحاد السوفياتي عدد ديبلوماسيّيه في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٤٠ ٪ وعبرت السفن الحربية الأميركية في المياه السوفياتية الإقليمية على مقربة من شواطىء القرم، ثُمَّ شُنَّ هجوم حربي على ليبيا ذات السيادة. ولقد اعتبرنا كل هذه الأعمال التي أقدمت عليها الإدارة الأميركية في أوضاع ما بعد جنيف تحدّياً صارخاً، ليس موجَّهاً ضد الاتحاد السوفياتي وحده. كان ذلك تحدياً للعالم كله بما فيه الشعب الأميركي.

عند ذلك أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأميركية على الانسحاب من اتفاق سالت ـ ٢، كما أعلنت «وفاة» هذه الوثيقة. وعوضاً عن عقد اتفاقات جديدة كبيرة لمصلحة إيقاف سباق التسلح فضّلت الإدارة الأميركية تفكيك الاتفاقات الحاصلة. ونشطت أعمال تهيئة المجتمع الأميركي والعالمي سيكولوجياً لنسف معاهدة السلاح المضاد للصواريخ غير المحدَّدة بأمد معيَّن.

لقد أثبتت فترة ما بعد جنيف أننا إذا كُنَّا في السابق قد بنينا رأينا على التخمين والحدس ولم نكن نملك إلاَّ الظنون، غير أننا نملك الآن حقائق تدلّ على عدم الرغبة بتنفيذ اتفاقات جنيف. ولكننا إذ نتابع إبقاء القديم على قِدمه نود في آن معاً أن «نطمئن» أوساط الرأي العام.

وتُطرحُ الأسئلة من جديد: وهل يظنون في واشنطن أنهم يتعاملون مع أناسٍ عصبيي المزاج مما سيكون له تأثيرٌ شبيه بالمقامر المجازف، وهل يظنون أن الاتحاد السوفياتي عندما يرى تتابع المواقف الجديدة المفعمة بروح الحروب سوف يرتعد خوفاً؟

صادف في ذلك الوقت أني ألقيت خطاباً في مدينة تولياتّي، وكان

علي أن أشرح للطبقة العاملة في هذه المدينة ولسائر السوڤيات ما الذي حصل بعد جنيف.

لقد فعلنا الكثير ونفذنا التزاماتنا أمـام العـالم أي أننـا تعـاملنـا مـع التزاماتنا في جنيڤ بمشاعر المسؤولية الرفيعة.

ولكن ماذا عن الولايات المتحدة الأميركية؟

أنا قدَّمتُ الحقائق. ومن الطبيعي أنَّ السؤال كبر أمامنا وأصبح أكثر إلحاحاً: ما الذي تريدهُ الولايات المتحدة الأميركية، إذا أخذنا بالسياسة الحقيقية لا بالبيانات؟ ليست المسألة أن الإدارة الأميركية أدارت ظهرها للانفراج، بل إنها خشيت أيَّ نوع من الدفء في العلاقات. لقد كان عليَّ أن أقول للشعب السوڤياتي، بشرف، لِصالحِ مَنْ تُطَبَّق هذه السياسة. وفي واقع الأمر، ليس الشعـب الأميركـي هـو الذي لـه مصلحـة في تسعير الأخطار العسكرية. كان لا بد من الكلام على مجموعة الصناعات الحربية في الولايات المتحدة الأميركية، وهي تشبه الإلّه القديم مولوخ (★) الذي لا يكتفي بالتهام الموارد الهائلة للشعب الأميركي وغيره من الشعوب، بل وهو يلتهم كذلك ثمار الجهود المبذولة لإزالة خطر الحرب النووية.

ومن الطبيعي أن المبادرة الاستراتيجية الدفاعيّة (★★) تثير قلق شعبنا وقد تحدَّثنا عن ذلك مراراً. ولكن ألعلَّهم يحاولون إخافتنا من جديد؟

(★) مولوخ (Moloch و Molech): إلّه سامي كان يُعبد وتُقَدَّم له الأطفال ضحايا على مذبحه ـ (المترجم).

(★★) يستعاض عن تسمية «المبادرة الاستراتيجية الدفاعية» بـاصطلاح «حـرب النجوم» ـ (المترجم).

وربما ينبغي الإقلاع عن « الخوف » من حرب النجوم.

اللامبالاة غير مقبولة بالطبع. وقد رأينا أن دوائر معينة في الولايات المتحدة الأميركية مغرمة هكذا ببساطة ببرنامج « حرب النجوم » بالرغم من معارضة ملايين الأميركيين ومن ضمنهم شخصيات سياسية واجتماعية بارزة ومواطنـون بسطـاء وعلماء ورجـال ديـن وتلامـذة وطلاب لحرب النجوم كمعارضتهم للتجارب النووية. بل إن برنامج « حرب النجوم » أشد خطرا لأنه نتيجة مباشرة لعملية عسكرة التفكير السياسي الجارية هناك.

ومع ذلك، كان لا بد من التخلّص تماماً من الانطباع الذي خلقه الآخرون. فالرهان يقوم في الواقع على أن الاتحاد السوفياتي يخشى حرب النجوم، مما يعني أنه لا بد من تخويفه معنوياً واقتصادياً وسياسياً وفي المجال العسكري. ولذلك يضغطون لناحية حرب النجوم بقصد إنهاكنا. وقد قررنا أن نقول لهم: نعم، نحن ضد حرب النجوم لأننا مع تصفية الأسلحة النووية، ثم إن برنامج حرب النجوم يجعل السلام أقل استقراراً. على أن ذلك بالنسبة إلينا ليس مسألة خوف وإنما هي قضية مسؤولية، إذ أن العواقب ستكون فوق التصور. إن برنامج حرب النجوم لا يعزِّز الأمن، بل يدمِّر ما تبقى ممَّا قد يخدم الأمن.

عندما تكلّمت في تولياتي قرَّرت تكرار القول إن ردّنا على حرب النجوم سيكون فعّالاً. وتتكل الولايات المتحدة الأميركية على أننا نقيم نظـامـاً مماثلاً أملاً في أن تسبقنـا تكنـولـوجيـاً وتستخـدم أفضليـاتها التكنولوجية. غير أننا معشر قادة الاتحاد السوفياتي نعلم أن لا مستحيل أمام العلم والتقنية في بلادنا، ممّا تستطيع الولايات المتحدة الأميركية

صنعه. لإقامة نظام مضاد قادر على تدمير وسائل حرب النجوم يكفي إنفاق مبالغ تقل بنسبة عشر مرات عمّا يتطلبه برنامج حرب النجوم.

لكنهم قرروا نزع كل غطاء عن الديماغوجية نهائياً بالادعاء أننا نرتعد خوفاً أمام حرب النجوم.

وفي خطابي المذكور كررت الصيغة التي وضعها المؤتمر: نحن لا نطالب بأمن أكثر ولا نريد أمناً أقل.

وهكذا، ونحن نجري حسابات محصلة الأشهر التي أعقبت جنيڤ، بودِّنا أن نقول للغرب وللولايات المتحدة الأميركية، بل ولكل أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إننا لن نتخلّى بأي شكل من الأشكال عن نهجنا نحو السلام، ولكننا في تحركنا نأخذ في اعتبارنا سياسة الغرب الحقيقية. لن نستجدي السلام من أحد. وقد قبلنا التحدي ورددنا عليه أكثر من مرة، وسوف نتمكن من الرد على التحدّي هذه المرة أيضاً.

لو أظهرت الولايات المتحدة الأميركية تعاوناً واستجابت لآمال الشعوب لبدا ردّها طبيعياً على مبادراتنا ونشاطنا بعد جنيڤ، لكن ذلك لم يحصل. لقد وضعت الجماعة الحاكمة مصالحها الضيقة فوق مصالح البشرية ومصالح شعبها بالذات. ثم إن الأسلوب الذي تمَّ فيه ذلك يتّسم بمدلول ملحوظ، فقد حصل ذلك بصورة استعراضية وتحدٍّ مع ازدراء تام بالرأي العام العالمي. ويدل هذا السلوك على أن الشعور بالمسؤولية قد خبا من جديد أمام عادة استباحة كل شيء.

إن الآمال التي ظهرت بعد جنيڤ في كل مكان، بما في ذلك في المجتمع الأميركي ما لبث أن حل محلها الشعور بالخيبة، ففي سياسة

الولايات المتحدة الحقيقية بقي كل شيء على حاله.

درس تشيرنوبيل

حل لنا شهر نيسان (إبريل) ١٩٨٦ أقسى الدروس عمّا يمكن أن تسبّبه الذرة إذا أفلتت من إطار المراقبة، حتى ولو كانت مستخدمة في الأغراض السلمية. أنا أتكلم على المأساة التي حصلت في تشيرنوبيل، فكيف حصلت تلك المأساة، ولماذا؟ لقد قيلت الحقيقة كاملة عن عواقبها، كما نظرت المحكمة في أمر المسؤولين الرئيسيين عن الكارثة. وأطّلع العالم على ما اتخذ من تدابير في بلادنا لتقليص حجم الكارثة.

وبحثنا في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي طويلاً في ما حدث. فبعد أن تلقّينا النبأ الأوّل فهمنا أنَّ الوضع بالغ الخطورة، وأننا نتحمَّل مسؤولية تقدير ما حصل والتوصُّل إلى استنتاجات صحيحة. عملُنا يراه الشعب كله، بل والعالم كله. ولم يكن من المقبول التفكير أنه في استطاعتنا الاقتصار على اتخاذ تدابير غير حازمة وإحسان التصرف. لا بد من إعلام كامل وموضوعي عمّا حصل. إن موقف الجبن يعتبر سياسة غير لائقة. ولم تكن هناك أي مصلحة لنا تجبرنا على إخفاء الحقيقة.

اهتمّت القيادة السوڤياتية مباشرة بكل عملية تصفية آثار الكارثة. لقد رأينا في ذلك واجباً علينا أمام الشعب ومن زاوية مسؤوليتنا الدولية. فأرسلَت لتصفية آثار الكارثة أفضل الكفاءات العلمية والطبية والتقنية. وقد ساعَدَنا، ونقول ذلك بتقدير عالٍ، علماء أجانب وشركات صناعية وأطباء ومن بينهم أطباء أميركيون. وأخيراً، لقد اتخذنا لأنفسنا أبلغ العبر

في التطوير اللاحق للطاقة النووية.

بالجهود المتفانية التي بذلها عشرات آلاف الناس وبتأييد شعبي عارم وعن طريق الدعم المادي، تمكنًا من حصر آثار الكارثة. لكننا لا نَعتبر أننا نستطيع الاطمئنان. نحن لا نميل إلى تبسيط الأمور لا بالنسبة لأنفسنا ولا بالنسبة للآخرين.

العمل مستمر وسوف يستغرق أعواما، رغم أن الوضع كله، وأكرر ذلك، تحت السيطرة.

لقد تكلمنا عن كارثة مفاعل واحد! وقد ذكّرتنا تشيرنوبيل بكل مرارة بما ينتظرنا كلنا لو هبَّت العاصفة النووية.

لن ألتفت إلى ذلك الهراء الذي كُتب عن تشيرنوبيل. أقول فقط إننا استقبلنا بتقدير عالٍ عطف أولئك الذين واجهوا الكارثة ومساعدتهم. لقد تعاطفوا معنا بقلوبهم، ولكننا رأينا مرة أخرى كم من الشَّر والعداء قد تراكم في هذا العالم.

ريكيافيك

أدركنا أن حزب العسكر في الولايات المتحدة الأميركية (ولا أقصد هنا أيّاً من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي، وإنما أولئك الذين ارتبطوا بالبيزنس العسكري حتى الموت)، يشعر بحساسية حتى ضد أقل تليين في العلاقات بين بلدينا. وقد فعل هذا الحزب كل ممكن وغير ممكن للإسراع في نسيان جنيف وإزاحة أي قيود أو عراقيل عن طريق استمرار سباق التسلّح، بما في ذلك النزعة الفضائية الجديدة.

ونحن، إلى جانب ذلك، نفهم جيداً أن حزب العسكر لا يمثل كل الوجه السياسي للولايات المتحدة أبداً. فقد ظل السياسيون الأميركيون الذين يتخذون مواقف واقعية ويقدّرون الوضع العالمي بتبصر، يطالبون باستمرار المفاوضات مع الاتحاد السوڤياتي للبحث عن سبل تطبيع العلاقات السوڤياتية الأميركية باعتبار أن سباق التسلّح يؤدي إلى عواقب سلبية خطيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية نفسها أيضاً. على أنه رغم كل ذلك، حدث دائماً أن الغلبة كانت لمصالح التجمّعات العسكرية.

اضمحلت إمكانية عقد لقاء سوڤياتي أميركي شامل ومثمر على أعلى المستويات. أما عقد لقاء جديد لمجرد المصافحة ومتابعة التعارف فليس أمرا جديا، إضافة إلى أنه لا معنى له. ومع ذلك لم نستطع نحن قبول «اللا» الأميركية كرد على جهودنا الدؤوبة للتقريب بين المواقف وتحقيق حل معقول وسط. أدركنا أنه لا بد من اختراق كبير، وأن الوقت يعمل ضد مصالح البشرية. عندئذ برزت فكرة عقد لقاء سوڤياتي ـ أميركي فاصل بين اثنين لإعطاء دفعة قوية فعلا لقضية نزع السلاح النووي وكبح جماح النزعات الخطرة وتحويل مسيرة الأحداث في الاتجاه الصحيح. وقَبِلَ رئيس الولايات المتحدة الأميركية مبادرتنا وكان ذلك أمراً، مشجّعاً. وهكذا، فتحت الطريق إلى لقاء في ريكياڤيك في تشرين الأول ١٩٨٦. في بداية الحديث قلت للرئيس إنه أمكن بعد جنيڤ تحريك الأوالية المعقدة والواسعة للحوار السوڤياتي ـ الأميركي. بيد أن هذه الأوالية كثيرا ما تعطلت بالنسبة للقضايا الرئيسية التي تثير قلق الطرفين، ومنها كيفية إبعاد الخطر النووي والاستفادة من روح جنيڤ والتوصّل إلى إتفاقات محددة. لم يكن ثمة تحرّك بالنسبة إلى كل ذلك، مما أثار لدينا قلقا بالغا. قلت للرئيس إن مفاوضات جنيڤ تختنق في كومة من

النفتالين. ولا يزال ما بين ٥٠ و ١٠٠ اقتراح أو فكرة عالقاً في المفاوضات ولم يتناول البحث أكثر من واحد أو اثنين منها قد يُساعد على تحقيق أي تقدُّم في المفاوضات.

أعددنا لريكياڤيك بدقة فقمنا بأعمال تحضيرية واسعة. كان الهدف واضحاً وحازماً وهو الاتفاق في نهاية المطاف على تصفية تامة للسلاح النووي وضمان المساواة والأمن المتوازي للولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي في جميع مراحل التحرك لتحقيق هذا الهدف، وأي موقف آخر لن يكون مفهوماً ولا واقعياً ولا مقبولاً. كان ينبغي للقاء ريكياڤيك في قناعتنا أن يمهد الطريق، كي نتمكَّن في اللقاء التالي من توقيع اتفاقات حول القضايا الأساسية البالغة الأهمية حول الحدّ من التسلُّح.

حملنا في جعبتنا إلى ريكياڤيك مشروع تدابير مهمَّة لو قُبلت لوضعت بداية لعصر جديد في تاريخ البشرية ـ عصر بلا سلاح نووي. ولم يكن المقصود هنا الحدُّ من التسلح النووي كما ورد في اتفاقيتي سالت ـ ١ وسالت ـ ٢، وإنما تصفيتها في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

كان الاقتراح **الأول** متعلقاً بالسلاح الستراتيجي الهجومي، وقد أعلنت عن الاستعداد لتقليصه بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الخمس الأولى.

وكان الردُّ الذي سمعته أنّ الوفدين ظلاّ في محادثات جنيڤ يحوران ويدوران، فدخلا في طريق مسدود تماماً حول ما هو على المستوى وما هو تحت المستوى وإحصاءات الألغاز. اضطررنا للدخول في نقاش حاد وفهمت سريعاً أن الحديث قد أخذ ينحرف عن مساره. وللخروج من

مستنقع الوحل الذي لم يظهر على كل حال في مفاوضات جنيف صدفةً، إنما وضع عمداً بهدف التشهير بها وتحويلها إلى مهزلة، اقترحت اتخاذ قرار بسيط وواضح. ثمة ثالوث من الأسلحة الستراتيجية: الصواريخ البرية البالاستيكية والصواريخ المركّزة على قواعد ومنصّات بحرية والطائرات، وجميعها موجود لدى كل من الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية، رغم أن بُنية الأسلحة البريّة الاستراتيجية عند كل من الطرفين لها خصائصها وميزاتها التي تكوَّنت تاريخياً. لنقلّص كلاً من عناصر وأنواع هذا الثالوث من الأسلحة بنسبة النصف وبشكل متساوٍ ومتكافىء.

ولتسهيل عقد اتفاق قدَّمنا تنازلاً كبيراً بالتخلّي عن مطالبتنا السابقة بأن تشمل المساواة الستراتيجية الصواريخ الأميركية ذات المدى المتوسط التي تطال أراضينا، والوسائط الأميركية في القواعد المتقدّمة. وقد كُنَّا على استعداد للأخذ بعين الاعتبار اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بصواريخنا الثقيلة.

وافق الرئيس على هذا الموقف فضلاً عن أنه تقدَّم بفكرة التصفيّة التامَّة للأسلحة الستراتيجية الهجومية في السنوات الخمس التالية، وقد أيّدتُ ذلك بحزم طبعاً.

أما اقتراحنا الثاني فقد كان يتعلق بالصواريخ متوسِّطة المدى. اقترحت على الرئيس أن نزيل الصواريخ السوڤياتية والأميركية من هذا النوع في أوروبا تصفية تامة. وفي ذلك أيضاً قدَّمنا تنازلات كبيرة، فقد استثنينا القوى النووية البريطانية والفرنسية الموجهة ضدنا ووافقنا على تجميد الصواريخ التي يتعدَّى مداها الألف كيلومتر، ثم الدخول فوراً في

مفاوضات حول مصيرها. ومن المفهوم أن ذلك يعني في نهاية المطاف تخليص أوروبا من هذا النوع من الأسلحة الصاروخية أيضاً، ووافقنا أخيراً على الاقتراح الأميركي بشأن تحديد صارم لعدد الصواريخ متوسطة المدى المنتشرة في القسم الآسيوي من الاتحاد السوفياتي مع إبقاء مائة رأس على هذه الصواريخ شرق الأورال ووجود مائة رأس على الصواريخ الأميركية متوسطة المدى على أراضي الولايات المتحدة الأميركية. وظهرت في النتيجة إمكانية تكليف وزراء الخارجية بالمباشرة بوضع مشروع اتفاق حول الصواريخ المتوسطة.

وكانت القضية الثالثة التي طرحتها على الرئيس في بداية محادثاتنا، والتي تدخل عضوياً في صلب اقتراحاتنا، هي قضية تدعيم نظام معاهدة الدفاع الموجَّه ضد الصواريخ ومنع التجارب النووية.

حاولت إقناع الرئيس بما يلي: بما أنَّنا مقبلون على تقليص السلاح النووي فلا بُدّ لنا من التأكد أنّ أيّاً منّا لن يُقدم شيء قد يشكل تهديداً لأمن الطرف الآخر. من هنا تنطلق الأهمية الأولى لتدعيم نظام معاهدة الدفاع ضد الصواريخ. وفي ذلك نأخذ بعين الاعتبار تعلّق الرئيس بأفكار حرب النجوم. قدَّمنا اقتراحاتنا لحل مسائل عدم استخدام حق الانسحاب من معاهدة الدفاع ضد الصواريخ خلال عشر سنوات، مع تسجيلنا أن الأبحاث المخبرية في مجال حرب النجوم لن تُمنع. إن عشر سنوات لا يُستخدَمُ خلالها حق الانسحاب من المعاهدة هي ضرورة مطلقة لإقامة الدليل على أنّنا عندما نتوصل إلى تسوية مشكلة تقليص السلاح نضمن في آن معاً أمناً متبادلاً ولا نسمح بأي محاولة لإحراز أيّ تفوّق من طرف واحد بواسطة نشر النظم الفضائية. لم تكن هذه القيود

من الناحية السياسية والعملية والتقنية تخفي أيَّ ضرر لأحد. وسأعود فيما بعد إلى هذا الموضوع، أما الآن فأود التذكير بأننا في ريكيافيك اقترحنا على الرئيس الاتفاق على أن يشرع ممثلونا بعد انتهاء اللقاء في العاصمة الآيسلندية فوراً بمفاوضات حول منع التفجيرات النووية. ثم إننا في هذه القضية أيضاً اتّخذنا موقفاً مرناً فأعلنّا أننا ندرس إمكانية عقد معاهدة كاملة حول منع تام ونهائي للتفجيرات النووية كعملية يمكن خلالها التحرك على مراحل. ولنقل إننا في المرحلة الأولى سوف نسوّي قضية «عتبة» قوة التفجيرات النووية وعدد تلك التفجيرات في السنة ومصير معاهدات عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦. وكنا قريبين من التوصّل إلى صيغة بشأن هذه القضية. ولا أعتقد الآن أيضاً أن طريق الموراتوريوم قد أُقْفِلَ بإحكام. أما حقيقة أننا اضطررنا إلى استئناف التجارب فلا تعني مطلقاً أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تكتب السيناريو وحدها. أما متى تَحُلُّ الواقعية في تقرير الأمور، فمن الصعب قول ذلك. لكن الواقعية ستأتي، وقد يكون ذلك بصورة مفاجئة وسريعة لأن الحياة مَلْآى بالعبر. التاريخ مليء بالحوادث حين ينقلب الوضع أحياناً رأساً على عقب.

وهكذا ظهرت في أفق ريكيافيك إمكانية وضع توجيهات لوزراء الخارجية لتحضير ثلاثة مشاريع إتفاقيات يتم توقيعها خلال لقاء سوفياتي - أميركي دوري على أعلى المستويات. لكن هذا الأفق الواضح، الملموس تماماً، لشق طريق تاريخي حقيقي إلى حلٍّ وسط بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية لم يتجسَّد فعلياً رغم أنه كاد يكون في متناول اليد.

وتحوّل الموقف الأميركي المتعلق باتفاق الدفاع ضد الصواريخ إلى

حجر عثرة. وبعد ريكياڤيك طُرح السؤال التـالي بـإلحاح: لماذا تملّصـت الولايات المتحدة من الاتفاق المتعلق بتدعيم تطبيق نظام هذه المعاهدة التي لا جدال فيها؟ وكنت كل مرة أخلص إلى الاستنتاج نفسه وهو أن الولايات المتحدة غير مستعـدة للتخلّـي عـن حلمهـا بـإحـراز التفـوق العسكري، وعند ذلك ستقوم بالالتفاف على الاتحاد السوڤيـاتي لفـرض العمل بحرب النجوم.

وأودّ مرة أخرى أن أقول: لو تمكّنت الولايات المتحدة من تحقيق نواياها بالنسبة إلى حرب النجوم، بالرغم من أننا نشك كثيراً في ذلك، فسوف يتبع ذلك ردّ سوڤياتي. وإذا لم تتخلَّ الولايات المتحدة عن حرب النجوم فلسنا على استعداد لتسهيل أمور حياتها. سيكون ردُّنا فعالاً وأكيداً ومقتصداً. لدينا دراسة لجعل حرب النجوم عديمة الجدوى دون حاجة إلى إنفاق تلك المبـالـغ الخيـاليـة التي تطلـب الولايـات المتحـدة الأميركية تخصيصها لحرب النجوم. ليفكر الأميركيون مرة أخرى: هل يستحق الأمر أن تُنهك الولايات المتحدة نفسها بحرب النجوم؟ ثـمَّ إن الولايات المتحدة لن تستطيع على كل حال أن تضمن دفاعاً موثوقاً.

بيد أن حرب النجوم تعني نقل السلاح إلى بيئة جديدة مما سيُحدثُ خللاً حاداً في الوضع الاستراتيجي، كما أن الإصرار على حرب النجوم يدل من ناحية ثانية على النوايا السياسية والبنية السياسية ونية حشر الاتحاد السوڤياتي في وضع غير متكافىء بطريقة من الطرق. هذه نواياهم السياسية وهذه حساباتهم الوهمية عبر «المبادرة الاستراتيجية الدفاعيـة» (حـرب النجوم ـ **المترجم**)، وهي تستهدف اتخاذ وضع الغالب حيال الاتحاد السوڤياتي، ولذلك لم يُسَلِّموا بأن تتكلّل ريكياڤيك بقرارات ذات أهمية

تاريخية. تكلّمنا كثيراً مع رونالد ريغان حول ذلك، وتكلَّمنا بحدة أحياناً. قلت للرئيس بإخلاص تام إن لقاءنا لن يسفر عن منتصر واحد ـ فإما أن ينتصر كلانا أو ننهزم معاً.

ومع ذلك أصبحت ريكياڤيك نقطة انعطاف في التاريخ العالمي. لقد أظهرت على نحو منظور إمكانية تحسين الوضع الدولي. ونشأ موقف نوعي يختلف عما كان عليه سابقاً. لم يعد بمقدور أحد الآن أن يتحرك على غرار ما كان يفعل قبل ريكياڤيك. وقد أقنعتنا ريكياڤيك بصحة النهج الذي اخترناه وضرورة التفكير السياسي الجديد وروحيته البنّاءة. ويمكن القول إن لقاء ريكياڤيك رفع الحوار السوڤياتي الأميركي إلى مستوى جديد، وكذلك الحوار بين الشرق والغرب بشكل عام. لقد أُخرج الحوار الآن من لعبة الحسابات التقنية ومعادلات الأرقام وعلم الحساب السياسي إلى مقاييس جديدة. ومن مشارف ريكياڤيك أمكنت رؤية آفاق تسوية المشكلات التي لا تزال مطروحة اليوم بحدة، وأقصد بذلك ما يتعلق بالأمن ونزع السلاح النووي والحؤول دون بروز اتجاهات جديدة في سباق التسلح. لقد حددت ريكياڤيك مسار العمل من أجل أن يعود للجنس البشري الخلود الذي افتقدته منذ اللحظة التي حوَّل فيها السلاح النووي هيروشيما وناغازاكي إلى رماد.

نحن نعتبر اللقاء الذي حصل في آيسلندة حدثاً فاصلاً. إنه إنجاز إحدى مراحل النضال من أجل نزع السلاح وبدء مرحلة جديدة.

لقد كسرنا المخطط البياني القديم للمفاوضات، بل أستطيع القول إننا أنقذنا الحوار السوڤياتي الأميركي من الضباب السياسي والديماغوجية. خلال سنوات المفاوضات تحولت مجموعة مواضيع نزع السلاح بنتيجة عدد

كبير من المقترحات المقدَّمة من هذا الطرف أو ذاك إلى وثيقة غامضة، إذا كان يستعصي فهمها حتى على السياسيين فماذا نقول عن الأوساط الاجتماعية؟ إن برنامجنا الجديد لنزع التسلُّح النووي بسيط للغاية ومفهوم. فهو يتلخَّص في أربع نقاط ولم يتطلب نصه أكثر من صفحة ونصف الصفحة. وقد أصبح في متناول دوائر واسعة. لقد سعينا بكل إدراك لجعل الأوساط الاجتماعية في العالم مشاركة في المفاوضات.

بعد ريكيافيك

جدلية ريكياڤيك هي أن الهدف أصبح أقرب على نحو محسوس، لكن الوضع لا يزال معقداً ومتناقضاً، لقد ظهرت إمكانية واضحة لعقد اتفاق لا سابق له من حيث حجمه، كما ظهرت عراقيل ضخمة في هذا السبيل. على أننا، وبشكل عام، لم نقترب من الاتفاق في حياتنا بقدر ما اقتربنا هذه المرَّة. لقد تبيَّن في الواقع أنه أمكن ولو بصعوبة كبيرة تحقيق تفاهم بالنسبة للنقطتين الأولى والثانية من مشروعنا أي بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية والصواريخ المتوسطة المدى. في ذلك وحده تمَّ اكتساب خبرة كبيرة. لقد تفهَّمنا مصاعب الرئيس وأدركنا أنه ليس حُرَّاً في اتخاذ القرارات. ولم نفتعل مأساة لأن قضية الدفاع المضاد للصواريخ لم تتح لريكياڤيك تحقيق نجاح كامل. قلنا: ليفكر الرئيس مليّاً في كل ما حصل وليتشاور مع الكونغرس. وربما تطلب الأمر محاولة أخرى لتجاوز ما يثير الخلاف بيننا. نحن نستطيع الانتظار ولن نتخلَّى عن مقترحاتنا التي طرحناها في ريكياڤيك. لقد انتقلت بنا ريكياڤيك إلى مرحلة أسمى في إدراك موقع كل منا. ولا بد هنا من دقة التفكير. وليس من داع للسذاجة. فأنا لا أعتبر ريكياڤيك فشلاً بأي شكل من الأشكال، بل هي

خطوة في حوار معقد وشاق والبحث عن الحلول. لا بد من البحث عنها على نطاق واسع. عند ذلك فقط يصبح الاتفاق ممكناً. ومن ريكياڤيك تعلمنا أن ضرورة الحوار أصبحت أكثر إلحاحاً، لهذا بالذات لا أزال بعد ريكياڤيك منفائلاً كبيراً.

كان هذا الكتاب قد أصبح بين يدي الناشر عندما عُقد في واشنطن اتفاق بين إدوارد شيفرنادزه وجورج شولتز حول البدء بتحضير اتفاق الصواريخ متوسطة المدى والصواريخ التكتيكية شديدة الفعالية (قصيرة المدى ـ المترجم) في المستقبل القريب وتوقيعه في هذا العام. وسيكون ذلك هو الاتفاق الأول علاوة على أنه سيكون خطوة كبيرة على طريق نزع التسلح النووي الحقيقي. وذلك بلا شك نتيجةٌ عمليةٌ لريكياڤيك، تؤكد أهميتها التاريخية الحاسمة.

هنا يكمن ردٌ آخر على السؤال الذي طُرح علينا مراراً آنذاك: هل أصبح العالم أكثر أمناً بعد ريكياڤيك؟

حاول البعض تمثيل الدراما في ريكياڤيك (وبالفعل أصبح الموقف دراماتيكيا) كما لو أن القضية كلها في كلمة واحدة أو أن كل شيء قد انهار بسبب كلمة واحدة. كلا، إنها قضية مبدأ. لقد اتخذنا خطوات كبرى لملاقاتهم في منتصف الطريق، ولكننا لا نستطيع إعطاء متل هذا التنازل. تكلمت مرتين بعد عودتي إلى موسكو عن نتائج ربكياڤيك. وقد فعلت ذلك ليس لإحياء الحقيقة التي أخذوا يحرقونها فقط، بل تكلّمت وقبل كل شيء لتحديد ما الذي سنفعله لاحقاً. قلت آنذاك، وما زلت مقتنعاً، إن عدم نجاح ريكياڤيك مرتبط بخطأين من طبيعة استراتيجية تميزت بها دوائر معينة في الغرب.

يتمثل **الأول** في الاعتقاد بأن الروس يخافون حرب النجوم، ولذلك فهم سيقدمون كل التنازلات. **والثاني** أن لنا مصلحة في نزع السلاح أكثر ممّا للولايات المتحدة. وقد أثرت هذه المشاعر أيضاً على مسيرة المفاوضات في ريكياڤيك. وشعرنا بعد فترة قصيرة جداً بأن أحلامهم تلخَّصت بما يلي: لقد جاء الوفد الأميركي دون برنامج محدد، لقطف الثمار ووضعها في سلته.

حاول الشركاء الأميركيون بعناد المماطلة في الوقت ليصبح بطول الوقت الذي قضته وفودنا في مفاوضات جنيف دون فائدة. أما نحن فقد كنا نريد تقديم تعبير واقعي وعملي عما تمَّ الاتفاق عليه مبدئياً في جنيف على أعلى المستويات. وبكلام آخر أردنا إعطاء دفع لعملية تصفية السلاح النووي.

لم يكن الكلام فيما مضى، في الواقع، يدور إلاّ عن الحد من التسلح النووي. أما الآن فالحديث يتعلق بالتقليص والتصفية. وبما أن الأمر كذلك فلا بد من إقفال الطريق أمام مناورات الالتفاف التي تسعى إلى إحراز التفوّق. لهذا السبب بالذات تحوَّلت قضية مراقبة معاهدة الدفاع ضد الصواريخ إلى مسألة حاسمة. وقد أظهر موقف الطرف الأميركي في ريكياڤيك من هذه القضية بجلاء أنه لم يتخلّ عن أهدافه لإحراز التفوّق. ولم يكن يملك مسؤولية كافية أو تصميماً سياسياً لتجاوز هذه العتبة، لأن ذلك من شأنه أن يعني التحرُّر من التبعية لنفوذ تجمّعات الصناعات الحربية.

ومع ذلك فنحن لا نقطع الأمل. وقد انطلقنا من أن ريكياڤيك تفتح إمكانيات جديدة أمام الجميع للتأمُّل بما يحدث: أمام الأوروبيين

والأميركيين وأمامنا نحن أنفسنا. ثمة أمر واحد واضح حتى الآن بالنسبة إلينا وهو: بما أنهم يريدون التملّص من معاهدة الدفاع المضادة للصواريخ والمضي في حرب النجوم (وهو سلاح ضمان التفوّق) فلا بد إذاً من مقترحات جديدة، وعندئذٍ يكون كل شيء فيها مرتبطاً بعضه ببعض. نحن لا نريد التحايل على أحد: لقد أردنا أن نظهر للعالم كله في هذه المقترحات الجديدة ان العقبة الرئيسية التي تعرقل عقد اتفاق لنزع السلاح النووي هي حرب النجوم.

وقد أثبتت الفترة الزمنية التي مرت بعد ريكياڤيك أنها فترة استخلاص العبر على مستوى رفيع. كما بيّنت بوضوح أن الدوائر العسكرية قد تملكها الخوف، فحاولت، وتحاول الآن، أن تكدس اتفه العراقيل من أجل أن تغور العملية التي بوشر بها في ريكياڤيك في الرمال بشكل من الأشكال. لقد قدمت روايات مختلفة عن مضمون محادثات ريكياڤيك وجرت محاولات متعددة الأشكال لإخفاء حقيقة أن الطرف الأميركي جاء إلى ريكياڤيك فارغ اليدين وغير مستعد إلا لالتقاط التنازلات السوڤياتية.

حصلت أمور كثيرة في الأيام والأسابيع والأشهر، بل والسنة التي أعقبت ريكياڤيك. أنا أفضل تسمية الأشياء بأسمائها. لقد سلكت إدارة الولايات المتحدة الأميركية آنذاك في الواقع نهج تصفية نتائج ريكياڤيك، وأثارت تحركاتها ارتياباً في ذلك الوقت. لقد كنا شهوداً على أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت تلقي الظلال على ما حدث في ريكياڤيك في حين تصاعدت مشاعر الذعر في أوروبا الغربية.

لكن الأهم هو ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأميركية، وأقصد

بذلك التخلّي الحقيقي عن معاهدة سالت ـ ٢ حين باشرت بصنع القاذفة الاستراتيجية من طراز « ١٣١ ي »، المجهزة بالصواريخ المجنَّحة. وأعني بذلك أيضاً الجدَل المصطنع الصاخب في دوائر الإدارة لصالح ما يُسمَّى بالتفسير الواسع لمعاهدة الدفاع ضد الصواريخ. وفي الأشهر الأولى من العام ١٩٨٧ سمعنا من واشنطن أنه آن للولايات المتحدة الأميركية أن تباشر بنشر المركَبات الأولى من حرب النجوم في الفضاء.

وفي مفاوضات جنيف سارت الأمور متثاقلة، فجرت محاولات لجرِّنا إلى الوراء وأُفرغ على الطاولة من جديد كل ما يستحق وما لا يستحق. ومن باب المقبِّلات الدعائية بدأت تُنشر المناظرات عن قسوة وتصلب الاتحاد السوڤياتي الذي يقدم، كما يزعمون، مقترحاته الجديدة، ولا يتيح الفرصة لإيجاد الحلول حيث يمكن أن توجد اليوم. فكيف كان علينا أن نتصرف؟ هل نردُّ بالمثل وفقاً لمبدأ العين بالعين؟

غير أن مثل هذا التصرف لا يؤدّي إلى خير مطلقاً.

لم نَحْذُ حَذْوَ الولايات المتحدة الأميركية وأعلنا أننا سنحتفظ بالوفاء لالتزاماتنا وفقاً لمعاهدة سالت ـ ٢، أما مسألة قاذفات قنابل أكثر أو أقل، فهي لا تعني الكثير إذا أخذنا بعين الاعتبار التوازن الراهن للقوى الاستراتيجية بين الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية. إن تخلّي واشنطن عن معاهدة سالت ـ ٢ لم يحمل طابعاً عسكرياً بقدر ما حمل طابعاً سياسياً. لقد كانت تلك « دعوة » للاتحاد السوڤياتي فريدة في نوعها للعودة إلى عهد ما قبل ريكياڤيك.

رددنا برباطة جأش على تصريحات المجموعات المتطرفة في الولايات المتحدة الأميركية حول ضرورة الإسراع ببرنامج حرب النجوم والبدء

الفوري بالتجارب عليه مع نشر الدفاع المضاد للصواريخ المرتكز على قواعد فضائية. وفي ما يتعلق بما قيل عن المقترحات السوفياتية الجديدة فما زلت اعتبر الآن أيضاً أن الولايات المتحدة الأميركية لو وافقت على قبول هذه المقترحات الجديدة مع التوضيحات الممكنة تماماً ومع بعض التعديل لتحققت بذلك خطوة كبيرة. لقد تضمنت مقترحاتنا الجديدة منذ البداية قضايا الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وتصفيتها وعدم السماح بعسكرة الفضاء، وهي أمور مترابطة عضويّاً. إنها مقترحات استراتيجية. إذا لم تفرض قيود صارمة على انتشار سباق التسلّح فلن يكون هناك تقليص للأسلحة البرية الاستراتيجية. ولا بُدَّ أن يكون ذلك واضحاً للجميع.

في ريكيافيك تضمّنت المقترحات الجديدة كذلك قضية الصواريخ متوسّطة المدى لأننا أردنا التقدم في آن معاً إلى حل مسألة سباق التسلح في جميع الاتجاهات الأساسية. أكرّر أننا في الوقت ذاته أردنا إطْلاع العالم كله على أن حرب النجوم هي العقبة الرئيسية التي تعرقل الانتقال إلى سلوك طريق نزع السلاح النووي. لقد وجه عدد كبير من السياسيين الغربيين الانتقاد والشجب لنا بسبب إعادتنا لقضية الصواريخ المتوسطة المدى إلى الرزمة. وأنا أعرف أن أوساطاً اجتماعية متعددة لم توافق معنا، لكني أعتقد أن تصرفنا كان صحيحاً.

ندوة موسكو
والصواريخ متوسطة المدى

تركت ندوة موسكو، التي عُقِدَت تحت شعار «من أجل عالم غير نووي، من أجل خلاص البشرية» أثراً بالغاً عليّ وعلى غيري من أعضاء

القيادة السوڤياتية. وتحسَّسنا على نحو مباشر مشاعر المجتمع العالمي وقلقه حيال مصير ريكياڤيك. وأمام حقيقة أن الاتحاد السوڤياتي اضطر بعد ريكياڤيك إلى إيقاف العمل بالموراتوريوم على التجارب النووية من طرف واحد وأن الولايات المتحدة نسفت معاهدة سالت ـ ٢ وأن معاهدة الدفاع ضد الصواريخ أصبحت مهدَّدة، فكرنا بكل شيء جيداً وقررنا القيام بخطوة أخرى لبعث الحياة في مفاوضات جنيڤ وتحقيق تقدم إيجابي في مسألة نزع السلاح. عنيت بذلك فصل قضية الصواريخ متوسطة المدى عن المقترحات الجديدة.

فما الذي تبيّن بعد ذلك؟

مرة أخرى، وكما حصل بعد ريكياڤيك، بدأت جلبة في معسكر حلف شمال الأطلسي. ورداً على خطوتنا الجديدة لملاقاة الغرب في منتصف الطريق بدأت الدوائر الحاكمة الأطلسية أمام أعين الجميع، تتراجع عن مواقفها وتتخلّى عنها وهي التي دافعت عنها طويلاً. أعلنت رفضها وبدأت بوضع حاجز من الشروط أمام «وضعية الصفر». ووصل الأمر إلى أنه عوضاً عن تقليص الترسانات النووية قُدِّم اقتراح لأوروبا بأن تمضي بتعزيزها و «اكمال تسليحها» بالصواريخ الأميركية التكتيكية سريعة الفعالية.

وبدأت تترامى إلى مسامعنا تصريحات كالتالية: إن الغرب، وفق ادِّعائهم، سوف يثق بمقترحات الاتحاد السوڤياتي حول تقليص التسلح إذا أقدم على تغيير نهجه السياسي وإذا أقام لنفسه مجتمعاً وفق النموذج الغربي. إن ذلك يثير السخرية حقاً.

بعد ريكياڤيك، ولا سيما بعد اقتراحنا عقد اتفاق خاص حول

الصواريخ متوسطة المدى، أثارت الدوائر الأطلسية ضجة كبيرة حول استحالة ضمان السلام في أوروبا دون سلاح نووي.

ودخلت في هذا الإطار في نقاش حاد مع مرغريت تاتشر التي حاولت إقناعي بأن السلاح النووي بالنسبة إلى بريطانيا هو الوسيلة الوحيدة لضمان أمنها في حالة حرب عادية في أوروبا. ولكن ذلك نوع من فلسفة القضاء المحتوم. قلت لرئيسة الوزراء البريطانية: «عندما تؤكّدون لنا وتُقسمون بأن السلاح النووي خير في حين أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي يخفضان مستواه، بينما تبقى بريطانيا بعيدة عن ذلك يتضح على الفور أن أمامنا نصيرة متحمسة للسلاح النووي. لنفترض أننا بدأنا بعملية نزع التسلح وإزالة الصواريخ متوسّطة المدى من أوروبا وتقليص الأسلحة البرية الاستراتيجية بنسبة ٥٠٪ أو بنسبة أخرى بينما أنتم تواصلون تعزيز قونكم النووية، فكيف سيكون شكلكم أمام الرأي العام العالمي، هل فكرتم بذلك؟».

اعتبرت من واجبي التذكير بأن بريطانيا كانت شريكاً في المفاوضات الثلاثية حول المنع التام والشامل للتجارب النووية ثم فقدت اهتمامها بهذه المفاوضات. وخلال ما يزيد على عام ونصف العام التزمنا بالموراتوريوم على النفجيرات النووية، أما بريطانيا العظمى فقد ظلّت تتنصّل من ذلك.

إن وجود السلاح النووي يخفي على الدوام خطراً لا يمكن التكهّن به. وإذا سلمنا بأن السلاح النووي خير وضمانة أكيدة للأمن فهيّا نصرخ، إذن، لتَسقط أيضاً معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، سيّما وأنّ عشرات الدول اليوم تمتلك إمكانات علمية وتقنية وماديّة لاقتناء قنبلتها الخاصة بها. فبأي حق أدبي تستطيع الدول النووية الحالية منع الباكستان

مَثلاً أو إسرائيل أو اليابان أو البرازيل أو غيرها من ذلك؟ وما الذي سيحل بالعالم وبالعلاقات الدولية عندئذٍ؟

لقد أكد المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي في معرض تقويمه للوضع معارضة القيادة السوڤياتية الحازمة للموقف الذي يقضي بتصوُّرِ أن الأمور الدولية والأمن القومي لا تسير إلاّ بالاستناد إلى السلاح النووي.

وفي عودة إلى قضية الصواريخ متوسِّطة المدى، نقول بجزم إن «وضعية الصفر» بالنسبة لأوروبا كانت في وقت ما اقتراحاً من قبل الرئيس رونالد ريغان، فاحتج هيلموت شميدت ضد النموذج الأول لهذه الفكرة، مع أنه في الواقع كان أوّل من تقدم بمثل هذا الاقتراح عندما كان مستشاراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي ريكياڤيك وجدنا مع الرئيس حلاً فسرنا به عمليّاً حتى أوصلناه إلى مرحلة الاتفاق. ويمكن الآن بعث الحياة في هذا الحل. كتبت صحيفة ألمانية غربية أن في جمهورية ألمانيا الاتحادية شخصيات تُصِرُّ دائماً على أخذ غورباتشيوف بكلامه. ولكنه بموافقته على «وضعية الصفر» كان غورباتشيوف هو الذي أخذهم بكلامهم. وتضيف الصحيفة، ليثبتوا الآن، كما يقولون، أنهم لم يكونوا يمارسون الديماغوجية وأنهم عندما حَرَّكوا «صِفْرَهُمْ» لم يكونوا يتكلون على أن الروس سوف يرفضونه على كل حال. ضحكتُ عندما قرأت ذلك وقلت في نفسي إن الصحيفة على حق.

وكانت مسألة الصواريخ التكتيكية السريعة الفعالية بحاجة إلى حلٍّ أيضاً. فنحن إلى جانب تصفيتها. ولكن ما الذي حدث؟ في نيسان (إبريل) ١٩٨٧ وصل جورج شولتز إلى موسكو وحاول إقناعنا بأنه

ينبغي أن يكون للولايات المتحدة الأميركية حق « التسلّح » واقتناء عدد معين من الصواريخ من هذا الصنف، إلى أن يُقدِم الاتحاد السوڤياتي على تصفيتها نهائياً. إنه منطق غير معقول. بل هو منطق معكوس! نحن نصفّي الصواريخ قصيرة المدى بعد تفكيكها من أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، ثم نعلن عن استعدادنا لتصفية ما تبقّى من الصواريخ من هذا النوع. وعندما نقدم هذا الاقتراح يبدأون في حلف الأطلسي بالدوران حوله كالقط حول طبق من العصيد الساخن.

إلا أنّ ذلك، على كل حال، لم يخفّف من حماسنا. فبعد دراسة للوضع الناشىء في ربيع وبداية صيف العام ١٩٨٧ في مفاوضات جنيڤ، واستجابة لصوت الرأي العام لا في أوروبا وحسب بل وفي آسيا أيضاً، أقدمنا على خطوة جديدة كبيرة.

ففي ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٨٧ وباسم القيادة السوڤياتية أعلنت عن استعداد الاتحاد السوڤياتي لإتلاف جميع الصواريخ متوسّطة المدى أيضاً في القسم الآسيوي من الاتحاد السوڤياتي أي التخلّي عن مسألة الاحتفاظ بمائة رأس على الصواريخ متوسطة المدى التي اتفقتُ بشأنها مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية في ريكياڤيك، ثم بدأ حديث في مفاوضات جنيڤ حول ذلك، بالطبع شرط أن تفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه. كما سيتم أيضاً تصفية الصواريخ التكتيكية السريعة الفعالية. وبكلمة أخرى، فالاتحاد السوڤياتي مستعد لتحقيق وضعية « تصفير مزدوج شامل». وبضمير نقي يحق لنا أن نقول: إن الاتحاد السوڤياتي فعل كل ما في وسعه لكي يُقدِّم للحياة أول اتفاق كبير بشأن تصفية نوعين لا نوع واحد من

الأسلحة النووية. ولكن كم من الحواجز أقيمت وتقام لعرقلة الاتفاق. لا بد من شق الطريق عبر سياج من العقبات حتى يتمكن العقل والفكر الصحيح من الانتصار على الهوس النووي.

احكموا بأنفسكم: ما الذي سمعناه عندما وافقنا على «التصفير المزدوج الشامل»؟ فعلى أراضي جمهورية المانيا الاتحادية ٧٢ صاروخاً من طراز «پيرشنغ 1 A» ستبقى، ويجب أن تبقى وفقاً لعدد الرؤوس النووية الأميركية على هذه الصواريخ. وتكون النتيجة أن كل شيء سيبقى دون تنفيذ بما في ذلك الوضع اللانووي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ومعاهدة منع انتشار السلاح النووي ومبدا المساواة بين الطرفين. وماذا لو طلبت منا جمهورية المانيا الديمقراطية أو تشيكوسلوڤاكيا أو بولونيا، في إطار هذا التصور، ان نقدم لها مجموعة من الصواريخ النووية لإقامة التوازن مع مجموعة الصواريخ الأميركية الألمانية الغربية؟ ماذا نفعل حينئذٍ؟ هل نقبل الوضع في حين ان سباق التسلح الذي طبق في إحدى النواحي اتخذ منحى جديدا؟.

قلت لوزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية: لعلكم تظنون أننا ضعفاء إلى درجة أننا مستعدون لمغازلة إدارتكم هكذا دون نهاية؟ أو انكم تعتبرون اننا نبدي اهتماما أكثر من غيرنا بتطوير العلاقات السوڤياتية الأميركية، في حين يستطيع الطرف الأميركي بالتالي ألا يفعل شيئا في هذا الاتجاه؟ إذا كان الأمر كذلك فهو وهم، بل وهم بالغ الخطورة اقول ذلك بصراحة ودون تغليف ديبلوماسي.

تعب العالم من التوتر. لقد انتظر الناس بفارغ الصبر لكي تحين اي فرصة لتحسين الوضع وتخفيف الخطر العسكري. وقد قدم الاتحاد

السوڤياتي تنازلات لا سابق لها من أجل أن تحين مثل هذه الفرصة. ولو فاتت مثل هذه الفرصة لترك ذلك بصماتُه على السياسة الدولية بمجملها.

يتساءلون لماذا على الاتحاد السوڤياتي، في الواقع، أن يسرع في هذه الأمور؟ لماذا نصفّي من الصواريخ متوسّطة المدى عدداً أكبر مما سيفعل الغرب ويكون الوضع نفسه بالنسبة للصواريخ التكتيكية السريعة الفعالية؟ من الذي يحثنا على الاستعجال؟ يحثنا على الاستعجال أمر واحد وهو الإدراك الواضح لضرورة اتخاذ شيء ما والإقدام على خطوة حقيقية ما، لكي نبدأ بها ولو ببطء ومع تطور ظروف معينة، بعملية نزع السلاح.

لا بد من البحث في جميع المفاوضات واللقاءات عن حلول للمسائل الحادة وقبل كل شيء في مفاوضات جنيڤ التي نوليها اهتماماً عظيماً. وأعتقد أن القارىء على اطلاع الآن بالذي فعلناه من أجل تحقيق تقدم.

نحن ببساطة لا نريد السير بالمفاوضات هكذا دون نتيجة. ثمة من يناسبه في أميركا، وأقول ذلك بإخلاص، أن يسجل فقط بأن المفاوضات جارية. أما نحن فذلك لا يعنينا. إنه لأمر جيد أن المفاوضات جارية، ولكن لا بد من التحرّك في هذه المفاوضات نحو شيء ما، وأن يتحقق تقدم ما، وأن نتوصل إلى اتفاق، وأن يحصل الشعبان السوڤياتي والأميركي والعالم كله في نهاية المطاف عبر مفاوضات جنيڤ على حلٍّ للقضايا الملتهبة بما يتيح إزالة الخطر النووي وسلوك نهج نزع التسلُّح.

ذلك هو ما نطمح إليه. أما إذا استُخدمت المفاوضات ستارة لإخفاء استمرار جميع البرامج العسكرية وتدوير الموازنات الحربية، فإننا عند ذلك سنعارض وسنعارض بشدة. مثل هذا الموقف غير مقبول من قبلنا.

ليس من السهل طبعا تغيير المواقف التي بُنِيَتْ على أساسها العلاقات بين الشرق والغرب خلال ٥٠ عاماً. لكن أمراً جديداً يقرع الأبواب والنوافذ فعلا. ونحن، جيل السياسيين الجديد، علينا أن نصغي إلى ذلك. إن عددا كبيرا من السياسيين، مع الأسف، لا يزال أسير سلطان المركَّبات والرواسب القديمة. لقد آن أوان الاختيار. وكلنا أمام امتحان لاختبار النوايا الطيبة والشجاعة السياسية والتعقّل. من الواضح أن حلاً سريعاً للقضايا المرتبطة بالصواريخ متوسطة المدى والصواريخ التكتيكية الشديدة الفعالية سينسم بأهمية بالغة وستكون له آثار عميقة على مجمل عملية نزع التسلح. ومن شانه أن يصبح عاملا للتقة التي لا زالت غير كافية.

ومن الطبيعي أننا سنواصل المفاوضات حول الأسلحة الاستراتيجية لجهة تخفيضها، فبين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوڤياتي شبه مساواة وتكافؤ بالنسبة إلى قدرة وطاقة القوى الاستراتيجية. ولم أسمع مرة من الطرف الأميركي أن الولايات المتحدة الأميركية ترى أي تهديد من ناحية الصواريخ البالاستيكية العابرة للقارات. نحن نرى من الجانب الأميركي تهديداً كبيراً من ناحية الصواريخ البالاستيكية المركَّبة على الغواصات لانها أقل قابلية للاكتشاف والتدمير وهي أيضاً مجهزة بعدة رؤوس وبالغة الدقة. ونرى الخطر أيضاً من ناحية القواعد الحربية المتعددة والمنتشرة حول الاتحاد السوڤياتي. ومع ذلك فبيننا تكافؤ استراتيجي. فإذا كان التكافؤ الاستراتيجي مضموناً اليوم في طل الهيكلية الحالية وكمية الأسلحة الاستراتيجية الارضية فإنه سيظل مضمونا بعد التخفيض بنسبة ٥٠٪ وإن على مستوى أقل. بيد أن ذلك سوف يغير الوضع، ذلك بالذات ما اقترحته على الرئيس ريغان في ريكياڤيك، أي تخفيض الثالوث كله بنسبة النصف لكل منه. ومن شأن ذلك أن يكون انجازاً كبيراً.

لا بُدَّ من التشدد، بالطبع، في الحفاظ على معاهدة الدفاع ضد الصواريخ. وفيما يتعلق بحرب النجوم نحن لا نعارض أعمال البحث على نطاق المختبرات والمعاهد والمصانع التي تهتم بالإعداد لتجارب الأسلحة. واقتراحنا في الواقع يأخذ بعين الاعتبار المواقف الخمسة أو الثمانية التي تحتفظ بها الولايات المتحدة بالنسبة لبرنامج حرب النجوم. ليجلس الاختصاصيون معاً وليبحثوا وليحدِّدوا المركَّبات التي يمكن إدخالها والتي لا يمكن إدخالها إلى الفضاء. إن أفكارنا التوفيقية تتيح إمكانية جيدة لتحقيق الحلول.

لقد اتّخذ الاتحاد السوڤياتي خطوات متعددة في سبيل خلق وضع جديد وتأمين إمكانيات جديدة لإضفاء الدينامية على العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية وتحسينها. ولم تكن في متناول أي من الإدارات الأميركية السابقة في السنوات العشر الماضية، مثل هذه الفرص من أجل أن تفعل شيئاً لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوڤياتي. وماذا بعد؟ لا شيء! لا شيء الآن غير الاتفاق على عقد معاهدة حول الصواريخ متوسِّطة المدى والصواريخ التكتيكية السريعة الفعالية. الوقت يضغط علينا. ونحن مقتنعون: فإمّا أن نتوصَّل إلى اتفاقات أو أن شيئاً ما لن يحدث ولن يبقى إلاّ إلقاء الهشيم على النار المتأججة لكي لا تهدأ العلاقات السوڤياتية ـ الأميركية أبداً.

في ما يتعلق بسياستنا اتخذنا كل الخطوات الضرورية لتحريرها من المسلّمات الإيديولوجية السلفية. وعلى الغرب أن يفعل ذلك أيضاً، عليه قبل كل شيء أن يتخلّى عن وهم أن الاتحاد السوڤياتي بحاجة أكثر من الغرب لنزع السلاح وأنه من الممكن الضغط علينا، وأننا سوف نتخلّى عن

مبدأ المساواة. إن ذلك لن يحدث أبداً.

انظروا: إن كل المقترحات السوڤياتية، التي لم يكلّفوا أنفسهم عناء دراستها بدقة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المساواة والتوازن في جميع المراحل. ويتعلق ذلك بالسلاح النووي والأسلحة العادية والكيميائية، كما يتعلق بكل منطقة جغرافية من الشرق والغرب وأوروبا وأميركا. نحن نعدّ مقترحاتنا بدقة وننطلق من أي بلد لا يمكن أن يـوافـق على أي إجـراء قد يلحق الضرر بأمنه، والاّ فإن أي تحرك إلى الأمام لن يتم.

عندما نتقدم بمقترحاتنا في أي مفاوضات، بما في ذلك مفاوضات جنيڤ أو غيرها مثلاً ننطلق من أننا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار إلاّ مصالح الاتحاد السوڤياتي وحده، ولم نحسب حساباً لمصالح الشريك، فلن يمكن تحقيق أي اتفاق. من أجل ذلك، ندعو الطرف الأميركي لاتخاذ الموقف عينه بالنسبة إلينا، فنحن لن نسمح لأحد بأن يحـقق تفوقاً علينا، ولن نسمح بأن يعبث احد بأمننا. كما أننا لا نريد إلحاق أي ضرر بأمن الولايات المتحدة الأميركية. ولو اتخذ كِلاَ الطرفين مثـل هـذه الموقـف لأمكن البدء بتحـرك حـاسم في جميـع اتجاهـات التعـاون السـوڤيـاتي ـ الأميركي. نحن بالطبع نستطيع الانتظار حتى مجيء الإدارة المقبلة، لكننا كنا نفضل لو تحقق الاتفاق مع الادارة الحالية، إذ وُضعت بيننا بداية معينة، وقامت علاقات شخصية وتحقّق قدر معين من التفاهم. نحن نعير أهمية بالغة لمسألة نشر مناخ جديد يكون من الممكن فيه، في نهاية المطـاف، اتخاذ خطـوة نحو الاتفـاق. لكـن الطـرف الأميركـي يتعثّـر باستمرار. والأسوأ من ذلك أنه في كل مرة عندما نقوم بخطوة ما لملاقاة واشنطن في منتصف الطريق تنشط هناك قوى الرفض الساعيـة لإرهـاق القضية وعرقلة التقدم المزمع تحقيقه.

ومن الأمثلة على ذلك قصة التنصُّت في السفارات. ففي محادثة أجريتها مع جورج شولتز اقترحت عليه نظرية جديدة وهي أن نعتبره هو وشيفرنادزه «الجاسوسين الرئيسين» وأن نعتبر سفيرينا في موسكو وواشنطن «جاسوسين» أيضاً. فهما يقبعان في منصبيهما لينقلا الأخبار الصحيحة عن وضع الأمور وعن نوايا البلد الذي هما فيه. وكل هذه الضجة حول التجسُّس في السفارات لا معنى لها. نحن نعرف كل ما هو مهم عن الولايات المتحدة الأميركية، والولايات المتحدة تعرف كل ما هو مهم عنّا. وقد دُبِّرت مسألة التجسُّس هذه المرة لكي تتحوّل إلى قاعدة تستخدم في كل مرة عندما تظهر في الأفق بوادر أي إمكانية للتوصل إلى تسوية علاقاتنا، فيلجأون إلى لعبةٍ ما لعرقلة الأمر. أنا أعلم أن تلفيقات كثيرة تُدبَّجُ عن موقف القيادة السوڤياتية من الرئيس رونالد ريغان. ولديَّ انطباعاتي الشخصية عن الرئيس، فقد التقيت به مرتين اثنتين لا أكثر وتحدثنا ساعات طويلة. ورغم كل التعقيدات أعتبر أنَّ بيني وبين الرئيس يجري حوار جدي. ونحن نتبادل كلمات غير طيبة أحياناً، بل نتكلم على ذلك علناً وبحدَّة، وأقول من جهتي ما يلي: سوف نتابع جهودنا، سوف نبحث عن التعاون وعن سبل مفاوضات مثمرة مع أي رئيس ومع أي إدارة ينتخبها الشعب الأميركي. إنها قضية الأميركيين، أن ينتخبوا من يريدون، ديمقراطياً كان أم جمهورياً. وأكرر، إننا سوف نتعاون مع تلك الإدارة التي يمنحها الشعب الأميركي ثقته لحكم البلاد. وفي اعتقادي أنه لا يصحُّ التصرُّف في جميع الأحوال إلاّ هكذا، وإنَّ على الطرف الأميركي أيضاً ألاّ يتصرف إلاّ هكذا. ليعش الأميركيون في أميركا كما يريدون ونحن سنعيش في الاتحاد السوڤياتي كما نريد. لنمتنع عن تصنيف السياسيين بين مقبولين ومرفوضين أو محترمين وغير محترمين.

ثمة واقع لا بد من أخذه بعين الاعتبار ، وإلاّ لتحولت السياسة إلى ارتجال ومهاترات وتكهّنات. لا يمكن في السياسة أن تسير الأمور هكذا ، ولا سيما في العلاقات بين دولتين كالولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي. إنها قضية بالغة الخطورة.

ومن المهم جداً أن ننطلق في الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة من القناعة التالية: لا بُد لنا من الاتفاق ونحن ملزمون بأن نتعلم الحياة في سلام.

أمام الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة وفي انتظارهما عملٌ كبير يتسم بأهمية تاريخية. ثم إن هذا العمل لا يمكن أن يقوم به أيٌّ من بلدينا منفردا ، وأقصد بذلك بالنسبة إلى مشكلة مشكلات العصر وهي إبعاد خطر الهلاك في حرب نووية عن البشرية. إذا تَمَّ إنجاز هذا العمل بنجاح فسوف يمكن عندئذٍ التنبّؤ بازدهار العلاقات السوڤياتية الأميركية، بل يمكن القول بـ « عصر ذهبي » سيكون خيراً على الاتحاد السوڤياتي والولايات المتحدة الأميركية وغيرهما من البلدان والمجتمع العالمي بأسره.

خاتمة

آن لنا أن نضع نقطة النهاية... ومع ذلك لا بد من بضع كلمات في الختام.

الكتاب في قناعتي التامة لم ينتهِ بعد ولا يمكن أن ينتهي. وهو خليق بأن ينتهي بالعمل والتحرّك في سبيل تحقيق تلك الأهداف التي حاولت الكلام عنها بصراحة على صفحاته.

إن تحقيق إعادة البناء (البيريسترويكا) ليس أمراً سهلاً أو بسيطاً. ونحن نَزِنُ كل خطوة من خطواتنا بروح النقد ونراجع أنفسنا على أساس المحصلات العملية، ونعترف علناً أنَّ كل ما يبدو اليوم مقبولاً وكافياً قد يصبح غداً قديماً. ذلك هو منطق عملية التجديد الثوري للمجتمع. إنَّ ما حصل خلال سنتين ونصف السنة أكسبنا الكثير، كما إن السنوات، وربما الشهور المقبلة، سوف تتميز بخطوات جديدة لا تقاس بمعايير مألوفة. نحن في مسيرة البيريسترويكا نعمّقُ أفكارنا ونجعلها أكثر دقة حول أمس الاشتراكية ويومها وغدها. ونحن نكتشف انفسنا بأنفسنا من جديد. وقد حدث ذلك ويحدث، كما قلتَ آنفاً، ليس من أجل إثارة الدهشة في مخيّلة أحد، أو «إثارة إعجاب أحد»، أو سماع التصفيق من أحد. تُحرّكنا

أفكار أكتوبر، أفكار لينين، ومصالح الشعب السوڤياتي. ونحن نؤمن بأن بواكير البيريسترويكا سوف تظهر في العلاقات الدولية أيضاً، بما في ذلك العلاقات السوڤياتية الأميركية. إن استيعاب التفكير السياسي الجديد هو صيغة أمر العصر.

عظيمة هي الأخطار التي تهدّد البشرية. فعناصر المجابهة اليوم كافية، وأمام أعيننا تنمو وتتكاثر القوى التي ترغب في إيقافها وتجاوزها، وهم مؤهّلون لذلك.

من الارتياب والعداوة إلى الثقة، ومن «توازن الرعب» إلى توازن التعقّل والإرادة الطيبة، ومن الأنانية القومية الضيقة إلى التعاون ـ ذلك هو ما ندعو إليه، وذلك هو ما ترمي إليه مبادراتنا السلمية، ومن أجله سنعمل دائماً، ودون كلل. وفي العالم تتصاعد قوى الجذب نحو التفاهم المتبادل والاختلاط، وقد أحسَّ بها السياسيون أيضاً، وهي تتعزّز في أوساط المثقفين وأبناء الثقافة الروحية وفي الأوساط الشعبية الواسعة. وإذا كانت الكلمة الروسية «البيريسترويكا» قد دخلت بسهولة قواميس اللغات في العالم، فإن ذلك لم يحدث فقط بسبب الاهتمام بما يجري في الاتحاد السوڤياتي. إن العالم كله يحتاج الآن إلى پيريسترويكا، أي أنه يحتاج إلى تطوير تقدّمي وتغيير نوعي.

والناس يشعرون بذلك ويفهمونه فهم في حاجة لتجديد موقعهم وفهم المشكلات التي تداهم البشرية واستيضاح نمط حياتهم في المستقبل. إن البيرسترويكا ضرورية للعالم المشبع بالأسلحة النووية، للعالم الذي تعصف به المشكلات الاقتصادية الخطيرة، حيث هناك فقرٌ وتخلف ومرض، ضرورية للجنس البشري الذي اصطدم اليوم مباشرة

بضرورة ضمان البقاء على قيد الحياة.

نحن كلنا تلامذة، أما المعلم فهو الحياة والزمن، وأنا أؤمن بأن التفاهم سيزداد وأن السلام سيقترب بنتيجة البيريسترويكا بالمعنى الواسع لهذه الكلمة. سندخل القرن الحادي والعشرين جديرين بتقدير إيجابي من المعلم الرئيسي ـ الحياة، متأهبين ومؤمنين بأن التقدم سوف يستمر.

نحن نريد أن تسود الحرية في هذا القرن، في كل بقعة من بقاع الأرض. نريد أن يتطور التسابق السلمي بين مختلف النظم الاجتماعية رغم كل القيود، كي يشجع التعاون في سبيل النفع المتبادل لا في سبيل المجابهة وسباق التسلح. نريد أن يتمتع شعب كل بلد بالرفاهية والبحبوحة والسعادة، والطريق إلى ذلك يمر عبر التحرك نحو عالم بلا سلاح نووي وبلا عنف. وقد سلكنا هذا الطريق وندعو كل الشعوب والبلدان الأخرى إلى سلوكه.

الفهرس

هذا الكتاب

كتاب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي م.س. غورباتشيوف يضمّ أفكاراً للتأمّل في عملية إعادة البناء «بيريسترويكا» وفي المشكلات التي اعترضت مسيرة الاتحاد السوفياتي في إبان تطوّره.

هو كتاب يتصدّى لحجم التحوّلات في عصرنا وتعقيداته وفرادته. وثمة جزء كبير من الكتاب يعرض كذلك للتفكير الجديد ولفلسفة السياسة الخارجية.

«الناشر»